

التَّظِمَاتُ السِّيَاسِيَّةُ

لثورة يوليو ١٩٥٢

(١٩٥٣ - ١٩٦١)

عماده منى أحمد محمد



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تاريخ المصريين

(٢٢٠)

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة :

د. سمير سرحان

رئيس التحرير :

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير :

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



النظيمات السياسية

ثورة يوليو ١٩٥٢

(١٩٥٣ - ١٩٦١)

عماد ماضي أحمد محمد



المركز العربي للغة الكتاب

٢٠٠٢

الاخراج الفنى :

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذه الدراسة عن « التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٣ - ١٩٦١ » التي حصل بها الباحث حماده حسنى محمد على درجة الماجستير فى الآداب من جامعة عين شمس وتشتمل على تمهيد وستة فصول وخاتمة ، تناول فيها الباحث الحياة السياسية فى مصر قبل الثورة ، وبداية تكوين ما عرف باسم تنظيم الضباط الأحرار ، والتركيب الاجتماعى والفكرى للضباط ثم الاجراءات التى اتخذوها للاستيلاء على السلطة ، بحل الأحزاب القديمة ، وعلان تنظيمهم الذى أطلقوا عليه اسم « هيئة التحرير » ثم الظروف التى أدت الى اعلان التنظيم الثانى للثورة الذى أطلق عليه اسم « الاتحاد القومى » كما تناول الباحث أيضا بتحليل العلاقات بين التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة من الشباب والعمال وأصحاب المهن الحرة والحركة النسائية ، فضلا عن العلاقات مع القوى السياسية الأخرى ، مثل الإخوان المسلمين ، والشيوعيين ، وبقايا الأحزاب .

وقد اختتم الدراسة بخاتمة تحليلية للنتائج التى توصل اليها من هذه الدراسة .

وقد اعتمد الباحث على ما توافر ما تجمع في مصر من المصادر الأصلية المنشورة ، وغير المنشورة فضلا عن العديد من المقابلات التي أجراها مع الذين لعبوا دورا في الأحداث .

اقتصرَت الدراسة على بحث تنظيم هيئة التحرير ، والاتحاد القومي دون الاتحاد الاشتراكي نظرا لما رآه الباحث من طول هذه الفترة التي شغلها هذا التنظيم .

والدراسة مهمة بذل فيها الباحث جهدا كبيرا وكان هدفه الوصول الى الحقيقة ، كما كان جريئا في ضوء ما تجمع لديه من معلومات .

والدراسة على هذا النحو تغطي فترة زمنية مهمة تغطيه علمية وأملى أن يجد فيها القارئ المثقف والباحث الأكاديمي ما ينشد من فائدة ومتعة .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

شكر وتقدير

يطيب لى أن أعترف بفضل من قابلتهم من رجال الحكم والسياسة وأخص بالشكر كمال الدين حسين المشرف العام على الاتحاد القومى ونائب رئيس الجمهورية الأسبق ، وحيد رمضان سفير مصر الأسبق فى المجر ، أحمد عبد الله طعيمة وزير الأوقاف الأسبق ، والمرحوم اللواء حسين حمودة الذى أمدنى بالكثير من الوثائق المهمة ، أبو المكارم عبد الحى أحد الضباط الأحرار ، والأستاذ أحمد حسنين رئيس تحرير جريدة الشباب العربى الذى أمدنى أيضا بالكثير من وثائق الاتحاد القومى وهيئة التحرير . وإلى كل من قابلتهم ولم أذكرهم .

هذا مع اعترافى التام بفضل من ساعدونى فى الاطلاع على الوثائق وعلى أعمال التنقيب وراء المعلومات والذين قاموا بالكتابة والطباعة وأخص بالشكر صديقى الأستاذ / عماد شاهين .

ولا يفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر الى أفراد أسرتى . والدتى وزوجتى وابنتى اللائى تحملن معى أعباء اعداد هذه الرسالة وكذلك أخوتى الذين لم ييخلوا على شئ فكانوا نعم الاخوة لأخيهم .

المقدمة

تتناول هذه الدراسة التنظيمات السياسية لثورة يوليو في الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٦١ ونلاحظ أن الفترة التي عاصرتها التنظيمات كانت من أشد الفترات حيوية وتأثيرا في مسار الثورة واستمرارها بعد ذلك ، فقد شهدت تلك الفترة إعادة بناء النظام السياسي للنظام الذي كان قائما قبل يوليو ١٩٥٢ ، وما صاحب ذلك من تغييرات جزئية في المجال الاجتماعي والاقتصادي ، وقد انعكس ذلك الوضع على مؤسسات الدولة وتوجهاتها وعلاقة النظام بخصومه في الداخل والخارج .

ويرجع سبب اختيار الباحث لدراسة التنظيمات السياسية لثورة يوليو وبالتحديد لكل من هيئة التحرير والاتحاد القومي الى عدة عوامل موضوعية في مقدمتها :

انه على الرغم من كثرة ما كتب عن ثورة يوليو فان الدراسة العلمية الأكاديمية لهذه المرحلة الحيوية من تاريخ مصر قد أغفل الكثير منها المعالجة الموضوعية المركزة والشاملة لتلك الفترة الحيوية والحرية من تاريخ مصر ، أو بمعنى أدق تاريخ الثورة ، ولم يحظ أي من التنظيمين بما يستحق من الدراسة والبحث ، حيث ركزت معظم هذه الدراسات التي أتيج لنا الاطلاع عليها اما على معالجة مسائل شخصية اما جزئية ، وتلك الكتابات التي عرضت للتنظيمات السياسية نجد أن الجانب الأكبر منها قد اتجه الى دراسة تنظيم

الاتحاد الاشتراكي . وذلك ربما يرجع في جانب منها الى طول الفترة الزمنية التي شغلها هذا التنظيم بالمقارنة مع التنظيمين الآخرين ، الا ان الامتداد الزمني لا يعنى بحال أن التنظيمين المذكورين كانا أقل أهمية أو تأثيرا .

سبب آخر من أسباب اختيار هذا الموضوع هو ذلك التضارب الذي يحيط بالأهداف والغايات الحقيقية من وراء انشاء هذين التنظيمين حيث يحيط بهذه الأهداف الكثير من الغموض والتضارب بين المؤيدين والمعارضين ، وهو ما دفع الباحث الى محاولة الاجتهاد للإجابة عن تلك التساؤلات وكشف بعض الغموض الذي يحيط بهذا الموضوع مستعينا في ذلك بما كشفت عنه الفترة السابقة من وثائق وكتابات لم تكن متاحة من قبل ، وهو ما يعنى ضمنا توأخرا البعد التاريخي اللازم لمثل هذه الدراسة لانقضاء أكثر من ربع قرن على أحداثها .

وأخيرا وليس آخراً فان أحد الأهداف الأساسية لهذا البحث هو محاولة الاجتهاد في تقويم التنظيمات السياسية القائمة في الفترة موضع الدراسة بما يساعد على المقارنة الموضوعية لمثل هذه التنظيمات بهدف الحكم عليها .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى تمهيد وستة فصول وخاتمة ، وقد تناولنا في التمهيد الأحزاب والقوى السياسية قبل عام ١٩٥٢ ، ويتناول الفصل الأول دراسة بداية تكوين الضباط الأحرار والتركيب الاجتماعي والخلفية السياسية لهم ومدى تأثيرهم بالتيارات والقوى السياسية على الساحة المصرية واستقلالهم تنظيميا عن تلك القوى مع توضيح أسباب ذلك ثم تحليل منشوراتهم للوقوف على فكرهم السياسي ، أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان حل الأحزاب

واعلان قيام هيئة التحرير فيتناول موقف الأحزاب من الثورة وكيفية تعامل الثورة مع تلك الأحزاب حتى انتهى الأمر الى حل الأحزاب مع التركيز على الأسباب التي أدت الى ذلك ثم اعلان قيام الهيئة مع ابراز أهدافها وبنائها التنظيمي ونظام العضوية ووسائل التعبير وحركتها في المجتمع ثم تقييمها ، أما الفصل الثالث فيتناول الاتحاد القومي وظروف نشأته والتغيرات التي صاحبت ذلك ، ثم يتناول بشيء من التفصيل مراحل تكوينه والبناء التنظيمي والعضوية والكوادر والقيادات بداخله ومؤتمراته وانتخابات لجانه وعلاقته بمجلس الأمة والصحافة والظروف التي أدت الى الغائه والخطوات التي تمت في هذا الشأن .

أما الفصلان الرابع والخامس من الدراسة فهما تحليل للعلاقة بين التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية (الشباب - العمال - المهنيين - الحركة النسائية) متناولا طبيعة هذه العلاقة ومدى تمثيل هذه القوى في التنظيمات السياسية والاتحاد القومي على وجه الخصوص ، أما الفصل السادس فيتناول علاقة التنظيمات بالقوى السياسية (الإخوان - الشيوعيين - بقايا الأحزاب) حيث استخدمت هذه التنظيمات من قبل السلطة الحاكمة لمواجهة تلك القوى التي تباينت علاقتها بالثورة ما بين التأييد والمعارضة ، أما الخاتمة فقد اهتمت بعرض ومناقشة نتائج الدراسة والدلالات التي أمكن الخروج بها .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على ما توافر لنا من المصادر الأصلية في مقدمتها الوثائق غير المنشورة حيث أتاحت للباحث فرصة الاطلاع على وثائق هيئة التحرير والاتحاد القومي التي جمعتها لجنة كتابة تاريخ الثورة والمحفوظة بدار الوثائق المركزية ، وتشمل النظام الأساسي لكل من هيئة التحرير والاتحاد القومي وبعض المؤسسات

التابعة لهما ومحاضر اجتماعات التنظيمين المذكورين وكذلك شهادات رجال الثورة وقادتها أمام تلك اللجنة ، كذلك اطلع الباحث على أرشيف وزارة العدل الذى يضم القضايا السياسية التى وقعت ابان فترة الدراسة سواء كانت قضايا التحريض على قلب نظام الحكم أم قضايا الشيوعية ، كما اطلع الباحث على مذكرات غير منشورة منها على سبيل المثال مذكرات وزير الداخلية السابق سليمان حافظ وهى على قدر كبير من الأهمية نظرا للدور الذى لعبه صاحبها فى السنوات الأولى للثورة ومذكرات وحيد رمضان قائد عام منظمات الشباب ومذكرات يوسف صديق وأوراق كمال الدين حسين وأحمد عبد الله طعيمة وأحمد حسنين رئيس تحرير مجلة صوت التحرير لسان حال هيئة التحرير .

وقام الباحث أيضا بإجراء مقابلات شخصية مع عدد كبير من الشخصيات السياسية التى كان لارشاداتها وآرائها قدر كبير فى ضبط المفاهيم والأحداث وتفسير الكثير من الأمور الغامضة ، ولقد مثلت الدوريات مصدرا آخر من مصادر الدراسة ، وقد حرص الباحث على الاطلاع على معظم صحف ومجلات الفترة وخاصة الصحافة المعبرة عن تلك التنظيمات مثل صوت التحرير والجمهورية والثورة وغيرها ، هذا بالإضافة الى البحوث والمؤلفات والدراسات التى تناولت جوانب متعددة من موضوع البحث سواء ما نشر منها باللغة العربية أم باللغات الأجنبية .

أما المشكلات التى واجهت الباحث فهى متعددة منها مشكلة الوصول الى النسخ من الوثائق الأصلية من خلال اتباع القنوات الشرعية المنوط بها الموافقة على الاطلاع أو النسخ ، هذا بالإضافة الى حالة الفوضى التى تعاني منها وثائق مصر عموما وعدم الاهتمام بترتيبها وصيانتها وتعرضها للتلف والضياع .

كذلك فان الوثائق التى حصل عليها الباحث تتناول الفترة التالية لمرحلة البحث . فقد حصل تقريبا على كافة وثائق الاتحاد الاشتراكى وجزء كبير من وثائق ثورة يوليو عموما ، أما عن الوثائق الخاصة بلجان هيئة التحرير والاتحاد القومى بالمحافظات ، فقد قام الباحث بجولات على سبيل المثال بمحافظتى القليوبية والشرقية لتتبع وثائق تلك اللجان وأماكن حفظها فى مقار هذه التنظيمات والتى ورثها الحزب الوطنى فيما بعد فعلمت أنه قد تم التخلص منها .

أما عن منهج البحث الذى اتبعه الباحث فى تلك الدراسة فهو المنهج العلمى التحليلى القائم على عرض الوقائع التاريخية واستنباط الحقائق وما يترتب عليها من نتائج من خلال الشرح والتفسير لها بالاضافة الى الأمثلة والجداول والاحصاءات التى جمعت من الوثائق والدوريات والدراسات المختلفة .

وأخيرا فأننى أرجو أن أكون قد أصبت جانبا من التوفيق فى هذه الدراسة التى أتمنى أن تكون اسهاما ضمن جهود علمية مخصصة تتناول بكل موضوعية والتزام تاريخنا الوطنى وخاصة كل ما يتعلق بالتطور السياسى والأنظمة السياسية وعملية صنع السياسة فى مصر ودور كل القوى فى هذه العملية .

التمهيد

الأحزاب والقوى السياسية قبل ١٩٥٢

لم تعرف مصر الأحزاب فى إطار فكر سياسى ولكنها عرفت منذ عرفت النضال القومى فى الثلث الأخير من القرن ١٩ من خلال الممارسة القومية لاستخلاص حقوق السيادة من الحاكم المستبد ، ولما كان الأمر أكبر من أن يحققه فرد كان لابد منذ البداية من التجمع السياسى والشعبى ، ولقد بدأ ذلك أولا فى تجمعات سرية .

فقد تكونت جمعية سرية بين ضباط الجيش فى عام ١٨٧٦ والتي أسسها على الروبى وأنضم اليها أحمد عرابى وعلى فهمى ونشط عرابى فيها حتى أصبح الرئيس الفعلى لها وكان هذا التنظيم هو المحرك لأول مظاهرة عسكرية سياسية فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ وقد أعقب ذلك تكوين جمعية سرية فى فبراير ١٨٧٩ من كبار ملاك الأراضى عرفت باسم جمعية حلوان ، ضمت عدداً من الشخصيات السياسية والنظار السابقين الرافضين لسياسة رياض باشا ، ونتيجة للاتصال بين تنظيم الجيش وجمعية حلوان أعلن عن قيام (الحزب الوطنى) أو (الحزب الأهلى) أو (حزب الفلاحين) بقيادة أحمد عرابى والذي صدر بيانه فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ (١) ، وكان هذا الأخير أقرب الى نوع من الجبهة الوطنية ذات الأهداف العامة التى تعكس الآمال الشعبية فى الإصلاح والتقدم والتى جمعت جناحا مدنيا يمثل طبقة كبار الملاك وجناحا عسكريا يمثل الشرائع الدنيا من الطبقة

الوسطى ويعارض الارستقراطية العسكرية لدى العناصر
الشركسية (٢) .

وفي الاسكندرية أنشئت جمعية مصر الفتاة عام ١٨٧٩ من
بعض المتعلمين الذين تأثروا بأفكار الأفغانى ، وأصدرت الجمعية
جريدة باسمها بالفرنسية ثم بالعربية . وقد دعت الجمعية الى اقامة
حياة نيابية سليمة ، والمساواة أمام القانون وتوفير حرية الدين
والصحافة والتوسع فى التعليم العام (٣) .

تلك وغيرها كانت البدايات الأولى لتكوين تجمعات أو هياكل
شبه حزبية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين
والتي كان نشاطها يغلب عليه طابع السرية .

ونلاحظ أن الكثير من الأحزاب التي نشأت عام ١٩٠٧ وبعدها
افتقدت هي الأخرى سمات التنظيم الحزبى الحقيقى بالمعنى الحديث
مثل الحزب الوطنى عام ١٩٠٧ وحزب الاصلاح على المبادئ
الدستورية أو الحزب المصرى وحزب النبلاء ... الخ) .

وفى حين يؤرخ البعض البداية الحقيقية لنشأة الحياة الحزبية
بإعلان قيام الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل فى ٢٢ أكتوبر
١٩٠٧ (٤) فإن البعض الآخر يرى أن تلك النشأة ترتبط بإعلان
قيام حزب الأمة فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ من نفس العام ليس فقط
لسبقه الزمنى إنما أيضا لأن الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل
مثله مثل الحزب الوطنى القديم بزعامة عرابى حيث لم يكن فى
الحقيقة سوى تيار سياسى يضم جميع الوطنيين المناوئين للتدخل
الأجنبى فى الحالة الأولى والمعادين للوجود البريطانى فى الحالة الثانية
كما أن كلا من هذين الحزبين لم يتوافر له ما توافر لحزب الأمة منذ

قيامه من حيث كونه هيئة سياسية لها هيكلها المحدد (جمعية
عمومية - مجلس الادارة - رئيس - وكلاء - سكرتير) ومقرها
المعروف دار الجريدة ونظام مقنن للعضوية بالاضافة الى البرنامج
المعلن وهي أمور لم تتوافر لحزب مصطفى كامل حتى ذلك الوقت
على الأقل (٥) .

وان كان هذا لا ينفي حقيقة أن الحركة الوطنية التي قادها
مصطفى كامل هي في النهاية التي أنجبت الحياة الحزبية وأن تأخر
مصطفى كامل ورجاله عن تحويل التيار المحدد الذي قادوه الى هيئة
سياسية محددة لم ينتج عن عجز أو عدم فهم بقدر ما ينتج عن
اعتبارات اقتنعوا بوجاهتها مثل خشيتهم من تفتيت الحركة الوطنية
التي تزعموها وادراكهم لما يمكن أن يؤدي الى تحويل الحركة الى
هيئة سياسية من تعريضها لتلقى ضربات قوى السلطة (٦) .

وعلى أي الأحوال فقد شهدت مصر قبل ١٩٥٢ تجربتين
حزبيتين متتاليتين بدأت أولاها منذ عام ١٩٠٧ واستمرت
الى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وبدأت ثانيتهما بعد انتهاء
تلك الحرب وقيام ثورة ١٩١٩ واستمرت الى عام ١٩٥٣ ، ونلاحظ
أن نشأة التنظيمات السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى
جاءت مرتبطة ومتأثرة بتجربة مصر الحزبية قبلها ، ويعزى هذا
الارتباط والتأثر الى أن السياسيين المصريين الذين شاركوا في
التجربة الحزبية الأولى هم عينهم الذين أقدموا على تكوين أحزاب
ما بعد الحرب حتى ان بعض أحزابا ما بعد الحرب جاءت امتداداً
لأحزاب كانت قد تأسست قبل الحرب .

وليس من الصعب الاستنتاج بأن نشأة الأحزاب في مصر قد
ارتبطت برفض الوجود الأجنبي والنفوذ الأجنبي في البلاد وكانت

الكيفية المطروحة لمواجهة هذا التحدى الخارجى هى المعيار الأساسى للتمايز بين أحزاب تمثل التيار الشعبى الجارف فى الرفض الكامل للوجود والنفوذ الأجنبى وأحزاب معاونة للقوى الأجنبية وتعكس مصالح اجتماعية وطبقية محددة ، وقد ورث الوفد المصرى منذ عام ١٩١٨ المكانة التى سبق أن احتلها الحزب الوطنى وكان أول تجمع جماهيرى بالمعنى الحرفى للكلمة وقدم نفسه باعتباره المعبر الوحيد عن الأمة المصرية والمدافع عن مصالحها والحامى لحريتها والمطالب باستقلالها ومثل جبهة وطنية عريضة التفت حول مطالب الاستقلال (٧) .

وفى حين كان الوفد وليد ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الانجليزى فان أهم أحزاب الأقلية التى ظهرت بعد ١٩١٩ انما جاءت نتيجة الانشقاقات عن الوفد (الأحرار الدستوريين ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ - الهيئة السعدية ٤ يناير ١٩٣٨ والكتلة الوفدية) (٨) .

ولم تهتم قيادتا الحزبيين (الكتلة والسعديين) ببناء تنظيم حزبي حقيقى وكان نشاطها الرئيسى يظهر فى أوقات التغير الوزارى ، وضم النظام الحزبى السابق على الثورة بالإضافة الى ذلك الحزب الوطنى الذى نشأ قبل الاستقلال واستمر بعده كواحد من أحزاب الأقلية وكذلك الأحزاب التى نشأت بتأييد من الملك والسراى وهما (حزب الاتحاد ١٠ يناير ١٩٢٥ والشعب ١٧ نوفمبر ١٩٣٠) اللذان كانا بمثابة تجمعين تابعين للملك وقد وصف البعض حزب الاتحاد (٩) بأن وجوده كان أمرا شاذا ولم يترك أى اثر على الحياة السياسية فى مصر كما وصف آخر الحزبين بأنهما أشبه بنبت شيطانى ، ثم كانت الأحزاب أو الجماعات المعارضة ذات الطابع الأيدلوجى الواضح والتى تبلورت حول عام ١٩٣٦ وربما قبله

وما تلاه على وجه الخصوص (مصر الفتاة - الإخوان المسلمون -
الشيوعيون) .

ولن نختلف هنا كثيرا مع القول بأن الأحزاب السياسية كانت
هى سلاح الشعب للمطالبة بالاستقلال وأداته من أجل تنظيم صفوفه
ودعم جبهته ، وإن الحياة الحزبية هى التى كونت العقل السياسى
المصرى الحديث ونقلته من حال الى حال وغرست فيه مفاهيم المواطنة
السليمة والحرية السياسية ولعب حزب الوفد دورا ملموسا فى
التأثير على الثقافة السياسية للفلاحين من زاوية تخفيف الشعور
بالعزلة السياسية وتنمية الاحساس بالانتماء القومى وساعده على
ذلك تغلغل خلاياه فى داخل القرى والكفور والنجوع والمكانة الخاصة
التي تمتع بها زعيماء سعد والنحاس (١٠) .

وقد استطاع الوفد أن يظل معبرا عن أمانى الأمة المصرية كلها
طوال الفترة الممتدة من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ تقريبا وبالرغم من أن كبار
الملوك ظلوا يشكلون النسبة الغالبة من الزعامة الوفدية خلال تلك
الفترة وبالرغم من انه لم يضم فى قيادته عناصر يمكن اعتبارها
ممثلة للعمال والفلاحين فانه مع هذا وذاك ظل يتمتع بشعبية
جارفة وتأييد مختلف قطاعات المجتمع من التجار والمتعلمين وموظفي
الحكومة والفلاحين والعمال ، ومع تأييد الفلاحين والعمال الجارفين
لوفد فانه يلاحظ أن الوزارة الوفدية الأولى لم تقدم لهم برنامجا
اصلاحيا يسعى لرفع مستواهم أو يهدف الى تحسين أحوالهم المعيشية
التي اتسمت بالبؤس والفقر والمرض ، ولم يختلف الوفد فى ذلك
عن بقية الأحزاب (١١) . ومع هذا كله ظلت هناك بعض الجوانب
السلبية التي ترتبط بالنظام الحزبى وفى التحليل النهائى وفى اطار
هذه الدراسة يمكن النظر الى تلك الأحزاب من خلال الاعتبارات
والظروف التالية :

من الناحية الاجتماعية :

عجز النظام الحزبي عن مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع واستيعاب القوى الاجتماعية والطبقية الجديدة بقيادة أغلب هذه الأحزاب على اختلاف برامجها وشعاراتها ظلت تعكس بالدرجة الأولى مصالح طبقة كبار الملاك مع ازدياد في دور الرأسمالية الصناعية الى ما قبل ١٩٥٢ (١٢) . فقد كانت أغلب قيادات الأحزاب تتوزع على شرائح مختلفة من الطبقات العليا ف بجانب الوفد كان الأحرار الدستوريون هم حزب كبار ملاك الأراضي والأعيان من العناصر التركية والمصرية الى جانب عدد من المثقفين الليبراليين ، واعتبر حزب « الهيئة السعدية » حزب الرأسمالية الصناعية وكبار المالكين المصريين الى جانب كبار الملاك أيضا ولم يخرج تكوين الكتلة الوفدية المستقلة أو الحزب الوطني عن هذا الإطار وضم حزبا القصر (الشعب والاتحاد) مجموعة من الأعيان والتجار وبعض كبار المالكين . ولذا كان منطقيا أن افتقدت تلك الأحزاب البرامج والسياسات الاجتماعية الواضحة والكافية لمواكبة التطورات التي جرت في المجتمع المصري في أواخر الثلاثينات وفي خلال الأربعينات ، وهي التطورات التي شهدت تناقضات اجتماعية وطبقية متنامية بمعنى آخر فان قضية الاستقلال لم تعد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وظروف الحرب العالمية الثانية هي المحدد الوحيد للنظام الحزبي انما أضيفت اليهما القضية الاجتماعية (١٣) . ولكن النظام عجز عن استيعاب متغيرات تلك القضية اذ كان أبرز تلك التغيرات قد تمثل في ظهور قوى الطبقة المتوسطة المتزايدة والطموح التي انخرط العديد من أبنائها في المؤسسات التعليمية والجامعية الجديدة ووفود الحرفيين وصغار التجار وكذلك العمال الى الحياة الحزبية ، فان تلك القوى لجأت الى ايجاد التنظيمات المستقلة لها (مصر الفتاة - الإخوان - الشيوعيون) (١٤) .

وفى المقابل فإن حزب الوفد على وجه الخصوص لم يفلح فى استيعاب تلك القوى بل اتجه على العكس بعد المعاهدة الى ضم كبار ملاك الاراضى الزراعية مما أثر على مسيرة الوفد وسياساته الاجتماعية وان أصحاب الثروة الذين سيطروا على قيادة الوفد خلال تلك الفترة كانوا أشد حرصا على مصالحهم فلم يقدموا على اتخاذ مواقف حاسمة أو جذرية لحل القضية الاجتماعية بل ظل الوفد مقيدا بالمحافظة على الحدود القائمة للنظام الاجتماعى والسياسى على الرغم من وجود الطليعة الوفدية التى مثلت الجناح الأكثر راديكالية داخله (١٥) .

من الناحية السياسية :

من حيث النظر الى الأحزاب السياسية كمؤسسات سياسية حديثة ومنظمة تسعى فى اطار التنافس الحزبى للوصول الى السلطة تؤكد دراسات كثيرة بهذا الخصوص (١٦) على أن الأحزاب فى مجملها افتقدت الى وجود تنظيم حزبى دقيق متعارف عليه فقد كانت أحزاب العهد الملكى فى الواقع أقرب الى الشلل التى نشأت من تجمع عدد من الشخصيات السياسية منها الى التنظيمات الحزبية الحديثة ، ومن ثم افتقدت الى الديمقراطية داخلها وبرزت ظاهرة الزعامة الفردية التى وصلت الى درجة التقديس ومن المفارقات العجيبة أن تلك الظاهرة كانت أكثر بروزا ووضوحا فى الوفد ذلك الحزب الذى رفع راية الدفاع عن الديمقراطية والدستور فى مصر خلال ثلاثين عاما اذ أنه استنادا الى توكيل الأمة والنيابة عنها اكتسب سعد زغلول (١٧) والنحاس (١٨) مكانه تكاد تكون أسطورية ، فلم يؤد انشقاق أغلبية الوفد عن سعد زغلول الى الانتفاض من صفته كزعيم للوفد الذى ارتبط به الشعب ، فان انشقاق أغلبية الزعماء عن مصطفى النحاس لم يمنع أيضا من استمرار زعامته للوفد ومن تجسيد فكرة الزعامة التى تمحور حولها التنظيم الحزبى (١٩) .

من حيث أساليب الممارسة السياسية :

فقد اتسمت بالانتهازية والصراع المرير في سبيل الوصول إلى السلطة باستخدام كافة الوسائل القانونية كانت أم غير قانونية إلى حد انتهاك الدستور بل الغائه ووضع دستور آخر عام ١٩٣٠ فضلاً عن افساد الذمم والضمائر وتزوير الانتخابات والاعتماد على القصر والانجليز للوصول إلى الحكم وفي غمار تلك الممارسات المتهاكمة تراجع القضية الوطنية وتفتت وحدة الأمة ، وفي ظل هذا المناخ أصبحت الممارسة السياسية عبارة عن سلسلة لا تنتهي من الأزمات السياسية .

وقد سارت الحياة السياسية عادة في مصر في إطار دائرة تبدأ بوصول الوفد (صاحب الأغلبية الشعبية) إلى الحكم في أعقاب انتخابات حرة وسرعان ما تدخل وزارة الوفد في صدام مع القصر أو الانجليز أو كليهما مما يؤدي إلى إقامة الملك لوزارة الأغلبية من الحكم غير مبال بقواعد الحكم الديمقراطي البرلماني ويقوم بتكليف أحد أحزاب الأقلية بتشكيل الوزارة وتقوم الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان الذي يتمتع فيه الوفد بالأغلبية ثم يصدر مرسوم بناء على طلبها بحله وإجراء انتخابات جديدة تحت إشرافها تستخدم فيها من الوسائل ما يضمن نجاح أنصارها على حساب حرية الانتخابات ونزاهتها وإزاء ذلك يتجه الوفد إلى العمل الجماهيري وتنظيم المظاهرات والاضطرابات وهو ما يوجد جواً من عدم الاستقرار السياسي الأمر الذي كان يدفع الملك إلى الخضوع لإجراء انتخابات حرة تعود بالوفد مرة أخرى إلى الحكم وسرعان ما يصطدم مرة أخرى مع الانجليز أو القصر وتقال حكومته لتبدأ الدورة من جديد وعلى هذا النحو استغرقت الممارسة السياسية خلال العهد البرلماني في ست أزمات رئيسية (٢٠) . وكان للاحتلال دور كبير بل رئيسي

داخل تلك الدائرة ، فإذا ما أدرك الاحتلال أن الشعب يوشك أن ينفجر استعان بالوفد - حزب الجماهير - لتهدئة الشعب الثائر أو لدفع خطر خارجي أو لصبح مركزه بالطابع الشرعي فإذا أدى الوفد مهمته فسرعان ما يستبعد من الحكم لتعود الدورة نفسها من جديد في إطار الممارسة السياسية السابقة (٢١) . وفي رحم تلك الأحداث تجمعت ظروف عديدة داخليا وخارجيا هيأت الظروف لميلاد قوى سياسية واجتماعية جديدة خارج أطر ومؤسسات النظام القائم وكان ظهور تلك القوى في حد ذاته تعبيرا عن الخلل الحاد الذي أصاب الحياة السياسية وعن عجز النظام القائم ومؤسساته عن استيعاب حركة القوى الجديدة والتعبير عن أهدافها وآمالها .

ونظرا للطابع العقائدي الذي اتسمت به تلك التنظيمات (مصر الفتاة - الإخوان - الشيوعيون) فقد تأثر كل منهم بشكل أو بآخر في نشأته وتطوره وفي توجهاته الفكرية ببعض التطورات والأحداث الدولية وهي على حسب تسلسل وقوعها تاريخيا ثورة ١٩١٧ في روسيا وقيام أول دولة شيوعية في العالم واستيلاء الفاشيين على السلطة في إيطاليا عام ١٩٢٢ وأخيرا إلغاء الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ وكان تأثير التنظيمات الشيوعية في مصر بالحدث الأول واضحا الى جانب عوامل محلية وداخلية ، كما كان تأثر مصر الفتاة بصعود الفاشية ودعوتها القومية المتطرفة تأثر كبير (٢٢) .

أما إلغاء الخلافة فيعد من بين الأسباب العديدة التي أدت الى قيام جماعة الإخوان المسلمين (٢٣) وقد استمرت مثل تلك العوامل الخارجية في التأثير على حركة وتوجهات التجمعات الثلاثة مع الأخذ في الاعتبار التفاعلات الداخلية التي كانت تجري في المجتمع المصري وعلى خلاف ما كانت عليه الأحزاب البرلمانية من الضعف والترهل

التنظيمي تمتعت تلك التجمعات العقائدية بتنظيمات دقيقة ومحكمة وقد غلب على بعضها طابع النشاط السري (الشيوعيين) واللجوء الى استخدام القوة أو التهديد بها (مصر الفتاة والايخوان) ومن ثم عرفت الحياة السياسية ظاهرة القمصان الخضراء التابعة لمصر الفتاة والقمصان الصفراء والجهاز السري التابع للاخوان . ويذكر البعض أن ظهور تلك القوى كان الدافع الأساسي للوفد لكي يقوم بتشكيل فرقة عرفت بالقمصان الزرقاء في أواخر ١٩٣٥ وكان صاحب فكرة انشائها زهير صبرى المحامى ومحمد بلال . وعلى أية حال فقد تحدثت تنظيمات الرفض هذه الدعائم التي يقوم عليها النظام ودعت صراحة أو ضمنا الى ضرورة تغييره واحلال نظام جديد محله ، فقد دعت مصر الفتاة الى تحديد الملكية الفردية بخمسين فدانا وأن يحل الانتاج الجماعى محل الانتاج الفردى وتأمين مصادر الانتاج الكبرى مثل قناة السويس وشركات البترول كما طالبت أيضا بإلغاء الرتب والألقاب (٢٤) .

أما التنظيمات الشيوعية فقد ربطت بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية والتحرر السياسى والعدالة الاجتماعية ودعت الى تأمين الاحتكارات الأساسية وتحديد الملكية الزراعية وانشاء بنك مركزى وتمصير المؤسسات الكبرى وفصل الدين عن السياسة (٢٥) .

أما عن الاخوان المسلمين فقد دعوا الى اقامة حكم اسلامى وبرغم غموض مفهوم ذلك تفصيليا وخاصة من حيث التطبيق فى المجتمع المعاصر ، فقد ذكر الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة (ان الاسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعها فهو حكومة وأمة وهو خلق وقوة وهو ثقافة وقانون وهو مادة وثروة وهو جهاد ودعوة كما هو عقيدة ثابتة وعبادة ٠٠٠٠) وهو ما يسمى عندهم بشمولية الاسلام وقد رفضوا صور الوطنية والقومية واحتضنوا مفهوم الجامعة الاسلامية ومن خلال هذا المنطلق نظروا لقضية فلسطين ،

وقد صاحبت ذلك شعارات عامة فى المجال الاجتماعى مثل احترام قيمة العمل ومنع الاحتكار وتحريم الربا (٢٦) .

ونلاحظ كذلك أن تنظيمات الرفض الاجتماعى قد رفضت مبدأ المفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال بل دعت الى الكفاح المسلح وكانت لها شعاراتها التى تؤكد ذلك (الجهاد سبيلنا) - مصر الفتاة والايخوان - أو (الجلاء بالدماء) - الشيوعيون - (٢٧) وكذلك لم تعكس هذه التنظيمات اعتقادا أصيلا فى جدوى الأحزاب والحياة الحزبية فالايخوان انتقدوا تعدد الأحزاب على أساس أن الاسلام يحرم العصبية ، والحزبية السياسية تشتت الناس فى حين أن مصر تحتاج الى الوحدة والاستقرار ، فقد كان من أهم مطالب الجماعة عند دخولها الميدان السياسى « القضاء على الحزبية وتوحيد قوى الأمة السياسية فى جهة واحدة وصف واحد » (٢٨) كذلك عكست جماعة مصر الفتاة الانبهار بالفاشية ، وأخيرا فلم يكن من المتصور أن تكون التنظيمات الشيوعية منبعا لتدعيم الأحزاب والفكرة الحزبية ومع التسليم بأن تلك التنظيمات نادت بضرورة وجود حزب بروليتارى قوى وفعال فان الطابع الطبقي البروليتارى الصارم المنتظر من ذلك الحزب جعل تقبل الأحزاب معه شبه مستحيل .

وهكذا يمكن القول بأن الاطار السياسى والاجتماعى الذى تعين على الضباط الأحرار أن يتعاملوا مع معطياته وأوضاعه المختلفة قد اتسم بعدة سمات أساسية . أولها عدم الاستقرار على المستوى السياسى وتعثر تجربة الديمقراطية البرلمانية ، وثانيها وجود تناقضات اجتماعية واقتصادية بين القطاعات المختلفة للمجتمع وثالثها الانفصال الحاد بين قيم مؤسسات النظام السياسى من ناحية والقيم التى تمثل هوية المجتمع المصرى من ناحية أخرى وأضحى المجتمع المصرى فى ظل تلك الظروف ساحة للصراع بين تيارات فكرية متباينة وفى بعض الأحيان متناقضة متصادمة .

الهوامش

- (١) الطليعة ، فبراير ١٩٦٥ حيث ، نشرت برنامج الحزب كاملا .
- (٢) علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، ص ٦٩ .
- (٣) لمزيد من التفاصيل حول نشأة تلك الجمعية وتطورها انظر على شلش ، مصر الفتاة جمعية سياسية ووثيقة اصلاحية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٠ .
- (٤) علي الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ٦١ - ٧٠ .
- (٥) يونان لبیب رزق ، الأحزاب السياسية ، ص ١١ .
- (٦) المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٧) ثار خلاف حول وضع الوفد في تلك الفترة وحتى ١٩٢٤ وهل يمكن اعتبار الوفد حزبا أم تجمعا سياسيا ؟ ، يرى البعض أنه الوفد لم يتحول الى حزب سياسى الا عقب صدور دستور ١٩٢٣ (رؤوف عباس الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨ ، ص ١٨٤) ، ويرى البعض الآخر أنه لم يصبح حزبا الا فى ١٩٢٤ بعد أن وضع نظاما ثابتا للهيئة الوفدية فى ٢٦ أبريل ١٩٢٤ (يونان لبیب رزق ، المرجع السابق - ص ١٠٤) ، ولكن يمكن القول بأن الوفد كان حزبا سياسيا من الناحية الواقعية منذ نشأته فى ١٩١٨ على الرغم من أنه لم يتحول الى حزب من الناحية الرسمية الا فى سنة ١٩٢٤ بعد أن أصبح له بناء تنظيمى واضح المعالم اعتمد على ارسائه خلال السنوات السابقة وبخاصة على مستوى القاعدة ، (وحيد عبد المجيد ، الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧ - ١٩٩٤) ، (المحروسة للنشر ١٩٩٤) ، ص ٤٦ .
- (٨) لمزيد من التفاصيل حول نشأة تلك الأحزاب وتطورها انظر أحمد زكريا الشلق حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ - ١٩٥٣ دار المعارف ١٩٨٢ ، عبد المنعم خلاف ، الهيئة السعدية ، حزب السعديين ٣٨ - ١٩٥٣ دكتوراه غير منشورة ،

بأداب عين شمس ١٩٩١ - منصور عبد السميع ، حزب الكتلة الوفدية ، مجلس
غير مشغورة ، كلية البنات ، عين شمس ١٩٨٧ .

(٩) عبد الله فؤاد ربيعى ، حزب الاتحاد ودوره فى الحياة السياسية المصرية ،
٢٥ - ١٩٥٣ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٨) .

(١٠) كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين مع دراسة ميدانية فى
قرية مصرية ، رسالة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،
١٩٧٨ .

(١١) طارق الشيرى ، الحركة السياسية ، ص ٣٤ - أحمد صادق سعد ،
صفحات من اليسار المصرى ، (١٩٤٥ - ١٩٤٦) (مكتبة مدبولى ب ت) ، ص ٢٨ -
محمد السعيد إدريس ، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ، (١٩٢٤ - ١٩٥٢)
ت على الدين هلال (دار الثقافة الجديدة ١٩٧٩) .

(١٢) كان أسوأ ما فى سيطرة هؤلاء الكبراء هو الارتباط الوثيق لأغلبهم
بالشركات والمصالح الأجنبية ويتصفح أسماء أعضاء مجالس إدارات تلك الشركات
يتضح أنها لا تخلو من بعض مستوزرين سابقين وقد لاحظت شهادى غطية الشافعى
أن رؤساء الوزراء والوزراء الذين ساهموا فى افساد الحياة النيابية وانهاك الدستور
كانوا جميعا وبلا استثناء أعضاء فى مجالس إدارات شركات أجنبية فى مصر ومنهم
على سبيل المثال أحمد زيور واسماعيل صدقى كان هو الآخر عضوا فى مجالس
إدارات عشر شركات أغلبها انجليزية صرفا (تطور الحركة الوطنية ، ص ٦٦ -
٦٨) ولزيد من التفاصيل عن طبقة كبار الملاك فى فترة ما قبل ١٩٥٢ انظر عاصم
الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ،
حيث يقدم شرحا وافيا وموثقا بالجداول والاحصاءات .

(١٣) على الدين هلال ، السياسة والتحكم فى مصر ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(١٤) لمزيد من التفاصيل عن الطبقة الوسطى ودورها انظر رؤوف عباس ،
الطبقة الوسطى المصرية بين الوعي الطبقي والوعي الاجتماعى ، الهلال - سبتمبر
١٩٩٢ عاصم الدسوقى مازق الطبقة ، الهلال ديسمبر ١٩٩١ - جمال مجدى حسنى
البناء الطبقي فى مصر ، (١٩٥٢ - ١٩٧٠) (دار الثقافة الجديدة ١٩٨١) - محمود
حسين ، الصراع الطبقي فى مصر ، (١٩٤٥ - ١٩٧٠) ت عباس نجدى وأحمد واصل
(بيروت ، دار الطليعة ١٩٧١) .

(١٥) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر (١٩٠٧ - ١٩٨٤) ص ١١٣ - ولزيد من التفاصيل على الطليعة الوفدية انظر اسماعيل محمد زين الدين ، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١ .

(١٦) على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، ص ١٩٠ ، ابراهيم شلبي تطور النظم الدستورية في مصر (دار الفكر العربي ١٩٧٤) ص ٤٥١ ، يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(١٧) لمزيد من التفاصيل عن سعد زغلول انظر على وجه الخصوص ، عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، الجزء الأول تقديم أحمد عبد الرحيم مصطفى ، (دار المعارف ١٩٧١) الجزء الثاني (١٩١٤ - ١٩٢٧) ، (مكتبة مدبولي ١٩٧٥) ، حيث التزم المؤلف فيهما بالضوابط العلمية والمقتضيات الموضوعية ، رفعت السعيد ، سعد زغلول بين اليمين واليسار ، (بيروت دار التضايا ب ت) .

(١٨) وعن مصطفى النحاس انظر ، رفعت السعيد ، مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمفاوض ، (بيروت دار التضايا ١٩٧٦) .

(١٩) وقد انعكس كل ذلك في الممارسات الفعلية للزعامة الوفدية سواء داخل الحزب ذاته أو عندما كان يصل الى الحكم فمثلا في عهد الوزارة الوفدية الأولى (١٩٢٤) كانت ردود سعد زغلول في البرلمان على نواب المعارضة من الحزب الوطني مفعمة بالروح الاستبدادية لدرجة أن يقول (أنا لا أريد إلا ما تريده الأمة) ويكاد يقترب ذلك مما كان فرعون يقوله للمصريين (ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد) ومن خلال مثل هذه الممارسات أسهم الوفد بنصيب في هز الثقة بشرعية النظام إذ أنه لم ينظر باحترام الى المعارضة ولم يتعامل معها على أنها جزء من العملية الديمقراطية ولكن باعتبارهم مجموعة خرجت عن ارادة الأمة . ولزيد من التفاصيل انظر ابراهيم شلبي ، المرجع السابق ، ص ٤٥٦ - محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ وما بعدها - عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ج ٢ .

(٢٠) هي أزمة ١٩٢٥ في عهد وزارة أحمد زيور - أزمة ١٩٢٨ في عهد وزارة محمد محمود - أزمة ١٩٣٠ في عهد وزارة اسماعيل صدقي - أزمة ١٩٣٧ في عهد وزارة محمد محمود - أزمة ١٩٤٤ في عهد وزارة أحمد ماهر - أزمة ١٩٥٢ في

عهد وزارة مصطفى النحاس (ولزید من التفاصيل ، انظر على الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ وما بعدها .

(٢١) حول سياسة الانجليز واستخدامهم للوفد بالطريقة المشار اليها انظر هدى جمال عبد الناصر ، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ، (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ، (دار المستقبل العربى ١٩٨٧) ، - ص ٢ - ٢١ ، شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٦٢ وما بعدها ، على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

(٢٢) عن مدى تأثير مصر الفتاة بالفاشية انظر آراء متباينة يونان لبيب رزق ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - طارق البشرى ، الحركة السياسية ، (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، ص ١٦٦ - عبد العظيم رمضان الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو ، ص ٥١ .

(٢٣) زكريا سليمان بيومى ، الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية المصرية (١٩٣٨ - ١٩٤٨) مكتبة وهبة ١٩٧٩ ، ص ٥٤ - ٦٦ ، وحول قضية الخلافة باعتبارها قضية الصراع بين القوى السياسية فى مصر انظر بصفة خاصة البشرى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ - ٣٠٧ ، حلمى أحمد عبد العال شلبى ، انتهاء الخلافة العثمانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٧ . أما من حيث كونها قضية فكرية ومجالا للجدل بين الاتجاهات المختلفة فانظر محمد محمد حسين ، مرجع سابق ، ج ١ ، حيث يقدم عرضا شاملا وواقيا لأهم الاتجاهات الفكرية وموقفها من قضية الخلافة .

(٢٤) تكونت جمعية مصر الفتاة فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ وفى عام ١٩٣٧ تحولت الى حزب مصر الفتاة وفى عام ١٩٤٠ أصبحت الحزب الوطنى الاسلامى ثم عادت الى التسمية بمصر الفتاة حتى عام ١٩٤٩ عندما تغير اسم حزب مصر الاشتراكى الذى ذاعت شهرته باسم الحزب الاشتراكى ولزید من التفاصيل حول مصر الفتاة ومؤسسها أحمد حسين انظر على حامد شلبى مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى (١٩٣٣ - ١٩٤١) رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة عين شمس - رفعت السعيد ، أحمد حسين ، كلمات ومواقف (العربى للنشر والتوزيع ب ت) طارق البشرى الحركة السياسية ص ٣٨٩ وما بعدها حيث يتناول مصر الفتاة ويحلل توجهاتها الفكرية ويقيم دورها بصفة عامة .

(٢٥) يرجع تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر الى بداية هذا القرن (رفعت السعيد تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥) دار الثقافة الجديدة

ب ت) القسم الثاني المنابع الفكرية للعمل الاشتراكي ص ٧٥ - ١٥٣ والقسم الثالث - من - الفكر المجرد الى العمل الحزبي - ص ٥٢٩ ، وقد واجه التيار الشيوعي في مصر منذ البداية مقاومة كبيرة من الحكومة سواء على المستوى الفكري أو التنظيمي وقد تعرض هذا التيار لمضربات متوالية أولها في مارس ١٩٢٤ على يد حكومة سعد زغلول ومنذ ذلك الوقت بدأ الشيوعيون يمارسون نشاطهم سرا حتى أواخر الثلاثينات وان كان من الواضح أن نشاط الشيوعيين في الفترة السابقة كان محدودا فكريا - وحركيا ويرجع ذلك الى أن الحركة قد قامت منذ البداية على يد الأجانب المقيمين في مصر من اليونانيين والأرمن واليهود (رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢) ص ٢٦٤ إلا أنه في أوائل الأربعينات تزايد النشاط الشيوعي وتعددت التنظيمات التي تبنت هذا الفكر وخاصة في الفترة من ١٩٤٣ - ١٩٤٦ ويرجع ذلك لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أثناء الحرب وما بعدها وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت شعبية التنظيمات محدودة ويرجع ذلك لتعدد تلك التنظيمات والتنافس بينها فكريا وحركيا وسيطرة الأجانب على قيادتها وتبعية بعضها للخارج بحكم أيديولوجياتها وتركيبها التنظيمي ومنهجها الحركي وحول هوفت الحركة الشيوعية المصرية من قضية فلسطين انظر الحكم دروزه ، الشيوعية المحلية - ومعركة العرب القومية ، ص ١٤٨ - الياس مرقص تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ، بيروت ، ١٩٦٤ .

(٢٦) نشأت جماعة الإخوان المسلمون في عام ١٩٢٨ في مدينة الاسماعيلية كجمعية دينية تهدف الى الدعوة الى الدين والتمسك بأهدافه وفي عام ١٩٣٢ انتقل المركز العام للحركة الى القاهرة وفي ١٩٣٨ نزلت الى ميدان السياسة وأصدرت مجلة النذير وكان البناء التنظيمي للجماعة يضم المرشد العام ومكتب الارشاد ومجلس الشورى العام بجانب العضوية بمراتبها المختلفة وشكلت القمصان الصفراء والجهاز النسوي وأصبحت للجماعة شعبية كبيرة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع ذلك لقدرة مؤسسيها حسن البنا الفائقة على التخطيط والتنظيم ووجود التربة الثقافية والنفسية الملائمة في المجتمع المصري والتي تجعل الأديان مهياة للمشاركة في الدعوات الدينية وقد تميز نشاط الجماعة في فترة ما بعد الحرب باتباع أساليب العنف والاعتداءات السياسية ضد العسكريين البريطانيين والمتعاونين معهم من المصريين ، وقد عملت الجماعة على عقد تحالفات تكتيكية مع الأحزاب السياسية - التي سبق أن رفضتها وطالبت بالغائها وانتقضتها فكريا وحركيا - في فترات مختلفة من أجل ضمان أمنها وتحقيق أهدافها في الانتشار في حماية الحكومة الثلاثة بل أنها ذهبت الى أبعد من ذلك بالتحالف مع القصر - لمزيد من التفاصيل

عن جماعة الاخوان ومؤسسها انظر محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون أحداث صنعت تاريخ ٣ أجزاء (دار الدعوة بالاسكندرية ١٩٧٨) أحمد أنس الحجاجي ، روح وريحان (دار النشر والتوزيع الاسلامية ١٩٨٦) أنور الجندي ، قائد الدعوة حياة رجل وتاريخ مدرسة (مكتبة وهبه ١٩٨٤) ومجلة الدعوة خاصة الأعداد الصادرة في فكري وفاة حسن البنا ١٢/٢/١٩٥١ ، ١٢/٢/١٩٥٢ ، ١٠/٢/١٩٥٣ .
Heyworth Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt (Washington 1950).

(٢٧) مصطفى طيبة رؤية جديدة للناصرية (المركز العربي ١٩٨٦) ص ٣٨ .

(٢٨) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ٤٢ - ٤٤ ، اسحاق موسى الحسيني ، الاخوان المسلمون ص ٤٨ ، وقد وجهت الجماعة خطابا الى الملك وطالبته فيه بالعمل على ادماج الأحزاب السياسية في هيئة واحدة ذات برنامج اصلاحى ٠٠ وأرسلت خطابات مماثلة الى شيخ الأزهر وولي العهد الأمير محمد علي والأمير عمر طوسون ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب والوزراء (شهادة مصطفى مرعي ، في برنامج شاهد على العصر تقديم عمر بطيشة - البرنامج العام الأحد ٢٠/١١/١٩٩٤) .

الفصل الأول

التكوين الفكرى للضباط الأحرار

يعرض هذا الفصل بالرصد والتحليل للمصادر الأساسية التى أثرت فى فكر الضباط الأحرار ويمكن اجمال تلك المصادر فى التيارات السياسية والاتجاهات الفكرية خلال حقبة الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن والتى لعبت دورها فى تشكيل وعى وفكر الضباط الأحرار حيث عكس تشكيل الضباط الأحرار توليفة من كافة القوى التى كانت على الساحة المصرية ابان تلك الحقبة .

أرسيت اللجنة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار فى معسكر منقباد من مجموعة من صفار ضباط الجيش حديثى التخرج (١) ، وقد ساهمت فى تجميع هؤلاء الضباط أسباب عارضة وأخرى أساسية ومن بين الأسباب العارضة العلاقات الشخصية بينهم أما الأسباب الأساسية فتجدها فى شعورهم بتناقضات المجتمع الذى ينتمون اليه سواء من حيث وجود الاحتلال يحكم مصر مما يجرح الكرامة الوطنية لهؤلاء أو من ارتباط القصر والأحزاب السياسية المتصارعة اضافة الى الظلم الاجتماعى الصارخ الذى تعيشه الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب المصرى (٢) ، ونتيجة لهذه العوامل - الصداقة التى توطدت بين هؤلاء من جانب واجتماعهم على الشعور بالاستياء من الأوضاع التى كانت سائدة فى مصر واستلھامهم لمثل عليا تلتقى حول هدف

واحد (٣) - واستمر الحوار بينهم حول الأوضاع المتردية في مصر بشكل عام ويأسهم من سياسات الحكومات المصرية المتعاقبة من جانب آخر ، ووضع ميثاق يسمى « ميثاق منقباد » تمثلت أهم بنوده في تكاتفهم وإخلاصهم على الدوام للصداقة التي تربط بينهم من أجل إعادة بناء الوطن (٤) ولبنائه متحررا من الاستعمار متخلصا من الفساد (٥) ، ويحدد خالد محيي الدين سمة هذه المرحلة بأنها كانت مرحلة (الوطنية غير الواعية) لكون الحركة السياسية في الجيش لم تتجاوز الاجتماعات السرية غير المنظمة والتي لم تتجاوز أكثر من استكشاف الروح الوطنية والوعي السياسي وسط منقباد وأن هذه المرحلة قد انتهت بنقل جمال عبد الناصر الى السودان وأوقفت هذه الاجتماعات (٦) .

فمن حيث الانتماء الطبقي لهؤلاء الضباط فقد كانوا جميعا من أبناء الطبقة البرجوازية باستثناء عدد قليل منهم كانوا من أبناء الفقراء أى من أبناء صغار الموظفين الذين اضطروا الى الاستدانة لدفع المصروفات لأبنائهم فى الكلية الحربية ، والتي كانت تصل فى مجموعها الى ثمانين جنيها وكان من بين هؤلاء جمال عبد الناصر الذى كان ابنا لموظف صغير فى مصلحة البريد وأنور السادات الذى ان والده تمكن من الاتفاق عليه فى المدارس بمشقة بالغة ونظرا الى أنه كان هو الابن الوحيد الذى يتعلم فى المدارس بعد أن ترك شقيقه الأكبر التعليم وما كان لوالده الموظف الذى يتقاضى ستة عشر جنيها شهريا أن ينفق على تعليم ولدين بالمدارس فى ذلك الحين .

ونجد من خلال شهادات معظم هؤلاء الضباط الأحرار أن أحدا منهم لم يكن والده يملك ليلة الثورة ما يزيد على خمسين فدانا كما أن أصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكرية باستثناء محمد نجيب وعبد المنعم عبد الرؤوف (٧) .

ويوضح فاتيكيوتس جانبا آخر من جوانب الأصل الاجتماعي الطبقي للضباط الأحرار حيث يذكر أنه كان من بين أعضاء تنظيم الضباط الأحرار من ينتمون الى خلفيات أرستقراطية ومكانة اقتصادية أفضل ، ويذكر منهم على سبيل المثال قائد الجناح على صبرى وشقيقه حسين ذو الفقار صبرى اللذين كانا من الضباط الطيارين بالقوات الجوية كما يرى أن ذلك يصدق أيضا على العقيد ثروت عكاشة (٨) . واذا كان أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة قد تمكنوا من الالتحاق بالكلية الحربية مستفيدين بالسياسة التي وضعها الوفد عندما تولى الحكم ١٩٣٦ لتوسيع الجيش بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ تأهبا للحرب العالمية الثانية كان أمرا طبيعيا أن يجرى التوسع فى سياسة القبول بالكلية الحربية عام ١٩٣٦ ، فقد كان فى جانب منه تطبيقا لما نصت عليه المعاهدة وما فرضته على مصر من التزامات عسكرية تجاه الدولة الحليفة فكان أمرا طبيعيا أن يجرى ذلك التوسع فى سياسة القبول وفاء لهذه الالتزامات الجديدة (٩) .

والمعنى الوحيد لذلك أنه قد وجدت فى الجيش المصرى نواة لأبناء الطبقات الشعبية التى تشارك الشعب آلامه وتستشعر اتجاهاته الوطنية ووجدت الطليعة التى رفضت أن تضع نفسها فى خدمة القصر وربطت نفسها بالقوى الشعبية وكان ذلك يعنى انفصام طليعة قوية من صغار ضباط الجيش عن قيادته وكان من بين هؤلاء الأحد عشر الذين جمعتهم اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فى أواخر عام ١٩٤٩ حيث التحق منهم بالكلية الحربية ثمانية عام ١٩٣٦ والتحق الباقون بعد ذلك (١٠) .

على أنه اذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد لعبت دورها فى مسار الضباط الأحرار ووضعهم الاقتصادى وترتيبهم فى الهيكل الاجتماعى المادى فان الأبعاد الخاصة بالمناخ الفكرى الثقافى

والسياسى قد لعبت دورها فى تشكيل الرؤى السياسية والتوجهات الفكرية لهؤلاء الضباط مما يتطلب التعرض لهذه الأبعاد باستعراض القوى السياسية الفعالة على الساحة فى تلك الفترة وموقف الضباط الأحرار منها ومدى تأثيرهم بها .

الضباط والأحزاب السياسية التقليدية :

كان من المنتظر أن تتجه أنظار ضباط الجيش الشبان فى بحثهم عن مجالات العمل السياسى الداخلى الى حزب الوفد فى ظل ميراثه الوطنى خلال حقبة العشرينات وموقف قياداته الوطنية ضد القصر والانجليز فى سبيل الحفاظ على الدستور والحصول على الاستقلال .

وبرغم هذه الحقائق التى كان من المتوقع أن تجذب الضباط الشبان للوفد فان سير الأحداث أثبت ابتعاد الضباط عن الوفد وانضمام مجموعات عديدة منهم الى الجماعات الجديدة التى برزت على المسرح السياسى ونمت نموا كبيرا خلال عقد الأربعينات وكان أهمها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والتنظيمات اليسارية ولعل تفسير ذلك يرجع الى عدة عوامل :

أولا : ايمان حزب الوفد بضرورة ابتعاد الجيش عن ممارسة السياسة واقتصراره على العمل العسكرى الفنى دونما تدخل فى شئون البلاد السياسية وهو أمر يمكن تفسيره بالطابع المحافظ لحزب الوفد من ناحية وخشية قادة الحزب من أن يؤدى تدخل الجيش فى السياسة الى دخول البلاد فى دوامة الانقلابات العسكرية التى يمكن أن تطيح بامتيازات قادة الحزب والطبقات المنتمية اليها وبالتالي أثر الوفد عدم التعاون مع الجيش فى تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة

رغم ما قد يسفر عن ذلك التعاون من تقوية ودعم للحزب فى مواجهة القوى الأخرى لا سيما القصر والانجليز (١١) .

ثانيا : كان التزام القيادة الوفدية بضرورة ابعاد الجيش عن السياسة يعنى أنها لم تبذل أية محاولات جديدة خلال هذه المرحلة لعمل اتصالات أو روابط سرية بين الوفد وضباط الجيش كما كانت تفعل الجماعات الجديدة ، وتأكيدا لذلك يقول محمد نجيب « أذكر عندما حل الملك فؤاد البرلمان عام ١٩٢٩ ومنع مجلس النواب من الانعقاد وكانت أغلبيته وفدية أن قررت الذهاب لمقابلة النحاس ، وبادرته بحديث عاطفى حماسى عن استعداد الجيش لمقاومة الاجراءات غير الدستورية التى ارتكبها الملك لكن مصطفى النحاس قال لى أنه يؤثر أن يكون الجيش بعيدا عن السياسية وان تكون الأمة مصدر السلطات ولو أنه يتمنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك (١٢) .

ثالثا : نجاح الدعاية المضادة للوفد التى أعقبت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وهو الذى حاصرت فيه الدبابات قصر عابدين لتفرض على الملك حكومة وفدية مؤيدة للانجليز بدلا من الحكومة المتعاطفة مع المحور - والتى صورت الملك فاروق بطلا شعبيا لم يأبه للانداز ولم يكثرث بتهديد الدبابات البريطانية وكان على استعداد للتخلى عن عرشه فى سبيل المحافظة على كرامة مصر بينما أدانت موقف النحاس زعيم الوفد فى قبول تشكيل وزارته التى وصفت بأنها تولت الحكم على أسنة الحراب البريطانية وساعدت على تجسيد هذه الصورة حملات الدعاية التى أطلقتها أحزاب الأقلية وبعض دور الصحف المعروفة بانتماؤها للسرايا للترلف للملك من جهة والقضاء على شعبية الوفد من جهة أخرى .

وكان لحادث ٤ فبراير تأثير كبير على ضباط الجيش ، وأدت الدعاية المضادة التي قامت بها الأحزاب ضد الوفد بتصوير الحادث على أنه قد تم بالتواطؤ بين السفير البريطاني والنحاس (١٣) الى نشوء تيار معاد للوفد داخل الجيش كان من نتائجه تكوين مجموعات متعاطفة مع الملك هذا بالإضافة الى أن ضباط الجيش قد أيقنوا « أن لعبة السياسة قد أصبحت لعبة سخيفة لن تتحقق عن طريقها مصلحة البلاد مادامت على أرض مصر قوات أجنبية » (١٤) .

رابعاً : يضاف الى ذلك تعارض توجهات كل من الوفد والضباط الأحرار فيما يتعلق بسبل الاستقلال والتحرر الوطنى والتغير الاجتماعى حيث أنه على حين آمن الضباط بأن التغير لم يتأت الا عن طريق جذرى (انقلاب) كان الوفد مؤمنا ايمانا تاما بالحلول والأطر الدستورية سبيلا الى التحرر الوطنى ، أما من حيث التغير الاجتماعى فقد كان هناك تفاوت صارخ بين ضباط الجيش وقيادات ذلك الحزب التى كانت من كبار الملاك وخاصة بعد دخول مجموعة أخرى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وكان هؤلاء أشد حرصا على مصالحهم بل ظل الوفد مقيداً بالمحافظة على الحدود القائمة للنظام الاجتماعى والسياسى مما أفقده ثورته وروحه الشعبية وأصبح يمثل حزب كبار الملاك الذى يختلف عن هؤلاء الضباط طبقياً .

وفى ضوء ذلك كله يمكن فهم وتفسير أسباب التباعد والخلاف بين حزب الوفد والضباط الأحرار على نحو أدى الى عدم تعاطف الأول مع الحركة ورفض الضباط الانضمام الى حزب الوفد وهى نقطة كان لها أثرها فى تشكيل وتكوين رؤية الضباط تجاه الحياة الحزبية والأحزاب ، وذلك أن الرؤية السلبية للضباط الأحرار وعلاقتهم غير الودية مع حزب الوفد يبدوا أنها قد حكمت رؤية الضباط الأحرار للأحزاب الأخرى فى مجملها بالرفض والمعارضة .

الضباط والاكهوان : وقد بدأت اتصالات المرشد العام بأفراد الجيش منذ بداية الحرب العالمية الثانية فقد كان يدعى الى بعض الوحدات العسكرية فى المناسبات الدينية يتحدث الى الضباط والجنود عن الاسلام ، وقد تعرف الشيخ حسن البنا من خلال تلك اللقاءات بأنور السادات الذى عرض عليه الانضمام للجماعة ، وكانت لقاءات حسن البنا فى هذه المناسبات وكلماته لها صدى واسع جعل الكثيرين من الضباط والجنود يحرصون على دروس الثلاثاء التى كان يلقيها بالمركز العام بالحلمية وقد تأثر هؤلاء الضباط بهذه تأثيراً كبيراً وهو ما عبر عنه عبد المنعم عبد الرؤوف - الذى زار دارهم فى مايو ١٩٤٢ - لحسن البنا بقوله « لو أن الروح الاخوانية التى لاحظتها فى دروس الثلاثاء تسود الجيش المصرى لعاد ذلك عليه بالخير الكثير » ثم اقترح على البنا « تكوين مجموعة من الضباط تعتنق مبادئ جماعة الاخوان » وقد تجاوب معه البنا بقوله ان الصاغ (١٥) محمود لبيب « سيعينك على تحقيق هذه الفكرة وسيكون المشرف على تكوين هذه المجموعة » . وقد عمل عبد المنعم عبد الرؤوف منذ ذلك الحين على الدعوة داخل صفوف الضباط واستطاع فى شهر أكتوبر ١٩٤٢ أن يدعو ضابطاً من ضباط الكتيبة الثالثة لحضور دروس الثلاثاء وهو النقيب جمال عبد الناصر ثم اتبعه بضابط ثان هو الملازم أول حسين حمودة ثم كمال الدين حسين ثم خالد محيى الدين الذى رتب له لقاء مع محمود لبيب بجزيرة الشاى (١٦) .

وهكذا تكونت الخلية الرئيسية التى ضمت كلا من عبد المنعم عبد الرؤوف - جمال عبد الناصر - كمال الدين حسين - خالد محيى الدين - حسين حمودة - صلاح خليفة - معروف الحضرى - عبد المكارم عبد الحى (١٧) وقد ذكر أحد أعضاء المجموعة أنه ألح على حسن البنا فى ضرورة اعلان برنامج واضح يقدم حلولاً عملية لمشاكل الناس فأجابه البنا بقوله « لو وضعت برنامجاً لأرضيت

البعض وأغضبت البعض وأنا لا أريد ذلك « (١٨) ، لقد رأى البنا أنه لا حاجة لتحديد برنامج ربما لما قد يجلبه عليه من عداوات كثيرة وكذلك حتى يأخذ حرية الحركة .

ثم انضم بعد ذلك هؤلاء الضباط جميعا الى الجهاز السرى عام ١٩٤٦ وظلت هذه الخلية تعمل سرا طوال أربع سنوات وأربعة شهور بدءا من عام ١٩٤٤ الى ١٥ مايو ١٩٤٨ لضم أكبر عدد من الضباط الى صفوف هذا التنظيم السرى واتسع هذا التنظيم وتكونت خلايا فرعية منبثقة من الخلايا الرئيسية ، وقد شكل كل فرد من الخلية الرئيسية خلية فرعية وكل خلية فرعية لاتزيد على سبعة أفراد على ألا يخطر أى واحد منهم الآخرين بأسماء المنضمين معهم بأية خلية من هذه الخلايا السرية مراعاة لأمن الحركة (١٩) ، وقد توقف نشاط هذه الخلايا بعد قيام حرب ١٩٤٨ ومقتل الشيخ حسن البنا عام ١٩٤٩ حيث أخذ تنظيم الضباط منحني آخر بعيدا عن الاخوان .

وان كان ثمة ملاحظة لنا على علاقة الاخوان والضباط فى نقطتين أساسيتين على درجة بالغة من الأهمية :

النقطة الأولى : دقة التنظيم والسرية التامة والولاء المطلق للقائد وهى العوامل التى كفلت لكل من تنظيم الاخوان والضباط الأحرار فيما بعد النجاح ، ذلك أنه اذا كانت تلك العوامل شرطا أساسيا ولازما لأية حركة أو تنظيم فان الملاحظ فى تنظيم الاخوان أنه كان أكثر التنظيمات السياسية تطبيقا لتلك القواعد الأمر الذى كفل له الاستمرارية بعد صراعه مع أحزاب الأقلية والسلطة السياسية فى مصر .

النقطة الثانية : وهى فى جوهرها متعلقة بالنقطة السابقة فى جانب منه المتجسد فى الطابع البراجماتى لحركة الاخوان المسلمين

لا سيما فيما يختص بالقضية الوطنية والاجتماعية حيث يلمح الباحث أن موقف الحركة من تلك القضايا قد اتسم بالعمومية وعدم التفصيل على نحو ما سبق الذكر على هدف تجميع أكبر عدد ممكن من المؤيدين بفكر الجماعة ، وهو أمر نلمح له فيما بعد تأثيرا واضحا في الممارسة العملية للضباط الأحرار على نحو ما سيرد ، أما عن مدى تأثير ضباط الجيش وعلاقتهم بمصر الفتاة فذكر فؤاد نصحي - أحد قادة الحزب الاشتراكي - أن عبد الناصر اعتقل قبل دخوله الكلية الحربية بسبب انتمائه لمصر الفتاة (٢٠) .

وان السادات صلته لم تنقطع بحركة مصر الفتاة وكذلك حسن ابراهيم يحرم من دخول الكلية الحربية بسبب عضويته بمصر الفتاة بالاسكندرية (٢١) ويذكر خالد محيي الدين أنه عندما كان في المرحلة الثانوية كانت كلمات أحمد حسين في مجلة الصرخة تحرك مشاعره بالعداء للاحتلال وبمحبة الوطن (٢٢) .

ويلاحظ أن معظم من انضم أو تعاطف مع مصر الفتاة من الضباط الأحرار كانوا في مرحلة الدراسة الثانوية ويمكن ارجاع ذلك الى تأثيرهم بفرق القمصان الخضر الذي شكلها الحزب والتي أحرزت انتشارا كبيرا في أوساط الشباب وخاصة طلبة المدارس الثانوية والجامعات هذا بالإضافة الى أن رئيس الحزب نفسه حينما شكل جمعيته أو حزبه وتزعمه عام ١٩٣٣ لم يكن عمره يتجاوز ٢٢ عاما (٢٣) .

وفي فترة لاحقة ومع تصاعد نشاط الضباط الأحرار تبنت جريدة الاشتراكية لسان حال الحزب منشورات الضباط الأحرار بل علقت عليها واصفة اياها بالجرأة والوطنية والاخلاص بل أنذرت الملك نفسه من أن الجيش اليوم كسائر أفراد الشعب يئن من الفساد الذي أصبح يسود الحياة المصرية ورأيه في الإصلاح لا يختلف عن رأى باقى الشعب (٢٤) .

أما عن علاقة الضباط بالتنظيمات الشيوعية فالواقع أن التنظيمات عموماً لم تعرف وتعمل على ضم الضباط إليها باستثناء حدتو ، وقد نشطت منذ أواسط الأربعينات في التغلغل في صفوف الجيش فقد بدأت بتنظيم صولات سلاح الطيران ثم امتد نشاط المنظمة إلى سلاح الصيانة والكتاب العسكريين والموسيقين بما جعل إدارة الجيش تتصدى لهذه الحركات البعيدة عن الانضباط بشدة وصرامة وقامت بنقل ٤٠ صف ضابط من سلاح الطيران إلى واحة سيوة بسبب قيامهم بنشاط سياسي (٢٥) .

وقد انضم عدد من ضباط الجيش بعد تنامي النشاط الشيوعي عموماً خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها كان من بينهم الملازم أول أحمد حمروش الذي سجل أنه كان أول ضابط مصري تتاح له الفرصة للانضمام إلى التنظيمات السرية الشيوعية وأخذت خلايا حدتو تتزايد داخل الجيش حتى بلغ عدد أعضائها من الضباط حوالي مائة عضو ومرشح كان من أبرزهم آمال المرصفي وصالح مصطفى ورشاد عواد ولطفى واكد وعبد المجيد نعمان وكمال رفعت وأحمد قدرى وجمال علام ومحمود المناسترلى (٢٦) .

وفي عام ١٩٤٧ انضم خالد محيي الدين إلى منظمة اسكرا بعد تركه جماعة الإخوان حيث يقول « أن تأييد الإخوان لاسماعيل صدقي » (٢٧) اضعف من تأثيرهم علينا ولم نجد أجوبة شافية لتساؤلاتنا فبدأ تنظيمنا ينفرط تدريجاً وانتهى الأمر بدخول اسكرا عام ١٩٤٧ (٢٨) .

ويؤكد يوسف صديق نفس الموقف حيث أنه قد اتصل بالإخوان في بادئ الأمر ثم تركهم لجمودهم العقائدي ثم اتصل بالشيوعيين في النصف الثاني من الأربعينات (٢٩) . وفي عام

١٩٥٠ انضم خالد محي الدين عن طريق أحمد فؤاد الى حدتو وقدم خالد محي الدين زميله أحمد فؤاد الى عبد الناصر وتجاوب معه عبد الناصر بشكل ملحوظ .

وكان لمنظمة حدتو قسم خاص بالجيش تديره لجنة مكونة من أحمد فؤاد المسئول الثقافي والنقيب أحمد حمروش المسئول السياسي وشوقي فهمي المسئول التنظيمي وعملت لجنة الجيش بالمنظمة على عقد صلة تنظيمية مع الضباط الأحرار وأصبح أحمد فؤاد هو المسئول عنها ويذكر حمروش أن هذا القسم من حدتو لم يكن يخطط للقيام بانقلاب عسكري انما كان نشاطه ينصب على خلق مناخ اشتراكي وديموقراطي في صفوف الجيش ومع ذلك صارت حدتو وثيقة الصلة بكل ما يجري وصارت شريكة في تنظيم الضباط الأحرار وان لم تكشف أوراقها كمنظمة سرية فضلا عن أنها احتفظت بعدد من ضباطها بعيدا عن تنظيم الضباط الأحرار (٣٠) .

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته حدتو داخل الجيش فانه قد حدث انحسار وصد من ضباط الجيش لهم ويرجع ذلك الى أنه عند طرح القضية الفلسطينية التزمت التنظيمات الشيوعية بتحليل الحزب الشيوعي السوفيتي للقضية الفلسطينية ورفض عدد كبير من الضباط المنضمين في خلايا حدتو هذا التحليل وأعلنوا ولاءهم للقضية الفلسطينية والعربية .

أما الحزب الشيوعي المصري فكان من أهم المنظمات الشيوعية بعد حدتو يذكر أحد قاداته أن قيادة حزبه انعزلت عن حركة الصراع الوطني والديموقراطي والطبقي وامتد عجزها الى عدم رؤية ما كان يجري داخل الجيش الى درجة الجهل بوجود تيارات يسارية فيه ومن ثم لم تستطع ادراك دلالة وجود تنظيم الضباط الأحرار عكس

حدثتو التي استفادت من علاقاتها بعدد من الضباط مما ساعدها على فهم حركة الضباط على انطلاقها والارتباط بها ومع ذلك يذكر مصطفى طيبه أنه كان يلتقى بأحد قادة الضباط الأحرار بوصفه مندوبا عن الحزب ثم عرف فيما بعد أنه عبد الناصر الذي كان يناقشه في الأوضاع السياسية وأنه كتب معه بعض منشورات الضباط التي نشرتها صحيفة الحزب (٣١) .

ولم تقتصر اتصالات الضباط بالقوى السابق ذكرها وتأثرهم بها ولكن تم الاتصال بمجموعات أخرى عملت في داخل الأحزاب القائمة مثل الجناح اليساري في حزب الوفد (٣٢) كذلك تأثروا أيضا بجناح سري في الحزب الوطني كان يقوده عبد العزيز على الذي كان منتميا لعصابة اليد السوداء التي نشطت خلال ١٩١٩ وكان تركيزها بالأساس منصبا على مهاجمة الاستعمار ومخازن الأسلحة .

ويذكر السادات أن بعض ضباط الجيش تعاونوا معه ويؤكد هذه الحقيقة عبد اللطيف البغدادي ذلك « ذهبنا اليه ووجدنا تشجيعا منه وارتبط بنا كما ارتبطنا به » وكان عبد العزيز على هو الذي أثار في أحد الاجتماعات السرية ضرورة اشتراك الجيش في الحركة السياسية (٣٣) .

تلك هي التنظيمات السياسية غير الحزبية التي استقى منها الضباط الأحرار فكرهم السياسي وفي المحصلة النهائية ومع التسليم بأهمية ما نادت به هذه التنظيمات فأننا نجد أنها قد تميزت بخاصتين أساسيتين هما رفض الفلسفة السياسية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية فهذه التنظيمات في مجملها كانت معادية لفكرة الحزبية والتحزب ودعت هذه التنظيمات الى تغيير

النظام السياسى برمته وربطت بين المسألة الوطنية والاصلاح الاجتماعى لذلك لم يكن من المستغرب أن توجه الضباط الأحرار فى مجمله كان معاديا للأحزاب .

وعلى الرغم من ذلك التوافق فان الضباط الأحرار فضلوا أن يكون لهم فكرهم وتنظيمهم المستقل الذى يجمع فى الحقيقة بين الخصائص المشتركة للعقائد الخاصة بالتنظيمات المذكورة . فقد تم استقلال الضباط عن التنظيمات الأخرى والتي مثلت روافد مصادر تغذية للتنظيم الجديد بالعناصر والكوادر والأطر الفكرية وفى تفسير ذلك الاستقلال والانفصال بين الضباط الأحرار والتنظيمات الأخرى طرحت عدة تفسيرات .

حيث ذهب البعض الى أن الطموح الشخصى لجمال عبد الناصر ورغبته فى الاستئثار بالزعامة وعدم الخضوع لقيادات أخرى كان أحد الدوافع الأساسية لهذا الموقف فأصحاب هذا الاتجاه يركز على الطبيعة الشخصية القيادية الكارزمية فى شخصية جمال عبد الناصر كأحد الركائز التى كان لها دور مهم فى مسار حركة الضباط الأحرار فهؤلاء يرون أنه « لم يكن ذلك الطراز الذى يمكن أن تستغرقه أو تستوعبه أيديولوجية بعينها أو يجذبه تنظيم سياسى الى عضويته الدائمة فالطابع الرئيسى لعقليته هو الاستقرار والتمرد والرفض بكل قوالب فكرية تعيق حركة تفاعله مع الواقع » (٣٤) .

فبهذه الشخصية استطاع عبد الناصر أن يجمع حوله اليمين الوطنى واليسار الوطنى الى جانب الوسط الليبرالى الى جانب هؤلاء تجمع حوله عدد من الضابط المعروفين بشجاعتهم ووطنيتهم وليس لهم أى فكر سياسى .

ويذهب البعض الآخر الى أن عملية انفصال الضباط الأحرار واستقلالهم عن غيرهم كرد فعل مباشر لهزيمة عام ١٩٤٨ فلقد كانت الحرب وظروفها من العوامل التي صعدت روح الثورة كذلك فان العلاقات التي قامت بين رفقاء السلاح وصعدت أثناء الحرب كانت تتسم بمنتهى الصدق والاخلاص ، كل هذه العوامل ساعدت الى ايجاد المناخ المناسب لتجمع العناصر الثورية بأفكارهم المختلفة في تنظيم واحد (٣٥) .

كذلك كانت هزيمة ١٩٤٨ وما صاحبها من وقائع وملابسات جسدت كافة مفاصد ذلك العصر واكتشف الضباط أن أسباب الفساد (٣٦) ترجع كلها الى الملك والأحزاب « وكلاهما يعتمد في وجوده على دعم قوات الاحتلال » مما أدى الى كفر الضباط بكافة القوى السياسية الموجودة على الساحة وهو ما استغله عبد الناصر لاجتذاب هؤلاء الضباط الساخطين وقادهم بعد ذلك بعيدا عن أية صبغة أخرى يمكن أن ينالها النقد والمسئولية عن أحداث تلك الفترة بمجملها ولقد ساعدته على ذلك رتبته الكبيرة وتفرغه الكامل للحركة الوطنية (٣٧) .

الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية منذ أواخر عام ١٩٤٨ لا سيما فيما يتعلق بما حدث بين الإخوان المسلمين والسلطة الحاكمة حيث شهدت تلك الفترة مصادمات ومواجهات دامية خاصة منذ اكتشاف أمر التنظيم الخاص في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ وقد وصلت هذه المصادمات الى قممتها بعد حل الإخوان المسلمين وما أعقب ذلك من اغتيال النقراشي وحسن البنا وتفكك وتشيت الجهاز الخاص الأمر الذي أخلى الساحة من أحد أهم الفواعل السياسية وحدث فراغا وتخيلا داخل الجماعة التي كانت أقوى التيارات المؤهلة لزعامة العمل الوطني وأبرز الحاجة الى تنظيم قادر على ملء ذلك

الفراغ . كذلك اقتناع جمال عبد الناصر بأن التنظيمات القائمة مخترقة يصعب الاطمئنان والعمل من خلالها (٣٨) .

والواضح أن أى من التفسيرات السابقة ليس كافيا بذاته كسبب وحيد لاستقلال النشاط السياسى والتنظيمى للضباط عن غيرهم . إنما جاء قرار الاستقلال كمحصلة لتفاعل هذه العوامل مجتمعة وهى العوامل التى تبرز وتجسد بوضوح هيمنة جمال عبد الناصر على قرار الاستقلال وتبرز كذلك عنصر - الشخصية - وهى السمة التى كان لها أبعد الأثر فى مسار حركة الضباط على مختلف المستويات ، كذلك تولد اقتناع لدى جمال عبد الناصر ورفاقه بأن الجيش بماله من خصائص هو المؤهل لقيادة التغيير السياسى . وانتهاء النظام الفاسد . . . أى أن تصدى الجيش للتغيير جاء من موقع العمل الوطنى لا من موقع المغامرة السياسية (٣٩) إذ أن الجيش لم يحدد لنفسه هذا الدور بل ان تطور الحوادث والعجز التنظيمى للقوى السياسية الأخرى هو الذى حدد للجيش دوره فى تحرير الوطن (٤٠) .

فبدأت خطوات تكوين التنظيم بناء على الأسس السابقة وكان من الطبيعى أن يتجه جمال عبد الناصر بتفكيره الى زملائه الذين كانوا معه ضمن الجهاز السرى للاخوان المسلمين فكان أول من عقد معه العهد من الضباط على انشاء التنظيم السرى داخل الجيش هو عبد المنعم عبد الرؤوف بحكم أنه هو الذى سبق أن ضم عبد الناصر الى الجهاز السرى للاخوان المسلمين وتبعه كمال الدين حسين وخالد محيى الدين وقدم عبد المنعم بعد ذلك الى عبد الناصر أحد زملائه بسلاح الطيران وهو حسن ابراهيم وهكذا تكونت الخلية الأولى من خمسة أعضاء جمال عبد الناصر - عبد المنعم عبد الرؤوف - كمال

الدين حسين ، خالد محيي الدين ، حسن ابراهيم وكانوا جميعا قادمين من صفوف جماعة الاخوان المسلمين (٤١) .

واتجهت أنظار عبد الناصر بعد ذلك الى صديقه وزميله في الخدمة بالسودان عبد الحكيم عامر كما اتجه تفكيره الى صديق جديد توطدت به علاقاته خلال مرحلة الدراسة بالدورة التاسعة بكلية أركان حرب وهو صلاح سالم الذي زامل عبد الناصر وعبد الحكيم في هذه الدورة وتخرجوا معا عام ١٩٤٨ ، ثم استطاع حسن ابراهيم ضم صديقه في سلاح الطيران عبد اللطيف البغدادي وقبل نهاية عام ١٩٥١ انضم الى المجموعة الضابط طيار جمال سالم وكان آخر من انضم الى المجموعة هو أنور السادات الذي اشتهر بطول خبرته بالعمل السري وبقضاء فترات طويلة رهن الاعتقال (٤٢) .

وكان اصرار عبد الناصر وأعضاء لجنة القيادة على عدم خضوع التنظيم لوصاية أو توجيه أحد من خارج الجيش سببا في اسقاط عضوية عبد المنعم عبد الرؤوف الرجل الثاني بعد عبد الناصر في تأسيس التنظيم وذلك قبل قيام الثورة بثلاثة أشهر لارتباطه بجماعة الاخوان ومحاولته نقل ولاء الضباط الأحرار لها (٤٣) ولا شك أن هذا الحرص على الابتعاد بالتنظيم عن التيارات السياسية التي كانت سائدة هو الذي حفظ لهذا التنظيم ذاتيته ووحدته لأن أعضاءه كانوا على قدر من اختلاف الهويات السياسية لا يسمح بتكوين حزب منهم أو انتمائهم لسياسة واحدة متسقة (٤٤) .

ولكن ذلك لم يكن يعنى أن يتوقف اتصال أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بالأحزاب والقوى السياسية المختلفة فلقد كان مسموحا بمثل هذه الاتصالات ، لكن الخطر اقتصر فقط على الانتماء الى هذه الأحزاب خارج الجيش ولذلك ظلت الاتصالات قائمة بين

عدد من أعضاء التنظيم والتنظيمات السياسية الأخرى « سرية
وعلمية » (٤٥) .

وبعد اسقاط عضوية عبد المنعم عبد الرؤوف أصبح عدد أعضاء
لجنة القيادة تسعة ضابط هم عبد الحكيم عامر وعبد الناصر - كمال
حسين - خالد محيي الدين جمال سالم وصلاح سالم عبد اللطيف
البغدادى - وحسن ابراهيم - وأنور السادات . وقد كانت هذه
اللجنة هي التي تحكم وتسيطر على بناء القوة الى أن ظهرت للعلمانية
شيئا فشيئا كما كانت تدعم التنظيم العسكري فبعد أن كانت تضم
تسعة أعضاء فقط فقد انضم اليها بعد قيام الثورة أربعة أعضاء وهم
زكريا محيي الدين - حسين الشافعي - عبد المنعم أمين - يوسف
صديق فأصبح عددها ثلاثة عشر عضوا بالإضافة الى محمد نجيب
فيصبح عددها أربعة عشر عضوا (٤٦) .

ونلاحظ أن الخلفية السياسية لبعض أعضاء مجلس قيادة
الثورة لم تكن معروفة مثل صلاح سالم وعبد المنعم
أمين وجمال سالم وحسين الشافعي والبعض الآخر كان
ينتمي لأكثر من جماعة أو حزب سياسي مثل جمال عبد الناصر وأنور
السادات كما نجد من كان منتميا لجماعة الإخوان فقط مثل كمال
الدين حسين ، عبد الحكيم عامر كما كان هناك خالد محيي الدين
ويوسف صديق اللذان كانا منتميا لـ (حدتو) ونلاحظ أن زكريا
محيي الدين لم يكن انتماءه الا للضباط الأحرار فقط . ولعل في
ذلك ما يجعل لهم خلفية سياسية تمكنهم من ممارسة العمل
السياسي .

وقد جرت محاولات لتحديد العدد الكلي للضباط الأحرار فقد
أورد عبد اللطيف البغدادى قوائم بأسماء الضباط الأحرار توضح
أن عددهم كان يبلغ ٣٢٧ ضابطا (٤٧) في حين نجد أن هناك وثيقة
رسمية تتضمن قراراتين لرئيس الجمهورية لمنع معاشات استثنائية

للمضباط الأحرار تضمن القرار الأول المجموعة الأولى وعددها (١٠١) ضابطا فيكون مجموعهم ٢٦٧ أى أن هذين القرارين يقل تقديرهما عن تقدير عبد اللطيف البغدادى بنحو ستين ضابطا . (انظر الجدول رقم ١ ، ٢ (٤٨) .

جدول (١) : توزيع الضباط الأحرار طبقا لقوائم عبد اللطيف البغدادى

المنطقة	ملازم ثان	ملازم اول	نقيب	رائد	مقدم	المجموع
مجموعة ضباط القاهرة	٢٤	٥٣	٦٣	٣٥	٩	١٨٤
مجموعة سيناء رفح	٣	٩	٩	٤	١	٢٦
مجموعة العريش	١	١٣	١٦	٤	—	٣٤
مجموعة القنال	—	٩	٨	٢	—	١٩
مجموعة الحدود	—	—	٢	٢	٢	٤
الاسكندرية	—	٢	١٦	١٠	٤	٣٢
السلاح الجوى	—	—	١٩	٥	٤	٢٨
المجموع	٢٨	٨٦	١٣٣	٦٠	٢٠	٣٢٧

جدول (٢) : توزيع الضباط الأحرار طبقا لقائمتى القرارين الجمهوريين

المجموعة / الرتبة	الأولى	الثانية والثالثة	المجموع
ملازم ثان	٣	١٥	١٨
ملازم اول	٢٧	٦١	٨٨
نقيب	٤٤	٥٨	١٠٢
رائد	٢٠	٢٨	٤٨
مقدم	٧	٣	١٠
عقيد	—	١	١
المجموع	١٠١	١٦٦	٢٦٧

وبدأ تنظيم الضباط الأحرار فى نشر منشوراتهم وجاء أول منشور بعنوان الجيش يحذر ، نداء وتحذير (٤٩) حذر المنشور الملك من التدخل لمنع استمرار التحقيق العادل لقضية الأسلحة الفاسدة والا فعرشه سوف يصبح مهددا . وتوالت بعد ذلك منشورات الضباط فالمنشورات السرية كانت هى الوسيلة والأداة الأساسية للتعبير عن البرنامج السياسى للضباط الأحرار فى الفترة التى سبقت الثورة وكانوا يهدفون من وراء ذلك فى تحقيق الأهداف التالية .

اشعار الضباط بان عليهم مسئولية وطنية لا تقل عن مسئولية أفراد الشعب المدنيين حيث كانت معظم المنشورات التى تصدر تجمع بينها الجيش والشعب فكان هناك منشور بعنوان « الجيش جزء من الشعب » الذى طالب بثلاثة مطالب عسكرية ومطلب مدنى . تسليح الجيش . انشاء مصانع للأسلحة . تدريب الجيش . اطلاق جميع حريات الشعب (٥٠) .

التدرج فى بث الوعى السياسى بين الضباط حتى يصبح من الممكن توحيدهم بأن يكون للجيش نفسه دور فى الثورة والعمل على أن ألا يتأثر الضباط بالأحداث الجارية أى تأثير يدفعهم فرادى أو جماعات لأى عمل دون وعى سياسى ودون خطة محكمة مدروسة وساعدهم على ذلك النشاط الديمقراطى الذى أتاحه الجو السياسى بعد تولى الوفد الحكم كان لها مع عصم الحركة من هذا الاتجاه وما دعم لدى قادتها موقف الاعتراض على أسلوب الاغتيال كوسيلة أساسية نافعة فى النشاط السياسى (٥١) .

وبعد أن أُلِفَ الهلالى الوزارة أصدر الضباط الأحرار منشورا بعنوان انقلاب جديد تناولوا فيه تطورات الأحداث التى تموج بها الساحة السياسية وأثنوا فيه على حكومة الوفد لالغائها المعاهدة ورفضها للأخلاف العسكرية وعلى حكومة على ماهر لعدم تجاوبها

مع القصر والانجليز ، وهاجموا حكومة الهلالى لأنها أعلنت أنها جاءت
تتحارب الفساد وأنها بذلك ستتحرف بالمعركة الوطنية الى معركة
ضد فساد الحكم وسوف يؤجل المواجهة مع الانجليز بينما هم
اعتبروا الفساد الأكبر يتمثل فى وجود الاحتلال « وان أى اتجاه
غير ذلك هو خيانة وطنية » (٥٢) .

ومن خلال المنشور السابق بدأت تتضح الأبعاد الداخلية
والخارجية للضباط الأحرار وتأثرهم بالفكر الوطنى الذى يقدم قضية
الجلء على ما عداها من قضايا أخرى ذلك انهم أدركوا من خلال
الخبرة التاريخية للحركة القومية أن الاستعمار البريطانى هو القوة
المؤثرة فى مصير البلاد . هذا التحليل بالقوى السياسية فى مصر
كان أحد السمات البارزة فى الفكر السياسى للضباط الأحرار وافصح
عن منهجهم فى التدرج نحو تحقيق الأهداف وتقديمهم الأهم على
المهم . وفى ذكرى ١١ يوليو اليوم الذى ضرب فيه الأسطول
الانجليزى الاسكندرية ١٨٨٢ اصدروا منشورا كان أكثر وضوحا
وتشددا ذكر فيه « قال الضباط الأحرار كلمتهم المتفقة مع كلمة
الشعب بلا مفاوضة ولا تحالف ولا دفاع مشترك ولا كتلة استعمارية
بل هى الحرية كل الحرية والاستقلال كاملا غير منقوص والحياد
الصريح والكفاح المسلح » .

وعلى ضوء هذه النصوص أيضا يمكن القول بأن الفكر السياسى
للضباط كان يتميز بالديناميكية حيث انه يحلل الأوضاع الداخلية
من خلال الأحداث التى تقع ثم يربط بينها وبين المتغيرات الأخرى
وذلك ليكون أكثر اثارة للمشاعر والوعى السياسى والاهتمام بما
يجرى من أحداث هذا الى جانب الصفات التى سبق ذكرها وهى
الاعتدال والتدرج والمرونة . وتضمن برنامجهم الذى وضعه خالد

محيى الدين وأحمد فؤاد الأهداف القومية التى يسعون الى تحقيقها
وهذه الأهداف قد تميزت بسماتها الاشتراكية والماركسية (٥٣) .

وقد صيغت المبادئ الستة فيما بعد من ذلك البرنامج الذى
اتسم بالعمومية وقد نتج عن ذلك تنظيم أكبر عدد من الضباط حول
هذه المبادئ العامة التى تتسم بالمرونة والاعتدال وفى نفس الوقت
صيغت بأسلوب غامض يسمح بتفسيره بأكثر من طريقة تحتل
التطرف أحيانا والاعتدال أحيانا أخرى (٥٤) .

وهذه الأهداف أو المبادئ الستة كانت موضع اهتمام كثير
من الباحثين والدارسين والمؤرخين الذين كتبوا عن هذه الثورة والذين
ناقشوا هذه المبادئ بهدف الوصول أو تقنين نظرية سياسية تكون
الثورة قد قامت على أساسها أما الحقيقة التى انتهى إليها هؤلاء
جميعا أن الثورة وضباطها لم تملك نظرية سياسية عند قيامها
فالبعض يرى أن الذين قاموا بهذه الثورة كانوا متمردين على أوضاع
قائمة دون أن تكون لديهم عقيدة أو فكرة عقائدية واضحة أو تصور
عقائدى واضح لما يجب أن تكون عليه الأوضاع (٥٥) .

وعلى الرغم من وجاهة هذه الآراء فإنه يمكن القول بأن
الاتجاهات الفكرية المختلفة لدى الضباط الأحرار التى استقوها من
المصادر السابق ذكرها قد تبلورت الى فكر سياسى له مقوماته الذاتية
وخصائصه وأهدافه ومنهجه فى تحقيق التغير المطلوب فليس دقيقا
من الناحية العلمية القول بأنه لم يكن للضباط الأحرار فكر سياسى
انما قامت حركتهم على التجربة والخطأ وفى هذا خلط بين النظرية
السياسية المتكاملة وبين الفكر السياسى والممارسة السياسية
فالممارسة تحتل مبدأ التجربة والخطأ ولكن هذا لا يعنى أنها تتم
فى فراغ دون وجود اطار فكرى لها .

الهوامش

(١) اختلفت الآراء حول تحديد تاريخ موحّد لنشأة التنظيم فهناك من يرى أن اللجنة الأولى للتنظيم تم وضعها في عام ١٩٢٨ . عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ١٣٧ وكذلك انظر كمال رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، ص ١٤ ، وآخرون ومنهم فاتيكيوتس يرون أن اللجنة الأولى للتنظيم وضعت عام ١٩٣٩ ، ناصر وجيله ، ص ١٠١ .

بينما يرى البعض الآخر أن أول تنظيم هو تنظيم سلاح الطيران ١٩٤٠ الذي بدأ بمجموعة من أربع ضباط برتبة الملازم طيار تتكون من أحمد سعودي أبو علي - حسن عزت - وجيه أباطة - عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٧ ، ج ١ ، ص ١٢ .

وهناك رأي آخر يشير إلى أن النواة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار قد أرسيت في أواخر عام ١٩٤٩ ، رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ٣٤٣ . في الوقت الذي نرى فيه كاتباً آخر عبد الله امام ينقل عن حديث لجمال عبد الناصر عام ١٩٦٢ أجراه دافيد مورجان من صحيفة صنداي تايمز أن عام ١٩٤٥ كان أكثر من مجرد عام انتهاء الحرب فقد شهد بداية حركة الضباط الأحرار . انظر عبد الله امام ، الناصرية دراسة بالوثائق في الفكر الناصري ، ص ٣٧ .

(٢) جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، ص ١٤ .

(٣) عبد الله امام ، الناصرية دراسة بالوثائق في الفكر الناصري ، ص ٣٧ .

(٤) كمال رفعت ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

(٥) طارق البشرى ، الحركة السياسية ، ص ٤٥٧ .

(٦) جمال مجدى حسنين ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٤ ، شهود ثورة يوليو .

(٨) Vatihiotis, Egyptian Army is Politics, p. 46.

(٩) فقد كان الوضع الطبقي للجيش المصرى قبل ذلك التاريخ جامدا فقد كان دخوله مقصورا على أبناء الطبقة الارستقراطية الموالية للهيئة الحاكمة . انظر محمد أنيس والسيد رحب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، ص ١٥٩ .
(١٠) Vatkhiotis, Op. Cit., pp. 4546.

(١١) حاول الضباط الأحرار الاتصال بالوفد وخاصة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقد قابل أحمد أنور أحد الضباط الأحرار فؤاد سراج الدين وأخبر الضباط مسكرتير الوفد أنه يستطيع ان يعتمد على الجيش وضباطه الأحرار وقد حاول سراج الدين معرفة رئيس حركة الضباط الأحرار وحجمها وعندما لم يحصل منه على أية معلومات قال يجب ان يلزم الجيش شئونه الخاصة . أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو شهادة أحمد أنور .

(١٢) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(١٣) مذكرات مصطفى النحاس المنشورة بجريدة السياسى المصرى ١٢ مارس ١٩٩٥ .

(١٤) محمد أحمد فرغلى - مذكرات - عشت حياتى بين هؤلاء ، ص ٩٦ .

(١٥) عبد المنعم عبد الرؤوف ، أرغمت فاروق على التنازل عن العرش ، ص ٤١ .

(١٦) خالد محيى الدين ، والآن أتكلم ، ص ٤٣ .

(١٧) وكانت هناك مجموعات أخرى من ضباط الجيش منظمة داخل الإخوان تنظيم عنقودى كل خلية لا تعرف الأخرى وقد ضمت الخلايا الأخرى أسماء لعبت فيما بعد دورا كبيرا فى الثورة مثل أحمد عبد الله طعيمة - ابراهيم الطحاوى - وحيد رمضان - أحمد أنور - توفيق عبده اسماعيل - فؤاد جاسر - مجدى حسنين - حمدى عبيد وغيرهم .

(١٨) خالد محيى الدين ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .

(١٩) لقاء مع حسين حمودة بمنزله فى ١٣/١٢/١٩٩٤ .

(٢٠) من الثابت ان جمال عبد الناصر قد انضم الى مصر الفتاة وانخرط فى صفوف فرق القمصان الخضراء وقد نشرت له صورة بالزى الخاص لهذه الفرق بجريدة الجمهورية ١٩٧٥/٨/٧ .

(٢١) فؤاد نصحى ، مصر الفتاة الحزب الاشتراكى ، ص ٢٥ .

(٢٢) خالد محيى الدين ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٢٣) عبد العزيز الدسوقي ، الحركات الجديدة . أحمد حسين ، ص ٥٢
(ومن تأثر أيضا من الضباط الأحرار بمصر الفتاة (محمد أحمد رياض - وجيه
أباطة - مصطفى بهجت بدوي واسماعيل فريد ومشهور أحمد مشهور) .

(٢٤) جريدة الاشتراكية ، منشور من الجيش ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥ .

(٢٥) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ١ ، ص ١٩ .

(٢٦) مجلة الكاتب ، يوليو ١٩٧٤ لطفى واكد حركة الضباط الأحرار وجذورها
الفكرية .

(٢٧) تباينت الآراء حول تأييد الإخوان لاسماعيل صدقي وخاصة وأن ذلك
حدث في فترة وصل فيها النضال الوطني الى ذروته ، فيقول محمود عبد الحليم وهو
عضو بارز في جماعة الإخوان وأحد شهود تلك الفترة ان قرار الإخوان بتأييد
صدقي قد صدر عن الهيئة التأسيسية بعد أن عقدتا اجتماعين متتاليين لبحث هذا
الموضوع على ضوء تعهد صدقي للمرشد العام « بحيث لا يقبل الإخوان بأقل من
مطالب البلاد في الجلاء والاستقلال ووحدة وادي النيل » ، (الإخوان المسلمون ،
رؤية من الداخل ، ج ١ ، ص ٣٦٦) الا أن ذلك كله لا يسوغ تأييد الإخوان
لهم حتى وان اقتصر على بداية حكمه وكما يقول طارق البشري يبقى
تأييد الإخوان لاسماعيل صدقي عصيا على التبرير من وجهة نظر الحركة الوطنية
ومصالح الإخوان معا وصدقي وهو رجل المصالح الأجنبية في مصر ومن الناحية
الوطنية لم يؤثر الا العداء لكل فصائلها ولم تكن تنقصه شجاعة الجهر بذلك «
ويزي البشري أيضا أنه « لا حجة تقول بأن الإخوان كانوا محقين في تأييد صدقي
لأنهم سحبوا تأييدهم عنه لما رأوا تهاونه فان هذا القول يسوغ معه حمل خطأ
الإخوان على حسن النية ولكنه يبقى الخطأ خطأ » ، الحركة السياسية ، ص ص
٥٨ - ٥٩ ، ويمكن أن نذكر أيضا في هذا أن البنا نفسه كان يعلم أن صدقي
« من الساسة المصريين الذين شربوا في أحضان الاستعمار وشربوا من معيته ونمت
مصالحهم الشخصية في ظل السفارة البريطانية والشركات الأجنبية » (جريدة
الإخوان المسلمون ١٢/١٠/١٩٤٦) فعلى حد تعبير البنا فهل كان لمثل هذا الشخص
أن يأمنه الإخوان على مصلحة الوطن والمطالبة بحقوقه واستخلاصها من (أصدقائه)
الانجليز لا يمكن القول الا أن تأييدهم لصدقي كان خطأ سياسيا وافراط في الطيبة
وحسن النية مما قد لا يتناسب مع طبيعة العمل السياسي .

(٢٨) خالد محيي الدين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

- (٢٩) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة يوسف صادق ، ص ٧٣ .
- (٣٠) عبد الستار الطويلة ، أزمة اليسار المصري ، (دار التعاون ١٩٨٧) ، ص ٧٩ ، ورفعت السعيد ، منظمات اليسار المصري ، ص ص ٨٧ - ٨٨ .
- (٣١) مصطفى طيبة ، الحركة الشيوعية المصرية ، ص ص ٦٧ - ٦٩ .
- (٣٢) انظر تفاصيل ذلك في اسماعيل محمد زين الدين في الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ١١٧ وما بعدها .
- (٣٣) روز اليوسف ، ٣ مارس ١٩٧٥ ولزيد من التفاصيل عن حياته انظر عبد العزيز علي الثائر الصامت - مذكرات تقديم عبد الخالق لاشين ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .
- (٣٤) مصطفى طيبة هل . انهار المشروع الناصري - رؤية جديدة للناصرية ، ص ٤١ .
- (٣٥) لقاء مع كمال الدين حسين ، ١٥ نوفمبر ١٩٩٤ .
- (٣٦) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو شهادة كمال الدين حسين ، ص ٣٣٩ .
- (٣٧) مصطفى ماهر ، الجيش المصري وثورة ٢٣ يوليو : بحث مقدم لندوة الجيش المصري بالكلية الحربية ١٩٨١ ، ص ٤٠ .
- (٣٨) ما يؤكد ذلك أنه قد ضبط في إحدى شعب جماعة الإخوان كتاب قديم أصدره الجيش عن كيفية صنع القنابل اليدوية عليه اسم اليوزباشي جمال عبد الناصر فاستدعى ابراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ومعه عثمان المهدي رئيس الأركان ونفى جمال عبد الناصر صلته بالإخوان وقال إنه أعار الكتاب لضابط استشهد في حرب فلسطين فحذره ابراهيم عبد الهادي وأنهى المقابلة بقوله من الآن فصاعد أنت ضابط جيش وبس ولا علاقة لك بأحد ، لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر محسن محمد ، ثورة يوليو بالوثائق السرية ، ص ٤٥ وخالد محيي الدين ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .
- (٣٩) اجارتشيف ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- (٤٠) عبد الله بلال ، تأملات في الناصرية ، ص ٣٦ وغالي شكري - النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ ، ص ٦١ .
- (٤١) أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، دار الهلال ب ت ، ص ٤٨ .

- (٤٢) أكتوبر ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، (مقال) جمال حماد ، كيف تكونت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار .
- (٤٣) جمال حماد ، ٢٣ يونيو أطول يوم في تاريخ مصر ، كتاب الهلال إبريل ١٩٨٣ ، ص ٢٨ .
- (٤٤) طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (١٦٥٢ - ١٩٧٠) كتاب الهلال ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٣٠ .
- (٤٥) نفسه ، ص ٣٠ .
- (٤٦) أكتوبر ، ٢٤ مايو ١٩٩٢ .
- (٤٧) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ج ٢ ، (انظر الملاحق الملحق بمذكراته) .
- (٤٨) وهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٢ الذي ضم المجموعة رقم ١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ الذي ضم المجموعة ٢ ، ٣ (الجريدة الرسمية العدد ٤٦ ، ٢٠/١١/١٩٧٢) .
- (٤٩) خالد محيي الدين ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
- (٥٠) كمال الدين رفعت ، حرب التجريد الوطنية ، ص ٦٦ .
- (٥١) طارق البشري ، الحركة السياسية ، ص ٤٦٨ .
- (٥٢) خالد محيي الدين ، المصدر السابق ، ص ٩١ . وكمال الدين رفعت المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
- (٥٣) خالد محيي الدين ، الآن أتكلم ، ص ٩٤ .
- (٥٤) Dekmiejn, Egypt Under Nasser, pp. 86-87.
- (٥٥) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر (حوار مع محمد حسنين هيكل) ، ص ٥٥ ، ص ١٢٠ .

الفصل الثانى

حل الأحزاب واعلان قيام هيئة التحرير

رحبت الأحزاب السياسية بقيام الثورة ففى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وبعد تنازل الملك عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد (١) أيقن الجميع أن الانقلاب الذى قام به الضباط الأحرار قد نجح وتوجهت أفواج من زعماء تلك الأحزاب الى استراحة اللواء محمد نجيب قائد الثورة بثكنات مصطفى باشا بالاسكندرية وقدموا له التهنئة (٢) .

وهكذا بدا أن موقف الأحزاب فى البداية كان موقف المؤيد للثورة وربما حسبت آنذاك أو خيل اليها أن حركة الجيش كما أطلق عليها فى حينه موجهة فى الأصل ضد الملك ولتطهير الجيش ولا شك أن الدلائل التى كانت قائمة وقتها ترجح الأخذ بهذا الرأى وخاصة أن الحركة أتت فى أعقاب حل الملك لادارة مجلس نادى الضباط المنتخبة وتساعد الصراع بينهما اثر ذلك .

لكن الثورة بعد تخلصها من الملك ونجاحها فى تكتيل القوى السياسية التقليدية والجديدة لتحقيق ذلك الغرض بدأت تتجه نحو باقى أركان النظام السياسى القديم . فقد أذاع القائد العام للحركة اللواء محمد نجيب بعد منتصف ليل ٢٣ يوليو بيانا دعا فيه الأحزاب الى تطهير صفوفها جاء فيه « والجيش وقد كان أولى الهيئات العاملة

على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينة صالحة نزيهة يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل في صفوفه على أن يكون التطهير كاملا بتناول الادارة الحكومية والهيئات دون أى تأخير أو تسويف ٠٠٠ (٣) ولم يحدد محمد نجيب فى بيانه مبادئ معينة تأخذ بها هذه الأحزاب وربما يفهم من ظاهر النص أن الثورة حينذاك لم تشأ أن تفرض على الأحزاب مبادئها أو تتدخل فى شئونها ٠

وهذا ما أكده عبد اللطيف البغدادى حيث ذكر « أنه عندما نوقشت هذه المسألة فى مجلس قيادة الثورة ظهر أن ثمة اتجاهين أحدهما تبناه جمال عبد الناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ٠ ورأى أصحاب الاتجاه الأول اجراء انتخابات تأتى بحزب الأغلبية الى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من قيام الثورة تغيير الهيكل الدستورى والاقتصادى للبلاد وهذا لا يمكن أن يوكل به لغير الثورة وتساوت الأصوات بين الاتجاهين فرأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها (٤) ٠

وقد استجابت الأحزاب وأعلنت عن برامج جديدة تمشيا مع العهد الجديد وقامت أيضا باجراء بعض التطهير فى صفوفها ففي ٢٩ يوليو عقد الوزراء الوفديون اجتماعا بالاسكندرية اقترح فيه محمد صلاح الدين تطهير الحزب تمشيا مع مطالب الثورة ووصف سيد مرعى هذا الاقتراح بأنه كان مفاجأة لباقي الأحزاب وكان بمثابة احراج علنى لها فقد بدا الوفد كما لو كان الحزب التقدمى الوحيد الذى يمد يده من تلقاء نفسه الى الثورة ٠ (٥) ٠

وأعلن الحزب فى ٤ أغسطس فصل اثنى عشر عضوا كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه وشيوخه السابقين ولم يذكر أسباب

فصلهم بالتفصيل ولكنه اكتفى بالقول بأنها أسباب مختلفة (٦) .
ولكن هؤلاء الأعضاء المفصولين كانوا غير مؤثرين داخل الحزب
ولم يكونوا في نظر الثورة من المقصودين بدعوة التطهير وقد أدى هذا
الاجراء الى عكس ما كان مطلوباً منه اذ وقع صراع بين أجنحة الوفد
المختلفة (٧) . وقد وصف زكي عبد القادر مسلك الوفد بأنه لم يكن
مخلصاً في استجابته واندھش لمسارعة الحزب الكبير الى التطهير
خاصة انه كان يستند الى قاعدة شعبية عريضة وتساءل عن الذي
حمله على أن يتهاوى وسارع الى الاعتراف بأن صفوفه لم تكن
نظيفة (٨) .

ولم يسلم حزب الأحرار الدستوريين من الاهتزازات
والاضطرابات في أعقاب قبوله لمبدأ التطهير في أغسطس ١٩٥٢ وفي
غيبة رئيس الحزب اجتمع مجلس ادارته لمناقشة مسألة التطهير
واستقر رأى البعض على تنحية أحمد عبد الغفار وزير الزراعة
الأسبق وعبد المجيد صالح وزير الأشغال الأسبق ولقد رفض أحمد
عبد الغفار التنحي وأصر على البقاء لا حبا في الحزب الذي لم يعد
يريد البقاء فيه (٩) ، ولكن انتظارا لعودة رئيسه حتى يتمكن من
الدفاع عن نفسه أمامه ثم يترك الحزب بعد ذلك الى غير رجعة (١٠) .

ولقد بدا واضحاً في هذا الاجتماع أن الحزب يتعرض
للانقسامية ، ولقد برزت مؤشرات التشرذم داخل مجلس الادارة بل
امتد الى ما هو أكثر من ذلك ، ففي الوقت الذي يعقد فيه شيوخ
الحزب وقادته اجتماعاً بمنزل دسوقي أباطة سكرتير عام الحزب
ويصرح بعده بأن رجال الحزب يد واحدة تعقد مجموعة من رجال
الصف الثاني عدة اجتماعات يصدرون بعدها بيانا يحددون فيه
مقاصدهم وموقفهم من شيوخ الحزب وأن هدفهم الرئيسي هو وضع
حد للشائعات التي تتردد حول أي شخص من رجال الحزب وسرعان
ما يظهر من ينادى بضرورة تنحية رئيس الحزب نفسه ولكن سكرتير

الحزب يعالج الموقف وتظل بذور التفكك الى أن يصدر قانون تنظيم الأحزاب (١١) .

أما عن الهيئة السعدية ففي السابع من أغسطس ١٩٥٢ أعلنت الهيئة برنامجها في العهد الجديد والذي أسرف في الحديث عن محاربتها للفساد والانحراف ودورها في تطهير أداة الحكم كأنما ليبريئ ساحة السعديين من آثام الحكم السابق وانحرافاته حيث يربط بين أهداف الهيئة وأهداف حركة الجيش وعرض الانجازات التي تحققت بفضل الوزراء السعديين ثم أثنى على حركة الجيش المباركة وركز البيان على مفاهيم جديدة في البرنامج الجديد تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية مما يتفق وأهداف العهد الجديد وشعاراته (١٢) .

وفي ٢٩ أغسطس صدرت الصحف تعلن وقوع تغييرات هائلة في الهيئة السعدية منها تنحي ابراهيم عبد الهادي عن رئاسة الهيئة وحامد جودة عن وكرالتها ووقف جريدة الأساس مؤقتا وانتخاب محمود غالب رئيسا للحزب وأحمد مرسى بدر نائبا له (١٣) وكان وراء هذه التغييرات الصف الثاني في الحزب وقد أنكر ابراهيم عبد الهادي تقديمه الاستقالة أو حتى شروعه في تقديمها وأكد أنه لا يدري شيئا عما حدث داخل الهيئة السعدية وهكذا دفع نداء التطهير بالهيئة السعدية الى قدرها المحتوم الذي رحب به قادة الثورة (١٤) .

أما عن موقف الكتلة الوفدية فقد سارعت الى الترحيب بالتطهير واعتبرتها بعيدة عنها وأنها تخص خصومها السياسيين بل دعت الكتلة الى المسارعة الى التطهير المدني الى جانب العسكري ولم تتطهر الكتلة الوفدية ولم تقدم برنامجا جديدا إنما قدم مكرم عبيد في عجلة ما اسماء (استكمال برنامج الحزب) طالب فيه بوضع نظام للتأمين

على حياة الضباط والجنود واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار وتعديل الدستور (١٥) .

أما فيما يتعلق بالحزب الوطني فيلاحظ أنه كان يعاني من الانشقاق منذ ما قبل الثورة كما هو معروف ومن ناحية أخرى كان فتحى رضوان قد ارتبط بالثوار منذ صدر القرار بالافراج عنه فور نجاح الحركة وتمرد على شيوخ الحزب وانشق عنهم وأعلن نفسه رئيسا للحزب الوطني الجديد مما دفع بشيوخ الحزب الى مخاصمته (١٦) ودافع عن هذه القضية عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى أمام محكمة القضاء الادارى ومع أنهم كانوا يتوقعون ضرورة أن يكون حكم القضاء فى صالحهم فان الخصومة أسقطت بصدر قانون حل الأحزاب (١٧) .

ومع أن فتحى رضوان كان قد ارتبط بالضباط وقدم برنامجا للحزب الوطنى الجديد يتمشى مع العهد الجديد (١٨) فانه لم ينبج من قانون الأحزاب السياسية وسيشارك حزبه الوليد الأحزاب السياسية نفس المصير كما سنرى .

وهكذا وقعت الأحزاب فى شرك التطهير مما أظهر ضعفها وعدم تماسكها وكشف مخبأها للرأى العام وفجر الصدمات الكامنة فى داخل كل منها ومع ذلك اتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد وقال محمد نجيب (اننا ننصح ثم نحذر ثم ننذر والا فلنا مع الأحزاب شأن آخر) (١٩) .

فخلص من ذلك الى أن دعوة التطهير التى أريكت الأحزاب لم تكن مناورة من جانب مجلس قيادة الثورة ولو كانت كذلك لما تمت على

النحو الذي رواه البغدادي ولا اتخذ المجلس قراره دون مناقشة في الموضوع ولكنه أثر أن يطلق منهجه في التجربة والخطأ نحو تحقيق أهدافه ذلك أن مجلس الثورة في ذلك الحين لم يكن على دراية تامة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تفصله عن الأحزاب .

وفي تلك الفترة اتخذت القيادة عدة اجراءات وجهت أغلبها ضد الأحزاب فقد تمت اقالة وزارة علي ماهر وشكل رئيس الحركة محمد نجيب وزارة جديدة وقد صاحبت ذلك حملة اعتقالات شملت ٧٤ من قادة الأحزاب وبعض رجال العصر السابق (٢٠) وكذلك صدر قانون الاصلاح الزراعي وقد فعل هذا القانون في الأحزاب ما فعله التطهير من فرقة وانقسام وأصاب القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسي (٢١) .

أما ثالث وأخطر اجراء فكان اصدار القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها في مصارف ليتم الصرف منها وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس اذا تخلوا عن ذلك . ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بها تعيد تكوينها وفقا لأحكامه وقدم اخطار بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية وأعطى القانون وزير الداخلية الحق في الاعتراض على تكوين الأحزاب وفي هذه الحالة يعرض الأمر على محكمة القضاء الإداري (٢٢) .

وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب في ١٨ يناير فترة اشتباك حقيقي وسافر بين الأحزاب وبخاصة الوفد والثورة وهو اشتباك كانت الثورة قد تسلمت فيه من الناحية القانونية

بسليمان حافظ (٢٣) الذي كان سجله في مجلس الدولة - كما يذكر البعض - يتيح له أن يزيع عن المسرح السياسي أكثر رجال السياسة وعلى رأسهم حزب الوفد وقد عين نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية في وزارة محمد نجيب :

وعن القانون السابق يذكر سليمان حافظ أسباب صدوره من وجهة نظره بأنه يهدف الى صرف الأحزاب عما درجت عليه من اعتبار الحكم غايتها الى جعله وسيلة لأداء رسالتها في خدمة البلاد وأن يحررها من طغيان زعماء اتخذوها مطية لولاية السلطان وأن يطهرها من عناصر استخدمت انتماءها لها وسيلة للاستغلال الشائن والاستفادة غير المشروعة أو الجاه الباطل ، (٢٤) .

وقد جاءت نصوص قانون تنظيم الأحزاب لتفرض رقابة فعالة على تكوينها ونشاطها وأهدافها وعضويتها ومالياتها ونظامها الداخلي مما جعل من الصعب على الأحزاب التقليدية وفقا لأفكارها وطبيعتها الاستمرار في ظل هذا القانون فالأحزاب منذ البداية لم تدرك أهداف الثورة الحقيقية وهذا أثر في سلوكها تجاه الثورة والعكس . فالبرامج التي أعلنتها منذ أول أغسطس ١٩٥٢ برهنت على أنها مازالت تقيم الأوضاع السائدة وتقترح اصلاحها من منطق فكرها السياسي الذي مارست به السلطة في الماضي وتفهمها القديم للمجتمع وعلاقته بالسلطة الحاكمة طبقا للأسس الدستورية التي كانت مازالت قائمة .

ولم تكن الأحزاب في وضع يمكنها من الاعتراض على القانون أو مقاومته بشكل ما . بل على العكس خضعت له وسارعت الى تقديم اختطارات تأسيسها بعد اجراء حركة تطهير أخرى محدودة في صفوفها وبلغ عدد الأحزاب التي قدمت اختطاراتها ١٦ حزبا وعلى رأسها

الأحزاب القديمة بنفس أسمائها . كما قدم الحزب الوطنى الجديد
اخطاره وكذلك فعل الاخوان المسلمون ثم الحزب الاشتراكى الذى
عقدت رئاسته لابراهيم شكرى وتقدمت ثلاثة أحزاب تحمل اسم
العمال والفلاحين فضلا عن حزبين آخرين أحدهما باسم الحزب
الديموقراطى والآخر باسم الحزب الجمهورى وان اعترض عليهما
لمناداتهما بالنظام الجمهورى الذى لم يكن قد تقرر بعد ، كذلك قدمت
ثلاثة أحزاب نسائية - بنت النيل - الحزب النسائى - الحزب
النسائى الوطنى (٢٥) . وقد شمل برنامج حزب الوفد الذى أصدره
فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ اتجاها ديموقراطيا اجتماعيا تبنى فيه معظم
مبادئ وشعارات الثورة ورغم صدور هذا البرنامج (٢٦) الذى تقدم
به الى وزير الداخلية الدكتور محمد صلاح الدين الذى كان يقوم
بأعمال السكرتير العام لحزب الوفد بسبب وجود سراج الدين رهن
الاعتقال (٢٧) .

ولكن سليمان حافظ وزير الداخلية اعترض على وجود مصطفى
النحاس وعبد الفتاح الطويل وأبلغ الدكتور محمد صلاح الدين ضرورة
استبعاد مصطفى النحاس من كل تنظيمات الوفد الجديد (٢٨) .
كذلك اعترض على وجود ابراهيم الدسوقي أباطة سكرتير عام حزب
الأحرار الدستوريين (٢٩) ولم يعترض سليمان حافظ على الاخطار
المقدم من الكتلة الوفدية (٣٠) ولا الهيئة السعدية التى رئيسها
السابق قد أصبح معتقلا (٣١) ، وكذلك لم يعترض على اخطار
الحزب الوطنى ولكن الاعتراض جاء من جانب قادة الحزب
القدامى (٣٢) .

وبدا واضحا أن حزب الوفد كان محور المعركة بين حركة
الجيش والأحزاب . ولكنه أى الوفد كان فى تلك المعركة ضعيفا غير
حازم وكان أقصى ما وصل اليه نضال الوفد هو بيان وقعه عشرة من

أقطابه في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ أعلنوا فيه باجماع الآراء عدم تقديم
إخطار إلى وزير الداخلية بإعادة تكوين الوفد وبدا مثل هذا القرار
من جانب الوفد رفضاً صريحاً منه لقانون تنظيم الأحزاب بل تحدياً
واضحاً لسلطة مجلس القيادة وبداية الصدام بينهما ولكن قدرات
الوفد السياسية والتنظيمية آلت إلى دون ما يستطيع به تحدي
السلطة الجديدة (٣٣) . وحاول الوفد رغم كل ما جرى مهادنة الثورة
فتنازل النحاس عن رئاسة الوفد وقرر الوفد جعله رئيساً شرفياً له
مدى الحياة في بيان أصدره في ٦ أكتوبر ولكن وزير الداخلية عاد
واعترض أيضاً على رئاسته الشرفية فخرجت جماهير الحزب في
مظاهرات ضخمة تعترض على ذلك معلنة أنه لا وفد بعد
النحاس (٣٤) .

وتكشف مذكرات سليمان حافظ النقاب عن أن الضجة التي
أثارها الوفد بعد الاعتراض على وجود مصطفى النحاس قد انعكست
آثارها على مجلس القيادة ما بين معارض حيث كان جمال عبد الناصر
وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق من معارضي سليمان حافظ بسبب
إجراءاته ومواقفه من مصطفى النحاس بينما أيده كل من محمد نجيب
وجمال سالم وصالح سالم والسادات وقد اصطحب جمال عبد الناصر
عبد الحكيم عامر ومحمد نجيب لزيارة مجاملة للنحاس وبرر محمد
نجيب أسباب الزيارة لسليمان حافظ بقوله (لم تكن إلا محاولة
لكسر محور التآلف بين الوفد والشيوعيين) (٣٥) .

وقد اتخذ الوفد ميداناً آخر في صراعه غير المتكافئ مع مجلس
قيادة الثورة حيث دفع الوفد بعدم دستورية قانون رقم ١٧٥ لسنة
١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وبطلانه مستند إلى كل
ما تراكم من ضمانات قانونية ليبرالية عبر السنين الماضية وقد نظرت
القضية أمام المحاكم على مدار ثلاث جلسات وحدد يوم ١٨ يناير

للنطق بالحكم وأوجب ذلك على السلطة الجديدة اتخاذ إجراء سيادي سريع بتفادي احتمالات هيمنة النظام الدستوري القائم على أوضاعها .

وقد بدأ سليمان حافظ التحرك هذه المرة لالغاء دستور ١٩٢٣ وعقد عدة اجتماعات مع أعضاء مجلس القيادة لاقتناعهم بالغاء الدستور وعلى الرغم من انهم ترددوا طويلا وتهيّبوا كثيرا من الاقدام على هذا الأمر فانهم كما يقول سليمان حافظ (آمنوا به مثل ايمانى) . وفى اجتماع اللجنة المشترك فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ تقرر اسقاط الدستور (٣٦) .

وكان الغاء الثورة لدستور ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ فى واقع الأمر الغاء للأساس القانونى الذى كان يستند اليه النظام الحزبى برمته . فعلى الرغم مما وفره هذا الدستور من ضمانات للحريات السياسية للمواطنين فانه كان معبرا بالأساس عن مصالح الطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة كما تضمن الدستور حقوقا وامتيازات واسعة للملك مثل حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده (٣٧) لذلك كان دستور ١٩٢٣ لا يتناسب مع الطبقة المتوسطة التى وثبتت على السلطة ولم يكن منطقيا أن تترك دستورا يحرمها من فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها (٣٨) .

وبالغاء الدستور تولت حكومة الثورة جميع مهام السلطة فى الدولة من تشريعية وتنفيذية فى فترة الانتقال . وفى ١٣ يناير أصدرت مرسوما بتأليف لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة .

وفى ١٦ يناير صدر اعلان دستوري باسم رئيس حركة الجيش والغاء الأحزاب السياسية لم يتضمنه منع النشاط الحزبى فأصدر

يوم ١٨ يناير مرسوما يحظر قيام الأحزاب مطلقا ، وقد كان السبب المعلن كما جاء فى بيان الالغاء أن المصالح الحزبية سعت فى افساد الثورة وأن بعض عناصر الأحزاب لم تتورع عن الاتصال بدول أجنبية وأن الأحزاب بطريقتها القديمة وعقليتها الرجعية باتت تمثل خطرا شديدا على كيان البلاد ومستقبلها (لذلك فأننى أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة أموالها لصالح الشعب ، ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والانتاج أعلن قيام فترة انتقال لمدة ٣ سنوات حتى تتمكن من اقامة حكم ديموقراطى دستورى سليم) واختتم البيان بتهديد مؤداه أن القائد (سيضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف فى طريق أهدافنا) (٣٩) .

ويتضح من ظاهر النص السابق أن الثورة فى تبريرها الغاء الأحزاب نسبت الى عناصرها الاتصال بدول أجنبية وهذا سبب خطير ولا يتوقع أن ينسحب على كل الأحزاب التى ألغيت ولكن يبدو أن الثورة قد وضعت الأحزاب كلها فى سلة واحدة فلم تفرق بينها على أساس الواقع الطبقي لها أو انتماء بعض قياداتها للطبقة الاقطاعية المضروبة ولم تفرق بينها على أساس الدور الوطنى أو النضال الذى قامت به ضد الاستعمار والاحتلال ، ولم تفرق بينها على أساس الدور الوطنى فى العهد الملكى فساوت بين الأحزاب التى تناوبت الحكم والأحزاب الناشئة التى كانت قياداتها من أبناء الفئات الوسطى أساسا والتى قامت بدور المعارضة العنيفة لنظام ما قبل ٢٣ يوليو وهذا انما يعنى أن الثورة فى واقع الأمر انما كانت ترفض وجود أية قوة سياسية أخرى منافسة تعوق استمرار الحركة فى مسارها واحكام قبضتها على سلطة الدولة التى كانت قد استولت عليها بالفعل (٤٠) .

أما عن الرأي العام وموقفه من اجراءات الثورة عامة والأحزاب خاصة فقد قابل اجراءاتها بارتياح وتشجيع لما استقر في ذهنه من أن الأحزاب الحاكمة قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية كما عجزت عن أن تحقق له قدرا مقبولا من العدالة الاجتماعية وأن الصراع الحزبي كان له أثره في تشويه صورة معظم الزعماء كما ترك انطبعا سيئا لديه (٤١) .

وأيا كانت الأسباب السابقة التي تفسر موقف الثورة من الأحزاب والحزبية عموما فانه وفي التجليل الأخير يمكن ارجاع هذا الموقف الى الروافد الفكرية التي تأثر بها هؤلاء الضباط وموقعهم في السلم الاجتماعي وترتيبهم في الهيكل الاقتصادي بالاضافة الى ميراث التجربة الحزبية قبل ١٩٥٢ والواقع الطبقي والاجتماعي في مصر عشية قيام الثورة مع الأخذ في الاعتبار الاجتلال البريطاني الذي كان مازال موجودا بماله من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة كل ذلك حدد الأفكار والمفاهيم لدى القيادة حول الحزبية والتحزب سواء في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ أو اللاحقة كما سنرى .

وبعد حل الأحزاب واعلان فترة الانتقال بثلاث سنوات أكملت الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دستور فترة الانتقال الذي ترجع ملابسات اعلانه الى جمال عبد الناصر فقد اقترح نظرا الى طول هذه الفترة تحديد سلطات الحكم واعلان هذا التحديد في عهد مكتوب للناس حتى يعملوا أنهم لا يحكمون بطريق الطغيان وبناء على ذلك أعد سليمان حافظ مشروع الدستور المؤقت وكانت المادة الثامنة فيه تنص على أن (يتولى قائد الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها (٤٢) وحتى تعيين الوزراء وعزلهم) فثارت حول هذا النص معارضة كبيرة افتتحها عبد اللطيف البغدادي بقوله انه ليس من حق قائد الثورة وحده

أن يتولى هذه السلطات فى حين أن مجلس قيادة الثورة يتحمل مسئوليتها وانضم اليه جمال عبد الناصر قائلا ان هذا النص فيه قضاء على وجود المجلس ولكن سليمان حافظ رد عليهما بقوله ان قائد الثورة لا يباشر سلطاته الا بمجلس القيادة ولم يستحدث النص جديدا فى هذا الموضوع بل انه جاء مقررًا للواقع اذ جرت العادة بمباشرة مثل هذه السلطات على هذا الوجه فعلا ولكن اعلانها يكون ببيان من قائد الثورة دون ذكر للمجلس مثل اسقاط الدستور ومد فترة الانتقال وما ذلك الا تحقيقا لما التزم به أعضاء المجلس من العمل باسم قائد الثورة . ولكن أعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا طلبوا من سليمان حافظ اعلان الواقع للناس فاستجاب وصيغ النص على الصورة التى أعلن بها الدستور المؤقت والتى جاءت على نحو ما نشر به (٤٣) .

وهكذا وبموجب هذا الدستور تم نقل أعمال السيادة العليا من يد الوصى على العرش وهو الأمير محمد عبد المنعم الى يد قائد الثورة وجعل السلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء خاضعة لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك ، وأن مصر قد وضعت من الناحية الفعلية تحت نظام جمهورى رئاسى من قبل أن يعلن هذا النظام رسميا وفى هذا النظام تجمعت كل السلطات بما فى ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثورى فى يد واحدة هى يد قائد الثورة كما سبق أن أوضحنا وقد أصبح الجو مهيئا بعد كل تلك التدابير لاعلان الجمهورية وقد تم فعلا فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ مع تولى قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت وبهذه الخطوة تكون الثورة قد أتت هدم أركان النظام السياسى القديم .

وفى يونيو ١٩٥٣ وفى يوم اعلان الجمهورية أدخلت تعديلات كبيرة على الحكومة احتفظ فيها محمد نجيب الذى أصبح رئيسا

للجمهورية برئاسة الوزارة ودخل الوزارة ثلاثة وزراء من الضابط عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية وعبد اللطيف البغدادي للحربية وصالح سالم للارشاد القومي ووزير دولة لشئون السودان ورقى عبد الحكيم عامر من رتبة صاغ الى رتبة اللواء وعين قائدا عاما للقوات المسلحة وفى أكتوبر انضم للحكومة جمال سالم وزيرا للمواصلات وزكريا محيى الدين للداخلية مع منحه صلاحيات واسعة منذ ذلك الحين سواء كان وزيرا أو نائبا للرئيس أو رئيسا للوزارة وحتى سبتمبر ١٩٦٦ (٤٤) .

وأصبح أمام الثورة بعد تلك الجولات التى اجتازتها بنجاح تجاه هدم أركان النظام السياسى القديم السيطرة على الدولة التى كانت لاتزال تحتاج الى اجراءات شتى خاصة أن للثورة أهدافا اجتماعية ووطنية أعلنت عنها منذ الأيام الأولى وكل ذلك يحتاج الى هيمنة على أجهزة الدولة وإلى تعبئة الرأى العام لمواجهة الاحتلال والتصدى للقوى السياسية التى لم ينطبق عليها قرار حل الأحزاب مثل جماعة الإخوان والتنظيمات اليسارية .

وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن نجاح الثورة والقضاء على الملكية كانت من الأمور التى تتسم بالسهولة النسبية أما التحدى الحقيقى الذى واجه الثوار عقب تحولهم للحكم فهو مشكلة الإدارة والحكم على الرغم من أن بعض رجال العهد القديم لم يتخرجوا من التعاون مع قادة النظام الجديد إلا أن العسكريين كانوا يسعون الى تعبئة مختلف قطاعات الشعب لمساندة ودعم النظام الجديد ويمكن تفسير ذلك بحاجة النظام الجديد الى دعم شعبى يضافى عليه قدرا من الشرعية ولذلك فقد ظهرت الحاجة الى اكتساب تأييد الجماهير ومساندتها وتحقيق الالتحام بين الحكام الجدد والشعب . وقد رأت قيادة النظام الجديد أن التنظيم السياسى الواحد هو الوسيلة أو الأداة التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذه الأهداف .

بعبارة أخرى يمكن القول بأن التجربة المصرية قد استعاضت عن التعدد الحزبى بفكرة التنظيم الجماهيرى الذى يضم قوى الشعب المختلفة فى محاولة لايجاد نوع من توازن القوى بين فئات الشعب فى هذا التحالف بهدف تحقيق الاستقرار السياسى والحفاظ عليه بما يسمح بتدخل السلطة السياسية عندما يحدث خلل فى هذا التوازن أو تهديد بحدوث مثل هذا الخلل بهدف إعادة التوازن مرة أخرى ، وبمعنى آخر فإن التعدد الحزبى أمر مكروه فى فكر مجلس قيادة الثورة وخاصة جمال عبد الناصر ويتضح ذلك من خلال التصريحات فى الأيام الأولى للثورة كما يتضح أكثر بعد ذلك كما سنرى . فقد نظر المجلس الى تلك الأحزاب على أنها تعبر عن أوضاع اجتماعية ، ودولة كمصر عند قيام الثورة كانت تعاني من التخلف ووحدة الفوارق بين الطبقات مما أوجد هوة سحيقة بين الأحزاب لا سبيل الى اجتيازها كما أنه فى محاولة القلة التى تملك الاحتفاظ بما تملكه وفى محاولة الكثرة التى لا تملك الحصول على الفرصة المتكافئة لاستعادة حقها يصبح الصراع الدموى أمرا محتما باعتباره الطريق الوحيد كما يصبح الوطن ميدانا للحرب الأهلية بين أبنائه .

ونستخلص من ذلك أن التعدد الحزبى كان أمرا مقبولا فى فكر جمال عبد الناصر لما يمكن أن يؤدي اليه من صراعات وعدم الاستقرار وعلى ذلك وبمفهوم المخالفة فإن الأخذ بفكرة التنظيم الواحد أصبح الوسيلة التى يمكن الاستناد اليها لتحقيق الاستقرار السياسى للنظام وتجنب الصراعات والخلافات الحادة .

ويبدو أن فكر النظام فى ذلك الوقت كان متأثرا بهذه التقارير التى كانت ترسل بها المخابرات الأمريكية تحت ستار وزارة الخارجية لتوطيد قدم النظام سواء للبحث عن الإصلاحات التى

تصلح للأخذ بها أو تلك التي تسعى إلى إنشاء تنظيمات شعبية تشترك فيها جماهير غفيرة من المواطنين غير الرسميين وتدعى أهدافا وشعارات مثل تلك التي تنادي بتدعيم الثورة والمحافظة على مكتسباتها بقصد السيطرة على الجماهير العريضة في الوقت نفسه القضاء على الأحزاب القديمة وممثليها ولضمان الولاء مع مجموع هذه الجماهير وخاصة الممثلين عنها (٤٥) .

وعلى أية حال وأيا كانت الأسباب فقد ترتب على حل الأحزاب وجود فراغ سياسي تنظمي بين مجلس قيادة الثورة والشعب والفراغ السياسي في تلك الفترة الحرجة يساعد على نشأة التنظيمات السرية المعادية للثورة وهذا بدوره يؤدي إلى تفكك الجبهة الداخلية في مواجهة الاحتلال البريطاني (٤٦) هذا فضلا عن أنه يسمح للقوى السياسية التي لم يطبق عليها قرار حل الأحزاب مثل جماعة الإخوان والتنظيمات اليسارية التي هي سرية بحكم نشأتها وطبيعتها وعدم شرعية وجودها أن تقوى من نفوذها وسيطرتها في أوساط الشعب ولما كانت الثورة لم تعتمد على تنظيم شعبي تابع لها اكتفت بالتعاون مع القوى السياسية الجديدة .

فقد كان عليها في ظل الظروف المذكورة إما أن تستمر في ذلك التعاون وأن تعمل على ملء الفراغ السياسي بالعمل على تكوين تنظيم جديد يرتبط بها مباشرة فأنشأت تنظيما سياسيا أسمته هيئة التحرير وأعلن قيامها في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، كانت هذه أول تجربة تنظيمية تقوم بها الثورة في مواقع السلطة ومنذ ذلك الوقت بدأت فكرة التنظيم السياسي الواحد تسود العلاقات بين الشعب والسلطة الحاكمة .

وفى الفترة من ٢٣ الى ٢٦ يناير ١٩٥٣ أقيم مهرجان التحرير بميدان التحرير - الخديو اسماعيل وقتئذ - وفى يوم انهرجان الأول أعلن اللواء محمد نجيب مولد هيئة التحرير وقال فى خطابه للمواطنين الذى ندد فيه بالأحزاب ان الشعب أصبح فى حاجة الى هيئة تنظمه وتبرز وحدته وتنسق جهود العاملين فى مختلف الميادين وانه باسم الشعب باسم آلامه وأحزانه باسم حريته وكرامته باسم حقه فى الحياة الحرة أعلن ميلاد هيئة التحرير التى ستبنى وحدتنا وتجمع كلمتنا أعلن ميلاد الهيئة التى أعلن كفاحها وألوية نضالها بالاتحاد والنظام والعمل (٤٧) .

وبعد اعلان ميلاد هيئة التحرير تلا محمد نجيب وردد وراءه الجميع قسم التحرير وهكذا أقيمت هيئة التحرير كتنظيم شعبى يحقق اندماج الضباط فى حياة سياسية وكان ذلك فى الوقت الذى ما يزال نظام الحكم الملكى قائما من خلال (٤٨) الأمير محمد عبد المنعم الوصى على العرش وقد حضر حفل مهرجان التحرير بقصر عابدين . وفى ٦ فبراير ١٩٥٣ افتتح اللواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر المركز الرئيسى للهيئة بالمبنى الذى كان يشغله حرس الملك بميدان عابدين وذلك باعتبار أن محمد نجيب رئيس الهيئة وعبد الناصر سكرتيرها العام (٤٩) . وكان الدافع الأساسى لاعلان الهيئة هو خلق نوع من التعبئة الشعبية الشاملة خلف قيادة الثورة فى مواجهة القوى السياسية التى تختلف معه على تحديد مستقبل النظام السياسى وخصائصه ، وكان فى مقدمة تلك القوى حزب الوفد والايخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية هذا بالإضافة الى الهدف المعلن فى ميثاقها وهو مقاومة الاحتلال البريطانى وتحرير مصر كما يدل على ذلك اسمها (٥٠) .

ويؤكد على صبرى انه قد تم انشاء هيئة التحرير لتحقيق هدفين :

١ - ضرب أى تحرك لفلول الأحزاب التى تحالفت وتحركت ضد الثورة .

٢ - وضع القوات البريطانية والمفاوض البريطانى الذى كان يراهن على الأحزاب السياسية أمام واقع جديد يؤكد له أن الأمل فى تغيير الثورة عملية مستحيلة (٥١) .

ويمكن أن تعتبر تجربة أو محاولة انشاء هيئة التحرير تمثل خطوة نحو الغاء الأحزاب أيضا فالمعروف أن الهيئة أعلن قيامها كجبهة قومية أو وعاء شعبى يحشد الجماهير كبديل للأحزاب ويكون هدفها الاتجاه نحو تحرير الوطن رغم أن قيادة الثورة أعلنت أن مهمتها ستكون تحضير الناس خلال فترة الانتقال لعودة الأحزاب على أسس سليمة (٥٢) .

وبات واضحا أن القيادة رغبت فى أن تلقى بثقلها فى الشارع السياسى ووسط الجماهير لجذبها الى هيئتها الجديدة وخاصة أن فكرة تأسيس الهيئة تعود الى أكتوبر ١٩٥٢ أى فى أعقاب خطوة اصدار قانون تنظيم الأحزاب (٥٣) فتشير مصادر هذه الفترة الى أن النشأة الأولى للهيئة نشأت فى أحد الاجتماعات السرية للضباط الأحرار كما أن الفكرة أوعز بها أساسا عبد الناصر بنفسه وبعد قيام الثورة وجدت الفكرة أرضا خصبة لها فى نادى الضباط وكيف ان عبد الناصر كما أكد الصاغ ابراهيم الطحاوى أحد الضباط الأحرار (٥٤) وأحد منفذى الفكرة قد خطط لها وكيف باركها وأنضجها بمنزله فى فترة قياسية وكيف درست وشبت فى نادى الضباط لتنتقل منه الى حيز التنفيذ ويؤكد ابراهيم الطحاوى أن هدف الهيئة كان خلق قاعدة شعبية قوامها « المثقفون » لموازرة تلك الحركة وسد الفراغ السياسى الذى أعقب حل جميع الأحزاب (٥٥) .

وتكشف الرواية السابقة نية القيادة تجاه الأحزاب خاصة اذا قدرنا أن تنظيم الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة من بعد قد اتخذوا دور الحزب العسكري قبل أن ينشئ له بقيادة بعض رجاله تنظيما شعبيا يرتبط به أو يحاول ذلك ، لذلك سعت قيادة الثورة في هذا الاطار على دمج الضباط الأحرار في سياسة مدنية تتخطى بهم حياة المؤسسة العسكرية التقليدية في محاولة منها لايجاد التلاحم بين الجيش والجماهير (٥٦) ، وتنبغي ملاحظة أن قيادة الثورة لم تعلن قيام هيئة التحرير باعتبارها حزب (٥٧) انما وصفتها بانها هيئة شعبية قومية ولذلك يمكن اعتبار التفكير في تأليفها خطوة نحو الغاء الأحزاب القديمة كما لم يكن بوسع القيادة أن تعتبر هيئتها حزبا تنزل به الى المعترك السياسى فى مواجهة الأحزاب القائمة فتكشف بذلك عن رغبتها فى الحكم وتولى السلطة خاصة أن ضباط القيادة لم يكونوا معروفين لدى الجماهير بدرجة كافية ومجلس قيادة الثورة لم يعلن تشكيكه أو تاريخ حياة أعضائه باختصار لم يكن بوسع قيادة الثورة أن تسلك سبيل المنافسة الحزبية فى اطار الديمقراطية الليبرالية وهى لا تضمن الاستمرار فيه (٥٨) .

لقد كانوا باختصار يستهدفون تصفية الوجود الحزبى القديم لا التعامل معه ومناقشته ولعل الاتحاد الجديد اقتضى من قيادة الثورة أن تكشف عن وجهها للجماهير وتتواصل معها أملا فى استقطاب جماهير الأحزاب ، خاصة بعد تحريمها النشاط السياسى الشعبى فى الجامعات والمعاهد .

وجاء فى الاعلان الذى صدر عن مجلس قيادة الثورة فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ لقد رأيناها جريمة كبرى أن ندع هذه الحرب الطاجنة بين الأحزاب تطعن الأمة بين شقى رحاها وتطيل أمد عبوديتها فعزمنا على أن نضع حلولاً لها ثم ذكر البيان أن تأييد الشعب للحركة الوليدة قد تزايد حتى بلغ الحد الذى أصبح معه فى حاجة الى هيئة

تنظيمه وتبرز وحدته وتنسق جهود العاملين في مختلف
الميادين (٥٩) .

وقد عبر عبد الناصر الذي شغل منصب سكرتيرها عند قيامها
عن أن الثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة
وترابطها وتساندها ونكرانها لذاتها في سبيل الوطن كله (٦٠) ،
ثم قال في موضع آخر « ان هيئة التحرير لا تعدو كونها هيئة يراد
بها تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن وهذه التبعة تكفل تربية
المواطن الصالح والنهوض بالمستوى الاقتصادي والسياسي العام في
مصر (٦١) ثم هي قبل كل هذا التنظيم عملية مكافحة الاستعمار »
ثم يبين عبد الناصر الفرق بينها وبين الحزب فيقول « ان هيئة
التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الأعضاء أو يستهدف
شهوة الحكم والسلطان انما هي أداة لتنظيم قوى الشعب واعادة
بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة » .

من هذه النصوص الوثائقية يتضح لنا ما هي هيئة التحرير
وأهدافها القائمة أساسا على مبدأ الوحدة الوطنية وتكتيل قوى
الشعب خلف قيادته السياسية ولهذا المبدأ جذوره في تاريخ الحركة
الوطنية في مصر منذ سنة ١٨٠٥ وقد تقرر في الثورة العرابية
١٨٨١ وكان نموذجه الواضح في ثورة ١٩١٩ .

وقد صاحب اعلان قيام الهيئة الاعلان عن النظام الاساسي لها
وهو نظام يشبه في تبويبه ومواده نظم الأحزاب وقوانينها
الاساسية (٦٢) .

وقد تضمن برنامج هيئة التحرير أن أغراضها التحرر من جميع
أنواع الاستعمار واجلاء القوات الأجنبية عن وادي النيل وتمكين

السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجي ودعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول الى تحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية أما بالنسبة للميدان الداخلى فقد تضمن البرنامج (توجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة وسائر الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشجيع الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها وكفاية الحقوق الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة (٦٣) .

ونلاحظ أن البرنامج كان متواضعا جدا بالنسبة لما استطاعت الثورة أن تنجزه بالفعل فى المجالين الخارجى والداخلى وعلى نحو يثير الدهشة فلا نجد فى البرنامج شيئا عن فلسطين فقد خلا برنامج الهيئة من ذكر أى شىء عنها على الرغم من أنه من ضمن أسباب قيام الثورة هزيمة الجيش فى حرب فلسطين ولا عن سياسة باندوج ولا عن قناة السويس (٦٤) ، اضافة الى أن فكرة الجامعة القومية العربية لم يتم التزامها فى برنامج الهيئة كعقيدة ولم تتجاوز النظرة الى طبيعة العلاقات العربية مجرد التعاون بين الشعوب العربية وذلك فى اطار جامعة الدول العربية (٦٥) .

والواضح أيضا أن برنامج الهيئة هو مزيج من المبادئ الستة التى طرحت ومن المبادئ العامة التى طرحت نفسها من خلال وعود قيادة الثورة للشعب والمتعلقة بكفالة الحريات العامة لطمأنة الناس ، لكن الجديد هنا الذى طرحه البرنامج وهو الدور الاجتماعى للدولة وتحديد مسئوليتها لتأمين المواطنين ، فضلا عن دورها فى توجيه النشاط الاقتصادى بما يضمن توزيع الثروة ووسائل الانتاج مما يقودها فى النهاية لتحقيق العدالة الاجتماعية ولم تكن الأهداف

المطروحة قبل ذلك بهذا القدر من الوضوح والتحديد لكن ينبغي أن نلاحظ أن البرنامج لم يحدد وسائل ذلك ولم يوضح المنهج (٦٦) الذي تتبعه الهيئة لتحقيق أهدافها كما لا نجد برنامجا محددا للعمال والفلاحين .

وهذا القصور في برنامج الهيئة مبعثه عدة أمور أولها أن الثورة قامت بدون نظرية فظلت لفترة طويلة تعتمد على التجريب في ممارسة الحكم ، وثانيا أنها تحاشت عند تأليفها أن تكون شبيهة بالأحزاب القديمة ومعنى ذلك أنها لم تقم لتعبر عن مصالح طبقة معينة وهو أساس تأليف الأحزاب وبالتالي فلم تستهدف ببرامجها أن يكون برنامج حكم . إنما برنامج تعبئة كذلك فإن الثورة في ذلك الحين لم تكن قد أتقنت صنع الشعارات التي تطلقها الأحزاب لاجتذاب الجماهير حولها حتى لو كانت لاتنوى تحقيقها ، إنما كانت الثورة تخطو خطواتها في الحقل التجريبي حسبما تتطلبه ظروف استمرارها (٦٧) .

أما عن نظام العضوية فلقد قسم أعضاء الهيئة الى « أعضاء منضمين » « وأعضاء عاملين » « وأعضاء منتسبين » والعضو المنضم هو كل من توافق الهيئة على قبوله وأن يكون من أبناء وادي النيل وأن يكون حسن السمعة بين مواطنيه ولا تقل سنه على ثمانية عشرة سنة ميلادية وليس للعضو المنضم حق الاشتراك في الجمعيات العمومية ولكنه يتمتع فيما عدا ذلك بكل الحقوق الخاصة بالعضوية ويلتزم بكل الواجبات المترتبة عليها وفقا لنظام الهيئة ، ويصبح العضو المنضم عضوا عاملا اذا انقضت على عضويته ٣ سنوات دون انقطاع ووافق مجلس الإدارة على عضويته العاملة ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائيا الا اذا اعتمدته مجلس إدارة المركز أو القسم . أما عن العضو المنتسب هو كل من كانت تتوافر فيه الشروط

اللازمة لقبوله عضوا منضمًا ولكن لا تسمح له ظروفه بأداء الواجبات التي يلتزم بها العضو المنضم أو العضو العامل . بالإضافة إلى ذلك هناك من سموا شباب الهيئة أو أصدقاء الهيئة . أما شباب الهيئة فهم من كانت تقل سنهم عن الحد الأدنى اللازم للعضوية وذلك في فئتين هم الفتيان والشباب وعرف صديق الهيئة بأنه كل من تقبل الهيئة خدمته لأغراضها من غير أبناء وادي النيل (٦٨) .

أما عن البنيان التنظيمي للهيئة (انظر الجدول رقم ١) فكان يقوم على أساسين هما الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة « في كل مستوى من مستويات التنظيم ، إلى جانب المجلس الأعلى للهيئة واللجنة التنفيذية العليا والسكرتير العام فكانت هناك طبقا لذلك جمعية عمومية لكل القرية أو الشياخة أو النقطة أو المركز أو القسم ثم للمديرية أو المحافظة تعقد في كل من تلك المستويات مرة كل عام وبالمثل وجدت مجالس إدارة لكل من القرية أو الشياخة والنقطة أو المركز أو القسم والمديرية أو المحافظة لكن يتولى مجلس الإدارة - كل في اختصاصه - تحقيق أهداف التحرير وفقا لنظامها ولوائحها وقرارات المجلس الأعلى ، (٦٩) .

ونلاحظ أن الهيكل التنظيمي كان عبارة عن تشكيل مفتوح يضم الجميع على أساس الوحدات الإدارية بدلا من أن يقوم على أساس العنصر السياسي نفسه الذي يعمل بالفعل داخل التنظيم الدقيق وكانت العضوية مفتوحة لجميع المواطنين وهذا أيضا كان نابعا من كونها ليست حزبا سياسيا ، أما العلاقات التنظيمية فقد كانت مبنية على الوحدات الإدارية في جميع أنحاء البلاد من القرية فالمركز فالقسم فالمحافظة فالجمهورية ويتخذ التنظيم الشكل الهرمي والتنظيم بهذا الشكل والأسلوب كان يقوى من سلطة مجلس قيادة الثورة آنذاك ويربطها بالمواطنين في شتى القرى والمدن ولكنه من

الناحية السياسية كان من شأنه أن يضعف قدرة العضو على المشاركة الفعالة لأنه كان يوضع فى سلسلة من التنظيمات التى تحولته الى أداة أكثر من تحويله الى كادر سياسى فعال هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن أجهزة الدولة ذاتها هى التى كانت تشرف على هذا التنظيم والتى ولد بداخلها الأمر الذى جعله صورة من التنظيم الإدارى الحكومى .

وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الهيئة وانتخب البكباشى جمال عبد الناصر سكرتيراً عاماً للهيئة والبكباشى حسين الشافعى مراقباً للمناطق وقائد السرب حسن ابراهيم مراقباً عاماً والصاغ ابراهيم الطحاوى سكرتيراً عاماً مساعداً والصاغ أحمد عبد الله طعيمة مديراً للنقابات والبكباشى أحمد صبيح لإدارة التنظيم والصاغ وحيد رمضان قائداً عاماً لمنظمات الشباب وعبد اللطيف البغدادى مراقباً عاماً ومشرفاً مالياً (٧٠) .

وقد تم تشكيل مجلس أعلى للهيئة ضم البكباشى جمال عبد الناصر والصاغ صلاح سالم وزير الارشاد والدكتور نور الدين طراف وزير الصحة والمهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف وفتحى رضوان وزير الدولة والصاغ كمال الدين حسين وزير الشؤون الاجتماعية والصاغ ابراهيم الطحاوى السكرتير العام المساعد والصاغ أحمد طعيمة والبكباشى أنور السادات والصاغ حسين عبد القادر مدير المؤسسة الصحية العمالية (٧١) وكان المجلس الأعلى للهيئة قائماً على أساس أنه مؤقت ، اذ كان من المقرر أن يعاد التشكيل بأكمله بالانتخاب على شتى المستويات لكن هذا الأمر لم يتحقق منذ قيام هيئة التحرير حتى الغائها .

وقد تم تقسيم القطر الى ثلاثة أقسام

الجدول رقم (٢)
المجلس الأعلى لهيئة التحرير

الاسم	عسكري	مدنى	ضباط أحرار	مجلس قيادة الثورة
جمال عبدالناصر	✓		✓	✓
كمال الدين حسين	✓		✓	✓
صلاح سالم	✓		✓	✓
نور الدين طراف		✓		
أحمد حسن الباقورى		✓		
إبراهيم الطحاوى	✓		✓	
أحمد طعيمة	✓		✓	
حسين عبدالقادر	✓		✓	
فتحى رضوان		✓		
أحمد عبده الشرباصى		✓		
أنور السادات	✓		✓	✓

المصدر: محضر جلسة المجلس الأعلى الموقت يوم الأحد ١٩٥٤/٦/٢٠

وتكون مجلس ادارة لمحافظة القاهرة من جمال عبد الناصر ومحمد نصير نائب وزير التجارة والصناعة وإبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة والدكتور إبراهيم حلمى سكرتير عام مجلس الوزراء ومحمد فهمى السيد وقائد الجناح على صبرى وقسمت محافظة القاهرة الى خمس مناطق (٧٢) .

منطقة شمال القاهرة وأشرف عليها أنور السادات وشملت أقسام شبرا وروض الفرج وكان مقر رئاسة المنطقة فى شبرا - منطقة شرق القاهرة - اشرف عليها عبد اللطيف البغدادى وفتحى رضوان وشملت أقسام الزيتون ومصر الجديدة والوايلى وباب الشعرية مقر

رئاسة المنطقة فى مصر الجديدة ومنطقة وسط القاهرة ويشرف عليها صلاح سالم وتتكون من الأقسام الدرب الأحمر - والموسكى - بولاق - عابدين - الأزبكية • مقر رئاسة المنطقة فى الدرب الأحمر ، ومنطقة جنوب القاهرة وأشرف عليها حسين الشافعى والشيخ الباقورى وعبد المنعم القيسونى وتكونت من الأقسام الجمالية - الخليفة - السيدة زينب - مصر القديمة - المعادى - حلوان - مقر رئاسة المنطقة فى السيدة زينب - منطقة الجزيرة وأشرف عليها كمال الدين حسين والدكتور نور الدين طراف وتكونت من الأقسام ، قسم أول - قسم ثان - قسم الهرم وامبابة ومقر رئاسة المنطقة قسم أول (٧٣) •

الوجه البحرى والاسكندرية والقنال وقد تعين للاشراف علينا كل من أنور السادات وكمال الدين حسين وصلاح سالم وأحمد عبده الشرباصى وفتحى رضوان ويكون الصاغ أحمد طعيمة سكرتيرا للجنة الوجه البحرى - **الوجه القبلى** جمال عبد الناصر ونور الدين طراف وأحمد حسن الباقورى وابراهيم الطحاوى ويكون سكرتيرا للجنة الوجه القبلى حسين عبد القادر (٧٤) •

ويتضح أن العسكريين قد سيطروا على السلطة فى التنظيم السياسى الوليد وان كان هناك بعض المدنيين فان مشاركتهم فى قيادة التنظيم اختلفت بشدة عن مناط مشاركة العسكريين ، فأولئك وجدوا على رأس التنظيم تعبيرا عن امتلاكهم للقوة السياسية قبل وجود التنظيم الحزبى وخارجه أما بالنسبة للعناصر المدنية فان مشاركتهم تتراوح بين توفير خبرات معينة تعبر بشكل مباشر عن مفهوم العسكريين ، ولم يكن مناط تولى هؤلاء المدنيين (فتحى رضوان - طراف - الباقورى) المسئولية هو انتمائهم السياسى السابق بقدر ما كان ولاؤهم للنظام الجديد (٧٥) وقد بلغ عدد العسكريين

داخل المجلس الأعلى لهيئة التحرير الذى تكون من ١١ عضوا سبعة أعضاء بنسبة ٦٤٪ وأما عدد المدنيين فبلغ أربعة أعضاء بنسبة ٣٦٪ .

وتولى مهمة ادارة العمل اليومى فى الهيئة ابراهيم الطحاوى فى منصب السكرتير العام المساعد والصاغ أحمد طعيمة فى منصب مديرا ادارة العمل والعمال والصاغ حسين عبد القادر أمينا للصندوق ولقد كان المركز الرئيسى للهيئة حيث يدار العمل اليومى للتنظيم مفتوحا أمام الجماهير من مختلف الفئات تحت شعارات أعلنت وقتئذ فضلا عن الإشراف على جميع فروع الهيئة فى شتى أنحاء البلاد كان من بينها « كلنا هيئة التحرير » (هيئة التحرير مدرسة الشعب) (هيئة التحرير القاعدة الشعبية) وكان لها أيضا شعاراتها الفكرية مثل شعار الاتحاد والنظام والعمل الذى اختاره لها محمد نجيب والذى تغير بعد عزله الى شعار (الحرية والعدالة والمساواة) .

وكانت تمارس فى المركز الرئيسى شتى الأنشطة بما فيها الأنشطة الشبابية والعمالية والثقافية والفكرية الى جانب نشاط الدعوة السياسية التى انصبت أساسا على نقد ورفض النمط الليبرالى الغربى للديموقراطية كما ركزت على التمسك بتعاليم الاسلام وتوضيحها تحييدا لنفوذ الإخوان المسلمين .

وقد شمل تنظيم المركز الرئيسى عدة ادارات وهى ادارة العمل والعمال وتضمن هدفها النهوض بالعامل المصرى وتحقيق التعاون بينهم وحل المشكلات والنزاعات العمالية بالطرق الودية ولقد لعبت ادارة العمل والعمال دورا أساسيا فى التعبئة وجمع الصفوف حول الثورة وفى الأزمات التى عرضت لها الثورة ومن بينها أزمة مارس

١٩٥٤ حيث تم حشد العمال فى صف جمال عبد الناصر ورفاقه ضد اللواء محمد نجيب (٧٥ م) .

وكانت هناك أيضا ادارة الشباب وكانت مهمتها رعاية الشباب اجتماعيا ورياضيا وثقافيا وقد كان لادارة الشباب دورها فى توجيه الأحداث من خلال المؤتمرات والتجمعات هذا بجانب ادارة الدعوة والارشاد التى أعلنت أنها ستعمل على تحرير العقول من التيارات الدينية المضللة والاتجاهات التى ترمى الى الفرقة ويبدو أنها تقصد بذلك جماعة الاخوان المسلمين .

هذا بالاضافة الى أنه كانت توجد بجانب الادارات سالفة الذكر ادارة الهيئات وادارة الخدمات الاجتماعية والثقافية وادارة المؤسسات الاجتماعية وادارة الدعاية والنشر وادارة الأمانة العامة . وهناك الى جانب الادارات التشكيلات التالية : اللجنة العامة للتجار والاتحادات والروابط فقد ضم المركز الرئيسى لهيئة التحرير أندية اقليمية لأبناء الدقهلية ودمياط ولأبناء الصعيد ولأبناء الوجه البحرى كما ضم ناديا للعمال وناديا للجامعين وناديا للشباب ، كذلك ضم المركز الرئيسى مكاتب للمؤسسات والمشروعات ومن بينها المؤسسة الاجتماعية العمالية والمؤسسة الاقتصادية الشعبية (٧٦) .

أما عن وسائل التعبير الخاصة بالهيئة فهى قد تمثلت فى صحيفة الهيئة الرسمية « صوت التحرير » التى كانت تصدر فى البداية كنشرة دورية تكتب بالكوبيا وتوزع على دور الصحف وعلى فروع الهيئة ثم تطورت وأصبحت نوعا من المطبوعات التى يتداولها أعضاء هيئة التحرير ثم أصبحت مجلة لتعبر عن هيئة التحرير ونشاطها وعن الثورة بعامة وتوقفت عندما تقرر تجميد نشاط هيئة التحرير فى نهاية عام ١٩٥٦ .

ولم يكن دور مجلة « صوت التحرير » يقتصر على الهدف الاعلامى والتبشير بأفكار التحرير والثورة ، انما كان على أسرة هذه الصحيفة التى رأس تحريرها مدحت عاصم ثم أحمد حسنين أن تنهض بمسئوليات أخرى من بينها اقامة علاقات واتصالات مع سائر الصحف وأجهزة الاعلام عقد الندوات الفكرية والثقافية والفنية والدينية التى تستهدف التعبئة والتوعية بفكر الثورة ولقد تبنت هذه المجلة الدعوة الى تأميم الفنون كما دعت الى تملك الصحف الى الشعب واتخذت خطوة ايجابية فى هذا الشأن اذ تبنت مشروعاً لإنشاء جمعية التحرير التعاونية للطباعة والنشر فى عام ١٩٥٦ واشترى جمال عبد الناصر أول سهم من أسهمها بقيمة السهم حددت بجنيهين وفتح باب الاسهام فى الجمعية أمام الشعب وكانت الجمعية تستهدف فيما تستهدف انشاء صحيفة يومية وأخرى أسبوعية غير أن المشروع لم يكتمل لأسباب سياسية وردت قيمة الأسهم لأصحابها فى مايو ١٩٥٧ (٧٧) .

وقد أصدرت أيضاً هيئة التحرير جريدة الجمهورية اذ قدم السادات فى ٢ يوليو ١٩٥٢ ضماناً لإصدار جريدة الجمهورية ووقعها عن صاحب الجريدة أى هيئة التحرير وجمال عبد الناصر سكرتير عام هيئة التحرير والضامن أنور السادات ، تضمن اخطار أصدرها أن صاحبها هيئة التحرير ورئيس التحرير المسئول حسين فهمى ووافقت ادارة المطبوعات فى ١٤ يوليو من السنة نفسها على إصدارها وصدر العدد الأول فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ (٧٨) .

أما عن تمويل الهيئة فكانت تعتمد فى تمويلها عند مولدها على اعانة من الشئون الاجتماعية لأنها كانت مسجلة بها ومن الشئون العامة للقوات المسلحة وكان لها فرعان أ ، ب والفرع الأول يختص بالقوات المسلحة والثانى تدرج تحته هيئة التحرير كما كانت الهيئة تحصل على تبرعات وعلى معونات مالية وعينية من

الأفراد واشتراك العضوية فقد كان زمريا خمسة قروش فى الشهر ولم يكن تحصيل الاشتراكات منتظما وكان الاعتماد فى ممارسة النشاط على الجهود الذاتية ممثلة فيما يقدمه القادرون من هبات ومعونات وتبرعات الى جانب أن المقار كانت بالمجان أو بأجور منخفضة (٧٩) .

وكان كبار الرأسماليين مثل عبود باشا والعبد صاحب شركات المقاولات يقدمون دعما ماليا للهيئة فقد تبرع العبد بسيارتين للهيئة تم تخصيصهما لتنقلات الطحاوى وطعيمة وتكفل « العبد » بتقديم المفروشات اللازمة لبعض مقار فروع الهيئة ، ويذكر أحمد طعيمة أنه كانت توجد مصروفات سرية كانت تصرف له وللطحاوى من عبد الناصر يتم من خلالها ادخال أعضاء موالين للنظام مثلا فى مجالس ادارة بعض البنوك أو الشركات وكان ذلك يتطلب شراء أسهم فتقدم الهيئة المال اللازم وقد حدث هذا مع عزيز صدقى ومصطفى خليل (٨٠) .

وبعد استكمال بناء الهيئة راح الضباط وعلى رأسهم عبد الناصر الذى اتضح مما سبق أنه كان العقل المدبر والمفكر للتنظيم الجديد يجوبون معه البلاد شرقا وغربا يلتقون بمئات من الخطب الحماسية ويكتشفون عن وجودهم للناس ويشرحون لهم مبادئ الهيئة وأغراضها ويوضحون لهم أهدافها (٨١) .

ولعله من المفيد أن نذكر أن أول حديث عن هيئة التحرير لجمال عبد الناصر قد جاء فى شبين الكوم يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٣ عندما سافر الى عاصمة المنوفية فى موكب بدأ من المقر الرئيسى للهيئة التحرير يضم جمال عبد الناصر والبغدادى والسادات وكمال الدين حسين وفى مركز هيئة التحرير بشبين الكوم ألقى جمال عبد الناصر

خطابه الشهير الذى أعلن فيه « أن على الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل أو يقاتل دفاعا عن وجوده » ثم ذكر أن هيئة التحرير قامت لتؤكد المعنى المقدس وهو أن الناس قد ولدوا أحرار ليعيشوا أحرارا متساوين فى الحقوق لا تميز بينهم ولا فضل لأحد على أخيه الا بما يقدم للوطن والمجموع (٨٢) .

وقد نظمت هيئة التحرير بمقرها الرئيسى بميدان عابدين مؤتمرات عامة كانت تدعو فيها أعضاء لجان هيئات التحرير بالمحافظات المختلفة ليناقشوا أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء فيما يتعلق بمشاكل محافظاتهم وكيفية حلها مع التطرق أحيانا لبعض المسائل العامة كقضية الاحتلال مثلا (٨٣) .

ولقد كانت لهيئة التحرير حركتها واتصالاتها العربية والى خارجية من خلال رحلات وأسفار الوفود العديدة الى مختلف البلاد العربية والأجنبية ومن خلال اللقاءات مع الوفود التى تفد الى الوطن ، غير أن الحركة المنظمة على المستوى العربى جاءت من خلال مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربى وشعبته المصرية التى تم تشكيلها عام ١٩٥٦ بهدف حل مشكلات وقضايا الوطن العربى وتحقيق العزة والحرية للأمة العربية الكبرى كما جاء فى بيان تشكيل الشعبة التى كان الاشتراك فيها لخريجي الجامعات والمفكرين مقابل رسم اشتراك قيمته ٣٢٥ قرشا على أن التحرك العربى بعامة كان يتم فى إطار ما تسمح به اتصالات وعلاقات السلطة وقيادة الثورة وتطبيقا لما ورد فى ميثاق هيئة التحرير أنشأ كل ما من شأنه قيام مصر برسالتها العالمية كدولة قوية (٨٤) تحمل مشعل العدل والحرية وتسعى لخير الانسان وتعاون الشعوب العربية .

ولقد أوفدت هيئة التحرير بعثات عديدة الى الدول العربية كما أرسلت وفدا شبابيا الى الصين الشعبية وآخر الى الاتحاد

السوفيتي (٨٥) وأقامت علاقات مع اتحاد العمال العرب واتحاد شباب العرب والمؤتمر الدائم للطلبة العرب (٨٦) وقد تم انشاء فروع للهيئة التحرير خارج مصر فأنشأوا لها مركزا عاما في دمشق افتتحوه في ١٤ فبراير ١٩٥٣ برئاسة سفير مصر في سوريا وسكرتارية الصاغ جمال حماد (٨٧) كذلك تم افتتاح فرع في الخرطوم ، وتكونت جمعيات في بلدان أخرى ففي فرنسا تكونت جماعة أصدقاء هيئة التحرير المصرية وفي الولايات المتحدة جماعة أصدقاء مصر وعلى رأسها الصحفية والكاتبة دورثي طومسون وفي بونيس ايرس جماعة مصر - الأرجنتين تدعو الى مناصرة (٨٨) فكرة هيئة التحرير ومبادئها وكانت لهذه الجماعات التي ضمت المصريين والعرب والأجانب اتصالات ومراسلات مع المركز الرئيسي للهيئة في القاهرة .

وحرصت هيئة التحرير منذ مولدها على أن تستوعب أقصى حشد ممكن من المواطنين من منطلق تجميع الشعب حول الثورة ومقاومة الوجود الشعبى للأحزاب ولهذا فقد جمعت هيئات التحرير المواطنين من مختلف البيئات والفئات والطوائف والأوضاع الاقتصادية واتسعت عضويتها لكبار وصغار التجار ورجال الأعمال والعمال والأعيان والفلاحين والموظفين والأطباء . . . الخ . وكان استيعاب هيئة التحرير لقوى الرأسمالية الى جانب قوى العمال والفلاحين وجماهير الشعب ، هذا التجمع الذى تم تحت شعار كلنا فى هيئة التحرير مرتبطا بظروف الوطن وبهدف التعبئة للتحرير السياسى والتحرر من الاستعمار وكان هذا هو الهدف الأول من الأهداف الستة للثورة وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه .

وقد أعلنت قيادة الهيئة فى يناير ١٩٥٤ بعد انقضاء عام على قيامها أنها تضم فى سجلاتها ٥٠٠ ألف من الأعضاء العاملين و ٥ ملايين عضو عادى و ١٥ ألف مجلس ادارة وذلك عدا أفراد منظمات

الشباب والحرس الوطني والفروع الأجنبية التي أنشئت في العواصم العربية والأجنبية على أن هذه التقديرات الضخمة للعضوية لم تكن تعنى على الإطلاق أن هيئة التحرير أتاحت بالفعل درجة عالية من المشاركة السياسية للمواطنين سواء فيما يتعلق باتخاذ القرارات أو وضع السياسات أو اختيار القيادات السياسية . فالقيادة الجديدة الحاكمة قد هدفت بالأساس كما سبق أن أوضحنا من انشاء هذه الهيئة عقب الغاء الأحزاب الى كسر الاحتكار السياسي للأحزاب القديمة ومنع مشاركتها في النظام الجديد والحيولة دون وقوع الجماهير الشعبية تحت قيادتها مرة أخرى ثم تعبئة هذه الجماهير خلفها لاتمام تحرير البلاد من الاستعمار . وقد بلغت فروع هيئة التحرير في مطلع عام ١٩٥٧ عدد ٢١١٤ فرعاً .

جدول رقم (٣) : فروع هيئة التحرير

المكان	فروع الهيئة بالمحافظات	فروع الهيئة بالمراكز	فروع الهيئة بالقرى والشيخات	المجموع
المحافظات	٨	٥٥	٣٤٢	٤٠٥
وجه بحرى	٨	٦٧	٦٠٨	٦٨٣
وجه قبلى	٨	٥٩	٩٥٩	١٠٢٦
المجموع	٢٤	١٨١	١٩٠٩	٢١١٤

المصدر : جريدة الاهراء ٢٣ يناير ١٩٥٧ .

Binder : op. cit., p. 228.

وفى هذا النطاق تعددت الأهداف التى طرحت للنشاط وتباينت ظروف النجاح والاختفاق فهيئة التحرير انصب نشاطها فى الغالبية الساحقة على النواحي الاجتماعية والصحية والرياضية مع دور سياسى محدود وجه أساسا لخصوم النظام من القوى لسياسية المناوئة له بمعنى آخر يمكن القول بأن هيئة التحرير قد تمتعت منذ بدء قيامها بنظام أساسى على نمط حزبى محكم الى حد بعيد ولكن الممارسات الفعلية للهيئة والتى اتسمت بطابع اجتماعى فى الأساس نأت بها بعيدا فى واقع الأمر عن لعب أى دور سياسى فعال وخلقت بالتالى فجوة واسعة بين تلك الممارسات وبين الأهداف الطموح التى تضمنها ميثاقها والتى اتسمت بطابع سياسى واضح ويمكن هنا تفهم هذه الحقيقة من خلال التعرف على نشاط الهيئة من عامها الأول الذى كان يعد أكثر أعوام حياتها نشاطا فقط انبثقت عن مجالس الإدارة لجان صحية وثقافية واجتماعية ورياضية ولجان للتحكيم والمصالحة والاستشارة والشئون العمرانية .

ففى المجال الصحى أعدت الكثير من هيئات التحرير وجهزت مستوصفات علاجية شعبية تقدم الخدمات الطبية للمواطنين بالمجان لغير القادرين منهم وقد بلغ عدد المستوصفات التى تم اعدادها وزاولت نشاطها فعلا أكثر من مائة مستوصف (٨٩) وقد أنشأت أكثر من هيئة تحرير فرعية مستشفى محليا لعلاج مختلف الأمراض فقد أنشأت هيئة تحرير الفيوم دارا للعلاج وأخرى للولادة للفقيرات (٩٠) ونظمت بعض هيئات التحرير كهيئة تحرير القاهرة والغربية ومغاغة حملات طبية تنتقل فى يوم معين من كل أسبوع بدائرتها تفحص

خلالها المرضى بها (٩١) وقد قامت هيئة التحرير بنى سويف بتكوين جمعية لكل مدرسة بدائرتها زودتها بالأدوية ومعدات الاسعاف الأولى (٩٢) .

وامتد نشاط هيئة التحرير فى المجال الثقافى حيث قامت أغلب الهيئات الفرعية بإنشاء مدارس كاملة أو فصول كمراكز لمحو الأمية بين المواطنين وخاصة بين الشباب وكبار السن الذين لم تساعدهم ظروفهم على التعلم فى الوقت المناسب وذلك فى أوقات فراغهم كما قامت هيئات التحرير الأخرى بتيسير مهمة وزارة المعارف فى نشر العلم وذلك بأن مهدت لها الأرض بالمجان لتقيم عليها المدارس وتم التمويل من الأموال المصادرة من أفراد أسرة محمد على (٩٣) .

أما نشاط الهيئة فى المجال الاجتماعى فعملت فروعها على انشاء جمعية دائمة لرعاية الفقراء والمعوزين من أمثلة ذلك هيئة التحرير بحدائق القبة التى أنشأت « جمعية التحرير للخدمات الاجتماعية » وهى تهدف الى العمل على تحسين حالة الأسر الفقيرة وإقامة المنشآت الاجتماعية والخيرية المختلفة (٩٤) . (انظر الجدول رقم ٤) .

ومن أهم المشروعات العمرانية التى تبنتها هيئات التحرير وخاصة القروية منها مشروع انارة القرى ، وقد طبق هذا المشروع فى أكثر من مائة قرية وقد قامت هيئة التحرير بأبى حماد بشراء ماكينة رفع مياه للماء عربات الرش واعارتها للمجلس البلدى كما أنشأت هيئة تحرير مركز أرمنت قنطرة ثانية على ترعة نجع

جدول رقم (٤) : مؤسسات مختلفة أقامتها هيئة التحرير بأنحاء البلاد

نوع المؤسسة	العدد بالمحافظات	العدد بالوجه البحرى	العدد بالوجه القبلى	المجموع
مساجد	٤	٣	١١	١٨
مراكز محو أمية	١٥	١٢	٤٧	٧٤
مدارس رياض أطفال	٢	—	٥	٧
مكتبات عامة	٣٤	٢٥	٩٤	١٥٣
معاهد دينية	٢	٤	١١	١٧
مجلة أو نشرة داخلية				
اصدرتها الهيئة	٢	١	٦	٩
جمعيات تعاونية	٥	٦	٢١	٣٤
جمعيات اسعاف	١	١	٢	٤
مفتزمات وحدائق	١	٤	٧	١٢
مؤسسات اجتماعية	١٢	٦	٢٣	٤١
المجموع	١٢٨	٦٢	٢٢٧	٣٦٩

المصدر : جريدة الجمهورية ٢٣ يناير ١٩٥٦ - ومجلة الثورة اعداد مختلفة ،
أغسطس ١٩٥٤ .

أبو حليلة وقامت هيئة ديروط باقامة ثلاث حدائق وأسهمت هيئة تحرير بنى مزار فى تركيب ماكينة (٩٥) انارة لانارة البلدة وكونت هيئة تحرير شربين شركات أهلية بمعونتها وارشادها وتعددت أيضا نشاطات الهيئة فى المجال الرياضى فقد قامت هيئة تحرير دكرنس بانشاء ناد رياضى يضم شباب التحرير وتم ذلك أيضا فى بلقاس والسنبطة وسمنود والفيوم وشبرا الخيمة والجمالية وأبو حماد كما أقامت هيئة تحرير السويس ساحة شعبية وخصصت كؤوسا للمباريات (٩٦) .

تلك كانت بعض الأمثلة لنشاط الهيئة فى المجالات الخدمية المختلفة أما عن أبرز الأنشطة السياسية لهيئة التحرير تبدو أولا من خلال الدور الذى لعبته الهيئة فى أحداث فبراير - مارس ١٩٥٤ التى احتدم فيها الصراع على السلطة فى مصر كما تبدو ثانيا من خلال الدور الذى لعبته الهيئة أو الحرس الوطنى بالتحديد فى عمليات المقاومة فى منطقة قناة السويس ضد الجيش الانجليزى قبل توقيع اتفاقية الجلاء .

فمن الناحية الأولى كانت هيئة التحرير هى الاطار أو الوعاء الذى استطاع من خلاله قادة هيئة التحرير من ضباط الصف الثانى فى تنظيم الضباط الأحرار وخاصة ابراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة توجيه الاضطرابات والمظاهرات العمالية التى نظمت لمعارضة قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ التى تضمنت السماح بقيام الأحزاب وحل مجلس قيادة الثورة وعودة ضباط الجيش الى ثكناتهم . وقد تضمنت هذه الحركات المطالبة بعدم السماح بقيام الأحزاب واستمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر وقيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات الى جانب مجلس قيادة الثورة ولتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها ، وقد تضمنت هذه الحركات أيضا حادث الاعتداء على الدكتور السنهورى فى يوم ٢٩ مارس وهو الاعتداء الذى نسبته بعض المصادر الى أعضاء من هيئة التحرير والبوليس الحربى (٩٧) .

دور الأسلحة : الحرس الوطنى

من الناحية الثانية كانت عملية انشاء مراكز تدريب للحرس الوطنى التابع لهيئة التحرير أهم مظاهر اعادة تنظيم المقاومة المسلحة لمواجهة قوات الاحتلال البريطانى فى القناة فى أوائل عام ١٩٥٣

وهو الوقت الذي تصاعدت فيه المواجهة بين قادة الثورة الجدد وبين الجانب الانجليزى وتوافق تعثر المفاوضات المصرية الانجليزية التى بدأت فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ مع عمليات المقاطعة والتخريب التى قامت بها قوات الحرس الوطنى والفدائيين خاصة فى ديسمبر ١٩٥٣ (٩٨) .

لقد استمرت هيئة التحرير كتنظيم سياسى شعبى للثورة حتى عام ١٩٥٨ لكنها لم تستطع أن تصمد أمام متطلبات المرحلة الجديدة التى أعقبت العدوان الثلاثى ١٩٥٦ حيث برز فيها المد الشعبى فى الوطنى والعربى الذى تلازم مع موقف متشدد حيال الاستعمار ونمو وتعاظم فكرة القومية العربية أدى ذلك الى تجاوز النظرة المحلية للقضايا الى نظرة قومية أكثر اتساعا .

وقد بدأ يسرى فى كيان هيئة التحرير نوع من التماثل فى الحركة نتيجة الاحساس باتجاه قيادة الثورة الى احداث تغيير فى التنظيم السياسى وعندما صدر قرار الحكومة بايقاف نشاط هيئة التحرير واغلاق مقارها خلال الانتخابات الأولى لمجلس الأمة عام ١٩٥٧ وقد أدى هذه الموقف الى مزيد من الشعور بانتهاء مهمة هيئة التحرير (٩٩) .

ولقد حاول المركز الرئيسى لهيئة التحرير احداث تغييرات لتطوير هيئة التحرير فى الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٥٦ ودعت الى اجتماعات عديدة لقيادات العمل بها مع مجموعة من أساتذة الجامعات والمفكرين لبحث تطوير وتنشيط هيئة التحرير (١٠٠) .

ولقد صدر فى ٢٦ مايو ١٩٥٧ قرار تشكيل الاتحاد القومى ورغم ذلك ظلت هيئة التحرير تمارس بعض الأنشطة البارزة ومن بينها على سبيل المثال ارسال وفد الى الصين الشعبية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٧ (١٠١) وعقد اجتماع للجمعية العمومية لوخدة

الاسعاف العلاجية في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٧ واقامة احتفال كبير بالمولد النبوى في ١٣ أكتوبر ١٩٥٧ (١٠٢) .

وقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر في ٧ نوفمبر ١٩٥٧ قرارا بتعيين أنور السادات سكرتيرا عاما للاتحاد القومى وقد صرح السادات في ٩ نوفمبر ١٩٥٨ بأن التكوين النهائى للاتحاد القومى سوف يتم خلال شهر يناير ١٩٥٨ وفى أول ديسمبر ١٩٥٧ أعلن رسميا الغاء هيئة التحرير (١٠٣) .

وقد تم تعيين ابراهيم الطحاوى مصفيا عاما كما تولى عضوا مجلس الأمة حسين عبد القادر ومسعد التهامى أعمال التصفية بالنسبة للمركز الرئيسى للهيئة وتسليمه الى سكرتارية الاتحاد وتولى أيضا صلاح العدل تصفية الفروع فى القاهرة والجيزة وتسليمها الى سكرتيرى لجان الاتحاد فى كل شياخة وتقرر أن تستمر المؤسسات الاجتماعية والصحية بأنحاء الجمهورية فى تأدية رسالتها ويشرف عليها حسين عبد القادر الى حين تسليمها الى الاتحاد وقد جرت خطوات تسليم فروع الهيئة بالأقاليم مع خطوات تكوين اللجان المحلية للاتحاد بحيث يتم تسليم مبنى الهيئة فور تكوين كل لجنة للاتحاد فى أية جهة من الجهات (١٠٤) .

وهكذا لم يتعد العمر الزمنى لهيئة التحرير حوالى ثلاث سنوات ما لبثت بعدها أن فقدت جانبا كبيرا من أهميتها وان ظلت كثير من التشكيلات التى انبثقت عنها بل الشعارات التى رفعتها باقية فضلا عن أنها قدمت للتنظيمات التى تلتها أى الاتحاد القومى العديد من المقار والكوادر بل أساليب العمل أيضا .

ولقد تباينت الآراء حول تقييم الدور السياسى لهيئة التحرير فلا شك أن المواطنين قد أقبلوا فى بادىء الأمر بمختلف فئاتهم ومن

بينهم أعداد كبيرة من المثقفين على الانضمام الى هيئة التحرير مأخوذين بالدعاية التي صاحبت انشاءها والدعوة التي تقوم عليها لجمع شمل المواطنين جميعا فى اطار واحد قوامه التعاطف والمحبة للعمل يد واحدة من أجل اصلاح ما أفسده الحكم الملكى وما جرت به الأحزاب السياسية على البلاد .

على أن تقويم مسار هيئة التحرير والتأثير الفعلى الذى مارسته يختلف بشدة بين الذين رأوا لها آثارا ايجابية لا تنكر وبين الراضين لهيئة التحرير الذين رأوا أنه سرعان ما تبين أنه ليس لهيئة التحرير أى تأثير على سير الأحداث أو فى نقل رغبات المحكومين الى الحكام الجدد فانفرط عقدها وانتهت عمليا كتنظيم شعبى ورأى العديد من المثقفين والليبراليين فى تجربة هيئة التحرير تضييعا للوقت والأموال وافتعالا لحركة جماهيرية أبعد ما تكون عن الجماهير واسباغا لشكل جماهيرى على ديكتاتورية عسكرية لا تريد أن تعترف بحقيقتها وكانت حجة كل أولئك أن الجماهير لم تكن هى التى تقودها أو تحركها أو تسهم فى تكوين عناصر نشاطها ، وكانت الجماهير تجمع لترى أو لتسمع أو لتصفق أو لتتظاهر ثم تنفض حين يطلب منها قادة الثورة ذلك وكان كل ذلك صحيحا الى حد كبير .

ونجد عند الذين مارسوا التجربة وقادوها أجوبة لأسباب ذلك فيذكر محمد نجيب أن هيئة التحرير تكونت فى ظروف لا تسمح بخلق تنظيم سياسى قوى لأنها اعتمدت على العسكريين الذين لا يحسنون فهم العقلية الشعبية ولا يجيدون المرونة السياسية . وانتشر الضباط فى مختلف تنظيمات الهيئة على امتداد الجمهورية وكانت هناك حساسية وقد بدأت تظهر بين المدنيين والعسكريين ولذا فإن تنظيمات هيئة التحرير قد خلت من الشخصيات السياسية النظيفة التى مارست العمل السياسى قبل الثورة (١٠٥) . كما قام بعض أعضائها باستغلال انتمائهم لها فى تحقيق مصالحهم

الشخصية (١٠٦) . هذا بالإضافة الى أن الصدام داخل هيئة التحرير نفسها وبين كوادرها من الضباط كان عاملا من العوامل المهمة في فشل هذا التنظيم فلما عين حسن ابراهيم مراقبا عاما لها تجاهله الطحاوى وطعيمة وكانا لا يتصلان به ولا يرجعان اليه في معظم الأمور وانه عندما ناقش الأمر مع جمال عبد الناصر قال له فى صراحة انهما يقومان بأعمال غير نظيفة لا تستطيع أنت القيام بها فغادر حسن ابراهيم موقعه (١٠٧) كما اعترف صلاح سالم بأنه كان يشنع على الطحاوى وعلى هيئة التحرير ويهاجمه داخل مجلس قيادة الثورة (١٠٨) .

فى مقابل وجهات النظر تلك فان المؤيدين لتجربة هيئة التحرير أو على الأقل الأكثر تفهما لايجابياتها طرحوا العديد من الأفكار التى تدور فى الأساس حول الدور الذى لعبته فى دفع الشعب للدخول فى حلبة السياسة وتحمل مسئولية الممارسة الديمقراطية لأول مرة من وجهة النظر تلك فان ثورة ٢٣ يوليو بعد أن قررت أن تحكم اتجهت الى تشجيع الجماهير الشعبية ودفعها الى الممارسة الديمقراطية وتحمل مسئولية مستقبل العمل السياسى فى مصر فأنشأت هيئة التحرير لا لتكون حزبا سياسيا ولكن أداة لتنظيم قوى الشعب وتدريبه على أن يمارس أو أن يحرر نفسه من الخوف والفرع وأن يتصرف بشكل ايجابى بهذا المعنى جاءت هيئة التحرير « لتكون بمثابة حجر ألقى فى بحر الركود الشعبى » . فامتلات القرى والكفور والأحياء الشعبية بالإضافة الى المدن بمقار هيئة التحرير فقدم كل مصرى تقريبا أميا كان أم متعلما طلب عضوية قبل أن يعرفوا بطاقات اثبات الشخصية وأخذت الثورة من خلال هيئة التحرير تدعو الجماهير وتحشدها فى كل مكان من أرض مصر وفى كل مناسبة ليستمعوا فى فضول واعجاب الى رجال الثورة يتحدثون اليهم أحاديث طويلة عن الثورة والحرية والاستعمار وتشهر علنا

أمامهم بالملوك والأمراء والباشوات والسادة الذين ما كان يخطر ببال المستمعين قط أنه من الجائز التعرض لهم بالتشهير (١٠٩) .

ونستطرد وجهة النظر تلك فنرى أنه من الصحيح أن اشراك الجماهير العريضة في منظمة جماهيرية كان اشراكا شكليا ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تشترك في أية منظمة ولم تكن أية منظمة تعنى باشراكها وتحركت الجماهير بالاغراء أو حتى بالحشد ولكن تلك الجماهير كانت اعتادت على عدم الحركة باختصار فان الثورة اقتحمت كل المواقع وأيقظت النيام وجعلتهم يستمعون الى أحاديث وأناشيد الحرية (١١٠) .

غير أن هيئة التحرير باعتبارها أول تجربة للحشد السياسي حول الأهداف الوطنية للثورة قد أدت دورا لا يمكن انكاره في عملية الحشد تلك في البداية ولكنها لم تستطع أن تتحول الى جهاز سياسي قادر فعلا على القيام بدوره بسبب اتساع القاعدة التي قامت عليها واختلاط طبيعة العناصر المكونة لها بل أيضا بسبب الدور الذي أريد تحجيمها فيه .

وقد قيم عبد الناصر هيئة التحرير بأنها كانت « اقترابا منظما من مجموعة من الأمانى العامة ليس لها منهاج تفصيلي تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة » .

الهوامش

- (١) فى ١٢ أغسطس تم تعيين هيئة الوصاية المؤقتة (رشاد مهنا - بهى الدين بركات - الأمير محمد عبد المنعم) على العرش بعد أن صدر مرسوم بقانون رقم ١٢١ فى نفس اليوم بتعديل بعض أحكام الأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل ١٩٢٢ والخاص بنظام توارث عرش المملكة المصرية (سليمان حافظ ، مذكرات غير منشورة ، ص ٤٠ وما بعدها - مذكرات بهى الدين بركات ، المصور ٢٩ يوليو ١٩٧٧) .
- (٢) حول مدى ترحيب الوفد بثورة يوليو وملابسات ذلك انظر ابراهيم فرج ذكرياتى السياسية ص ٨٥٢ ، وحيد رأفت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٦٧ ، وعن موقف الأحرار الدستوريين انظر أحمد زكريا الشلق حزب الأحرار الدستوريين ، ص ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ، وعن السعديين انظر عبد المنعم خلاف ، الهيئة السعدية ، ص ٥١٢ ، وعن الحزب الوطنى انظر عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٣٩ ، أما عن موقف القوى غير الحزبية (الإخوان والشيوعيون) انظر صلاح شادى حصاد العصر ، ص ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وعمر التلمسانى ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٢٢ ، وعن الشيوعيين (حداثو) انظر رفعت السعيد منظمات اليسار المصرى (١٩٥٠ ، ١٩٥٧) ، ص ٨٨ وما بعدها وعن الحزب الشيوعى المصرى انظر مصطفى طيبة الحركة الشيوعية المصرية ، ص ٦٧ وما بعدها .
- (٣) محمود فوزى الوكيل ، هذه الثورة كتاب العام الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٣ ، ص ٤١ .
- (٤) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، ج ١ ص ٦٩ - ٧٠ ، وكذلك شهادات توفيق عبده اسماعيل - اسماعيل فريد - محمود الجيار - حمدى عبید ، امام لجنة كتابة تاريخ الثورة .

(٥) أوراق سياسية ، ج ١ . المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨ ، ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٦) هم الدكتور حامد زكى وحسين الجندى من الوزراء السابقين أحمد قرشى وأحمد عثمان حمزاوى ومحمود عثمان حمزاوى وشحاتة متولى وسليمان عبد الفتاح عيسى وزير من أسيوط والدكتور أمين المغربى وعبد الرحيم مكاوى ويحيى محمود مصطفى وحسن قودة ومهنا امام قرشى ومهنا شريف قرشى المصرى . أغسطس ١٩٥٢ .

(٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر والتصريحات والتصريحات المضادة بين قادة الحزب ، انظر المصرى الأعداد ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ أغسطس ١٩٥٢ .
(٨) مذكرات وذكريات ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٩) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين (دار المعارف ١٩٨٤) ، ص ٤٧٧ .

(١٠) المصرى ، ٢٩ - ٣٠ أغسطس ١٩٥٢ .

(١١) أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، ص ٤٧٢ وما بعدها .

(١٢) المصرى ، ٨ أغسطس ١٩٥٢ ، عبد العليم خلاف الهيئة السعدية ، حزب السعديين (١٩٨٣ - ١٩٥٣) ، ص ٥١٣ - ٥١٥ .

(١٣) المصرى ، ٢٩ أغسطس ١٩٥٢ .

(١٤) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٤١ .

(١٥) منى مكرم عبيد ، مكرم عبيد كلمات ومواقف ١٨٨٩ - ١٩٨٩ (الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠) ، ص ٣٦١ وما بعدها ، والأهرام ، ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ .

(١٦) وحيد رافت ، قصور من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٧١ .

(١٧) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(١٨) المصرى ، ١١ - ١٩ أغسطس ١٩٥٢ .

(١٩) محمود فوزى الوكيل ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٤٧ - وكان من أبرز المعتقلين فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد ومحمود سليمان غنام وعثمان محرم وياسين سراج الدين وابراهيم عبد الهادى وحامد جودة أحمد عبد الغفار وعبد الحميد صانع انظر المصرى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ وقد نشرت قائمة بالمعتقلين .

(٢١) اليعازر بعري ، ضابط الجيش في السياسة والمجتمع العربي ، (دار
مينا للنشر ١٩٩٠) ، ص ١٠٨ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٤٧ .

(٢٣) كان سليمان حافظ قد استطاع بعد شهر ونصف الشهر من قيام الثورة
أن يستحوذ تماما على ثقة ضباط مجلس قيادة الثورة وأصبحوا يعتمدون عليه في
التكيف القانوني لما يصدرونه من قرارات بل انه تجاوز هذا الدور وأصبح يقف
وراء أغلب قرارات الثورة المهمة ، ولعب هو وفتحى رضوان دورا بارزا في تشكيل
وزارة محمد نجيب الأولى الذى تولى هو فيها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ،
وأصبح منذ تاريخ تشكيل هذه الوزارة ٧ سبتمبر ١٩٥٢ الى حين صدور الدستور
المؤقت فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٣ هو الأداة التشريعية والتنفيذية الجبارة التى استخدمها
مجلس القيادة لتحقيق انفراده الكامل بجميع السلطات فقد لعب دورا كبيرا فى عملية
الغاء الدستور وحل الأحزاب وتمكين مجلس قيادة الثورة من الانفراد بجميع السلطات
وعلى الرغم من كل ذلك فقد أرغم على الاستقالة من جميع مناصبه فى ١٩ يونيو
١٩٥٢ وعين على سبيل الترضية مستشارا قانونيا لرئيس الجمهورية ولكن عبد الناصر
أبعده نهائيا فى ١٤ ابريل ١٩٥٤ ، وعاد للظهور مرة أخرى ففى أثناء العدوان
الثلاثى ١٩٥٦ أصر على مقابلة عبد اللطيف البغدادى - وعبد الحكيم عامر ليقدم
لهما نصائحه لعلاج الموقف التى تلخص فى أن يتولى المقاومة الشعبية شخص محبوب
مثل محمد نجيب وأن يتنحى عبد الناصر ويعود للجيش وعلى الفور تم القبض عليه
وفى داخل السجن تذكر حكمة المتنبى حين قال (من جعل الضرغام بارزا ليصيده
به تصيده الضرغام فيمن تصيده) ، مذكرات سليمان حافظ ، غير منشورة .

(٢٤) جورج فوشيه ، جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء ، ص ٤٢ .

(٢٥) الأهرام ١٩٩٥/١٠/٩ والجدير بالذكر أن هذا القانون قد أحدث خلافا
داخل جماعة الإخوان حول طبيعة الجماعة وهل هى حزب أو هيئة وقد أسفر البحث
فيما بينهم عن أربعة اقتراحات وهى عمل شعبة من هيئة الإخوان تشتغل بالسياسة
وتسجل حسب قانون الأحزاب أو التقدم بالهيئة كما هى بصفتها هيئة اسلامية بمصر
تعمل للأغراض التى جاء بها الاسلام لأن هذه الأغراض لا يمكن أن تتجزأ أو أن
تقتصر الجماعة على النشاط الاجتماعى والثقافى والسياسى الذى لا يتدخل فى الحكم
حتى لا ينطبق عليها قانون الأحزاب أو عدم التقدم بأى اخطار للحكومة لأن هيئة
الاخوان المسلمين ليس حزبا سياسيا وقد استقر الراى على الاقتراح الثانى وتم
تقديمه الى وزير الداخلية الذى اعتبرهم على أساس هذا الاخطار حزبا سياسيا

وأنها تخضع للقانون ولكن عبد الناصر تدخل وذهب مع الهضيبي لوزارة الداخلية وأدخل تعديلا على اخطار التأسيس . التعديل الذى نأى بجماعة الاخوان المسلمين عن مجال الأحزاب (مذكرات سليمان حافظ ، ص ٧٩) .

(٢٦) انظر نص البرنامج فى عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ، ص ٢٦١ وما بعدها .

(٢٧) المصرى ، ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٨) وقد أورد سليمان حافظ مذكراته تفاصيل مقابلة جرت بينه وبين محمد صلاح الدين بخصوص هذا الأمر ، فحينما سأله محمد صلاح الدين عن موقفه من رئاسة النحاس للوفد . . نصحه سليمان حافظ بعدم تعريض الرجل لهذه التجربة قائلا له أن لدى الوزارة أسبابا خطيرة للاعتراض عليه أمام مجلس الدولة « لم يحددها فى مذكراته » ثم سأله محمد صلاح قائلا « وهل من خير البلاد أن يخرج علنا رجل من أكبر زعمائها ؟ » فرد عليه سليمان حافظ قائلا « أن ألم العلاج يشفع له صادق الرغبة فى الشفاء ألا ترى أن الجراح لا يبالي بما يلحقه مريضه من ألم - اذا فتح خراجا لتطهيره حتى يقى الجسم غائلة التسمم » وانى أقدر تاريخ الرجل قبل أن يلتوى به القصد تحت تأثير أصهاره وأهله وحاشيته » ، مذكرات ، ص ٨٠ .

(٢٩) أحمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٤٧٣ .

(٣٠) منى مكرم عبيد ، المصدر السابق ، ص ٣٦٢ .

(٣١) عبد العظيم خلاف . المرجع السابق ، ص ٥٢٤ .

(٣٢) زكريا سليمان بيومي ، الحزب الوطنى الجديد . ص ٦٦ - ٦٨ .

(٣٣) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٣٤) المصرى ، ٧ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٥) مذكرات سليمان حافظ ، ص ص ٧٢ - ٨١ .

(٣٦) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ،

ص ١٤٧ .

(٣٧) محمد سليمان ، (بائى شئ نحكم) نص محاضر القيت بدار الجمعية

الملكية للاقتصاد السياسى والتشريع فى ٣١ مارس ١٩٣٦ ، المطبعة الاميرية ببوراق .

(٣٨) تناولت دراسات عديدة مظاهر فساد الحياة السياسية فى ظل دمنور

١٩٢٣ وذلك من زوايا متعددة ومن بين الدراسات التى ركزت على الفجوة بين

نصوص الدستور من ناحية والممارسات العلمية من ناحية أخرى ، انظر على الدين

هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، ص ١٢٠ وما بعدها حيث يرصد ويحلل ٦ أزمات

لنظام الحكم كلها متعلقة بانتهاك نصوص الدستور وقواعد الممارسة البرلمانية من جانب القوى السياسية المختلفة بما فيها الوفد ، وراجع أيضا ابراهيم شلبي ، تطور النظم السياسية والدستورية ، ص ٢٢٤ وما بعدها ، وكنموذج للدراسات التي ركزت على انتقاد الصلاحيات الواسعة التي حظيت بها السلطة التنفيذية في ظل دستور ١٩٢٣ راجع عبد العليم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، ص ١٥٤ ، جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٨٦ - ١٩٥٢ ، ترجمة وتعليق سامي الليثي (مكتبة مدبولي ب ت) ، ص ٧ ، شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، (الدار المصرية للطباعة والنشر ١٩٥٧) ، ص ٥٥ .

(٣٩) محمود فوزي الوكيل ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول الأسباب التي دعت الى الغاء الأحزاب انظر محمد أنيس والسيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ص ١٤٧ - ١٥٨ ، وجلال يحيى ، الثورة والتنظيم السياسي ، ص ٣٠٢ - ٣١٠ وحديث عبد الناصر المنشور في الأهرام ١٩٥٨/٤/٧ .

(٤١) جمال العطيفي ، الأحزاب والثورة ، دراسة نشرت بالأهرام على حلقات ،

٢٧ سبتمبر ١٩٧٧ .

(٤٢) مذكرات سليمان حافظ ، ص ١١٤ .

(٤٣) مذكرات سليمان حافظ ، ص ١١٥ .

(٤٤) اليعازر بعيري ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٤٥) انظر تقرير جيمس انجلبر جراي الذي قدمه للحكومة المصرية عام ١٩٥٣

في مايلز كوبلاند عبد الناصر ولعبة الأمم ، ص ٣٣ وما بعدها .

(٤٦) سامي فتح الله ياقوت ، التنظيم السياسي في مصر ، (مكتبة الأنجلو

المصرية ١٩٧٣) ، ص ١١ وما بعدها .

(٤٧) محمود فوزي الوكيل ، هذه الثورة كتاب العام الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ -

٢٢ يوليو ١٩٥٣ ، ص ١٠٧ .

(٤٨) وكان قسم التحرير كالآتي (اللهم انك تحب الأقوياء وتكره المستضعفين

وتنشر رحمتك على الذين يؤثرون الموت العزيز في سبيل الحركة على الحياة الذليلة

في مجال الاستبعاد اللهم وانك لقريب ترى وتسمع وانا لنقسم بذاتك العلية على

أن نعمل ما وسعنا العمل لارساء قواعد الحياة المقبلة لوطننا المقدي على أصول محررة

من البودية منزهة عن الهوى موصلة بالحق والعدل وأن يبذل في سبيل ذلك كل ما تقتضيه مصلحة أمتنا وأن يكون شعارنا دائما الاتحاد والنظام والعمل اللهم فأشهد وأنت خير الشاهدين) وقد صاغ هذا القسم - كما ذكر لي وحيد رمضان - الشيخ أحمد حسن الباقورى .

(٤٩) محمود فوزى الوكيل ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

Whelock, op. cit., 23. (٥٠)

Votikuoutis, op. cit., p. 83.

(٥١) قراءة في أوراق على صبرى ، تقديم محمد عروق ، (دار المستقبل العربى ١٩٩٢) ، ص ٨٩ وما بعدها .

(٥٢) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ، ص ١٨٨ .

(٥٣) « ووفقا لما يرويهِ ابراهيم الطحاوى وهو الشخص الذى كلفه عبد الناصر بالاعداد لانشاء هذه الهيئة والمصدر الوحيد الذى كتب حول هذا الموضوع » .. أن عبد الناصر استدعاه فى أحد أيام شهر أكتوبر قبل اعلان حل الأحزاب قائلا لقد يشئت من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير فى ركاب الأحرار ولذا فلا بد من ايجاد الهيئة الجديدة التى ستضم العناصر الصالحة » ثم يذكر الطحاوى أنه فكر فى الأمر ثم استعان بأحمد طعيمة وبعض رجال السياسة والصحافة ثم حدد أهداف الهيئة ثم يذكر « وذهبت بما وصلت اليه الى الأخ جمال وعرضت عليه الأمر وقال لى ولكن هذه الأهداف ضعيفة وطلب أن أمهله بعض الوقت للدراسة » ثم يذكر « أن جمال جاء اليه ليقول أولا يجب أن تسمى الهيئة بهيئة التحرير لتكون للجميع ، ثم حدد له عبد الناصر أهدافها والتى جاءت على نحو ما نشرت به » ويعلق الطحاوى على ذلك « وهكذا بدأت الخطوط الرئيسية - لهيئتنا وخرجت من عند جمال أفكر فى المكان الذى أبدأ فيه نشاطى فلم أجد خيرا من نادى الضباط) ، الأهرام ١٩٥٣/٧/٢٣ ، (مقال) ابراهيم الطحاوى ، نشأة هيئة التحرير .

(٥٤) ولد ابراهيم الطحاوى فى ٢ مايو ١٩١٩ وتخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٤٠ وفى كلية القادة والأركان عام ١٩٥١ وكان زميله فى تلك الدفعة أحمد طعيمة وقد اشترك الطحاوى مع مجدى حسنين فى خلية اخوانية عام ١٩٤٣ ، وقد تعرف على جمال عبد الناصر فى الاخوان عن طريق محمود لبيب عام ١٩٤٦ ، واشترك فى حرب عام ١٩٤٨ ، وقضى معظم سنوات خدمته بالقوات المسلحة فى سلاح خدمة الجيش (هيئة الامداد والتموين حاليا) ، ترك الاخوان وانضم للضباط الأحرار

عام ١٩٤٩ . بعد قيام الثورة بثلاثة أيام عمل في مكتب جمال عبد الناصر ، وفي أكتوبر ١٩٥٢ كلفه عبد الناصر بالاعداد لهيئة التحرير وأصبح الأمين العام المساعد بها ، كان له دور كبير ابان مارس ١٩٥٤ ، وبعد حل هيئة التحرير تولى منصب الأمين العام المساعد للاتحاد القومي ، ثم أصبح في عام ١٩٦٢ سكرتيراً عاماً للمؤتمر الاسلامي خلفاً للسادات ، ثم رئيساً لشركة مصر لتجارة السيارات ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، ثم عين وزيراً برئاسة الجمهورية ١٩٦٧ - ١٩٧٤ . وكان له دور كبير في صعود نجم يوسف والي حيث كان أحد تلاميذه في التنظيم السياسي ، وكان آخر المناصب التي تولاها رئيس جمعية الشبان المسلمين ، وقد توفي عام ١٩٩٥ . (أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو شهادة ابراهيم الطحاوي ، ولقاء مع أحمد عبد الله طعيمة ١٩٩٧/٦/١٧) .

(٥٥) الأهرام ، ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .

(٥٦) محمد عبد الحكيم دياب ، الثورة العربية المعاصرة الفكرية والتنظيمية ، بيروت ، دار المسيرة ، ط ١٩٧٨ ، ص ٢٢٤ .

(٥٧) يذكر أحمد طعيمة أحد مؤسسي هيئة التحرير أنه وجمال عبد الناصر وابراهيم الطحاوي وأحمد صبيح ذهبوا للشئون الاجتماعية وسجلوا الهيئة بها جمعية . لقاء مع طعيمة ١٩٩٧/٦/١٧ .

(٥٨) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو - مصر والعسكريين ، ج ١ ، ص ٢١٧ .

(٥٩) الأهرام ، ٢٣ يناير ١٩٥٣ .

(٦٠) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، ص ٢٥ .

(٦١) جريدة المصري ١٩٥٣/١/٩ ، حديث عبد الناصر لأحمد أبو الفتح .

(٦٢) هناك بعض المصادر والمراجع قد نشرت أجزاء من برنامج الهيئة ، راجع جمال سليم ، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، وحيد رافت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٨٩ وما بعدها . عبد الله امام ، الناصرية دراسة في فكر جمال عبد الناصر ، ص ٢٨٥ وما بعدها . محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ص ١٨٧ وما بعدها .

(٦٣) انظر ملاحق الرسالة ، الملحق رقم (١) ، النظام الاساسي لهيئة التحرير .

- (٦٤) عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، ص ١٤٤ .
- (٦٥) محمد عبد الحكيم دياب ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
- (٦٦) انظر ملاحق الرسالة ، النظام الأساسي لهيئة التحرير .
- (٦٧) عبد العظيم رمضان الصراع الاجتماعي والسياسي ، ص ١٤٦ .
- (٦٨) انظر ملاحق الرسالة ، النظام الأساسي لهيئة التحرير .
- (٦٩) نفس المصدر . المصدر : الأهرام ٢٣ يناير ١٩٥٤ والنظام الأساسي لهيئة التحرير .

- (٧٠) محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر ، ص ١٨٩ .
- (٧١) جلسة المجلس الأعلى المؤقت ، يوم الأحد ٢٠/٦/١٩٥٤ ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (٢) .
- (٧٢) تنظيم هيئة التحرير لمحافظة القاهرة ، ١٠ يونيو ١٩٥٤ ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (٣) .
- (٧٣) تنظيم هيئة التحرير لمحافظة القاهرة ، المصدر السابق .
- (٧٤) جلسة المجلس الأعلى المؤقت يوم الأحد ٢٦/٦/١٩٥٤ ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (٤) ، حيث تحتوي على أسماء سكرتيري هيئة التحرير على مستوى الجمهورية .

(٧٥) Dekmegian, Egypt under Nasir, p. 4.

- (٧٥م) مجلة صوت التحرير ، ٢٣ يناير ١٩٥٤ .
- (٧٦) أمين حسونة ، الجمهورية في عامها الأول ، ص ١٤٣ .
- (٧٧) جرت بين الباحث ويز رئيس تحرير هذه المجلة الأستاذ أحمد حسنين عدة لقاءات بمكتبة بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة حيث أنه يعمل حاليا رئيس تحرير جريدة الشباب العربي في ٣/٦/١٩٩٤ - ٢٧/٨/١٩٩٤ - ٧/١٢/١٩٩٤ - ١٩٩٥/١/٥ وقد أمد الباحث بأعداد كبيرة من مجلة صوت التحرير بالإضافة الى بعض وثائق هيئة التحرير والاتحاد القومي ووثائق عن ثورة يوليو عموما وقد عمل الباحث مسحا شاملا لأعداد المجلة خاصة بعد تحويلها الى مجلة بالمعنى المعروف بعد العدد رقم ٧٠ .

- (٧٨) وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ادارة المطبوعات والصحافة - ملف الجمهورية .

(٧٩) لقاء مع أحمد حسنين ٢٧/٨/١٩٩٤ .

(٨٠) لقاء مع أحمد طعيمة ١٧/٦/١٩٩٧ .

(٨١) كانت نقطة البدء لهذه الجولات من المقر الرئيسى للهيئة بميدان عابدين
ففى ٢٤/٢/١٩٥٣ افتتح محمد نجيب فرعا للهيئة التحرير بالدرب الأحمر الذى
رأسه اليوزباشى علوى حافظ ٣١/٣/١٩٥٣ فوض محمد نجيب البغدادى لافتتاح
فرع فى مدينة رشيد وكان معه السادات وكمال الدين حسين ووجيه أباطة ١/٤/١٩٥٣
افتتح كمال الدين فرعا للهيئة فى بنها وشرح فى خطاب ألقاه المعانى التى ينطوى
عليها قسم هيئة التحرير ثم شرح أغراض ومبادئ هيئة التحرير ٩/٤/١٩٥٣
جمال عبد الناصر افتتح فرعا للهيئة فى أجا وسجل كلمة فى سجلاتها « يسرنى
أن افتتح هيئة التحرير بأجا وأنى أشعر بالسعادة فأرانى أرقب آمال مصر وشعبها
فى قيام - هيئة التحرير التى ستعمل لاسعاد أبناء مصر وبناء مصر للوطن قوى
متين) ثم قرأ قسم التحرير ليردده وراءه الجميع ثم فتح فرع آخر فى المنصورة
وكتب فى دفتر استقبالهما « يسعدنى افتتاح هيئة التحرير وانى أنظر الى المستقبل
فلا أرى غير مصر الحرة المستقلة ونتذكر قول قائدنا محمد نجيب الذى يجب أن
يكون نبراسنا لنا لا بد من تحرير مصر ولا بد من جلاء قوات الاحتلال » ونى
١٠/٤/١٩٥٣ زار جمال عبد الناصر ومعه الباقورى وعبد اللطيف البغدادى وصالح
سالم وافتتح عبد الناصر فرعا للهيئة فى فارسكور ورأس أول اجتماع لهما بوصفه
السكرتير العام وتكررت نفس الجولات ١١/٤/١٩٥٣ فى طلخا والسنبلاوين ودير
نجم وفى ١٢/٤/١٩٥٣ قام نجيب بزيارة للاسكندرية والبحيرة وفى ١٨/٤/١٩٥٣
افتتح حسين الشافعى فرعا للهيئة فى دسوق ١٥/٥/١٩٥٣ كمال الدين حسين
والباقورى وحسن ابراهيم افتتحوا فرعا للهيئة فى السويس ٢١/٥/١٩٥٣ افتتح
محمد نجيب معهد التحرير فى المبنى الرئيسى .

(٨٢) الأهرام ، ٢٤ فبراير ١٩٥٣ .

(٨٣) وقد تم عقد ثلاثة مؤتمرات لهذا الغرض بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٣ -
١٤ يوليو ١٩٥٣ - ٢٢ يوليو ١٩٥٣ وقد حضر فى المؤتمر الأول أعضاء لجان الدقهلية
ودمياط والثانى الغربية والقوادية والمنوفية والقليوبية والثالث جرجا وقنا وأسوان .

لمزيد من التفاصيل انظر محمود فوزى الوكيل ، المصدر السابق ، ص

٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٨٤) الأهرام ٩/١١/١٩٥٦ .

- (٨٥) روز اليوسف ١٩٩٧/٩/٢٥ .
- (٨٦) لقاء مع أحمد حسنين ١٩٩٦/١/٥ .
- (٨٧) مجلة التحرير ، ١٦ فبراير ١٩٥٣ .
- (٨٨) أمين حسونة ، الجمهورية في عامها الأول ، ص ٧٣ .
- (٨٩) Binder, op. cit., p. 228.
- (٩٠) صوت التحرير ، ٢٣ يناير ١٩٥٦ .
- (٩١) روز اليوسف ، ١٦٥٥/٢/٧ .
- (٩٢) الشعب ، ١٩٥٤/٥/٣ .
- (٩٣) الأهرام ، ١٩٥٤/١/٢٣ .
- (٩٤) صوت التحرير ٢٣ يناير ١٩٥٦ .
- (٩٥) صوت التحرير ١٧/٨/١٩٥٤ .
- (٩٦) الشعب ، ٢٤ يناير ١٩٥٧ .
- (٩٧) مجلة الثورة ٢٧ يونيو ١٩٥٥ .
- (٩٨) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو - شهادة حسين عرفة ، ص ٣٤٧ - ونشرت صحيفة الأخبار على مدار شهر كامل آراء متضاربة حول حادثة الاعتداء على السنهورى ، انظر الأعداد ٨ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٥ .
- (٩٩) محمود فوزى الوكيل ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .
- (١٠٠) الجمهورية ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٧ .
- (١٠١) انظر أسماء أساتذة الجامعات الذين تعاونوا وانضموا للهيئة . الملاحق ، انظر الملحق رقم (٥) .
- (١٠٢) الشعب ، ٢٦ سبتمبر ١٩٥٧ .
- (١٠٣) الجمهورية ، ١٤ أكتوبر ١٩٥٧ .
- (١٠٤) الأهرام ، ٨ - ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (١٠٥) الأخبار ، ٢٧ يناير ١٩٥٨ .
- (١٠٦) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ، ص ١٣٦ .

- (١٠٧) ضياء الدين داود ، سنوات مع عبد الناصر ، ص ٤٢ .
- (١٠٨) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ٢ ، ص ٥٠ .
- (١٠٩) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو شهادة ابراهيم الطحاوى .
- (١١٠) عصمت سيف الدواة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتورا ، ص ١٧٥ .
- (١١١) نفسه ، ص ١٧٦ وما بعدها .

الفصل الثالث

الاتحاد القومي

لقد برز الاتحاد القومي فى ظروف داخلية وخارجية أفضل من ظروف نشأة هيئة التحرير فقد تحقق الاستقلال الوطنى بخروج الانجليز من مصر فى عام ١٩٥٦ ، بدأ النظام السياسى القائم على الأحكام الانتقالية وفى إطار هيئة التحرير وبقيادة مجلس قيادة الثورة يغير من عناصره الثلاثة السابقة فأحل الدستور بدلا من الأحكام العرفية (١) واستبدل الاتحاد القومى بهيئة التحرير ، وحل مجلس قيادة الثورة الذى دخلت بعض عناصره للمراكز التنفيذية فى الحياة المدنية . ومن هنا تشكلت ملامح اتجاه سياسى جديد قائم على شرعية قانونية وأطر ديمقراطية الى حد كبير . وببداية هذه المرحلة الجديدة انتهى الدور الملقى على عاتق هيئة التحرير بصفتها تجمعا وطنيا هدفه الاستقلال وانشاء التنظيم الجديد وهو الاتحاد القومى تحت شعار القومية (٢) .

فالموقع الدستورى للاتحاد القومى يبدو واضحا فى دستور ١٩٥٦ حيث نصت المادة ١٩٢ « يكون المواطنون اتحاد قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » (٣) وقد ورد ذلك

فى الباب السادس الخاص بالأحكام الانتقالية الختامية مما قد يشير الى أن التنظيم يمكن أن يكون مؤقتا من الناحية الدستورية (٤) .

ويلاحظ هنا الفرق بين تكوين هيئة التحرير وبين الاتحاد القومى فالأولى أنشئت بموجب قرار سياسى من السلطة الحاكمة ، أما الاتحاد القومى فقد أنشئ بموجب نص دستورى (٥) يحدد أهدافه وعلاقاته بالمؤسسات الحاكمة وكان ذلك شيئا غير مسبوق على المستوى الفكرى الدستورى والممارسة السياسية فى مصر حيث هذه هى المرة الأولى التى ينص فيها الدستور على قيام التنظيم السياسى الشعبى (٦) .

وقد كان صدور هذا الدستور وإعلانه وقيام الاتحاد بمثابة مؤشر على عودة المؤسسات التمثيلية وبداية مرحلة جديدة بعد المرحلة الانتقالية التى تحمل مسئوليتها مجلس قيادة الثورة مع هيئة التحرير ، فقد اعتقد جمال عبد الناصر أنه لا ينبغى للجيش أن يتحول الى مؤسسة سياسية وأنه لابد من إقامة تنظيم شعبى لتحقيق أهداف الثورة فيذكر زكريا محيى الدين أن جمال عبد الناصر كان يريد أن ينزع من الثورة صفتها العسكرية لذا كانت محاولاته لتكوين تنظيم شعبى فعال ومن هنا فإن تكوين الاتحاد القومى كان أول مواجهة جادة للنظام الجديد مع قضية بناء تنظيم سياسى شعبى (٧) .

وعبرت تصريحات جمال عبد الناصر بخصوص الاتحاد القومى عن محاولة أكثر نضجا وعمقا لمفهوم السياسة والعمل السياسى عن تلك التى بدرت منه خلال مرحلة هيئة التحرير فبالنسبة اليه لم يكن الاتحاد القومى مجرد هيئة سياسية ملء الفراغ الذى أوجده حل الأحزاب وأكد هو ورفاقه باستمرار على خصوصية وأصالة وجدية تجربة الاتحاد القومى (٨) .

ففى رؤية جمال عبد الناصر لا يمثل الاتحاد القومى كت تنظيم سياسى يجمع أبناء الشعب امتدادا لى من النظامين السياسيين : نظام الحزب الواحد ونظام الأحزاب المتعددة

وكان حريصا على بيان مساوئها فى أكثر من مناسبة بعد رفضه
لهذين النظامين . وقد وصف جان وسيمون لاكوتير الاتحاد القومى
بأنه ليس حزبا واحدا بقدر ما هو رقيب أو ضابط عام للنشاط
السياسى فى المجتمع ونوع من البوتقة التى ينبغى أن تنصهر فيها
الحياة العامة لمصر ويعاد تشكيلها وفقا لتصورات النظام الجديد (٩) .

ولكن ورغم هذا الاختلاف بين الاتحاد القومى والتنظيم الحزبى
فى استيعابه لجميع المواطنين وليس النخبة منهم ممن يتم تحديدها
على أسس أيديولوجية أو على أساس فلسفة معينة خاصة تشمل كل
جوانب الحياة وتجارب الأفكار المعارضة لها . فانه توجد أوجه شبه
بين نظام الاتحاد القومى ونظام الحزب الواحد من حيث منع قيام
أحزاب أخرى وقصر النشاط السياسى على تنظيم واحد وكذلك المهمة
التى يمكن أن يعهد بها الى التنظيم الواحد والتى تتلخص فى تعبئة
ال جماهير وتكوين الكوادر واقامة صلات منظمة مستمرة بين الحكام
والمحكومين ، وطبقا للوثيقة التى صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا
للإتحاد القومى فى عام ١٩٥٧ بعنوان فكرة الإتحاد القومى وماهيته
وأهدافه يمكن تحديد الرؤية التى سادت فى تلك الفترة للإتحاد
القومى من وجهة النظر الرسمية (١٠) .

ففكرة الإتحاد كما تقول الوثيقة « نابعة من صميم ارادة وحاجة
مجتمع أرادها شعبنا بعد تجارب مريرة من الكفاح والجهاد على مر
السنين والأيام . جربنا سياسة الأحزاب والفرق المتناحرة والمتنازعة
فقاسينا من انقسام الرأى وتبديد الجهودات وتغلب الشخصية
للأفراد والأحزاب على المصلحة العامة . ولم يبق أمامنا نحن أبناء
الشعب أصحاب هذا الوطن وملاكه الا أن ننظم حقوقنا ونولى زمام
أمرنا بأيدينا ولا نتركه فى أيدي أصحاب السلطان من المستغلين .

وعن ماهية الإتحاد القومى تقول الوثيقة : « هو مجموع مواطنى
الجمهورية العربية المتحدة الحاكمين منهم والمحكومين اجتمعوا لتحقيق

هدف واحد هو المجتمع الاشتراكي التعاوني وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربي .

ثم تحدد الوثيقة : مفهوم هذه الوحدة وخصائصها الاشتراكية والاجتماعية فهي وحدة الشعب في الوطن العربي والتحرر من كل أثر من آثار الاستعمار وأعوانه والذي يقرر مصيره ومستقبله بإرادته ويعمل على بناء المجتمع العربي الاشتراكي التعاوني الذي يتحقق فيه الاقطاع والاستغلال (١١) .

ويسترعى الانتباه الإشارة لأول مرة في الوثيقة الخاصة بالاتحاد القومي والصادرة من لجنته التنفيذية الى أن على رأس أهداف ذلك التنظيم إقامة المجتمع الاشتراكي والتعاوني وهي علامة مهمة على بدء التحول نحو أحد أشكال الاشتراكية رغم أن كلمة الاشتراكية لم يرد لها ذكر في دستور ٥٦ ولا في وصف الدولة أو نظام الحكم القائم بموجب الدستور ولا في تصنيف النظام الاقتصادي السائد في ظلها حيث اكتفت المادة الأولى منه بالنص على أن (مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وهي جمهورية ديموقراطية) كما تماشت مواد الباب الثاني للدستور والخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع مع الإشارة من قريب أو بعيد الى الاشتراكية أو الاقتصاد الاشتراكي (١٢) .

أما الملاحظة الثانية فهي النص على أن التنظيم (منظمة قومية عربية) مما يعطى انطبعا بأن التنظيم يسعى الى تحقيق هذا الهدف وأنه مفتوح لتجمع العناصر العربية المؤمنة بهذا الهدف وليس مقصورا على المصريين وقد ازداد هذا المفهوم رسوخا خلال تجربة الوحدة . لذلك يبقى التأكيد على بروز التوجه القومي العربي كعنصر مهم من فكر هذا التنظيم وتلك المرحلة ورد في دستورها

وخطب جمال عبد الناصر ثم فى أهداف تنظيمها السياسى وجرى تحقيقه علميا . وأيا كانت نتائج التجربة فان ذلك لا يجرح مصداقيتها فى التوجه ذاته (١٣) .

أما أهداف الاتحاد القومى كما حددتها الوثيقة فتتلخص فى :
اتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون من أجل « علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة فى ظل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » وكذلك تحقيق الديمقراطية السليمة التى تشعر الشعب أنه يحكم نفسه بنفسه ولنقسم استنادا الى انه فى الماضى كان هناك انفصال بين الحكام والشعب واحساس الفرد العادى فى القرية وفى المدينة بأن كل شىء يقرر فى القاهرة ، بينما هو فى موقف المتفرج الذى لا يمتلك سوى تنفيذ ما يصدر من قرارات وقوانين (١٤) .

وتوضح الوثيقة مفهوم المبدأ السادس من مبادئ الثورة :
« أى اقامة حياة ديمقراطية سليمة بأنه حق كل مواطن فى الاشتراك فى بناء وطنه عن طريق الادلاء بوجهة نظره فى كل ما يخصه من مشاكل سواء كان ذلك فى حدود محلية أم بالنسبة للدولة كلها مع القيد برأى الأغلبية وتستطرد الوثيقة لقد فشلت الأحزاب فى الماضى فى تحقيق هذا فقام الاتحاد القومى ليحقق ذلك الأمل فجعل (١٥) .
لكل عضو فى كل لجنة من لجان القرى البالغ عددها أكثر من أربعة آلاف قرية حق مناقشة ما يهم قريته كأحد مواطنى القرية وما يهم البلاد كلها كواحد من ملايين المواطنين فى الجمهورية .. وهذا هو السبيل الصحيح لاقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وبناء على هذا وعلى ما قضت به المادة ١٩٢ من الدستور السابق الاشارة اليها الوظيفة الدستورية للاتحاد القومى كانت هى تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة وعلى وجه الخصوص

الهدف المتعلق بـ « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » . من ناحية أخرى يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة وكما نص قانون مجلس الأمة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ فان الاتحاد القومى يتولى فحص طلبات الترشيح ثم يعد كشفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم ويكون قراره فى هذا نهائيا غير قابل للطعن » ثم ان الاتحاد القومى من ناحية ثانية كان يتطابق مع هيئة الناخبين وتتطابق عضويته على حق الانتخاب وتتكون لجانه نفسها عن طريق الانتخاب بنفس طريقة الانتخاب مجلس الأمة واستنادا الى القيد فى جدول الانتخاب (١٦) .

وبناء على ما جاء بالوثيقة التى صدرت عن لجنته التنفيذية العليا للاتحاد القومى وخطب وتصريحات قادة الثورة وكتاباتهما خلال المرحلة الشعبية لثورة ٥٦ - ١٩٦١ يتضح أن فلسفة الاتحاد القومى كانت تقوم على ركيزتين : الديمقراطية الاجتماعية ، والوحدة الوطنية .

أما بالنسبة للأولى فقد أعتقد أنه لا يمكن للديمقراطية أن تتحقق دون توافر عدة شروط ومتطلبات اجتماعية واقتصادية مثل ازالة الحواجز الطبقية وضمان درجة أكبر من الحركة الاجتماعية بين الأفراد . ووصف عبد الناصر المجتمع المستهدف بأنه مجتمع اللااستغلال . . مجتمع ملاك ، وعبر عبد الناصر عن ذلك فى خطابين له فى ٢٣ ، ٢٧ نوفمبر عام ١٩٥٩ بقوله (ان الفرد اذا تحرك فلن يستطيع أى فرد آخر أن يملى عليه ارادته اذا أردت أن أحرزه فيجب أن أحرره أولا اقتصاديا واجتماعيا حتى يستطيع أن يكون قادرا على أن يباشر الحرية السياسية) ويقول أيضا (ان الاتحاد القومى مبنى على تجريد الفرد من الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى والاستغلال السياسى وهو تنظيم قومى وطنى . . كل الشعب يحمى وحدته) (١٧) .

أما بالنسبة لمفهوم الوحدة الوطنية فإن عبد الناصر كان يرى أن مصر تمر بمرحلة بناء وطنى تستهدف تحقيق المجتمع الديمقراطى التعاونى وهو أمر يتطلب درجة عالية من الوحدة الوطنية ويتعين على كل الطبقات المختلفة العمل فى إطار الاتحاد القومى من أجل رفاهية الأمة وتحقيق مصالحها وأشار عبد الناصر الى أن التعايش السلمى بين الطبقات لا يعنى ثبات الفجوة بينهم بقدر ما يعنى العمل المستمر على تضيقها بالوسائل السلمية وأن التفاعل المستمر بين الطبقات الاجتماعية داخل الاتحاد القومى يخلق روح التعاون ويتفادى الصراع الطبقي (١٨) .

وصدر الكثير من الكتب والمقالات والأبحاث حول فكرة وأهداف الاتحاد القومى وإن كانت إحدى السمات الرئيسية التى تتصف بها هذه الكتابات هى غموض المفهوم ذاته الذى يصادفه الباحث فى العديد فيها والعبارات العامة الفضفاضة التى لا تكون لها دلالة محددة فأحد المؤلفين على سبيل المثال كتب يقول : إن نظام الاتحاد القومى يعكس ارادة الشعب التى هى من ارادة الله (١٩) وأكد آخرون أن فكرة الاتحاد القومى هى قمة الديمقراطية وأنها تجربة جديدة فى الحياة السياسية المعاصرة (٢٠) وتبعاً للمؤلف نفسه فإن رفض وجود الطبقات هو أساس نظام الاتحاد القومى لأن الطبقات هى فكرة غريبة نقلت الى المجتمع العربى بواسطة الاستعمار الأجنبى والملكية . ووصف ثروت عكاشة وزير الارشاد وقتذاك الاتحاد القومى بأنه فلسفة خلقية وتعبير عن روح الجماعة (٢١) .

وطبقاً للنظام الأساسى للاتحاد القومى فقد فتحت عضوية الاتحاد لكن مواطن لا تقل سنه عن ستة عشر عاماً ، بشرط أن يقدم طلباً بذلك مبيناً موافقته على أهداف الاتحاد القومى ولا تقبل عضوية أى شخص

فى الاتحاد القومى الا فى الجهة التابع لها محل اقامته العادية أو محل عمله الرئيسى أو التى يكون له فيها مصالح رئيسية (٢٢) .

ويستطيع العضو أن يتحول من العضوية العادية الى العضوية العاملة اذا توافرت فيه بعض الشروط الخاصة منها اذا انتخب عضوا فى احدى لجان الاتحاد القومى وذلك بتزكية اثنين من الأعضاء العاملين وموافقة اللجنة التنفيذية المحلية فى القرية أو الشياخة واللجنة التنفيذية للمنطقة وتصديق اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى الاقليم أو المحافظة على أن تخطر اللجنة التنفيذية العليا بأسماء الأعضاء العاملين ، ويؤدى العضو اشتراكا قدره اثنى عشر قرشا ويؤدى العضو العامل ١٢٠ قرشا وذلك سنة العضوية التى تبدأ من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر . وتستمر عضوية الاتحاد القومى مادام العضو يواظب على أداء الاشتراك ويوفى شروط العضوية الأخرى (٢٣) .

وقد منع الاخوان والشيوعيون وكل من كان له نشاط سياسى قبل الثورة من الانضمام للاتحاد القومى (٢٤) . وكان قد صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٦ الذى جاء فيه : حرمان جميع من أدانتهم محكمة الثورة ومحاكم الغدر وكذلك الأشخاص الذين أجاز لوزير الداخلية وضعهم تحت التحفظ الادارى من مباشرة الحقوق السياسية (٢٥) .

وقد حدد جمال عبد الناصر فى احدى خطبه من لهم حق عضوية الاتحاد فقد كان مفهومه يقوم على عدم اباحة عضوية الاتحاد القومى لعملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعيين . كان عملاء الاستعمار فى ذهن جمال عبد الناصر يعنون قيادات الأحزاب السابقة ماعدا الحزب الوطنى ولا شك فى أن تعبير الانتهازيين كان يلتقى التقاء موضوعيا مع الذين أيدوا الثورة - أو تظاهروا بتأييدها مادامت الثورة فى

السلطة . كما لاشك في أن تعبير الرجعيين كان يضم كل أولئك الذين تناولهم قانون الاصلاح الزراعى وكبار الرأسماليين (٢٦) . ولكننا سنلاحظ فيما بعد أن هذه الفئات التى حددها جمال عبد الناصر قد سمح لها بدخول انتخابات لجان الاتحاد القومى . بل سيطرت على هذه اللجان وخاصة فى الريف وقد منع فقط السياسة الممثلون لكبار الملاك لا كبار الملاك أنفسهم .

وبلغ عدد أعضاء الاتحاد القومى بعد عامين من تكوينه ٥ ملايين عضو (٢٧) فقد كان الكثير من طوائف الشعب وشرائحه المختلفة قد انضمت للاتحاد القومى وهى الفئات التى شعرت بأن الثورة تعمل من أجلها وحققت ما كانت تحلم به وسعت الى الارتقاء بحياتهم الاجتماعية والاقتصادية . الا أن العديد أيضا من المواطنين رأوا فى عضوية الاتحاد القومى اما مسألة روتينية واما اجبارية أكثر منها مسألة اختيارية . فحركهم الخوف والحذر للالتحاق بالتنظيم أو رأوا فيه شرطا للحصول على مغنم أو على الأقل لعدم حرمانهم من مغنم فحركهم تملق السلطة للالتحاق بالتنظيم ومما يؤكد ذلك أن كافة المناصب لا يتولاها الا من كان عضوا عاملا فى الاتحاد القومى حين أصبحت عضوية الاتحاد شرطا لعضوية المجالس المحلية والترشيح لمجالس ادارة النقابات المهنية والعمالية ولانتخاب (٢٨) أعضاء مجالس ادارة الشركات بل فى تعيين العمدة والمشايخ (٢٩) وفى تشكيل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية بل النوادى ووصل الأمر الى أبعد من ذلك فقد صرح كمال الدين حسين المشرف العام بأن كل عضو عامل فى نقابة مهنية أو عمالية يجب أن يكون عضوا عاملا فى الاتحاد القومى وأن أى عضو تسقط عضويته من الاتحاد القومى يرفع اسمه من مجلس النقابة المهنية أو العمالية التابع لها (٣٠) .

كانت ميزانية التنظيم تعتمد على مصادر مختلفة مثل الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء . فالعضو العادى يدفع اشتراكا

سنويا قدره ١٢ قرشا (٣١) ، أما العضو العامل فيدفع ١٢٠ قرشا وكان يصرف له شيك بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه بتوقيع جمال عبد الناصر تستعوض بعد نفاذها وأقصى مبلغ صرف له في عام واحد كان ١٥٠ ألفا من الجنيهات بل ميزانية الدولة كانت تتضمن اعتمادات مالية لمواجهة نفقات الاتحاد القومي . فقد صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن بعض التسهيلات الخاصة بالاتحاد القومي ونص على معاملة الاتحاد القومي معاملة الهيئات الحكومية بالنسبة لما يطلب استعارته أو تشغيله بالورش الحكومية . كما نص على أن تتم المحاسبة على ما يؤدي الاتحاد القومي من خدمات وقفا للائحة المالية والميزانية والحسابات الحكومية (٣٢) .

كما أقيم البناء التنظيمي للاتحاد القومي على أساس هرمي من القاعدة الى القمة وكان يتم انتخاب المستويات الأدنى ما عدا اللجنة التنفيذية العليا واللجنة العامة حيث كان يتم تعيينهما من قبل رئيس الاتحاد . ونظرا لأن ظروف تشكيل أى تنظيم سياسى لها أهميتها وانعكاساتها على التنظيم . فانه من المفيد أن نورد الملاحظات التالية :

(أ) كانت أخبار التبشير بالاتحاد القومي فى الصحف لا تتحقق فى كثير من الحالات . مثال ذلك أن الصحف نشرت فى ٨ أغسطس ١٩٥٧ أن لائحة الاتحاد سوف تصدر بعد أسبوعين . ولم يتحقق ذلك (٣٣) .

(ب) صاحب الحديث عن الاتحاد القومي قيام هيئة التحرير بأنشطة معلنة باسمها مع اعلان الغائها رسميا فى أول ديسمبر ١٩٥٦ . وعلى سبيل المثال فقد احتفلت الهيئة فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٧ بالمولد النبوى الشريف فى مقرها الرئيسى بعابدين ، كما أوفدت الهيئة باسمها بعثة الى الصين الشعبية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٧ (٣٤) .

(ج) كان حجم الحديث عن الاتحاد القومي طيلة عام ١٩٥٧ أكثر من حجم نشاط بنائه .

(د) رغم أن فكرة الوحدة بين مصر وسوريا لم تكن معلنة خلال عام ١٩٥٧ . فانه يبدو أن هذه الفكرة كانت قائمة في ذهن جمال عبد الناصر . ومن ثم فقد تحول اهتمامه بالاتحاد القومي الى الاهتمام باللقاءات العديدة مع الرئيس شكري القوتلي - في ١٨ ابريل و ١٣ يونيو و ١٩ أغسطس وحتى ٢٥ أغسطس ١٩٥٧ حتى تم اعلان قرار الاتحاد بين مصر وسوريا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ (٣٥) .

وقد مر الاتحاد القومي في تنظيمه بمرحلتين احدهما تمت قبل الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ والثانية بعدها . أما عن التكوين التنظيمي للاتحاد القومي في مرحلته الأولى ٥٧ - ١٩٥٨ فقد أصدر رئيس الجمهورية في ٢٨ مايو ١٩٥٧ قراره رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل الاتحاد القومي وتحديد أهدافه ووظائف تنظيماته فقد نصت المادة الأولى من القرار المذكور على أن يشكل الاتحاد القومي للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة لحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ونص في المادة الثانية على أن يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الاتحاد القومي ونصت المادة الثالثة على أن تنشأ لجنة مؤقتة تدعى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الاتحاد القومي تتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة وفقا لأحكام الدستور والقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ ونص في المادة الرابعة « تعرض قرارات اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي على الرئيس خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها للتصديق عليها » (٣٦) .

ثم أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية من كل من عبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين

وعبد الحكيم عامر وكانت مهمة هذه اللجنة الاشراف على عملية الترشيح للانتخابات التي تمت في ذلك الوقت (٣٧) . وفي ١ نوفمبر ١٩٥٧ صدر قرار بين فيه التكوين التنظيمي للاتحاد القومي . وهو على النحو التالي :

مادة (١) :

تتولى ادارة شئون الاتحاد القومي المنظمات الآتية :

- (أ) منظمات محلية تشمل القرى والشيخات .
- (ب) منظمات المناطق وتشمل المراكز والأقسام .
- (ج) منظمات اقليمية وتشمل المحافظات .
- (د) منظمات قومية تشمل الجمهورية (٣٨) .

مادة (٢) :

يجرى بعد سنتين من تاريخ أول اجتماع لكل لجنة من لجان الاتحاد القومي تجديد عضوية نصف أعضاء كل من هذه اللجان حيث يختارون بالقرعة . وتستمر عضوية من لم تعينه القرعة لمدة سنة أخرى تسقط عضويتهم بعدها .

مادة (٣) :

يصدر النظام الأساسي للاتحاد القومي بقرار من رئيس الاتحاد .

وقد حكم تنظيم التشكيل قرار رئيس الاتحاد القومي بالنظام الأساسي للاتحاد الذي تضمن ٦٤ مادة تناولت العضوية - المنظمات المحلية - منظمات المناطق - المنظمات الاقليمية - انتخابات أعضاء

لجان الاتحاد - مدة العضوية في اللجان - تعديل النظام الأساسي -
أحكام عاما ووقتية (٣٩) .

وقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر في ٧ نوفمبر عام ١٩٥٧
قرارا بتعيين أنور السادات سكرتيرا عاما للاتحاد القومي وصرح أنور
السادات في ٩ نوفمبر بأن التكوين النهائي للاتحاد القومي يتم خلال
يناير ١٩٥٨ (٤٠) .

ونلاحظ أن موقف عبد الناصر من الاتحاد القومي في هذه
المرحلة كان تحضيريا مرتبطا مباشرة بالسلطة الحاكمة ، حيث كما
هو واضح كان رئيس الجمهورية هو رئيس الاتحاد . كما أن أعضاء
اللجنة التنفيذية هم أعضاء سابقون في مجلس الثورة وكانوا يشغلون
مناصب وزارية أثناء تعيينهم . ومن هنا نشأت أول قاعدة في تكوين
التنظيم السياسي في جميع مراحله وهي الدمج بين المستويات
التنفيذية التنظيمية العليا للتنظيم السياسي بين أعضاء السلطة
بالدولة ونقول باديء ذي بدء أن هذه القاعدة هي التي جعلت التنظيم
السياسي أداة في يد السلطة الحاكمة ممثلة على وجه الخصوص في
شخص رئيس الجمهورية الذي كان الاتحاد بالنسبة له يشبه المادة
الخام التي تشكل وفقا لارادة صانعها وساعد على ذلك اخفاق التجربة
الحزبية السابقة ونقص الوعي السياسي والامية (٤١) .

ولم يقدر لتجربة الاتحاد القومي أن تكتمل وفق ما كان مقدرا
لها في مصر وذلك لقيام الوحدة بين مصر وسوريا واعلانها بعد موافقة
الشعب عليها في استفتاء عام في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ (٤٢) . وفور
تقرير الوحدة بين مصر وسوريا تم إلغاء دستور ١٩٥٦ ثم أصدر
الرئيس بقرار منه دستورا مؤقتا للجمهورية العربية المتحدة وجاء في
المادة ٧٢ : يكون المواطنون اتحاد قوميا للعمل على تحقيق الأهداف

القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية « (٤٣) . أى تم تعديل عبارة الأهداف التى قامت من أجلها الثورة التى وردت فى المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ الى عبارة « الأهداف القومية » مع اسقاط عبارة « ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة » وذلك لأن مجلس الأمة الأول للجمهورية العربية المتحدة كان يتكون وفقا للمادة ١٣ من الدستور المؤقت المذكور من أعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلس النواب السورى والمصرى (٤٤) .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢ فى ١٢ مارس ١٩٥٨ بحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حينذاك فى الاقليم السورى ويحظر قيام الأحزاب أو أية هيئات سياسية جديدة كما نص ذلك القانون على أنه محظور على أعضاء الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة والمنتمين اليها القيام بأى نشاط حزبي على أية صور كانت . كما حظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص فى سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي ونص على أن تؤول أموال تلك الأحزاب والهيئات الى الاتحاد القومى . وقد كان الغاء الأحزاب والاستعاضة عنها بالاتحاد القومى أحد الأسس التى تم الاتفاق عليها فى اجتماع القاهرة أول فبراير ١٩٥٨ بين القيادتين المصرية والسورية وتضمنه المادة ١٥٥ من الأسس التى أعلنها كل من رئيس الجمهورية المصرى فى مجلس الأمة بالقاهرة ورئيس الجمهورية السورية فى مجلس النواب السورى فى ٥ فبراير ١٩٥٨ (٤٥) .

ومن ناحية أخرى فان الانشغال بموضوع الوحدة مع سوريا فى نهاية عام ١٩٥٧ وحتى اعلانها وقيام الجمهورية العربية المتحدة فى أول فبراير ١٩٥٨ كان من شأنه أن فرض أولا نوعا من البطء

فى بناء التنظيم السياسى الجديد ثم فرض ثانيا بعد اعلان الوحدة ضرورة اعادة النظر فى تشكيل التنظيم لمواكبة التغيرات الاساسية فى نظام الحكم التى كان لابد منها بعد قيام الدولة الجديدة والتى تشمل الوزارة والمجلس التشريعى وكذلك الاتحاد القومى (٤٦) .

أما عن التكوين التنظيمى للاتحاد القومى فى المرحلة المذكورة (١٩٥٩ - ١٩٦١) فلقد صدر فى ١٥ مايو قرار جمهورى بشأن طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد القومى وتضمن القرار تكوين الوحدة الانتخابية بمعدل ممثل لكل ٥٠٠ من السكان وتنتخب كل قرية لجنة من ٣ الى ١٠ أعضاء ، وتضم لجنة المركز والبندر من عشرة الى عشرين عضوا . غير أنه لم يلبث أن صدر فى ١١ يوليو ١٩٥٩ قرار جمهورى بتعديل بعض أحكام القرار السابق وتضمن القرار الجديد جعل الحد الأقصى فى اللجنة المحلية ٣٠ عضوا بدلا من ٢٠ عضوا وجاء هذا التعديل لمواجهة كثرة عدد المرشحين لانتخابات هذه اللجان . كما أعلنت دعوة الناخبين بقرار ١٥ يوليو ١٩٥٩ الى انتخاب أعضاء اللجان المحلية للاتحاد على أن يفتح باب الترشيح ابتداء من ٩ يونيو ١٩٥٩ ولمدة خمسة أيام .

وبهذا يبدأ تكوين الاتحاد من القرية باعتبارها نواة المجتمع حيث يتم انتخاب ممثلين منها يتراوح عددهم ما بين ٣ أعضاء الى ثلاثين عضوا وفقا لتعداد السكان ومن هؤلاء الأعضاء تتألف اللجنة التنفيذية للقرية ويستوعب الاتحاد القومى كل من يريد الانضمام من المواطنين وهم من الأعضاء العاملين فى اللجان الفرعية التى تمارس مختلف الأنشطة فى القرية وهى لجنة الادارة المحلية والشكاوى والاقتراحات - لجنة النشاط النسائى - لجنة الخدمات العامة والصحة والمرافق - لجنة الخدمات الاجتماعية والمصالحات -

لجنة الشباب والثقافة والتعليم • لجنة التعاون والزراعة والصناعات
الريفية والعمال (٤٧) •

وتتكون اللجنة العامة للاتحاد القومى فى القرية من أعضاء
اللجنة التنفيذية المنتخبين والأعضاء العاملين فى اللجان الفرعية
وتضم فيما تضم ممثلين عن الجمعية التعاونية ومدارس القرية والمركز
الاجتماعى أو الوحدة المجمع أو الوحدة الاجتماعية والمستشفى أو
المستوصف أو العيادة واتحاد الشباب (٤٨) •

أما اللجنة التنفيذية فتتكون من الأعضاء المنتخبين وتنقسم
البنادر الى نوعين :

— البندر الذى يكون عاصمة المركز وتشكل هيئة المكتب فيه
كالقرية من سكرتير وأمين صندوق •

— البندر الذى يكون عاصمة المديرية وتشكل هيئة المكتب فيه
كالمركز من رئيس ووكيل وسكرتير وأمين صندوق •

واللجنة العامة للبندر من أعضاء اللجنة التنفيذية والأعضاء
العاملين الذين ينضمون للعمل فى اللجان الفرعية للنشاط • وتتكون
اللجنة التنفيذية فى المركز من سكرتيرى اللجان التنفيذية فى القرى
وعضو عن كل خمسة من أعضاء اللجنة التنفيذية فى البندر على أن
يكون من بينهم أعضاء هيئة مكتب البندر وتتكون هيئة مكتب اللجنة
التنفيذية من رئيس ووكيل وسكرتير وأمين صندوق (٤٩) • تتكون
اللجنة العامة للمركز من سكرتير كل لجنة تنفيذية فى القرية وأمين
صندوقها وعضو ثالث تنتخبه اللجنة التنفيذية من بين أعضائها
واثنين عن كل خمسة من أعضاء اللجنة التنفيذية للبندر تختارهم

اللجنة على أن يكون من بينهم أعضاء هيئة مكتب البندر وباقي ممثلى لجنة البندر فى اللجنة التنفيذية للمركز وعدد من المواطنين تضمهم اللجنة التنفيذية للمركز بحيث يتحقق تمثيل جميع عناصر مواطنى المركز والهيئات العامة والخاصة فيه ويزداد عدد اللجان الفرعية فى البندر أو القسم الى عشر لجان وفى المركز احدى عشرة وذلك باضافة لجنة للشئون الاقتصادية ولجنة التوجيه القومى وتقسيم لجنة الشئون الصحية والمرافق العامة الى لجنتين (٥٠) .

ويأتى بعد مستوى المركز أو القسم اللجنة التنفيذية واللجنة العامة للاتحاد القومى فى المديرية أو المحافظة . وتكون اللجنة التنفيذية فى المديرية من جميع أعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية فى المراكز والبندر غير التابعة للمركز وتكون اللجنة العامة فى المديرية من جميع أعضاء اللجان التنفيذية لمراكز المديرية والبندر غير التابعة للمراكز وتشكل هيئة المكتب للجنة التنفيذية من رئيس ووكيل أول ووكيل ثان وسكرتير أول وسكرتير ثان وأمين للصندوق .

أما المحافظة فتكون اللجنة التنفيذية بها من جميع أعضاء هيئات مكاتب الأقسام التابعة لها ، فتكون اللجنة العامة من جميع أعضاء اللجان التنفيذية لأقسام المحافظة وبالنسبة للقاهرة فقد قسمت الى خمس مناطق يعتبر كل منها فى حكم المحافظة .

ويكون لكل مديرية أو محافظة مؤتمر يتكون من جميع أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى الوحدات التابعة للمديرية أو المحافظة ويجتمع المؤتمر مرتين على الأقل سنويا (٥١) . وقد أصبح هناك مؤتمر عام للاقليم الجنوبى - مصر - ومؤتمر عام للاقليم الشمالى - سوريا - ومؤتمر عام للجمهورية العربية المتحدة ويتكون

المؤتمر العام للاتحاد القومي من المشرف العام على تنظيم الاتحاد القومي والوزراء ونوابهم وأعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالأقسام والبنادر وعواصم المديرية ويضاف الى هؤلاء أعضاء معينون يمثلون الهيئات والنقابات واتحاد المؤسسات العامة والوزارات والمصالح بحيث لا يزيد عددهم على نصف الأعضاء المنتخبين وتتألف من المؤتمر العام اللجنة العامة للمؤتمر ، وكان تشكيل المؤتمر العام للأقليم الشمالي بدوره يضم عددا من الأعضاء المنتخبين يمثلون مستويات الاتحاد القومي في الاقليم . كما يضم عددا من الأعضاء المنتخبين يمثلون مستويات الاتحاد القومي في الاقليم كما يضم عددا من الأعضاء المعينين يمثلون مختلف قطاعات الهيئات والنقابات والمؤسسات والمصانع (٥٢) .

وقد أصدر رئيس الاتحاد قرارات وهي رقم ٤ ، ٥ ، ٦ لسنة ١٩٦٠ (٥٣) بشأن تكوين المؤتمر العام للاتحاد القومي واللجنة العامة واللجنة التنفيذية واختصاص كل منها . وقد تكون المؤتمر العام للاتحاد القومي وفقا لهذه القرارات على النحو التالي :

- رئيس الجمهورية .
- نواب رئيس الجمهورية .
- أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي في المديرية والمحافظات .
- أعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالأقسام والبنادر وعواصم المديرية والمراكز .
- أعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين ويصدر تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية .

ثم تبين تكوين اللجنة العامة للاتحاد القومي على النحو الآتى :

رئيس الجمهورية ونواب رئيس الجمهورية والمشرعان على تنظيم الاتحاد القومي وأمين سر الاتحاد والوزراء ونوابهم ومستشار رئيس الجمهورية والأعضاء الذين يشغلون المناصب الثلاثة الأولى في كل هيئة ومكتب اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي بكل مديرية أو محافظة أعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والاتحادات والمؤسسات والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين السابقتين ويصدر تعيينهم بقرار من رئيس الاتحاد .

ثم تبين تكوين اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي وتتكون من رئيس الاتحاد رئيسا و ١٨ عضوا . ثم تحدد اختصاصات كل من الهيئات السابقة (انظر الشكل رقم (١) والخريطة رقم ٢) .

فالمؤتمر العام يضع السياسات العامة للاتحاد القومي ويتخذ القرارات فيما يعرض عليه من مقترحات وينظر في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة العامة وتختص اللجنة العامة بوضع التنظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التي يصدرها المؤتمر العام وتعرض عليها من اللجنة التنفيذية العليا أما اللجنة التنفيذية العليا وهي أعلى سلطة في الاتحاد تتولى تنفيذ السياسات والبرامج والتوصيات التي يضعها المؤتمر العام (٥٤) . وقد حدد القرار أيضا دورة سنوية عادية واحدة يعقدها المؤتمر العام للاتحاد القومي كما تجوز الدعوة لدورة استثنائية بدعوة من رئيس الاتحاد وقد عقد المؤتمر العام دورة عادية واحدة في يوليو ١٩٦١ .

يتبين لنا مما سبق أن التنظيم الذي يقوم عليه الاتحاد القومي ومؤتمره العام قد وضع وفقا لقرار صدر عن السلطة الحاكمة ممثلا في رئيس الجمهورية الذي هو أيضا رئيس الاتحاد ، هذا التنظيم غلب

وظائف لجان الاتحاد القومي

الجمهورية

المؤتمر القومي

- إصدار قرارات وتوصيات
- تعديل وتغيير النظام الأساسي

اللجنة العامة

- وضع الابرادات لتنفيذ ما يقره المؤتمر القومي
- وضع النظم الخاصة بتنظيم الاتحاد القومي في اطار نطاقه الاساسي

- النظر في المسائل التي تحيلها اليها اللجنة التنفيذية العليا

المحافظات / الاقليم

المؤتمر الاقليمي

- إصدار كافة القرارات الخاصة بسياسة الاتحاد وبرامجه في الاقليم

- توجيه اللجنة العامة للاتحاد لتنشئ مع سياسة المؤتمر القومي

اللجنة التنفيذية

- مباشرة اعمال اللجنة العامة
- الترشيح للمهامب الاقليمية التي تتطلب ترشيح الاتحاد
- اقتراح الترشيح لمضوية مجلس الامة

اللجنة التنفيذية العليا

- (اعلى سلطة في الاتحاد)
- مهامها شاملة

المنظمة او المركز

اللجنة العامة

- بحث طرق ووسائل تنفيذ السياسة العامة للاتحاد

اللجنة التنفيذية

- متابعة تنفيذ سياسة الاتحاد
- رفع تقارير شهرية عن النشاط

المقرية او القسم

اللجنة العامة

- دراسة الموضوعات والاقتراحات التي ترغب في تقديمها للجنة التنفيذية
- تنفيذ سياسة الاتحاد
- التنسيق بين اعمال اللجان الفرعية

اللجنة التنفيذية

- دراسة المشاكل وابداء الرأي فيها
- دراسة ما تعمله اليها اللجنة التنفيذية
- متابعة تنفيذ سياسة الاتحاد
- تشجيع المواطنين على الاسهام في المشروعات العامة
- تشكيل اللجان الفرعية
- تقديم اقتراحات الى اللجنة الاعلى

المصدر : من اوراق كمال الدين حسين ، ملف رقم (٣) الخاص بالاتحاد القومي

عليه الطابع الحكومي . فغالبية أعضاء المؤتمر العام واللجنة العامة وكل أعضاء اللجنة التنفيذية من الجهاز الحكومي وجميع أعضاء اللجنة العامة واللجنة التنفيذية العليا يتم تعيينهم من قبل رئيس الاتحاد القومي .

ونلاحظ تشابه كل من هيئة التحرير والاتحاد القومي في أنها تتكون من تنظيم هرمي يشمل لجان عديدة على أكثر من مستوى كالقرية والمركز والمحافظة ثم المستوى القومي مما أوجد نوعا من التوتر والمنافسة بين اللجان التابعة للتنظيم من ناحية وما يناظرها من أفرع للخدمات داخل الجهاز الحكومي نتيجة لعدم وضوح الحدود والضوابط وتوزيع الاختصاصات بطريقة محددة بين مختلف الأجهزة والتنظيمات (٥٥) . كل ذلك أثر على التنظيم وقلل من كفاءته الفعلية ولم تمكنه من القيام بدوره كتنظيم سياسى يتغلغل في صفوف الجماهير بخاصة في الريف ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال عدم وجود تحديد دقيق أو واضح المعالم للعلاقة بين قيادات الاتحاد القومي في القرى ومختلف الأفرع الإدارية العاملة في تلك القرى .

وبعبارة أخرى فلقد كان الأطباء والمهندسون والمدرسون والموظفون في القرى يرون أن السلطة المختصة بالرقابة والاشراف عليهم هي الوزارات التي يتبعونها . وفي نفس الوقت فإن من وجبات قيادات الاتحاد القومي في القرى الاشراف على تنفيذ السياسات وتقييم الأداء . وقد ترتب على ذلك وجود نوع من الازدواجية في الرقابة والاشراف مما أدى الى تغرب الكثير من

الموظفين الحكوميين في الريف بصفة خاصة الذين شعروا بنوع من التمزق بين سلطتين تهدف كل منهما الى الرقابة والضبط دون أن تقدم أى منهما الحماية اللازمة للأفراد الذين يقومون بالتنفيذ (٥٦) .

وبحكم الدستور كان جمال عبد الناصر هو رئيس الاتحاد القومي ونلاحظ أن الاتحاد يرشح لعضوية مجلس الأمة ومجلس الأمة هو الذى يرشح رئيس الجمهورية وي طرح اسمه لاستفتاء الشعب العام . ومعنى هذا أن الاتحاد القومي الذى افترض أنه تجمع شعبى على أسس ديمقراطية يعين السلطتين التشريعية والتنفيذية لكنه فى التطبيق العملي سمح دستور ١٩٥٦ بانتخاب رئيس الجمهورية قبل انتخاب مجلس الأمة وأصبح جمال عبد الناصر رئيس الاتحاد والذى أصدر بدوره قرارا بتعيين أعضاء اللجنة التنفيذية المؤقتة التي تكونت من عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين وتولت هذه اللجنة تصفية المتقدمين للترشيح لعضوية مجلس الأمة .

وهكذا يتبين عمليا أن رئيس الجمهورية الذى هو نفسه رئيس الاتحاد السلطة الوحيدة وكل خيوط الحركة السياسية للمجتمع فى يده . ويتضح ذلك فى القرارات التى أصدرها بتشكيل الاتحاد فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ وقراره بتشكيل اللجنة التنفيذية السابق الاشارة اليها والقرار الجمهورى المكمل له فى ٢٢ يناير ١٩٥٨ وقراره بتنظيم انتخابات القاعدة الشعبية وطريقة تكوين لجان الاتحاد فى ١٥ مايو ١٩٥٩ والقرار الجمهورى فى ٨ يونيو بفتح باب الترشيح لعضوية الاتحاد .

على أن هذا الطابع الفردى الكاسح لقيادة جمال عبد الناصر للتنظيم لم يقتصر على السلطات المطلقة فى تكوين التنظيم ووضع نظامه الأساسى ، إنما أيضا فى الممارسات اليومية فالجلسات التى كان يحضرها الرئيس للتشكيلات القيادية للتنظيم السياسى انتهت بالنقاش من طرف واحد ٠٠ الرئيس يتحدث ويجب وللحاضرين فقط حق السؤال والاستفسار ثم ينفذ الاجتماع (٥٧) .

أما عن باقى شخصيات المستويات القيادية للتنظيم فلم تكن واضحة تماما ذلك أن التعيينات فى المناصب القيادية بالاتحاد جاءت متفرقة وعلى فترات ولم تعلن متكاملة فقد صدر قرار تعيين أنور السادات سكرتيرا عاما للاتحاد فى ٧ يناير ١٩٥٨ وبعد ذلك بفترة تزيد على الشهرين وفى ٢٦ يناير ١٩٥٨ صدر قرار تعيين (٥٨) السكرتيرين العامين المساعدين إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة . وأعلنت فى ١٧ مايو ١٩٥٩ اللائحة التنفيذية لانتخابات لجان الاتحاد القومى فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة . وتضمنت اللائحة نظام واجراءات الترشيح والانتخابات لاختيار أعضاء اللجان المحلية للاتحاد القومى نصت اللائحة على أن تحال طلبات الترشيح الى اللجان المختصة خلال ثلاثة أيام من تقديمها (٥٨) م .

وصدر فى ١٤ يونيو ١٩٥٩ قرار للرئيس جمال عبد الناصر بالتصريح لجميع المرشحين بدخول الانتخابات دون اعتراض فى الاقليمين المصرى والسورى وبلغ عدد المرشحين ١٢٢٣١٣ مرشحا منهم ٩١٢٠٧ فى مصر و ٣١١٠٦ فى سوريا والعدد المطلوب انتخابه

فى مصر ٢٩٩١٩ والعدد المطلوب انتخابه فى سوريا ٩٤٤٥
والاجمالى ٣٩٣٦٤ (٥٩) .

وثمة ملاحظة جديدة بالذكر فى شأن هذه الانتخابات فقد فاز
عدد كبير وبخاصة من المسئولين بالتزكية . وفى ١٩ يونيو فاز أنور
السادات بالتزكية فى دائرة ميت أبو الكوم كما فاز بالتزكية كل
من على صبرى فى بهناى والدكتور محمد نصار وزير الصحة
التنفيذية فى سرهوت محافظة المنوفية محمد أحمد البلتاجى السكرتير
العام للقصر الجمهورى فى وحدة نوسا مركز أجا (٦٠) .

وقد بلغ عدد الفائزين بالتزكية حتى يوم الانتخابات ١١٩٥٧
فى مصر وحدها يمثلون ١٦٥٩ وحدة (٦١) . وقد أجريت الانتخابات
فى ٨ يوليو ومما يذكر أن عدد الفائزين على صعيد الاقليمين ٣٩٣٦٤
وقد بلغ عدد الفائزين فى الاقليم المصرى ٢٩٩١٩ (٦٢) . راجع
الجدولين أرقام (٣ ، ٤) .

ونلاحظ أيضا السيطرة العائلية على عدد كبير من لجان الاتحاد
القومى ومعظمها من عائلات كبار الملاك الزراعيين وكانت الصحف
تنشر أخبارا عن سيطرة عدد كبير من مرشحي عائلة واحدة على إحدى
لجان الاتحاد القومى . وأحيانا كانت اللجنة تمثل عائلتين أو أكثر
من أصحاب أكبر الملكيات بالمنطقة وهم أولئك الذين جرى التنافس
فيما بينهم وفى أحيان أخرى كانت سيطرة العائلة الواحدة تتجاوز
حدود المحافظة لتنتقل الى محافظة أخرى حيث كانت ملكيتها تتوزع
على أكثر من محافظة (٦٣) .

الجدول رقم (٣)

بيان بأعداد أعضاء لجان الاتحاد القومى فى المحافظات (المنتخبين)

م	اسم المحافظة	الأقسام الادارية	عدد الأعضاء	النسبة
١	القاهرة	٢١ قسم بوليس	٨٣٦	%٢٠٧٩
٢	الاسكندرية	١١ قسم بوليس	٤٣٣	%١٤٥
٣	بورسعيد	٤ اقسام بوليس	١٠٣	%٠٣٤
٤	الاسماعيلية	٣ اقسام بوليس	٩١	%٠٣٠
٥	السويس	٢ قسم بوليس	٥٨	%٠١٩
٦	البحراء الغربية	٩ اقسام بوليس	١٣٠	%٠٤٣
٧	الصحراء الجنوبية	٢ قسم بوليس	٥٢	%٠١٧
٨	سيناء	٧ اقسام بوليس	٩٩	%٠٣٣
٩	البحر الأحمر	٤ اقسام بوليس	٧٦	%٠٢٥
١٠	القليوبية	٢ بندر ، ٥ مراكز ، ١٩٤ قرية	١٣٢٣	%٤٢٤٢
١١	الشرقية	١ بندر ، ٧ مراكز ، ٢٠٥ قرية	٢٦٦٤	%٨٩٠
١٢	الدقهلية	٢ بندر ، ٩ مراكز ، ٤٢٩ قرية	٢٦١٤	%٨٧٤
١٣	دمياط	١ بندر ، ٣ مراكز ، ٦١ قرية	٦١٧	%٢٠٦
١٤	كفر الشيخ	١ بندر ، ٧ مراكز ، ٢٠٥ قرية	١٤٠١	%٤٦٨
١٥	الغربية	٣ بندر ، ٨ مراكز ، ٣٤٤ قرية	٢٢٣٨	%٧٤٨
١٦	المنوفية	١ بندر ، ٧ مراكز ، ٣١٠ قرية	٢٠٧٦	%٦٩٤
١٧	البحيرة	١ بندر ، ١١ مراكز ، ٣٨٤ قرية	٢٤٧٦	%٨٢٨
١٨	الجيزة	٣ بندر ، ٥ مراكز ، ١٧٦ قرية	١٣٧٨	%٤٦١
١٩	الفيوم	١ بندر ، ٥ مراكز ، ١٦٧ قرية	١١٦١	%٣٨٨
٢٠	بنى سويف	١ بندر ، ٧ مراكز ، ٢٢٢ قرية	١٤٥٥	%٤٨٦
٢١	المنيا	٢ بندر ، ٩ مراكز ، ٣٤٨ قرية	٢٣٢٢	%٧٧٦
٢٢	اسيوط	٢ بندر ، ٥ مراكز ، ٢٤٥ قرية	١٨٠٤	%٦٠٣
٢٣	سوهاج	١ بندر ، ١٠ مراكز ، ٢٧٥ قرية	٢١٧٣	%٧٢٦
٢٤	قنا	١ بندر ، ٨ مراكز ، ٢١٠ قرية	١٧٩١	%٥٩٩
٢٥	اسوان	١ بندر ، ٤ مراكز ، ٨٠ قرية	٥٤٨	%١٨٣
	المجموع		٢٩٩١٩	%١٠٠

الجدول رقم (٤)

بيان بأعداد أعضاء لجان الاتحاد القومي طبقا للتصنيف المهني

٢	المهنة	العدد	النسبة
١	نواب رئيس	٢	٠.٠١%
٢	وزير ونائب وزير	٣٠	٠.١٠%
٣	أعضاء مجلس الأمة السابق	٢٨٧	٠.٩٦%
٤	أعضاء الهيئة المحلية	٣٣٠	١.١%
٥	رجال الدين	٤٥٧	١.٥٣%
٦	ضباط القوات المسلحة السابقون	٤٨	٠.١٦%
٧	ضابط البوليس السابقون	٤٤	٠.١٥%
٨	محامون	٨٤٠	٢.٨١%
٩	أطباء وصيادلة	٢٥٤	٠.٨٥%
١٠	مهندسون	٥٧٤	١.٩٢%
١١	رجال التربية والتعليم	٢٨٧٠	٩.٥٩%
١٢	موظفون	٢٣٢٦	٧.٧٧%
١٣	رجال الأعمال والشركات	٣٧٣	١.٢٥%
١٤	تجار	٢٥٨٢	٨.٦٨%
١٥	عمد ومشايخ	٥٦٠٣	١٨.٧٣%
١٦	ضعفيون	٥٦	٠.١٩%
١٧	زادعون	١٠٧٨٤	٣٦.٠٤%
١٨	طلبة	٤١٢	١.٣٨%
١٩	عمال	٣٨٤	١.٢٨%
٢٠	مهن أخرى	١٥٨٤	٥.٢٩%
٢١	سيدات	٧٩	٠.٢٦%
	المجموع	٢٩٩١٩	١٠٠%

المصدر : السجل الذهبى للاتحاد القومى ، مطابع مذكور القاهرة ١٩٥٩ .

ولقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا جمهوريا في ٢١ أكتوبر ١٩٥٩ تضمن أن يتولى المشير عبد الحكيم عامر الاشراف على تنظيم الاتحاد القومي بالاقليم السوري وكمال الدين حسين الاشراف على الاتحاد القومي في الاقليم الجنوبي وتم اعداد مكتب للمشرف على الاتحاد القومي بمبنى الاتحاد بعابدين وبدأ العمل باجتماع بين كمال الدين حسين وأنور السادات عقده في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٩ (٦٤) . وتم تشكيل هيئة تضم ٢٤ عضوا ١٦ ضابطا و ٨ مدنيين لمعاونة كمال الدين حسين في الاشراف على نشاط لجان الاتحاد القومي وعين محمد أحمد البلتاجي مساعدا للمشرف وكان هؤلاء بمثابة قلب التنظيم (٦٥) وألحق بمكتبه أيضا مندوب من كل وزارة تسهيلا للاتصال والعمل مع الوزارات المختلفة .

وقد عقد المشرف اجتماعا في ٢٧ أكتوبر وتقرر أن تجرى الانتخابات في القرى والمراكز يوم ٢ نوفمبر وبدأ في ٣٠ أكتوبر فتح باب الترشيح لانتخاب اللجان التنفيذية وهيئات المكاتب واللجان العامة في القرى والبنادر . أما انتخابات الاقليم السوري فقد جرت يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ .

وقد صدرت في ١٥ نوفمبر اللائحة الداخلية للاتحاد القومي (٦٦) التي تنظم واجبات ومهام اللجان ونظام اجتماعاتها فقد أوكلت الى اللجان التنفيذية مهمة « شرح سياسة الاتحاد وبرامجه وقيادة المواطنين في تنفيذ هذه السياسات » . كما أنيطت باللجان التنفيذية مهمة اقتراح التشريعات وملاحظة قيام الأجهزة الحكومية لواجباتها في خدمة الشعب . ولكن كان للجنة التنفيذية العليا وحدها حق اسقاط عضوية الأعضاء المنتخبين أو فصلهم (٦٧) في حين تولت اللجنة التنفيذية للمديرية أو المحافظة ترشيح العمدة والمشايخ وأعضاء المجالس البلدية والنقابات (٦٨) .

ووضعت اللائحة بين أيدي أعضاء اللجان الفرعية ما وصف بأنه اختصاصات واسعة للمساهمة في بناء الوطن « شملت جميع ألوان النشاط التي يستلزمها » بناء الوطن الديمقراطي الاشتراكي التعاوني وارساء قواعد راسخة في كل قرية ومركز ومدينة مثل تشجيع قيام الجمعيات التعاونية والعمل على تحسين الانتاج الزراعي ودراسة أحوال العمال والمشاركة في حصر العاملين وتشغيلهم وشرح رسالة القومية العربية وأهدافها والحياد الايجابي والتعاضد السلمي . كل هذا الى جانب التعاون مع الهيئات المختصة لنشر التعليم وحل المشاكل المحلية للمدارس وتنمية الوعي لاحترام المرافق العامة باعتبارها ملكا عاما وتوجيه المرأة للمشاركة في مختلف المشروعات وتوجيهها لتجديد العادات التي تضعف كيان المجتمع وأخيرا كان على اللجان الفرعية أن تقوم بإزالة ما قد يقوم من خلاف بين المواطنين وعقد جلسات الصلح (٦٩) .

وقد أجريت انتخابات هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومي في القاهرة والمحافظات يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٥٩ وفاز بمناصب الرئاسة لهذه المكاتب كمال رمزي استينو لشمال القاهرة وحسين ذو الفقار صبرى وسامى شرف ومفيدة عبد الرحمن لشرق القاهرة وصلاح سالم وسط القاهرة ومحمد فؤاد جلال لجنوب القاهرة وعبد الفتاح حسن لغربها حيث القاهرة قد قسمت الى خمس مناطق . أما عن رؤساء مكاتب الاتحاد للمحافظات فاز الليثى عبد الناصر في الاسكندرية وعبد الرحمن شباره في بورسعيد وكمال الدين رفعت بالاسماعيلية ووجيه أباطة في الشرقية وعلى عامر بالمنيا . وفاز العديد من الضباط بالتزكية في أغلب المحافظات (٧٠) . أما عن المستويات العليا للاتحاد القومي والمتمثلة في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي فقد كانت تعين من قبل رئيس الجمهورية وقد تم تشكيلها عدة مرات في مايو ١٩٥٧ ويناير ١٩٥٨ ويونيو ١٩٦٠

هذا بالإضافة الى اللجنة التنفيذية للمؤتمر العام والتي تشكلت أيضا
فى يونيو ١٩٦٠ •

ونستخلص من ذلك أن السيطرة الفعلية على التنظيم استمرت
مقصورة على الرئيس جمال عبد الناصر والمقربين منه (راجع الجدول
رقم ٥) سواء من أعضاء مجلس قيادة الثورة أم الضباط الأحرار
عموما مع وجود بعض العناصر المدنية التى كانت مشاركتهم لتوفير
خبرات معينة تعبر بشكل مباشر عن مفهوم العسكريين • وقد أدى
ذلك الى حرمان التنظيم من القيادة ذات الكفاءة والكوادر ذات الخبرة
والتنظيم الفعال وذات الارتباط الايديولوجى القوى (٧١) •

واعتمد كمال الدين حسين فى حركة الاتحاد على المؤتمرات
التى كان يحضرها معه عدد من الوزراء فى محاولة لحل المشاكل
المحلية على الطبيعة فقد عقد فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٩ المؤتمر العام الأول
للاتحاد القومى فى الاقليم المصرى بقاعة مجلس الشيوخ حيث شرح
كمال الدين حسين أهداف الاتحاد وقد بدأت بعد ذلك لقاءات الاتحاد
القومى فى المحافظات واستهلت بمؤتمر فى المنصورة يوم ٧ ديسمبر
١٩٥٩ وتتابعت اللقاءات فى الزقازيق وشبين الكوم وبنها (٧٢) •

وفى ١٥ مايو أعلن عن تكوين المؤتمر العام للجمهورية واللجنة
العامة فى الاقليمين واعتبر نائبا رئيس الجمهورية والوزراء ونواب
الوزراء أعضاء فى المؤتمر العام وصدر فى ٥ يونيو قرار الرئيس
عبد الناصر بوصفه رئيسا للاتحاد القومى بتنظيم تكوين المؤتمر العام
للاتحاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة وتشكيل اختصاصات
اللجنة العامة للاتحاد واللجنة التنفيذية العليا وتضم ١٨ عضوا
للاقليمين : ١٢ عضوا من الاقليم الجنوبي من بينهم نائبى الرئيس
و ٦ أعضاء من الاقليم الشمالى • أما اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام
للاتحاد القومى فقد تقرر تكوينها من خمسة وزراء (٧٣) •

الجدول رقم (٥)
أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي

أسماء الأعضاء	اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد القومي في مايو ١٩٥٧	اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي في يناير ١٩٥٨	المنصب التنفيذي للالاتحاد القومي في الإقليم المصري في يونيو ١٩٦٠	
زكريا محيي الدين	✓	✓		*
عبدالحكيم عامر	✓	✓		*
عبداللطيف البغدادي	✓	✓		*
أنور السادات	✓	✓		*
كمال الدين حسين		✓	✓	*
حسين الشافعي		✓		*
علي صبري		✓		□
عباس رضوان		✓	✓	□
ثروت عتاشة			✓	□
عبدالقادر حاتم			✓	□
وجيه أباظة			✓	□
حمدي عشور			✓	□
كمال رفعت			✓	□
أحمد حسن الباقوري		✓		△
نور الدين طراف		✓		△
كمال رمزي استينو		✓	✓	△
عبدالمعلم القيسوني				△
أحمد عبد الشرياصي		✓		△
فؤاد جلا			✓	△
عزيز صدقي			✓	△
سيد مرعي			✓	△
حسن عباس زكي			✓	△
اللوي عبدالناصر			✓	△
فؤاد حسنين			✓	△
حسن علي			✓	△
إبراهيم عثمان			✓	△

△ مدنيون

□ هيئة الضباط الأحرار

* مجلس قيادة الثورة

المصدر: الأهرام ٢٨ مايو ١٩٥٧ - ٢٢ يناير ١٩٥٨ - ١٤ يونيو ١٩٦٠

وتتابعت الاجتماعات التي عقدها كمال الدين حسين لاختيار أعضاء المؤتمر العام وأذيعت يوم ١٣ يونيو بيانات بشأن اللجنة العامة للمؤتمر للاقليمين الجنوبي والشمالي وقد ضمت ٢٨٨ عضوا منتخبا و ١٤٤ عضوا معينا وضمت قائمة المعينين بالاقليم الجنوبي ٢٠ وكيل وزارة و ١٩ من النقابات و ١٨ عاملا و ٧ صحفيين و ٧ من اتحادات الطلبة و ١٧ من الجامعات و ٩ يمثلون النشاط النسائي وقد تمت اذاعة أسماء الأعضاء المنتخبين والمعينين باللجنة العامة للمؤتمر ١٤ يونيو ١٩٦٠ . وعقدت هيئة مكتب اللجنة التنفيذية بالاقليم الجنوبي أول اجتماع لها مساء ١٦ يونيو بالمركز الرئيسى للاتحاد القومى بعابدين ورأس الاجتماع كمال الدين حسين وذلك لبحث مؤتمر الاقليم الجنوبي الذى عقد فى الفترة من ٢٠ يونيو الى ٢٣ يونيو ١٩٦٠ (٧٤) .

وقد تابعت أجهزة الاعلام باهتمام بالغ المؤتمر العام للاقليم الجنوبي الذى ضم ١٧ لجنة (٧٥) لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمرات الاتحاد القومى ومعاونة اللجنة التنفيذية فى عملها . وظهرت عناوين الصحف الرئيسية يوم ٢١ يونيو بعبارات مثل « الشعب يحكم » ، « بدأ الشعب يمارس الديمقراطية فى أصبح صورها » ، « حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب » كذلك تابعت الصحف المؤتمر فى اليوم التالى بعناوين تقول « الشعب يناقش الوزراء » ، « الوزراء يواجهون الشعب » « جميع الوزراء يقدمون كشف حساب بأعمالهم فى لجان المؤتمر » (٧٦) .

وفى ٢٣ يونيو ١٩٦٠ وكان الرئيس جمال عبد الناصر فى زيارة لليونان قد عاد يوم ٢٤ يونيو عقدت الجلسة الأخير للمؤتمر حيث أصدر المؤتمر بيانا و ١٨٠ قرارا شملت مختلف المجالات الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية (٧٧) .

وفى ٢٩ يونيو ١٩٦٠ أصدر جمال عبد الناصر قرارا بتشكيل مؤتمر الاتحاد القومى للجمهورية وكان قبلها وفور وصوله من اليونان يوم ٢٤ يونيو قد أعلن فى الاسكندرية أن المؤتمر العام للاتحاد القومى أصبح أعلى سلطة فى الدولة (٧٨) .

وقد شكل مؤتمر الاتحاد القومى للجمهورية من ٢٠٠٠ عضو من الاقليم الجنوبى عدد المعينين من الاقليمين ٦٥٧ عضوا وضم المؤتمر ٢١ لجنة (٧٩) . وقد تم عقد مؤتمر شامل للجمهورية العربية المتحدة وهو المؤتمر الوحيد والأخير الذى انعقد بهذا الشكل .

وقد افتتح المؤتمر يوم ٩ يوليو بكلمة لـ جمال عبد الناصر تحدث فيها عن سياسة الجمهورية العربية المتحدة . وقد رأس جمال عبد الناصر جلسات المؤتمر حيث تليت بيانات للسادة عبد اللطيف البغدادى ونور الدين كحاله والدكتور محمود فوزى وتحدث فى الجلسة الثالثة المشير عبد الحكيم عامر وعبد الحميد السراج (٨٠) . وقد شارك فى المؤتمر ولجانه المختلفة العديد من رموز العمل الوطنى والمفكرون والكتاب والأدباء والفنانون (٨١) .

وجرت أيام ١٢ أو ١٣ أو ١٤ يوليو مناقشات اللجان اشترك فيها جمال عبد الناصر وعقدت يوم ١٦ يوليو ١٩٦٠ الجلسة الأخيرة حيث صدر عن المؤتمر نحو ٥٠٠ قرار عام وتفصيلى . وقال الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الختامية للمؤتمر « لقد رأيت بنفسى فكرة الاتحاد القومى هذه الفكرة التى طالما رأيتها اطارا يضم كفاحنا الوطنى ويحيى عقائدنا ويدفع حركتها المستمرة الى الأهداف الكبرى رأيت هذه الفكرة وقد حققت بالتطبيق العملى كل تصوراتى » (٨٢) .

ومنذ بداية عام ١٩٦١ برزت مؤتمرات المحافظات فى الاقليم
الجنوبى لكى تمثل نمطا جديدا فى اللقاءات مع الجماهير . اذ لم تكن
لمجرد الخطابة والقاء الكلمات ، انما للتعرف على المشكلات وكان كل
مؤتمر يستمر على الأغلب لثلاثة أيام تجتمع خلالها اللجان التنفيذية
لجميع المستويات مع اللجان العامة للمحافظة والمركز والقرية وكان
يحضر الجلسات الحتامية لهذه المؤتمرات بعض الوزراء مع كمال الدين
حسين المشرف العام وفى هذا اللقاء الأخير للمؤتمر تجرى مناقشة
وبحث مختلف المشكلات المحلية وكانت تتخذ قرارات فورية لحل
ما يمكن حله من هذه المشكلات وفى نفس الوقت تجمع القرارات
والتوصيات التى تحتاج الى دراسة أو التى تتصل بالسياسة العامة
للدولة بهدف عرضها على المؤتمر العام المقبل (٨٣) .

وكانت تصاحب قيام كل مؤتمر أنشطة فنية وثقافية وعمرانية
مثل اقامة معارض للأقاليم لابرار مدى التقدم الذى تحقق فى مختلف
الميادين الزراعية والصناعية وكانت المؤتمرات فى كثير من الحالات
تشكل فرصة للبدء فى بعض المشروعات .

ففى محافظة الغربية مثلا جمع الشعب ربع مليون جنيه لانشاء
جامعة طنطا كما افتتحت فصول جديدة للتعليم فى مختلف
المراحل (٨٤) وفى مؤتمر محافظة أسيوط الذى عقد فى يونيو ١٩٦١
تم وضع حجر الأساس لعدة مشروعات قدرت تكاليفها بأكثر من
مليون جنيه وتم افتتاح ٨ مشروعات عمرانية ووضع حجر الأساس
لقرية بنى مر النموذجية (٨٥) .

وكانت هناك كذلك المؤتمرات القومية والسياسية والاحتفالات
بشنى المناسبات وعلى سبيل المثال الاحتفال بيوم الجزائر وبالعيد
الأول لاستقلال الصومال واندونيسيا ومؤتمر تأييد ومساندة شعب

كوبا ضد الغزو الأمريكى فى ١٩ ابريل ١٩٦١ (٨٦) • وهناك الى جانب ذلك الندوات مثل الندوة التى عقدت بالجمعية الجغرافية لمناقشة القانون الجديد للأزهر فى ٩ يونيو ١٩٦١ (٨٧) وهناك أيضا حفلات التكريم ذات المحتوى السياسى مثل الحفل الذى أقامته السكرتارية العامة للاتحاد القومى فى يوليو ١٩٦١ لتكريم الطلبة الوافدين الذين انهوا دراساتهم بالجامعات والمعاهد (٨٨) •

وهناك المؤتمرات السياسية الكبرى ونذكر من بينها أول مؤتمر لمحافظة القاهرة عقد خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦١ الى الخامس منه وقد حضر هذا المؤتمر نحو ألف عضو من أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى • وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات وتوصيات شملت القضايا السياسية والعربية والشباب والثقافة والتربية والتعليم والمرأة وقد ركزت لجنة الشئون الخارجية بهذا المؤتمر على رفض اتجاه الضم والاغتصاب الذى كانت العراق تحاول تنفيذه بالنسبة للكويت (٨٩) •

وكذلك هناك أنشطة السكرتارية العامة للاتحاد القومى والتى كانت تتولاها مكاتب السكرتارية بالمقر الرئيسى بميدان الجمهورية (٩٠) ، وبخاصة مكاتب الشباب والعمال والنقابات المهنية والمبعوثين والوافدين ولقد أصدر المكتب الأخير الجريدة الوحيدة التى كانت تصدر باسم الاتحاد القومى « الطلبة العرب » وقد صدر العدد الأول منها فى ٦ مايو ١٩٦١ وظلت تصدر تباعا أسبوعيا حيث ترسل بالمجان الى المبعوثين والدارسين المصريين المغتربين والطلاب العرب فى شتى أنحاء العالم (٩١) •

وهناك أنشطة اللجان الفرعية للاتحاد القومى فى القرى والمراكز والمحافظات وكانت هذه اللجان تضم الى جانب أعضائها

لغيفا من القائمين على الخدمة العامة ممن يتصل اختصاصهم بنشاط اللجنة . كما تضم ممثلي الإدارة المحلية وأهل القرى من غير المنتخبين المستهدف أن تحقق هذه اللجان - كل لجنة في اختصاصها - الخدمات والانجازات بالجهود الذاتية وبمعاونة شتى أجهزة الدولة في الأقاليم بحيث يغطي نشاطها القطاع العريض من القاعدة الشعبية .

تلك صورة مركزة للملامح العامة للعمل السياسي والاجتماعي وحركة الاتحاد القومي خلال عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وإذا كان عام ١٩٦٠ قد حفل بالأحداث والمواقف الداخلية والخارجية ، فإن عام ١٩٦١ استوعب بحق أحداث الذروة سواء بالنسبة للحكم والتركيب والمتجه الاقتصادي للبلاد أو بالنسبة للتنظيم السياسي . ومن ناحية نظام الحكم فإن حسبنا أن نذكر ما فرضته الوحدة المصرية والسورية من تغيرات كبرى في أجهزة الدولة وسلطاتها التنفيذية والتشريعية ثم ما فرضته بعد ذلك قرارات الثورة الاجتماعية .



الاتحاد القومي ومجلس الأمة : سبقت الإشارة الى الدور الذي

خوله الدستور للاتحاد القومي في التشريع لعضوية مجلس الأمة وتفصيل هذا الدور في المواد التي تضمنها قانون مجلس الأمة حيث كانت تحال طلبات الترشيح اليه فيعد بعد فحصها كشفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم في كل دائرة انتخابية ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه بأية طريقة (٩٢) . وفي ٢٨ مايو ١٩٥٧ صدر قرار جمهوري بتشكيل الاتحاد القومي كما صدر قرار بتكوين اللجنة المؤقتة للاتحاد القومي والتي كلفت باختيار قائمة المرشحين من بين الذين قبلت أوراق ترشيحهم على ألا تكون هذه القائمة نهائية الا بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها . وقد شكلت لجنة برئاسة زكريا محيي الدين وعضوية كل من عبداللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وعلى صبرى وابراهيم

الطحاوى وعبد الله طعيمة وعباس رضوان ومجدى حسنين وكمال الحناوى ومصطفى المستكاوى (٩٣) .

وقد شرح أنور السادات الطريقة التى عملت بها اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى فحصها لطلبات الترشيح فأشار الى أنها كانت تنظر فى ثلاثة تقارير عن كل مرشح . التقرير الأول كان حول اتجاهاته السياسية والهدف من هذا التقرير توضيح الحزب الذى كان المرشح ينتمى اليه مدى علاقته به . أما التقرير الثانى فكان حول حالة المرشح والدخل التقريبى له . أما التقرير الثالث فكان يضم المعلومات التى جمعت حول الأهداف الحقيقية للمرشح من وراء ترشيحه نفسه . وأشار السادات الى أن اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد القومى قد طلبت من جميع أجهزة الدولة المختصة المساهمة فى اعداد هذه التقارير كما أشار الى أن اللجنة تلقت عددا هائلا من التقارير التى بعث بها مواطنون عاديون بقصد المساهمة فى تسهيل مهمة اللجنة وقررت بهذا الصدد أن تفحص أجهزة الدولة هذه التقارير لبيان مدى صحتها وجديتها وهكذا فحصت اللجنة طلبات الترشيح . وقد أصبح أمامها عن كل مرشح ملف ضخيم للغاية يضم تاريخ حياته بالتفصيل وواصلت عملها لمدة ١٣ يوما قدمت بعدها نتيجة أعمالها للرئيس (٩٤) .

ونلاحظ أن اللجنة بدأت تمارس بها قبل التكوين الفعلى للاتحاد القومى لذلك كان الاعتماد على أجهزة الأمن (٩٥) كبيرا . وقد انتهت اللجنة الى الاعتراض على لجال الأحزاب القداومى أو من كانت لهم صلة بجهات أجنبية وأصحاب الاتجاهات المتطرفة ، وقد استبعد ١١٨٦ من مجموع ٢٥٠٨ وهى نسبة عالية حقا واللجنة التنفيذية للاتحاد القومى اعترضت أحيانا على كل المرشحين فى بعض الدوائر أى أنها لم تجد مرشحا واحد صالحا

في هذا الدوائر وهي خمس دوائر . ومن ثم أعلن عن إعادة فتح باب الترشيح فيها مستقبلا . وأغلقت دوائر على مرشح واحد فقط في ٧٦ دائرة من أصل ٣٥٠ وكان في هذه الدوائر كل الوزراء الذين رشحوا أنفسهم في ١٦ دائرة والعسكريون ٢٥ دائرة . هذا يكون تدخل الاتحاد القومي قد لعب دورا حاسما في تخفيض عدد المرشحين ومن ثم قلل درجة المنافسة في الانتخابات .

وقد ظهر اتجاهان بصدد ترشيح الاتحاد القومي للمرشح العضو لعضوية مجلس الأمة فرأى البعض أنه بترشيح مرشح واحد بالدائرة وقفلها عليه لا يتفق على التمثيل (٩٦) النيابي لأنه قد جعل نائبا واحد ينفرد بالناخبين ، ورأى البعض أنه تعبير عن تمثيل المصالح التي وردت في مقدمة الدستور وهي أهداف ثورة يوليو وإن كان هذا التمثيل غامضا (٩٧) . وقد دافع الرئيس عن حق الاتحاد القومي في اختيار المرشحين الذين لا تتعارض أفكارهم مع أفكار الثورة وبرر ذلك بقوله - « لنا أفكارنا الخاصة عن الديمقراطية ولقد استخدمت أقلية الاقطاعيين والملاك الديمقراطية من قبل في السيطرة على الشعب » (٩٨) . ويرى أيضا أحد شهود الفترة أن موضوع التدخل من قبل الاتحاد القومي كان يتفق ومنطق الثورة (٩٩) :

وأيا كان الأمر فيمكن القول بأن هذا الدور الذي منح للاتحاد القومي كان بمثابة أول اعتداء على الحريات شهدته الانتخابات التشريعية لعام ١٩٥٧ وقد استغل الاتحاد القومي كمصفاة لغريبة عضوية المجلس التشريعي وأحكام السيطرة عليه وتمكين أكبر عدد ممكن من الضباط من دخول المجلس . وأن الاتحاد القومي قد استبعد العناصر التي لا تحظى بموافقة السلطة . ومن ثم فإن هذا الدور قد قضى منذ البداية على فرصة لوجود معارضة حقيقية بالمجلس .

الاتحاد القومى والصحافة : كان الاتحاد القومى هو الجهة التى أوكلت اليها ملكية الصحافة المصرية بمقتضى قانون تنظيم الصحافة الذى صدر فى ٢٣ مايو ١٩٠٦ . ولهذا القانون أهمية خاصة فى تاريخ العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية فى مصر . فقد صدر بعد ما يقرب من ثماني سنوات من قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ونجاح الثورة فى الوصول الى الحكم ليمثل خطأ فاصلا بين مرحلتين فى مسيرة الصحافة المصرية . ويمثل القانون أيضا البداية الفعلية لتقنين العلاقة بين النظام السياسى للثورة والصحافة وبوضوح الكيفية التى تم بها استيعاب الصحافة لصالح النظام الحاكم سواء من ناحية الملكية أو التبعية السياسية والفكرية للتنظيم السياسى . وقبل صدور هذا القانون بدت بعض التمهيدات لصدوره واضحة وذلك من خلال نشاط سكرتير الاتحاد القومى أنور السادات وخطب الرئيس جمال عبد الناصر أو ما عبر عنه بعض الصحفيين .

فقد عقد أنور السادات عدة اجتماعات مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات ومن ذلك انه اجتمع معهم فى ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ وبحث معهم وضع صحافة الاتحاد القومى . وأقر المجتمعون أن ينضم صاحب كل صحيفة ومجلة ورئيس تحريرها كأعضاء عاملين فى الاتحاد القومى وذكرت الصحف أنه من المنتظر أن يعقد أنور السادات اجتماعات دورية مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات حتى يتم تنظيم علاقة الاتحاد القومى بالصحافة (١٠٠) .

كما عقد اجتماع آخر فى ٥ يونيو ١٩٥٨ تقرر فيه تكوين لجنة للصحافة فى الاتحاد القومى تضم رؤساء تحرير الصحف والمجلات على أن تجتمع مرة كل أسبوعين لدراسة التعاون بين الصحافة والتشكيلات العليا للاتحاد القومى وتكوين لجنة للاتحاد القومى فى مقام كل مؤسسة صحفية . وعاد أنور السادات فاجتمع

بهم وأعرب عن أمله فى أن تبذل الصحافة جهودها فى شرح رسالة الاتحاد القومى للمواطنين وتقرر أن تؤلف فى كل مؤسسة صحفية لجنة تنفيذية للاتحاد القومى (١٠١) .

وفى خطاب له فى عيد الثورة سنة ١٩٥٩ أى قبل ما يقرب من عام على تنظيم الصحافة انتقد الرئيس جمال عبد الناصر الصحافة المصرية واتهمها بعدم القاء الضوء على المواطنين الكادحين فى حين أنها تخصص مساحات كبيرة لأخبار العاطلين بالوراثة والطبقة الأرستقراطية التى نشأت أثناء الحكم التركى والاحتلال البريطانى وسيدات المجتمع وتقدم بالتالى صورة بعيدة كل البعد عن مجتمعنا الاشتراكى التعاونى الجديد . وأشار الرئيس الى أن الصحافة مازالت تؤكد على القيم القديمة وطالب الاتحاد القومى بأن يكون له دوره الايجابى فى توجيه الصحافة (١٠٢) .

وفى هذا السياق دعا احسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف آنذاك فى مقال له الى ضرورة تنظيم الصحافة داخل الاتحاد القومى لأنها تعتبر أداة من أدواته وانه كان من المفروض أن يدعى الصحفيون أو على الأقل رؤساء تحرير - ليكونوا هيئة داخل الاتحاد القومى هيئة متصلة اتصالا مباشرا باللجنة العليا للاتحاد حتى يتناقشوا فى الخطوط الرئيسية لتوجيه الرأى العام وقال انه طالب فى يوم من الأيام بألا يكون من حق أى صحفى أن يتولى رئاسة التحرير الا اذا قبل ضمن الهيئة المكونة داخل الاتحاد القومى (١٠٣) .

وفى ٢٠ مارس ١٩٦٠ نشرت روز اليوسف خبرا يقول ان جميع القرارات الخاصة بمزاولة مهنة الصحافة ستعلن قريبا وسيعيد الاتحاد القومى جميع هذه القرارات . وصدر قرار من رئيس

الجمهورية في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ بقانون رقم ١٥٦ متضمنا النقاط الآتية :

١ - لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومي لاصدار الصحف . ويقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر بصفة دورية ويستثنى من ذلك المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات وعلى أصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص .

٢ - اشتراط الحصول على ترخيص من الاتحاد القومي للعمل في الصحافة .

٣ - أيلولة ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها للاتحاد القومي وينقل اليه ما لأصحابها وفقا لأحكام هذا القانون وهي صحف دار الأهرام - صحف دار أخبار اليوم - وصحف دار روز اليوسف - صحف دار الهلال .

٤ - تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار من محكمة الاستئناف وعضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة ويختار الاتحاد القومي العضو الآخر .

٥ - يؤدي التعويض المشار اليه في المادة السابقة في شكل سندات على الدولة بفائدة سعرها ٣٪ تستهلك خلال ٢٠ سنة .

٦ - يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة تتولى مسئولية ادارة صحف المؤسسة .

٧ - يعين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر يتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية (١٠٤) .

وتتضح مظاهر اشراف الاتحاد القومى على المؤسسات الصحفية فى الأمور الآتية : -

— أن تشكيل مجالس ادارة المؤسسات الصحفية يكون بقرار من رئيس الاتحاد القومى .

— أن الميزانية السنوية بكل مؤسسة صحفية تعتمد بقرار من رئيس الاتحاد القومى .

— أن اصدار الصحف والترخيص بالعمل فى الصحافة يجب أن يكون بموافقة الاتحاد القومى وهو ما ينطبق على الصحف التى تصدرها المؤسسات وعلى العاملين بهذه المؤسسات .

— أن قرارات مجالس ادارة المؤسسات الصحفية تعرض على الاتحاد القومى لاعتمادها .

ومن مجمل هذه القوانين والقرارات يتضح أن الاهتمام كان منصباً أساساً على الجوانب الاقتصادية والإدارية للمشروع . أما الجوانب المتعلقة بسياسة الجريدة فى النشر والاعلام فلعل الاعتماد فيها كان على أساس أن رئيس مجلس ادارة وأعضاء يعينون بقرارات من اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى . فنقلت للاتحاد القومى ملكية دور الأهرام والأخبار والهلال وروز اليوسف بعد أن كانت ملكاً لأفراد أو شركات رأسمالية ومن خلال علاقات الملكية هذه أمكن للدولة التحكم فى تشكيل مجالس وإدارات الصحف وتغييرها ودخلت عناصر عسكرية فى تشكيل مجالس إدارات الصحف من أهمها - صلاح سالم - عبد الرؤوف نافع - يوسف السباعى - سيد

ابراهيم - أمين شاكر - لطفى واكد - محسن عبد الخالق - كمال
رفعت - كمال الحناوى - أحمد حمروش (١٠٥) .

واثر صدور هذا القانون اتصل صلاح سالم نقيب الصحفيين
آنذاك بالمشرف العام على الاتحاد القومى كمال الدين حسين الذى
أكد له أن شرط موافقة الاتحاد على العمل فى الصحافة هو شرط
لاحق للقبول فى النقابة وليس سابقا عليه الا أن مدير عام مصلحة
الاستعلامات محمد عفره أرسل خطابا الى مجلس النقابة يتضمن
ضرورة حصول طالبى القيد فى النقابة على ترخيص من الاتحاد
القومى وارفاه بطلباتهم كشرط للبت فى هذا الطلبات وقد أقر
مجلس النقابة هذا الخطاب وقرر أن يعبر ممثل مصلحة الاستعلامات
فى لجنة القيد عن رأى الاتحاد القومى (١٠٦) .

وتقرر فى ٢٦ مايو ١٩٦٠ أن يتولى عبد القادر حاتم شئون
الصحافة فى الاتحاد القومى . وأشارت المذكرة الايضاحية لهذا
القانون الى أن ملكية الشعب ووسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى
أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صسورته باعتباره مجتمعا
ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا وأنه لا يمكن الإبقاء على سيطرة رأس
المال على وسائل التوجيه وإن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية
وهى الصحافة هى الضمان الثابت لحرية الصحافة بمضمونها الأصيل
وهى حق الشعب فى أن يتابع مجريات الحوادث والأفكار وحقه فى
إبداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق واراادته .

ويتضح من المذكرة السابقة أن سبب إقدام النظام على
إصدار هذا القانون هو القضاء على التناقض الذى كان موجودا بين
الاعلام والمجتمع حيث أن هناك عدم اتساق بين طبيعة النشاط
الصحفى الذى كان يمارس دوره فى ضوء المفهوم الرأسمالى وهوية

النظام السياسى الذى تبلورت اتجاهاته ولو نسبيا نحو الاشتراكية .
ولذلك كانت ملكية الاتحاد القومى للمؤسسات الصحفية متسقة مع
التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تحكم عمل
الاتحاد القومى . ولكننا نعود فنؤكد أن الاتحاد القومى لم يكن سوى
لافتة مارست من تحتها القيادة السياسية التى حددت من قبل دوره
بواسطة وزارة الاعلام سلطتها المختلفة .

وقد بدأت التغيرات الكبرى بسلسلة من القوانين المفاجئة فى
يوليو ١٩٦١ التى تخطت بها القيادة السياسية كل الأطر الدستورية
والقانونية التى كانت قائمة وبها قطعت الامتداد التلقائى للمرحلة
السابقة (١٩٥٢ - ١٩٦١) وقد عرفت هذه القوانين باسم القوانين
الاشتراكية ، التى ألغت الملكية الخاصة لكافة البنوك ومؤسسات
الاثتمان والادخار والتأمين والصناعات الكبرى وفرضت احتكار
الدولة للتجارة الخارجية وأممت العديد من المؤسسات التجارية
والصناعية والمقالات وبشكل عام غيرت الى حد كبير الطبيعة
الاقتصادية وعلاقتها فى الدولة وحولتها من مجتمع رأسمالى ووضعتها
فى أول الطريق الى الاشتراكية (١٠٧) .

وقد أحدثت تلك القوانين دويا كبيرا فى دولة الوحدة وفى
سائر أنحاء العالم وبعدها نوال التغيرات مواكبة للظروف وما كانت
تطلبه من تنظيم جديد ومن قيادات جديدة وصدر فى ١٦ أغسطس
١٩٦١ - فى اطار الاتجاه الى تشكيل نظام جديد للحكم السياسى
للجمهورية - قرار رئيس الجمهورية بتعيين نواب رئيس الجمهورية
والوزراء ونواب الوزراء ثم أصدر رئيس الجمهورية فى ١٩ سبتمبر
١٩٦١ قرارا باعادة تنظيم الاتحاد القومى بما يتمشى مع الخطة العامة
فى دعم الوحدة والقضاء على الاقليمية .

ونص القرار على إلغاء اللجنة التنفيذية الاقليمية للاتحاد القومي وتكوين اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي للجمهورية التي تتكون من رئيس الاتحاد و ٢٠ عضوا على أن تتبع اللجان التنفيذية اللجنة التنفيذية العليا مباشرة . وجاءت هذه الخطوة لتحقيق هدف الاتجاه الى أن تكون هناك حكومة واحدة للجمهورية وفق المبدأ الذي كان قد تقرر في أغسطس ١٩٦١ بعد ثوالى صدور وتنفيذ القرارات والاجراءات الاشتراكية (١٠٨) .

وهنا لابد أن الاتجاه كان حتى هذه الفترة يستهدف البقاء على الاتحاد القومي كتنظيم سياسى شعبى تابع اجراء تغييرات كان لابد منها بعد ترسيخ قيام المجتمع الاشتراكى الجديد . ثم حدث الانفصال وقامت حركة مأمون الكزبرى الانفصالية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وتوالى الأحداث فى سوريا وفى مصر التى التزمت جانب المسالمة تجاه الانقلاب الانفصالى وأذيع فى ٥ أكتوبر بيان جمال عبد الناصر الذى أعلن النهاية المؤسفة لدولة الوحدة .

وفى ١٦ أكتوبر وفى أول حديث له الى الشعب بعد القبول الرسمى لانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة حدد الرئيس الأخطار التى وقعت فيها التجربة المصرية بقيادته والتى كشف عنها وقوع الانفصال . وكان أول هذه الأخطار هو الوقوع ضحية « وهم خطير قادتنا اليه الثقة المتزايدة بالنفس والغير . لقد كنا دائما ترفض المصالحة مع الاستعمار ولكننا وقعنا فى خطأ المصالحة مع الرجعية » (١٠٩) .

أما الخطأ الثانى فكان لا يقل أثره عن الأول وهو عدم كفاية التنظيم الشعبى « لقد كانت وسيلتنا الى التنظيم الشعبى هى تكوين الاتحاد القومى ليكون اطارا من حول صراع الطبقات وكان خطونا أننا فتحنا الطريق الى الاتحاد القومى أمام القوى الرجعية وكانت نتيجة

هذا الخطأ أن الرجعية التي تسللت الى الاتحاد القومي تمكنت من شل فاعليته الثورية وحولته الى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية » (١١٠) . ومن هنا فان أهم ما يواجهنا اليوم هو إعادة التنظيم الشعبى ليكون الاتحاد القومى أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصلحة فى التغيير الثورى . وكان هذا التحليل من قبل القيادة السياسية المصرية فى ذلك الوقت هو فى الواقع الأساسى الذى استندت اليه فيما بعد عملية بناء تنظيم سياسى جديد .

وهنا نعود ونؤكد أن الاتجاه المقرر ما يزال يرمى الى أن يكون الاتحاد القومى هو التنظيم السياسى الشعبى مع تغييره وتطويره ليكون أداة ثرية للجماهير . وثمة ملاحظة نوردتها فى هذا الصدد فقد تضمن بيان ١٦ أكتوبر تركيزا على الاتحاد القومى كرد فعل للتسلل الانفصالى الذى سيطر على الاتحاد القومى فى سوريا .

وتتابعت التغيرات فى مصر بعد الانفصال « وقد احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة » وصدر فى ٧ نوفمبر ١٩٦١ قرار جمهورى بانهاء مهمة مجلس الأمة (١١١) ومن قبل فقد صدر فى ٤ نوفمبر عقب الاجتماع الثامن للرئيس جمال عبد الناصر مع هيئة الوزارة الجديد التى كانت قد شكلت فى ١٧ أكتوبر ١٩٦١ بيان سياسى عن خطوات تنظيم العمل الشعبى نص على :

— تشكيل لجنة تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ومهمة هذه اللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريق التى يمكن أن يتم بها تجميع ممثلى القوى الحقيقية الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريق الانتخاب .

— يقدم الرئيس فى هذا المؤتمر تقريراً بمشروع ميثاق للعمل الوطنى على ضوء التجربة الثورية والأهداف الثورية ثم تجرى مناقشة بواسطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ولجانه فى جلسات علنية ويكون التقرير والمناقشات له هى الميثاق للعمل الوطنى .

وتجرى الانتخابات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان الثابتة للاتحاد القومى ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات وقواعدها وتكون اللجان التأسيسية هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

وحتى ذلك الوقت وبمقتضى بيان ١٦ أكتوبر السابق إرادته كان المقرر أن يكون الاتحاد القومى هو التنظيم السياسى والشعبى ونحن نؤكد على هذه الحقيقة مسبقاً لأنه بعد اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية واجتماعات المؤتمر الوطنى بعد ذلك استقر الأمر على إلغاء الاتحاد القومى وقيام تنظيم جديد وثمة ملاحظة جديرة بالذكر فى هذا الصدد فانه فى اجتماع عبد الناصر مع الوزراء فى أول نوفمبر ١٩٦١ تم بحث التنظيمات الشعبية الجديدة ورأى أنه ينبغى أن تكون (انعكاساً لحقيقة ديمقراطية وليس لشكل ديمقراطى) وأعلن أنه بعد بداية الثورة الاجتماعية يجب أن يعكس الاتحاد القومى ومجلس الأمة إرادة التغيير الثورى . وفى ٢ نوفمبر — ضمن عدة قرارات — تم عزل الرجعيين عن الاتحاد القومى ومجلس الأمة (١١٢) وبهذا القرار تهيأ متجه جديد لشكل وتكون التنظيم السياسى الشعبى وذلك قبل اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى .

لقد ظل السائد في الأذهان والمطروح في المجال السياسي حتى صدور قرار تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في ٨ نوفمبر ١٩٦١ أن يكون الاتحاد القومي هو التنظيم السياسي الشعبي بصورة جديدة تتفق مع الثورة الاجتماعية (١١٣) وفي ظل المفهوم المستقر في الأذهان بدأ التأهب لانعقاد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني التي ضمت ٢٥٠ عضوا من بينهم ٢٢ عاملا و ٣٦ أستاذا في الجامعة و ١٤ محاميا و ٩ صحفيين وكتاب و ١١ سيدة وكان الغرض منها دراسة الواقع الفكري والعمل في البلاد لوضع الأسس التي يجرى على هديها انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني - فقد روعى أن تكون اللجنة مجالا لتمثيل واسع النطاق يكفل حتى في هذه المرحلة التنظيمية المؤقتة مجالا مفتوحا لكل الآراء لكي تساهم في عملية التحضير لمؤتمر وطني يمثل القوى الحقيقية ويفتح المجال أمامها بالانتخاب الحر لكي تتولى هذه القوى في مؤتمرها المنتخب وضع ميثاق العمل الوطني (١١٤) .

وعلى هذا النحو فإن الملامح الرئيسية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني يمكن حصرها في النواحي الآتية :

أولا : هي لجنة معينة جاء تشكيلها وفقا لما قرره المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية في ١٨ نوفمبر ١٩٦١ .

ثانيا : هي لجنة تمهيدية أي أن عملها موقوت بميعاد ومهمة محددة فكان عليها أن تنتهي من عملها في فترة لا تتجاوز شهرا كما حدد عملها في دراسة جميع الممثلين للقوى التي ستشارك في المؤتمر الوطني .

ثالثا : هي بمثابة لجنة استشارية ليس لها أن تصدر القرارات ذات الصلة الإلزامية ، ولكنها تقوم بتجميع نتيجة دراستها في

شكل توصيات الى رئيس الجمهورية ليستأنس بها فيما يأتي
بعدها من خطوات .

أما فيما يتعلق بخُط سير العمل في المؤتمر الوطني فيمكن
ايضاها في الأمور الآتية :

أولا : مناقشة عامة يعرض فيها كل من الأعضاء وجهة نظره في
الموضوعات الآتية :

(أ) القوى الشعبية الأصيلة للشعب التي يجب أن تمثل في
المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وتحديد القوى المضادة
المضادة التي يجب أن تعزل أو تستبعد سياسيا .

(ب) كيفية تحقيق تمثيل القوى الشعبية في المؤتمر التي
يجب أن تمثل عن طريق الانتخاب .

ثانيا : تشكيل لجنة فرعية من ٣١ عضوا تحال اليها جميع الآراء التي
أثيرت في المناقشة العامة لاعداد تقرير عام يرفع الى اللجنة
التحضيرية للمؤتمر الوطني للمناقشة والوصول الى توصيات
محددة ترفع الى رئيس الجمهورية .

وصدر في ٢٢ نوفمبر قرار يتضمن تعيين أنور السادات أمينا
عاما للجنة التحضيرية وبدأت اجتماعاتها يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ حيث
افتتحها الرئيس جمال عبد الناصر بحديث مسهب أعلن فيه شعار
« كل الحرية للشعب ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب » وقال
انه (لابد من عملية فرز للرجعيين وعزلهم لحماية مكاسب الشعب
وأنه لابد أن يأخذ الشعب الفرصة كاملة ليخطيء ويصحح الخطأ)
وبدأت جلسة العمل الأولى في اللجنة التحضيرية يوم ٢٦ نوفمبر

بمناقشات شملت تعريف من هو الشعب ومن هم أعداء الشعب وتعريف الحرية والاشتراكية وبحث كيفية اشراك الشعب في المسئولية وموقف الثورة من أعداء الشعب وفي هذه الجلسة الأولى أعلن أنور السادات الأمين العام للجنة أن (لكل عضو أن يقول ما يريد بصراحة وحرية تامة) (١١٥) .

وعلى أساس هذا المنطلق جرت المناقشات وأعلنت الآراء ووجهات النظر المختلفة واحتدم الحوار في جلسات اللجان المتابعة وشارك الرئيس عبد الناصر في المناقشة والحوار في عدة جلسات من بينها جلسة يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ حيث نوقشت موضوعات تكوين النقابات والجمعيات التعاونية الزراعية وتمثيلها في المؤتمر كما اشترك في مناقشات اليوم التالي - الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية - حيث دار النقاش حول كيف يتم عزل أعداء الاشتراكية وقال عبد الناصر ان أى شخص لم يكن اقطاعيا أو رأسماليا أو مفسدا في الحياة النيابية يمكن أن يسير معنا وقال ان (العزل ليس محكمة ولا سجننا ولكنه حماية للتنظيم السياسى فى المجتمع الاشتراكي) وقال أيضا (ان الاتحاد القومى قام بدوره واحنا بنمر بمراحل كل مرحلة لها ظروف مختلفة . . هيئة التحرير مادمننا كنا بنقول عايزين نحل مشاكلنا فى اطار من الوحدة الوطنية والاتحاد القومى قام بدور زى ما احنا النهاردة ننتقل الى مرحلة جديدة . . مرحلة الثورة الاجتماعية . . فنريد تنظيم أنفسنا على أساس تنظيم (جاريك)

وفي اجتماع اللجنة التحضيرية يوم ٢٩ نوفمبر - الاجتماع الخامس - أعلن عبد الناصر أن المعارضة الوطنية حق لكل مواطن وتحدث عن تأمين الثورة الاجتماعية وفي اجتماع اللجنة يوم ٣ ديسمبر جرت مناقشات ممتدة حول الممارسة الديمقراطية ونوقش

يوم ٦ ديسمبر دور الصحافة في المجتمع الاشتراكي وتم تشكيل اللجان الفرعية للجنة التحضيرية وقررت اللجنة الفرعية للقوى الشعبية في ٩ ديسمبر تقسيم القوى الشعبية الى قطاعات مختلفة كما بحثت اللجنة في ١٠ ديسمبر قواعد عزل أعداء الشعب في كل قطاع وتم في ١١ ديسمبر تشكيل لجنة فرعية لوضع تقرير عن التنظيم الشعبي الجديد وقد استقر الرأي اجمالا على أن يشمل العزل ثلاث فئات الذين حكم عليهم في حق الوطن ولم يرد اعتبارهم بعفو - الذين عاونوا أجنبيا بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الاضرار بمصالحها - الذين استغلوا نفوذهم بقصد الاثراء على حساب الشعب (١١٦) .

وفي نهاية ١٩٦١ وبعد انتهاء اجتماعات اللجنة التحضيرية بدأ الاعداد لاجتماعات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي تقرر أن يشكل بالانتخاب في موعد محدد لكل قطاع من قطاعات الشعب ويجيء عام ١٩٦٢ حافلا بالنشاط السياسي وتركز وسائل الاعلام في شهر يناير على أنباء المؤتمر الوطني ويجرى طبع بطاقات الانتخاب ويصدر في ١٦ يناير قرار جمهوري بدعوة المواطنين الى انتخاب المؤتمر الوطني للقوى الشعبية كما يصدر قرار جمهوري بوقف الحقوق السياسية لبعض الأشخاص لمدة عشر سنوات لأربع فئات (١١٧) .

ولقد صدر في ١٧ يناير عام ١٩٦٢ قرار رئيس الجمهورية بتشكيل المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ويتضمن القرار أن يضم المؤتمر ١٥٠٠ عضو بالإضافة الى أعضاء اللجنة التحضيرية بالمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الصادر بهم القرار الجمهوري رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦١ وبذلك بلغ عدد أعضاء المؤتمر ١٧٥٠ عضوا وأصبح للفلاحين ٣٥٪ من عدد أعضاء المؤتمر الوطني المكون من ١٥٠٠

والعمال ٢٠٪ والرأسمالية الوطنية ١٠٪ والنقابات المهنية ١٥٪
ولهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ٧٪ وموظفي
الحكومة ٩٪ والطلاب ٧٪ والقطاع النسائي ٧٪ توزع هذه النسبة
بين القطاع المهني وبين التنظيمات التسوية القائمة . وكانت اللجنة
التحضيرية قد وافقت في ٢١ ديسمبر على هذه النسب المقترحة
لتمثيل مختلف الفئات وعلى أن يجتمع المؤتمر الوطني في
يناير ١٩٦٢ .

وتقرر أن يشترك في الانتخابات كل من تزيد سنه على ١٨
سنة وشكلت لجنة للتظلمات من قرارات العزل بدأت اجتماعاتها يوم
٢١ يناير ١٩٦٢ وأعلن في ٣١ يناير استثناء ٢٩٢ مواطنا من قرار
العزل وبدأت انتخابات المؤتمر الوطني في ٥ فبراير ١٩٦٢ حيث
انتخب عمال الحكومة والمصانع والشركات وعمال الزراعة ممثلين
في المؤتمر وجرت انتخابات النقابات المهنية والنشاط النسائي في
١٢ فبراير ١٩٦٢ وانتخابات الفلاحين في ١٤ فبراير والرأسمالية
الوطنية ١٧ فبراير ثم انتخابات قطاعي الجماعات والموظفين وانتخابات
الطلبة في ١٤ فبراير (١١٨) .

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا مساء يوم ٢٢ فبراير
بمناسبة عيد الوحدة شرح فيه ظروف قيام الوحدة والتآمر الرجعي
الذي أسفر عن الانفصال وطرح في هذا الخطاب شعار « وحدة الهدف
قبل وحدة الصف » وهو الشعار الذي كانت له انعكاساته فيما بعد
في المؤتمر الوطني وفي بناء التنظيم الجديد ، وثمة ملاحظة مهمة
يتعين ايرادها في هذا الصدد . . فقد ألقى الخطاب في مؤتمر
شعبي أقامه الاتحاد القومي ومعنى هذا أن المستقر في الأذهان حتى
ذلك الوقت هو إعادة بناء الاتحاد القومي وليس إقامة تنظيم جديد
تحت مسمى آخر . ويؤكد ذلك صدور قرار للرئيس عبد الناصر

فى ٩ مارس ١٩٦٢ باعلان « النظام الدستورى لقطاع غزة » واقامة « اتحاد قومى يضم الفلسطينيين أينما كانوا هدفه الاسمى العمل المشترك لاسترداد فلسطين » (١١٩) .

وقد تتبعت الصحف أنباء التأهب للمؤتمر الوطنى مثل مناقشة مجلس الوزراء فى ٨ ، ٩ مايو لمشروع الميثاق . كما نشرت جريدة الجمهورية فى ١٣ مايو ١٩٦٢ حديثا مع الرئيس جمال عبد الناصر قال فيه « ان الميثاق الوطنى منهاج يحدد مكاننا وطريقنا وأهدافنا » . وأعلن فى ١٦ مايو ١٩٦٢ أن أنور السادات وكمال الدين حسين سوف يتوليان الأمانة العامة للمؤتمر الوطنى . وقد بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ بجلسة قدم فيها جمال عبد الناصر للشعب مشروع الميثاق الوطنى وبهذا المشروع عرف الجميع للمرة الأولى أن التنظيم السياسى لن يكون هو الاتحاد القومى ، وانما الاتحاد الاشتراكى العربى . ولقد صدر فى ٢٨ أكتوبر قرار تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى (١٢٠) . وانتهى بهذا دور الاتحاد القومى . . . دون اعلان رسمى بالغاءه .

واذا ما أردنا أن نقيم تجربة الاتحاد القومى فان عدة أسئلة تطرح نفسها على هذا التقييم منها هل نجحت فلسفة التعايش السلمى بين الطبقات فى اطار التنظيم السياسى الواحد ؟ . وهل استطاع الاتحاد القومى أن يحقق مشاركة الشعب فى ادارة دفة الحكم ويكون وسيلة اتصال فعال وايجابية بين القيادة والجمهير ؟ وما هى النتائج التى انتهى اليها الاتحاد القومى ؟ هل يمكن القول بفشله ؟ أو أن الظروف تغيرت وتغيرت طبيعة المرحلة ؟ وان عوامل التطور فى اتجاه الاشتراكية هى التى تسببت فى الغاء الاتحاد القومى .

تكداد تتفق الآراء حول تقييم تجربة الاتحاد القومى من ناحية أن فلسفة التعايش السلمى بين الطبقات فى اطار تنظيم سياسى واحد يسعى لتحقيق أهداف مشتركة لا تتفق مع الأسس (١٢١) الموضوعية للتكوين الطبقي وتتعارض مع أهداف التغيير الاقتصادى . فقد أثبتت التجربة سيطرة القوى والطبقات الاجتماعية المناهضة وبحكم مصالحها وانتماءاتها للأهداف المعلنة للاتحاد القومى على هذا الاتحاد وهو الأمر الذى تبلور فى ذلك الحين فى أعقاب رد الفعل لقوانين يوليو ١٩٦١ ثم فى أعقاب الانفصال السورى وقاد جمال عبد الناصر فى ذلك الحين عملية النقد للاتحاد القومى عندما أعلن فى بيانه عن الانفصال السورى فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ « أن الرجعية التى تسلمت الى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعليته الثورية وحولته الى مجرد لافتة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية » .

وفى مجال تقييم ما قام به الاتحاد القومى فعليا فى ممارسة سلطاته التى نص عليها الدستور والقوانين المنظمة لعمله فلا شك أن السلطة قد تركزت - بموجب الدستور - فى شخص رئيس الجمهورية فهو الذى يخطط سياسة البلاد فى الداخل والخارج ويتخذ القرارات وفى ظل هذا الوضع لم يكن الاتحاد القومى فى الفترة القصيرة التى عاشها الا أداة من أدوات ذلك النظام القائم على حكم الفرد (١٢٢) .

ويذهب البعض الى أن السلطة الحاكمة قد هدفت الى ايجاد تنظيم سياسى بدون نشاط سياسى حقيقى وبدون مبادرات سياسية وبغير أسنلوب سياسى فى التعبير وابداء الرأى ولعل التناقض المهم الذى حدث فى هذا الصدد هو حاجة السلطة الحاكمة الى التنظيم استكمالا للشكل ولكى يكون أداة فى يدها يمكنها من الحكم بصورة

أفضل وأسهل . إلا أنها في نفس الوقت كانت تشكك في هذا التنظيم ولا تريد له أن يتواجد في صورة مستقلة أو متميزة عنها أو أن يتمتع بأية قوة يستمدّها من أي مصدر غيرها وحدها وبعبارة أخرى رأى البعض أن السلطة الحاكمة أرادت أن يصبح التنظيم السياسي مجرد أداة طيعة في يدها خوفا من أن يؤدي أي تنظيم سياسي جاد وحقيقى الى إثارة التساؤلات والانتقادات للنظام أو للنخبة الحاكمة أو يصبح أداة للضغط على القيادة (١٢٣) وربما أن هذه الرؤية صحيحة الى حد ليس بقليل .

كما أن وجود تنظيم سياسي يتمتع بالاستقلال والقوة قد يؤدي الى اقرار بعض الأشياء الخطيرة من وجهة نظر السلطة الحاكمة مثل « اقرار مبدأ النقد والنقد الذاتى وخضوع الأقلية للأغلبية كبديل عن خضوع الجميع للقائد وهذه الأشياء كلها لو تحققت فانها تؤدي في التحليل الأخير الى التقليل من نفوذ الحاكم الفرد وتقليل قدرته على التحكم والانفراد بسلطة اصدار القرار (١٢٤) .

وتأسيسا على ذلك لم تكن للتنظيم السياسي ذاتية متميزة أو أنه كان يتمتع بدرجة من الاستقلال بحيث يمكنه الامساك بأجهزة الدولة والسيطرة عليها ، انما العكس هو الذى حدث حيث تركزت السلطات في جهاز الدولة كجهاز سياسي وإدارى وحيد ودار التنظيم السياسي في فلكه (١٢٥) ولم يعد له وجود فعال ومن أبرز الأدلة على ذلك أن أهم القرارات السياسية الكبرى مثل تأميم قناة السويس ١٩٥٦ ثم اجراءات تمصير الاقتصاد المصرى ١٩٥٧ أو وحدة مصر وسوريا فى ١٩٥٨ أو اجراءات التأميم فى ١٩٦١ وغيرها من القرارات المهمة قد اتخذت فى غياب التنظيم السياسى أو عدم مشاركته (١٢٦) . على حين أن جمال عبد الناصر قد ذكر - ربما دحضا لهذا الرأى - فى سبتمبر ١٩٦٢ أن القرارات التى اتخذت

« نى الفترة الماضية » كانت من أخطر القرارات بالنسبة لمستقبل هذا الوطن ، ولكن أنا اتخذت هذه القرارات وأنا معتمد على الله وعلى إيمان هذا الشعب وعلى أن هذه القرارات تحقق الأمل وأمانى الشعب (١٢٧) .

كما يمكن القول بأنه كان من أسباب ضعف الاتحاد القومى كذلك فتح باب العضوية لجميع عناصر الأمة دون تحفظ مما أدى الى ترهله وتضخمه . فلقد اعتقدت السلطة الحاكمة على صيغة جماعية للتعبئة تتركز على الحشد الكلى والتأييد الرمزي للقوى الشعبية هذا بالإضافة الى أن العسكريين قد احتكروا المناصب العليا فى الاتحاد القومى فقد كانت دائما أمانة التنظيم فى يد أحد هؤلاء العسكريين (وكمال الدين حسين ومن قبله السادات كما يوضح أيضا تركيب اللجنة التنفيذية العليا (١٢٨) وهى أعلى أجهزة الاتحاد القومى هذه الحقيقة . فلقد كونت دائما بالتعيين كما سبق أن ذكرنا .

على أن الاتحاد القومى كان بمثابة أداة يمكن عن طريقها لرئاسة الدولة أن تتخذ ما تراه من الاجراءات السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين أو نقل ملكية الصحافة الى الاتحاد القومى بأعتباره سلطة شعبية وبذلك يتعين على الحكومة اتهامها بالسيطرة على وسائل توجيه الرأى (١٢٩) .

وهكذا حمل الاتحاد القومى فى ثناياه عوامل فنائه وهدمه سواء من حيث أسلوب صدوره واختصاصات ونظام عمله وتشكيله وعضويته وممارساته وما الى ذلك .

الهوامش

(١) (ولدستور ١٩٥٦) أهمية خاصة تنبع من كونه أول وثيقة دستورية تصدر في ظل ثورة يوليو كذلك اختلافه اختلافا جذريا عن تلك الدساتير السابقة (١٩٢٣ - دستور ١٩٣٠) من حيث ما احتواها من رؤى وأفكار ومن حيث ظروف إصداره وما صاحب ذلك من متغيرات على المستويين الداخلي والخارجي ودستور ١٩٥٦ بما فيه ومن خلاله صاغ جمال عبد الناصر لأول مرة أفكاره ورؤيته لقضية الديمقراطية في نصوص دستورية وعبر بهذه النصوص وبوضوح عن بدء قطيعة شبه نهائية مع الليبرالية الغربية . وإن كان يصدق القول الى حد كبير أنه رغم هذه القطيعة وطوال فترة البحث كان يدور في فكره مفهوم اجتماعي لديمقراطية مختلطة لبعض المفاهيم الليبرالية (ان جاز هذا التعبير) ، حول ملابسات إصدار هذا الدستور انظر الملاحق ، الملحق رقم (٦) ، اجتماع سرى لجمال عبد الناصر بالمستولين من الاتحاد القومي بمجلس قيادة الثورة في ١٠/٣/١٩٥٧ .

(٢) جمال مجدى حسنين ، الموقف الاجتماعي لثورة يوليو ، الكاتب ، يوليو ١٩٧٣ العدد ١٤٨ .

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات ، القرارات الكبرى لثورة يوليو ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(٤) فاروق يوسف أحمد ، الثورة والتغيير السياسي ، ص ١٣٤ .

(٥) محمود متولى التنظيمات الشعبية ، (المطبعة الفخرية ، ١٩٦٦) ، ص ٤٤ .

(٦) عصمت سيف الدولة ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ (ونتيجة لذلك اختلفت آراء فقهاء القانون الدستوري في تقدير دور السياسي والدستوري وقد أثير هذا الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا وقطعت فيه برأى واضح وذلك في حكمها الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٥٧ في القضية رقم ٨٢٢ لسنة ٣ قضائية) وانتهت الى أن الاتحاد القومي هو هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وسائر السلطات

وعلى الرغم من أن الحكم قد حدد هوية الاتحاد القومي . فانه لم يحسم الخلاف بين فقهاء القانون الدستوري الذي اعتبر البعض أن الاتحاد القومي يعتبر سلطة رابعة مستقلة تقوم الى جانب السلطات الثلاث في الدولة (ولزيد من التفاصيل راجع سليمان الطماوى ، السلطات الثلاث ، ص ٣٧٠ وما بعدها ومحمد عبد السلام الزيات ، المرجع السابق ، ص ١٩٢) .

(٧) أحمد حمروش ، ج ٢ ، ص ١٥٨ .

(٨) على الدين هلال ، تطور الأيديولوجية الرسمية في مصر ، ص ١٢٩ .

(٩) Lacouture J. Simonne, Egypt in Transition, p. 273.

(١٠) الاتحاد القومي ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٩ .

(١١) الاتحاد القومي ، اللجنة التنفيذية ، ص ٢٠ .

(١٢) وحيد رافت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٩٣ .

(١٣) أحمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(١٤) الاتحاد القومي ، اللجنة التنفيذية ١٩٥٧ ، ص ٢١ وما بعدها .

(١٥) نفس المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(١٦) نفسه ، ص ٢٤ .

(١٧) على الدين هلال ، تطور الأيديولوجية الرسمية في مصر ، ص ٢٤ .

(١٨) ثروت مكى ، النخبة السياسية والتغير الاجتماعى ، ص ٢٠٢ .

(١٩) عبد المنعم شemis ، ديمقراطية الاتحاد القومي ، القاهرة ، ١٩٦٠ ،

(٢٠) عبد المنعم شemis ، ديمقراطية الاتحاد القومي ، القاهرة ، ١٩٦٠ ،

ص ٥ .

(٢١) اتحادنا فلسفة خلفية (القاهرة د . ت) ، ص ٤ .

(٢٢) النظام الأساسى للاتحاد القومي ، ص ٤ ، انظر ملحق رقم (٧) .

(٢٣) نفسه ، ص ٥ .

(٢٤) أحمد حمروش ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(٢٥) الأهرام ، ١١/٥/١٩٥٧ .

(٢٦) فى كلمة القاها فى المؤتمر التعاونى الثانى ، ١ يونيو ١٩٥٦ .

- (٢٧) حديث مع كمال الدين حسين ، ١٩٩٤/١١/٤ .
- (٢٨) الجريدة الرسمية ، القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٣ أبريل ١٩٥٨ .
- (٢٩) القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن العمد والمشايخ .
- (٣٠) الأهرام ، ١٦ نوفمبر ١٩٥٩ .
- (٣١) النظام الأساسي للاتحاد القومي ، انظر الملاحق ، ملحق رقم (٧) .
- (٣٢) الأهرام ، ١٣ يونيو ١٩٦٠ .
- (٣٣) الأهرام ، ٨ أغسطس ١٩٥٧ .
- (٣٤) الجمهورية ، ٢٦ سبتمبر ١٩٥٧ .
- (٣٥) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية ، (١٩٥٨ - ١٩٦١) اعداد سويدان ناصر الدين (معهد الانماء العربي بيروت ، ١٩٨٧) .
- (٣٦) الهيئة العامة للاستعلامات ، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ ، قرارات سياسية ، ١٩٥٨ ، ص ٤٦ .
- (٣٧) القرارات الكبرى للثورة ، المرجع السابق ، ص ٦ .
- (٣٨) نفسه ، ص ٤٧ .
- (٣٩) انظر الملاحق ، الملحق رقم (٧) .
- (٤٠) الجمهورية ٩ ، ١٠ نوفمبر ١٩٥٧ .
- (٤١) محسن ابراهيم ، نى الديمقراطية والثورة والتنظيم السياسى ، (بيروت دار الفجر الجديد ، ١٩٦٢) ص ٢١٤ .
- (٤٢) تم الاستفتاء فى مصر وسوريا يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ وأعلنت فى اليوم التالى نتيجة الاستفتاء وأسفرت عن موافقة الناخبين فى مصر بأغلبية ١٢٨ و ١٠٢ و ٦ صوتا مقابل ٢٤٧ صوتا وفى سوريا بأغلبية ٨٥٩ و ٣١٢ و ١ صوتا مقابل ١٣٩ صوتا (الأهرام ٢٢ فبراير ١٩٥٨) .
- (٤٣) الهيئة العامة للاستعلامات فى القرارات الكبرى لثورة يوليو ، ص ٥٤ .
- (٤٤) عثمان خليل ، الوضع الدستورى للاتحاد القومى ، محاضرة أقيمت بالجمعية الجغرافية ١٩٥٩ ، ص ٨ .
- (٤٥) عثمان خليل ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٤٦) أحمد حسنين ، ورقة عمل عن الاتحاد القومي قدمت الى لجنة كتابة تاريخ الثورة سبتمبر ١٩٧٧ ، ص ١٥ .

(٤٧) النظام الاساسى للاتحاد القومى ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (٧) ،

(٤٨) النظام الاساسى للاتحاد القومى ، انظر الملاحق .

(٤٩) النظام الاساسى للاتحاد القومى .

(٥٠) نفسه ، ص ١٦ .

(٥١) النظام الاساسى للاتحاد القومى ، انظر الملاحق .

(٥٢) محمود متولى المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٥٣) الأهرام ١٥ ، ١٦ ، ١٨ يونيو ١٩٦٠ .

(٥٤) الأهرام ، ١٨ يونيو ١٩٦٠ .

Binder, Op. cit., p. 219. (٥٥)

Jannes May Filed Role Polity in Nasser is Egypt A Quest (٥٦)
For Legitibacy; p. 112.

(٥٧) أحمد حمروش ، ج ٢ ، ص ٢١٨ .

(٥٨) الأهرام ، ٢٧ يناير ١٩٥٨ .

(٥٩) الأهرام ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ يونيو ١٩٥٩ .

(٦٠) الجمهورية ٢٠ يونيو ١٩٥٩ .

(٦١) الأهرام ، ٨ يونيو ١٩٥٩ .

(٦٢) روز اليوسف - الأهرام ، ٩ يوليو ١٩٥٩ .

(٦٣) ومن أهم العائلات التى سيطرت على بعض لجان الاتحاد القومى من عائلات

كبار الملاك الزراعيين - أباطة - أبو الفتوح - الباسل - أبو سحلى - أبو اسماعيل -

أبو حسين - عزام - ميزار - سلطان - الشاذلى - القيعى - محرز - أبوستيت -

حزيق - محيى الدين - الطرزى - الوكيل - هركات - الفقى - تمام ٠٠٠ وتمت

معرفة أسماء الأعضاء من الصحف اليومية خاصة (أهرام يوليو ١٩٥٩ وتمت معرفة

أسماء وكبار الملاك ممن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى من كتاب الجمهورية

فى عامها الاول - أمين حسونة ، ص ١٦٤ .

(٦٤) أحمد حسنين ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٦٥) انظر الملاحق ، الملحق رقم () .

(٦٦) الجريدة الرسمية ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٩ ، القرار رقم ٥ لعام ١٩٥٩ .

(٦٧) القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن العمد والمشايخ .

(٦٨) القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٣ أبريل ١٩٥٨ .

(٦٩) سير العمل في الاتحاد القومي ١ ، ١٠ يوليو ١٩٥٩ ولائحة الجزاءات

لأعضاء الاتحاد القومي التي صدرت في ٢٠ مارس ١٩٦٠ - المؤتمر العام الأول للجمهورية في ١٦ يونيو ١٩٦٠ .

(٧٠) الأهرام - الشعب - ٢٩ ديسمبر ١٩٥٩ ، انظر الملاحق ، الملحق

رقم () ، رؤساء الاتحاد القومي المنتخبين للمحافظات .

المصدر : الأهرام ٢٨ مايو ١٩٥٧ - ٢٢ يناير ١٩٥٨ - ١٤ يونيو ١٩٦٠ .

(٧١) « ولم تقتصر سيطرة العسكريين على التنظيمات السياسية فقط . بل

امتدت سيطرتهم على أغلب أجهزة الدولة وخاصة بعد حل مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٥٦ ، فقد أصبح الجيش المصدر الرئيسي لشغل العديد من الوظائف في الدولة والتي تشمل نواب رئيس الجمهورية ورؤساء الوزارة والوزراء والمحافظين ووكلاء الوزراء والسفراء ومديري الشركات ورؤساء البنوك (انظر عرضاً موثقاً بالاحصاءات والجداول حول ذلك في أسعد عبد الرحمن ، الناصرية والبيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي ، ص ٦٢ وما بعدها) » .

(٧٢) مؤتمر في طنطا ٩/١٢/١٩٥٩ ، في دمياط ٢٧/١٢/١٩٥٩ ، في أسبوط

٣١/١/١٩٦٠ في قنا ٦/٢/١٩٦٠ ، في أسوان ٧/٢/١٩٦٠ ، في سوهاج

١٥/٢/١٩٦٠ في ميدان الجمهورية بالقاهرة ٢٢/٢/١٩٦٠ ، في جامعة القاهرة

٩/٤/١٩٦٠ في بني سويف ٧/٥/١٩٦٠ ، في شرق القاهرة ٢٣/٥/١٩٦٠ ، في

الإسكندرية ٢١/٥/١٩٦٠ ، في الاسماعيلية ٢٤/٥/١٩٦٠ ، في المنيا ٢٨/٥/١٩٦٠ .

(٧٣) الأهرام ، ١٤/٢/١٩٦٠ .

(٧٤) الأهرام والأخبار والجمهورية أعداد شهر يونيو ١٩٦٠ .

(٧٥) هذه اللجان هي لجنة النشاط بالقرية ، لجنة الشباب ، لجنة العمل

والعمال ، لجنة الشؤون الصحية ، لجنة النشاط النسائي ، لجنة الخدمات الاجتماعية

والمصالحات ، لجنة الثقافة والتربية والتعليم ، لجنة المرافق العامة ، لجنة الزراعة

والري ، لجنة الشؤون المالية والإدارية والاقتصادية ، لجنة الصناعة والكهرباء ، لجنة

الشؤون القانونية والمقترحات ، لجنة الإدارة المحلية والشكاوى ، لجنة التوجيه القومي ،

لجنة الفنون والآداب والعلوم . وهي لجان فنية دائمة في المقر الرئيسي للاتحاد ولكل منها رئيس وأمين كان أكبرهما عدداً للجنة العمل والعمال التي تضم ٣٧ عضواً ولجان الشباب والصحة والصناعة والكهرباء التي تتألف كل منها من ٣٦ عضواً أما أصغر اللجان عدداً فهي لجنة الشئون القانونية ولجنة المرافق العامة ففي كل منها ٢٣ عضواً كما ألفت لجنة فرعية للصناعات الريفية تضم خمسة أعضاء ومن أهم اللجان الفنية الدائمة بالمقر ثلاث لجان للفنون والعلوم والآداب والثقافة وللنشاط النسائي والتربية والتعظيم .

(٧٦) الأهرام - الجمهورية الأعداد الصادرة في ١٩٦٠/٦/٢٣ ، ١٩٦٠/٦/٢٤ ، ١٩٦٠/٦/٢٥ ، ١٩٦٠/٦/٢٦ .

(٧٧) الاتحاد القومي ، مؤتمر الاقليم الجنوبي ، ص ٢٣ .

(٧٨) المساء ٢٤ يونيو ١٩٦٠ الأهرام ٢٥ يونيو ١٩٦٠ .

(٧٩) وعن هذه اللجان ورؤسائها انظر الملاحق ، الملحق رقم (١٠) .

(٨٠) المؤتمر العام للاتحاد القومي ، (دار الشعب ، ١٩٦٠) ، ص ٣٤٥ -

٣٧١ .

(٨١) مجدى حسنين - ابراهيم الطحاوى - ثروت بدوى - علوى حافظ - صلاح سالم - عائشة عبد الرحمن - عباس رضوان - عبد المجيد فريد - فؤاد محيى الدين - الليثى عبد الناصر - صلاح شعير - سامى شرف - حمدى عاشور - مراد غالب - شفيق أبو عوف - عزيز المصرى - صالح حرب - فؤاد شكرى - فؤاد هاشم - عبده سلام - أحمد شاكر - عبد العزيز حجازى - مصطفى كامل مراد - محمود رياض - عبد الرحمن البنا - شفيق مرشد الإخوان - مريت غالى - كمال الشاذلى - أمين شكرى - محيى الدين أبو العز - سعد زايد - سليمان حزين - أحمد بهاء الدين - فريد أبو حديد - ضبرى أبو المجد - صلاح دسوقي - فتحى غانم - لبيب شقير - مهدى علام - وجيه أباطة - يوسف السباعى - حريم الغمراوى - توفيق الحكيم - صلاح طاهر - طه حسين - العقاد . . . وغيرهم .

(٨٢) الجلسة الختامية - المؤتمر العام ، ص ٤٢٠ .

(٨٣) لقاء مع كمال الدين حسين ، يناير ١٩٩٤ .

(٨٤) مؤتمرات الاتحاد القومي من أوراق كمال الدين حسين ، مؤتمرات محافظة

الغربية .

(٨٥) الشعب ٢٧ يونيو ١٩٦١ ، مؤتمرات محافظة أسيوط ، أوراق كمال الدين حسن .

(٨٦) جريدة الجمهورية ، ٢٠ ابريل ١٩٦١ .

(٨٧) الأهرام ، ١٠ يونيو ١٩٦١ .

(٨٨) الأهرام ، ١٦ يوليو ١٩٦١ .

(٨٩) الجمهورية - الأهرام - المصور - روز اليوسف الأعداد التي صدرت من ٤ يوليو ١٩٦١ حتى ٨ يوليو ١٩٦١ .

(٩٠) وعن رؤساء هذه المكاتب انظر الملاحق ، الملحق رقم (١١) .

(٩١) وقد حصل الباحث على الأعداد لتلك الجريدة من الأستاذ أحمد حسنين ، ومازالت تصدر حتى اليوم تحت اسم الشباب العربى .

(٩٢) الجريدة الرسمية ، ١٣ يناير ١٩٥٧ .

(٩٣) الأهرام ، ٢٩ يناير ١٩٥٧ (وقد أولت القيادة السياسية أهمية خاصة لانتخابات مجلس الأمة ١٩٥٧ وقد عقدت عدة اجتماعات سرية برئاسة عبد الناصر للأعداد لها ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (٦) .

(٩٤) روز اليوسف ٢٤ يونيو ١٩٥٧ - انظر محضر اجتماع عقد بمجلس قيادة الثورة فى ١٧/٣/١٩٥٧ .

(٩٥) « وقد تعددت أجهزة الأمن ابان فترة الدراسة وهى جهاز أمن الرئاسة الذى تم انشاؤه فى ١١ مايو ١٩٥٥ برئاسة على صبرى يعاونه كمال رفعت ويقع على عاتقه متابعة أمن وولاء كل المنظمات والوزارات والسفارات وكبار المسئولين فى مصر ، ثم هيئة المخابرات العامة التى تولى ادارتها صلاح نصر ١٩٥٧ ، وشملت قطاع الأمن الداخلى وقطاع الراى العام وقطاع الاشراف ومكتب المنسق العام بالاضافة الى هيئة الخدمة السرية ثم تاتى المباحث الجنائية العسكرية ثم المباحث العامة التى نجحت فى تجنيد عشرات الألوف من المواطنين من خلال شبكة مراقبة واسعة ترصد كل أرصدة المواطنين فى المدن والقرى والنجوع هذا فضلا عن انشاء مكاتب الأمن فى مختلف الودارات والمصالح وجهاز الرقابة الادارية وكان عبد الناصر يشجع التنافس بين هذه الأجهزة فى جمع المعلومات واعداد التقارير مما خلق فوضى واحتكاكا فى بعض هذه الأجهزة بل أدى الى قيام أجهزة بالتعدى على اختصاصات أجهزة

أخرى (لمزيد من التفاصيل انظر طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، ص ٢٩٦ وما بعدها - أسعد عبد الرحمن ، ص ٩٦ وما بعدها) .

• (٩٦) سليمان الطماوى ، القانون الدستورى المصرى والاتحادى ، ص ٢٧٥ .

• (٩٧) عصمت سيف الدولة ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ - ١٨٧ .

• (٩٨) حديث الرئيس لمدير وكالة يونايتد برس فى الشرق الأوسط جريدة .

(٩٩) لقاء مع حامد محمود أمين مساعد الحزب الناصرى وأحد الضباط الأحرار وذكر للباحث أنه كان هناك اقتراح بعدم إجراء انتخابات على أن يشكل مجلس يضم رموز العائلات المعروفة وأنه كلف بالاتصال بتلك العائلات كأحد ضباط المخابرات المكلفين بذلك فى محافظات الصعيد .

• (١٠٠) الأهرام ، ١٢ مايو ١٩٥٨ .

• (١٠١) الأهرام ، ٥ يونيو ١٩٥٨ ، ١١ سبتمبر ١٩٥٨ .

• (١٠٢) خطاب جمال عبد الناصر نشر فى جريدة الأهرام فى ٢٣ يوليو ١٩٥٩ .

(١٠٣) روز اليوسف فى أول فبراير ١٩٦٠ ، مقال لاحسان عبد القدوس بعنوان الاتحاد القومى والصحافة .

• (١٠٤) انظر نص القانون فى الأهرام ٢٥ مايو ١٩٦٠ .

• (١٠٥) الأهرام ، ٢٥ مايو ١٩٦٠ .

• (١٠٦) الأهرام ٢٨/٦/١٩٦٠ .

• (١٠٧) أحمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

• (١٠٨) الأهرام ، ٢٠ سبتمبر ١٩٦١ .

(١٠٩) خطاب للرئيس جمال عبد الناصر ، ١٦/١٠/١٩٦١ ، الأهرام ١٧/١٠/١٩٦١

• (١١٠) نفس الخطاب .

• (١١١) الأهرام ، ٨ نوفمبر ١٩٦١ .

• (١١٢) الأهرام ، ٣ نوفمبر ١٩٦١ .

• (١١٣) الأهرام ، ٩ نوفمبر ١٩٦١ .

- (١١٤) لقاء مع كمال الدين حسين بمنزله بالزمالك ، ١٣ يناير ١٩٩٤ .
- (١١٥) الأهرام ، ٢٧ نوفمبر ، ١٩٦١ .
- (١١٦) لمزيد من التفاصيل انظر مجموعة المحاضر الرسمية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية المنعقد من ٢٥ نوفمبر الى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢) .
- (١١٧) وهم المتحفظ عليهم بقرار من مجلس الثورة فى ٢٢ يونيو ١٩٥٦ والذين حددت ملكيتهم الزراعية ١٩٥٢ والذين طبقت عليهم تدابير الأحكام العرفية والذين حددت ملكيتهم الزراعية عام ١٩٦١) .
- (١١٨) الأهرام ، الأعداد الصادرة فى ٦ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ فبراير ١٩٦٢ .
- (١١٩) الجمهورية ، ١٠ مارس ١٩٦٢ .
- (١٢٠) الأهرام ، ٢٢ مايو ١٩٦٢ .
- (١٢١) محمد عبد المعز اثورة والتحول ، ص ٣٧ .
- (١٢٢) وحيد رافت ، فصول من ثورة يوليو ، ص ٩٣ .
- (١٢٣) رفعت السعيد ، تأملات فى الناصرية (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٧٩) ، ص ١١٨ .
- (١٢٤) نفسه ، ص ١١٩ .
- (١٢٥) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو ، ص ٢٥١ .
- (١٢٦) Dawisha. op. cit., p. 119.
- (١٢٧) محمد السيد سليم ، التحليل السياسى الناصرى ، مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٣٠٦ .
- (١٢٨) Whelock. op. cit., p. 23.
- (١٢٩) صلاح عيسى ، مستقبل الديمقراطية فى مصر ، الكاتب ، العدد ١٦٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، ص ٩ - ٢٨ .

الفصل الرابع

التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية

القسم الأول

٢ - العمال

١ - الشباب

التنظيمات السياسية والشباب :

كان للطلاب فى النظام السابق لثورة يوليو دور مهم سواء فى الحركة الوطنية أو فى الصراع من أجل السلطة ومن أجل تدعيم سلطته . فى البداية كان على النظام العسكرى الجديد أن يكسب الكتلة الطلابية النشطة سياسيا التى اعتادت شأنها شأن الجماعات السياسية الأخرى العمل داخل الاطار الليبرالى .

وقد حظيت الثورة عقب نجاحها مباشرة بتأييد عارم فى صفوف الطلبة وتم تشكيل جبهة طلابية من مختلف التجمعات السياسية عبرت عن ولائها للثورة وحتى الاخوان المسلمين وبالرغم من عدم انضمامهم لهذه الجبهة أعلنوا تأييدهم للثورة فى هذه المرحلة (١) .

وتلخصت مطالب الجبهة فى تأييد حركة الجيش ضد الاقطاع والرجعية واستمرار النضال ضد الاستعمار والتحرر الوطنى والديمقراطية مثل الغاء الاجراءات الاستثنائية والاحكام العرفية

واطلاق سراح المسجونين السياسيين وحرية الصحافة الى جانب مطالب أخرى متعلقة بحرية الحركة الطلابية وحصانة الجامعة (٢) .

ولقد كان أول لقاء مباشر للثورة مع الشباب فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ حيث زار الرئيس محمد نجيب مدرسة البوليس وألقى كلمة قصيرة بين طلابها قال لهم فيها « أنتم من الشباب المثقف الذى وضعت البلاد ثقتها فيه » (٣) ثم زار مدرسة فؤاد الأول الثانوية وفى ٤ نوفمبر زار هو وجمال عبد الناصر طلاب جامعة فؤاد وجاء حديث الرئيس محمد نجيب عاما يشيد بشباب الروح والفكر (٤) .

وفى ٦ نوفمبر ١٩٥٢ التقى الرئيس محمد نجيب مع الطلاب فى جامعة الاسكندرية ، وفى ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ زار جمال عبد الناصر جامعة فؤاد نائبا عن محمد نجيب للمشاركة فى احتفال الجامعة بذكرى الشهداء وألقى خطابا قال فيه « قد كنت طالبا بالمدارس الثانوية أجعل خطاى تسير مع خطى الجامعة فأصابنى فى مثل هذا اليوم من سبعة عشرة عاما أثناء اشتراكى فى المظاهرات ضد الاحتلال ما أصاب الكثيرين من المكافحين فى سبيل استقلال البلاد وتحريرها وقد تركت أثرا عزيزا لايزال يعلو وجهى ويذكرنى كل يوم بالواجب الوطنى الملقى على كاهلى كفرد من أبناء الوطن العزيز . وفى مثل هذا اليوم وقع صريع الظلم والاحتلال المرحوم محمد عبد المجيد مرسى (٥) .

وفى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ زار الرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر جامعة ابراهيم وقال الرئيس محمد نجيب فى كلمته للطلاب يا شباب الجامعة ان قلبى ليطمئن الى مستقبل الوطن وتستريح نفسى (٦) عندما انظر أمامى فأرى هذا الجيش الكبير . . . جيش العلم . . . جيش الشباب وزار محمد نجيب وجمال عبد الناصر الأزهر الشريف يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٥٢ حيث تحدث نجيب عن الأزهر

ورسالتة (٧) وفي ٨ يناير ١٩٥٣ احتفل محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي مع طلاب جامعة فؤاد الأول بذكرى الشهداء (٨) .

تلك في ايجاز صورة عامة عن اللقاءات المباشرة مع الشباب ممثلة في طلاب المدرس والجامعات وذلك قبل اعلان قيام هيئة التحرير بعد حل الأحزاب في ١٦ يناير ١٩٥٣ .

وبانشاء هيئة التحرير في ٢٣ يناير ١٩٥٣ عملت على تجميع قوى الشباب . ولعل من أبرز الأعمال الأولى التي تحققت في مجال الشباب انشاء معهد التحرير الذي افتتح بالمقر الرئيسى لهيئة التحرير بميدان عابدين في ٢١ مايو ١٩٥٣ ، بهدف التربية الوطنية والرياضية للشباب . وفي افتتاح هذا المعهد ألقى الرئيس محمد نجيب كلمة ركز في مستهلها على التربية الأخلاقية وضرورتها للشباب ثم قال ان الشباب في حاجة الى التربية النفسية والرياضية وانه يرى البدء بتعليمه انكار الذات والنظام والعمل والصبر والجهاد ، ثم تحدث عن منظمات الشباب التي يجرى تكوينها فقال « ان على قادتها مهمة شاقة تتطلب منهم أن يبذلوا أعظم الجهد » (٩) .

وفي ٢١ فبراير عام ١٩٥٣ (١٠) تشكلت منظمات الشباب وقد تم انشاء هذا التنظيم على أساس أن يكون تابعا لهيئة التحرير ، وقد أسندت قيادة منظمات الشباب للصاغ وحيد جودة رمضان (١١) الذي يذكر « أن المناخ ليس ملائما لتشكيل تنظيم شعبى فى أحضان انقلاب عسكري قام (١٢) بحل الأحزاب السياسية ولم يتضح أساسه الفكرى والعقائدى » ، لذلك عمل على الاستعانة ببعض المفكرين (محمد مندور عبد المغنى سعيد - عبد المنعم خلاف) لتكوين اطار فكرى يقود من خلاله الشباب ، وتولى الدكتور ابراهيم جمعه

مسئولية الأمين العام للمنظمات وكان مسئولاً التثقيف السياسى
بمنظمات الشباب د • محمد مندور وعبد المغنى سعيد (١٣) •

ولقد حددت أهداف منظمات الشباب فى تربية الشباب تربية
رياضية تعالج الجسم والروح وفكرية توقظ الوعي وتنير الطريق ،
وتربية اجتماعية تجعل منه شابا متعاوناً على خير المجموع ، وتربية
وطنية ليكرس الشباب جهوده لخدمة قضايا الوطن الداخلية ، وتربية
عملية تهيئة للمشاركة فى تحقيق الأولويات الانسانية ودعم السلام
العالمى عن طريق ربطه بشباب العالم العربى وشباب العالم الاسلامى
وشباب العالم الغربى الذى يقدر حرية الشعوب ويعترف بحق مصر
فى الحياة الكريمة ومكانها الملحوظ بين الأمم الناهضة (١٤) •

وقد ضمت المنظمات فى الأساس طلاب المدارس الثانوية ،
وكان المدربون من المدرسين على الأغلب وتحدد الاشتراك للعضوية
بمبلغ خمسة قروش شهريا وخصص زى موحد لأعضاء المنظمة روعى
أن يكون عسكري الطابع ويتكون من حذاء برقية بنى اللون - بنطلون
وقميص كاكى - وغطاء للرأس على شكل كاب طوبى اللون - الشارة
تمثل نسرا تشع منه ١٨ حربة رمزا للمحافظات - رباط الرقبة أسود
اللون على أساس أن يتم تغيير اللون بعد الجلاء (١٥) وكانت
التدريبات لأعضاء المنظمة تجرى بالأخص فى معسكرات الكشافة
وقد ضم أول طابور عام للمنظمة ٣٥ ألف شاب (١٦) •

وقد أصدر هذا التنظيم مجلة أسبوعية تحت اسم مجلة
« الثورة » صدر العدد الأول منها فى ١ يولييه ١٩٥٤ وقد اتجهت فى
تحريرها الى الموضوعات العامة أكثر من اتجاهها الى الموضوعات التى
تهم الشباب هذا بالإضافة الى أنها كانت تصدر كتابا شهريا (١٧)
وكان يدرس داخل منظمات الشباب كتاب « آن لهذا الشعب أن

يعلم ، لعبد المغنى سعيد الذى طبعه عام ١٩٥٠ وبعد قيام الثورة
أضاف له فصلا جديدا تحت عنوان الانقلاب العسكرى أو الثورة
الأخيرة (١٨) .

وتركز نشاط منظمات الشباب فى المعسكرات التى كانت
تقيمها أو تشرف عليها فقد أقامت فى رمل الاسكندرية معسكرا كبيرا
يؤمه أعضاء المنظمات من كل أنحاء الجمهورية على أفواج ستة أو
سبعة كل منها مكون من ١٠٠٠ عضو يمارسون الرياضة وبعض
الأنشطة الثقافية وأقامت أيضا معسكرات أخرى فى رأس البر
وعتاقة والقصر وغزة الى جانب كل معسكر يقوم « معسكر دراسى
تدريبى » لاعداد الرواد الذين يناط بهم الاشراف على تربية الشباب
وتتناول برامج العمل فى هذا المعسكر التدريبى دراسات لأحوال
الشباب ومشاكله (١٩) .

سوف يقوم الرواد بتجارب العمل فى المعسكر الصيفى حتى
إذا فرغوا من تجاربهم بنجاح منح البعض « شارة رائد فريق »
والآخر « شارة رائد منظمات » ففى الناحية الأولى يتخصص الرائد
فى نوع أو نوعين من خدمات الشباب الرياضية والثقافية والاجتماعية
فى الناحية الثانية يتخصص الرائد فى طرق ادارة المنظمات ورسم
سياستها ووضع برامجها والاشراف على التنفيذ . ونظمت منظمات
الشباب رحلات خارجية شاركت فى أول مؤتمر للشباب العربى عقد
فى لبنان وشارك فيه شباب سوريا ولبنان والأردن والعراق والمملكة
العربية السعودية وذلك لمناقشة كيفية مواجهة الاستعمار وخدمة
القضايا العربية العامة . كذلك نظمت رحلات زار فيها الشباب
المصرى منظمات الشباب فى دول جنوب أوروبا مثل يوغوسلافيا
وايطاليا وفرنسا واسبانيا (٢٠) .

وكانت منظمات الشباب صاحبة فكرة اقامة بيوت الشباب وأنشأت أول بيت للشباب فى كوم أوشيم وآخر على سفح المقطم ، كذلك رتبت للطلاب مجموعات دراسية للتقوية وأنشأت للطلبة الغرباء فى القاهرة منزلا وتكفل فيه الرعاية الاجتماعية والصحية (٢١) .

والواقع أن الأحداث التى صادفتها البلاد خلال عامى ٥٣ - ١٩٥٤ حملت قيادة التنظيم الشبابى على تكريس نشاط الشباب فى المظاهرات والاجتماعات المؤيدة للثورة وبالتالي فان الأنشطة الشبابية التى تهم الشباب كالرياضة أو ممارسة الأعمال الفنية لم تمارس الا فى حدود ضيقة جدا .

وأصبحت هذه المنظمات هى التنظيم الرسمى للدولة ، وأى تحرك للطلاب خارج هذا الاطار مرفوض خاصة بعد أحداث ١٩٥٤ أصبحت الحركة الطلابية مستأنسة شيئا ولم تعد الأنشطة المتميزة للحركة الطلابية قبل الثورة سوى ذكريات فى عداد التاريخ وأصبح لأجهزة الأمن ممثلة فى الحرس الجامعى وجود مكثف فى كل كلية والذين أصبحوا تحت سلطة وزير الداخلية وليس مدير الجامعة كما كان الحال قبل الثورة (٢٢) .

وكان الطلبة الذين أيدوا السياسة الاجتماعية الاصلاحية للنظام الجديد يعبرون عن تأييدهم من خلال تنظيمات الشباب التابعة لهيئة التحرير . أما الذين لم يتمكنوا من التكيف مع التوجه الجديد فقد لجأوا فى مواجهة السلطة المتشددة تجاه النشاط الطلابى المستقل الى سياسية الانسحاب (٢٣) .

وعلى الجانب الآخر لم يقتصر نشاط منظمات الشباب على الطلاب فقط . بل عملت على جذب شباب الفلاحين وشباب العمال

وكانت المطبوعات التي تشرح أفكارها توزع في كل مكان به تجمع للشباب كالأندية الرياضية (٢٤) . وقد نشبت صراعات بين قيادة هذا التنظيم (٢٥) وبين قيادة التنظيم الأم هيئة التحرير وصلت الى درجة الخصومة .

وفي اتجاه آخر كان هناك تجمع آخر للشباب تمثل في الحرس الوطني الذي أعلن عن تكوينه في ١٥ أكتوبر عام ١٩٥٣ وتحدث كمال الدين حسين عن الغرض من انشائه فقال « ان الحرب في عصر الذرة لم تعد بين جيش وجيش . بل ان الحرب اليوم صراع بين ارادة أمة وارادة أمة ، والأمم في الحروب الحديثة لا تكتفى بتدريب جيوشها في الميدان بل تنظر كذلك الى الحياة خلف الميدان حيث توجد القوى المدربة القادرة على حماية ظهر الجيش » (٢٦) . وقد تولى قيادة فرق الحرس الوطني العقيد عبد الفتاح جلال - أحد الضباط الأحرار - وكانت فرق الحرس الوطني ترتدى زيا خاصا له صفة عسكرية ويجرى تدريب هذه الفرق على حمل السلاح ، وكان للحرس الوطني تشكيلات في الجامعات وله قادة من الضباط في كل كلية (٢٧) .

فأقيمت المعسكرات على نطاق واسع في الجامعات والمدارس ، وقسمت الى مناطق متعددة فهناك منطقة الجيزة وتشمل معسكر كليات جامعة القاهرة ومنطقة العباسية وتشمل معسكرات كليات جامعة ابراهيم والمعاهد العليا الواقعة في هذه المنطقة ومنطقة الأزهر وتشمل معسكر كليات ومعاهد الأزهر والمدارس المجاورة لها (٢٨) .

أما فيما يتعلق بالمدارس الثانوية ، فتوجد في كل مدرسة كتبية مكونة من مائتى طالب يطلق عليها « كتبية التحرير » ويشرف عليها ضابط احتياط من لدرسى المدرسة ويسمح للمدرسين

بالانخراط فى الكتيبة ولا تقيد هؤلاء الطلاب بقوانين الحرس الوطنى لعدم بلوغهم السن القانونية ، وكان المسئول العام عن كتائب التحرير الصاغ جمال نظيم - أحد الضباط الأحرار - وأصبحت كتائب التحرير تابعة لوزير التعليم فيما بعد كمال الدين حسين (٢٩) .

وكانت فرق الحرس الوطنى تعتبر موازية لمنظمات الشباب التى ذكرنا أنها كانت فى صراع مستمر مع التنظيم الأم هيئة التحرير ولم تلبث قيادات تنظيم هيئة التحرير أن أنشأت تنظيما شبابيا جديدا ليس بديلا لمنظمات الشباب بل كان منافسا له تحت اسم شباب التحرير الذى لم يلبث أن تحول الى ادارة للشباب مهمتها كما جاء فى قرار تشكيلها « رعاية الشباب ثقافيا واجتماعيا ورياضيا وتهيئة الفرصة للشباب لاستغلال وقت الفراغ استغلالا مفيدا وممارسة الحياة الجماعية السليمة من خلال الأنشطة الرياضية والاجتماعية وتعريف الشباب بتاريخه وقوميته وتوعيته بمجريات الأحداث وربطه بالثورة (٣٠) » ولقد تولى الصاغ أحمد شبيب - أحد الضباط الأحرار - عام ١٩٥٥ مهمة المراقب العام لادارة الشباب لهيئة التحرير (٣١) وكانت الادارة تضم الوحدات التالية :

مراقبة التربية الاجتماعية - مراقبة الرياضة - مراقبة الدعوة والارشاد - معهد القادة - جولة التحرير - الساحات والأندية ، وتكونت من هذه المراقبات هيئة تنفيذية يرأسها المراقب العام ق وكانت مهمتها تتلخص فى اقرار السياسية العامة واعتماد الميزانية ووضع مشروع اللائحة وكانت تجتمع مرة كل شهر (٣٢) .

وتكون مجلس استشارى لادارة الشباب من السكرتير العام لهيئة التحرير أو من ينوب عنه والمراقب العام لشباب التحرير ومراقبى مراقبات شباب التحرير ويختص هذا المجلس بدراسة السياسة العامة للشباب بما يتفق وأهداف الهيئة العليا للتحرير

واصدار اقتراحات وتوصيات خاصة برعاية شباب التحرير وكان المجلس ينعقد مرتين سنويا (٣٣) .

وقد بدأت ادارة الشباب نشاطها باقامة مهرجان عام للشباب بمدينة القاهرة فى ميدان الجمهورية وآخر للشباب بالمنوفية بشبين الكوم حضرهما كمال الدين حسين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى شجع هو الآخر ادارة الشباب متحديا قيادة منظمات الشباب وكان قد أنشأ من قبل كتائب التحرير التى كانت فى خصومه مستديمة مع منظمات الشباب التابعة للصاغ وحيد رمضان (٣٤) .

وأقامت أيضا ادارة الشباب مهرجانا للشباب فى أنحاء متفرقة من الجمهورية ، يضاف الى ذلك اشتراك الادارة مع اتحاد الجامعات الثلاث فى تنظيم مسابقات ومهرجانات رياضية بين شباب التحرير والشباب الجامعى فى عطلة نصف العام الدراسى ، استضاف فيها شباب التحرير الشباب الجامعى فى مناطق طنطا وبنها وشبين الكوم (٣٥) .

ونظمت ادارة الشباب سلسلة من الندوات والمحاضرات بصفة دورية منتظمة فى يوم الثلاثاء من كل أسبوع تدور موضوعاتها حول ما يهم الشباب ووسائل النهوض به وجندت لها نخبة من المتخصصين فى هذه النواحي ، كذلك نظمت عددا من الرحلات للشباب من مختلف المراحل كما ساهمت فى بعض الرحلات الخارجية والمؤتمرات العربية (٣٦) .

واهتمت الادارة بنشاط الكشافة والجوالة وقد بلغ عدد (٣٧) أفراد التشكيلات الكشفية الذين ترعاهم الادارة ٥٠٠٠ كشافة ، كذلك فقد أنشأت هيئة التحرير نادى شباب التحرير بمركزها الرئيسى كان يشرف عليه الصاغ سيد زكى عبد الهادى - أحد

الضباط الأحرار - رئيس هيئة التحرير بالجمالية ومارست به جميع أنشطة التربية الرياضية ابتداء من السباحة الى حمل الأثقال والملاكمة والجمباز والشيش وكرة القدم وسباق الدراجات وذلك الى جانب لعبات التفكير والتسلية كالشطرنج والأنشطة الفنية والثقافية فقد أبدت فرق كشافة التحرير ووحدات الحركة الكشفية اهتماما كبيرا استهدف تجديد وتصويب حركتها (٣٨) .

ولقد واكب ذلك النشاط في هيئة التحرير نشاط رسمي حيث اهتمت الحكومة بدورها بالشباب والرياضة وتم في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٤ انشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب بوزارة الشؤون الاجتماعية حينما كان يتولى أمرها الصاغ كمال الدين حسين (٣٩) . وفي ديسمبر سنة ١٩٥٥ تقرر تسليم جميع الساحات الشعبية لهيئة التحرير وبلغ عددها ٣٢ ساحة في شتى أنحاء البلاد وشكلت لجنة خماسية لإدارة هذه الساحات والاشراف عليها برئاسة حسين الشافعي (٤٠) .

وهكذا وعلى وجه الاجمال تعددت خلال الفترة منذ قيام الثورة وحتى نهاية عام ١٩٥٦ أساليب تجميع الشباب وتركزه أساسا في الأوعية التالية : منظمات الشباب - شباب التحرير - الحرس الوطني - جواله التحرير - كتائب التحرير . وكانت تلك التجمعات من الناحية النظرية تابعة لهيئة التحرير ، الا أنها من الناحية العملية كانت متنافسة بل أحيانا متصادمة كل منها يحاول التقرب من قيادة الثورة نفسها وكان موقف عبد الناصر منها دور حافظ التوازن بينها مادامت لم تخرج عن الخط المرسوم لها . وقد استبعد عبد الناصر وحيد رمضان قائد منظمات الشباب بعد ازدياد مظاهر التنافس والخصومة مع التجمعات الشبابية الأخرى خاصة أنه ومنظماته قد اتخذ موقف امحياد أثناء الصراع بين محمد نجيب وعبد الناصر في أزمة مارس (٤١) .

فأصدر جمال عبد الناصر في ٨ مايو ١٩٥٦ قرارا بحل منظمات الشباب واعفاء وحيد رمضان من قيادتها وقرر أن تجمع هيئات الشباب في هيئة واحدة تكون تابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة (٤٢) .

ولكن بعد تأميم القناة أصدر في ٩ أغسطس ١٩٥٦ قرارا بإنشاء جيش التحرير الوطنى بحيث يضم كلا من تشكيلات الحرس الوطنى ، كتائب التحرير . شباب التحرير وذلك بغرض حشد جهود الشباب لمواجهة مؤامرة الغرب وأسند قيادته لكمال الدين حسين (٤٣) وقد احتج المشير عبد الحكيم عامر على تكوين هذا الجيش بقرار جمال عبد الناصر أن يكون جيش التحرير الوطنى تابعا للقيادة العامة للقوات المسلحة ويعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية (٤٤) .

ويمكن ايجاز حركة الشباب خلال الفترة منذ قيام الثورة وحتى ٢٨ مايو ١٩٥٧ عندما صدر قرار تشكيل الاتحاد القومى فى المجالات التالية :

مساندة الثورة - مقاومة الحزبية - تأييد الثورة ضد فكرة عودة الجيش الى ثكناته - التعبئة الوطنية لانهاء الاحتلال - الحشد لمواجهة العدوان الثلاثى بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٦ وذلك بجانب الاهتمام بالأنشطة الرياضية والاجتماعية .

أما التوجيه السياسى والوطنى والتدريب والاعداد العلمى لتشكيل تنظيم شبابى على نهج التنظيمات الشبابية المعروفة فى العالم وقتئذ فلم يؤخذ به الا بعد سنوات (٤٥) . واذا كان عام ١٩٥٧ قد شهد العديد من الأحداث السياسية المهمة فضلا عن جهود بناء التنظيم السياسى الجديد وهو الاتحاد القومى فان الاتجاه

نحو الوحدة مع سوريا صار بدوره مناط اهتمام كبير خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٧ حتى إعلان قيام الوحدة في فبراير ١٩٥٨ .

ولقد كان لذلك كله بالطبع تأثيره على التحرك في المجال الشبابي حيث لم يعد في الساحة ما يبرر - من الناحيتين السياسية والقانونية - تنشيط العمل التنظيمي للشباب بعد انتهاء دور هيئة التحرير والشروع في بناء الاتحاد القومي . غير أن اتحاد شباب الجامعات برئاسة الملازم محمد توفيق عويضة (٤٦) ظل يعقد اجتماعاته حتى عام ١٩٥٩ . وكان التفكير في تشكيل هذا الاتحاد في منتصف عام ١٩٥٥ برعاية ابراهيم الطحاوي الذي كلفه جمال عبد الناصر بالعمل على ضم طلبة الكلية الحربية بقصد أن يمثل الطلبة مع غيرهم بالقوات المسلحة كادرا سياسيا « يتشيع لمواولة الثورة » وقد تشكلت من ضمن طلبة الكلية الحربية مجموعات تنظيمية منفصلة وكان جمال عبد الناصر يجتمع بكل مجموعة على حدة (٤٧) .

وقد أسندت رئاسة اتحاد شباب مصر الى الملازم محمد توفيق عويضة « أحد طلبة الكلية الحربية المشار اليهم » وقد تغير اسم اتحاد شباب مصر في ١٨ فبراير ١٩٥٨ الى اتحاد شباب الجامعات (٤٨) . وتضمنت أهدافه توثيق الروابط بين الجامعيين في المجال الثقافي والصحفي واعداد القادة المثقفين واتخذ له مقرا بالدور الأول بقصر عابدين ضمن مقار أجهزة الاتحاد القومي (٤٩) . وقد عمل هذا الاتحاد على الدعاية لجمال عبد الناصر على وجه الخصوص رافعا شعار « النصر منك وبك واليك يا جمال » (٥٠) .

وقد رفض طلاب الجامعات هذا الاتحاد وقرروا في ١٨ ابريل ١٩٥٨ تشكيل لجنة لمقابلة أنور السادات باعتباره السكرتير العام

للاتحاد القومى لاعلان رفضهم لهذا الاتحاد الذى يتعارض مع الاتحاد العام للجامعات المصرية الذى ينظم وجوده قرار جمهورى ضمن اللائحة الجامعية (٥١) .

انقضت المرحلة الأولى للاتحاد القومى خلال الفترة منذ صدور قرار تكوينه فى ٢٦ مايو ١٩٥٧ وحتى اعلان اعادة تشكيله بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة فى ٢١ فبراير ١٩٥٩ دون وجود تنظيم شبابى أو قيام تحرك فعال ومنظم فى المجال الشبابى ولم تكن هناك خلال هذه الفترة سوى الممارسات الاجتماعية والفردية مثل تحركات اتحاد شباب الجامعات المشار اليه . وعندما أعيد بناء الاتحاد القومى بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة وتعيين كمال الدين حسين مشرفا على الاتحاد القومى فى الاقليم الجنوبى كلف صلاح دسوقي مهمة الاشراف على الشباب غير أنه حدث صدام بينه وبين مجموعة الشباب التى كانت تتصدر العمل مع محمد توفيق عويضة فى ادارة الشباب وانسحب صلاح الدسوقي وتخلى عن هذه المهمة (٥٢) .

ولقد برز أول اهتمام تنظيمى بالشباب وقتئذ فى تمثيل الشباب والطلاب فى المؤتمر العام الأول للاتحاد القومى للاقليم الجنوبى حيث ضمت قائمة المعينين ممثلين لاتحادات الطلبة ٧ أشخاص وذلك الى جانب تمثيل جمعيات الشبان المسلمين والكشافة ومجلس رعاية الشباب (٥٣) . وتضمن تشكيل الاتحاد القومى ابتداء من القاعدة تكوين عدة لجان - عشر لجان على الأغلب - من بينها لجنة الشباب . وكانت هذه اللجنة تضم ممثل اتحاد الشباب بالقرية وبعض الشباب المثقف ومشرف الساحة الشعبية أو النادى الريفى وشباب القرية من أصحاب المهارات الخاصة (٥٤) .

وحددت أهداف هذه اللجنة فى تيسير اعداد وتدريب قادة الشباب على أنواع النشاطات المختلفة كالرياضة والثقافة والترويج

والهوايات والانتاج ، كذلك تنظيم جماعات الشباب المختلفة بما يتلاءم مع ظروف القرية ومستلزماتها وتكوين اتحاد الشباب فى القرية ودراسة القرية واختيار الأماكن التى يمكن استخدامها فى نشاط الشباب الرياضى والاجتماعى - تضمنت أيضا أهداف اللجنة الاشتراك فى اعداد البرامج العامة لتنظيم الاستفادة من أوقات الفراغ لدى الشباب والمساهمة فى مشروع الخدمة العامة والاتصال بالجهات المعنية بشئون الشباب لتسيير مؤسسات رعاية الشباب (٥٥) .

وكان أمرا طبيعيا أن يتدرج وجود الكيان الشبابى وأنشطته فى شتى مستويات التنظيم (انظر الشكل رقم ١) وبهذا أصبح للشباب - من مختلف القطاعات وبخاصة قطاع الطلاب - ظهور واضح ، وبرز دور الشباب فى قطاع الأنشطة الشبابية المختلفة الفنية والاجتماعية والثقافية والرياضية فى مؤتمرات التنظيم بالمحافظات وذلك من خلال الأنشطة الشبابية المختلفة الفنية والاجتماعية والثقافية والرياضية كذلك برز دور الشباب فى مؤتمر الاتحاد القومى للاقليم الجنوبى كما برز فى المؤتمر العام للجمهورية حيث أصدرت لجنة الشباب ٣١ قرارا فى اطار القرارات العامة للمؤتمر (٥٦) .

وقد روعى فى تشكيل السكرتارية العامة للاتحاد القومى - وكان مقرها بميدان الجمهورية بعابدين أن تضم بين مكاتبها مكتب الشباب وتولى مسئوليته البكباشى عبد العزيز منخيم هندى - أحد الضباط الأحرار - تعاونه مجموعة من المتخصصين فى شئون وأنشطة الشباب وقام هذا بتوجيه وتنظيم الاطار العام للحركة الشبابية فى شتى مستويات التنظيم وفى ظل هذا المكتب لاقت الحركة الطلابية رعاية حققت لها البروز خاصة فى المجال الرياضى (٥٧) .

كما أقيم بالانتخاب أول اتحاد عام لطلاب الجمهورية ، وكان مولده في ٢ فبراير ١٩٥٩ . لكن قبل ذلك بكثير كان قد سبق بذل محاولة لتفريغ الاتحاد من محتواه السياسى الأمر الذى قضى بالفعل على فرصته فى اثبات فاعليته كتنظيم سياسى ، شملت هذه المحاولة التدخل المباشر فى عمله من جانب الحكومة وادخال تعديلات على لائحته المنظمة بما قيده فى أضيق حدود النشاط الشكلى وحصره فى نطاق تأييد السياسات الرسمية (٥٨) . وقد بدأ تدخل الحكومة فى عام ١٩٥٣ عندما أوقفت انتخابات الاتحاد وبدلا منها تم تعيين ممثلى الطلبة من قبل سلطات الجامعة وعندما استؤنفت الانتخابات عام ١٩٥٩ ، اتخذ التدخل شكلا الاعتراض على ترشيح بعض المرشحين أو شكل التدخل فى الأعمال اليومية للاتحاد ووضعها تحت رقابة محكمة من قبل سلطات الجامعة (٥٩) .

وتقتضى لائحة الاتحاد التى صدرت بموجب قرار جمهورى تعديلا خاصا فقد تم تعديلها عدة مرات من أجل ضمان ولاء الاتحاد والحد من الاستقلال التنظيمى الذاتى له وتنص اللائحة الصادرة عام ٥٨/٥٩ على أن هيئة الاتحاد تختص فقط بالمسائل الاجتماعية والمتعلقة برعاية الطلبة بينما تخطر النشاط السياسى والدينى ووردت أهداف الاتحاد فى ٦ مواد تؤكد أحدها الالتزام « بأحياء القومية العربية » و « مبادئ الاشتراكية التعاونية الديمقراطية » بينما تجسد الخمسة الأخرى اهتماماته الاجتماعية والمتعلقة برعاية الطلبة وكان مسموحا بالعضوية لكل من الطلبة والأساتذة مع حصر سلطة اصدار القرارات على الأساتذة . وقد أجريت انتخابات مجلس الاتحاد الذى ضم ٤٠ طالبا وطالبة من الاقليمين الجنوبى والشمالى . وخلال هذه الفترة أقيم اتحاد الشباب « كجزء من تنظيم الاتحاد القومى ولكى ينظم الشباب من مختلف البيئات ويحثهم على المساهمة فى بناء مجتمعهم الجديد » (٦٠) .

وتضمنت أهداف هذا الاتحاد دعم كفاح الأمة العربية في سبيل التحرر والوحدة وتحقيق أهداف الثورة وتربية الضمير الاجتماعى وروح العدالة الاجتماعية فى نفوس الشباب وتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى وتحسين الشعب العربى ضد عوامل الضعف والفرقة والانحراف المذهبى والخلقى ودعم صلات الصداقة والتعاون بين الشباب العربى وشباب العالم وتنمية الروح الثورية للشعب العربى ليتطهر من السيطرة والاستغلال والصهيونية (٦١) .

ومن الناحية التنظيمية فقد كان اتحاد الشباب بالقسم أو البندر أو المركز ثم اتحاد الشباب بالمحافظة وأخيرا اتحاد الشباب بالاقليم المصرى ، وقد اقتصر اتحاد الشباب القومى منذ تشكيله على تعبئة الشباب للمساهمة فى مشروعات الخدمة العامة كال دفاع المدنى وتنظيم المرور وعمليات التشجير وما الى ذلك .

وفى مقدمة المسئوليات المستحدثة وقتئذ - التى اتجه اليها مكتب الشباب - العمل على تحقيق التعاون بين شباب الجمهورية وشباب دول العالم وذلك من خلال تبادل الزيارات والأنشطة وقد برز دور الشباب فى احتفالات العيد التاسع لثورة يوليو - عام ١٩٦١ - حيث اشترك حوالى ١٢ ألفا من شباب الاقليمين فى المهرجان الرياضى كما برز فى المعسكرات التبادلية بين شباب مصر وسوريا (٦٢) .

وخلال عام ١٩٦١ كانت هناك حركة مكثفة للاتحاد العام لطلاب الجمهورية وقد ضم مجلسه التنفيذى ٩ أعضاء من الاقليمين الشمالى والجنوبى ورأس الاتحاد طالب مصرى وهو حسن همام (٦٣) . ومن أمثلة نشاط هذا الاتحاد فى ظل رعاية مكتب الشباب اقامة معسكر طلابى دولى فى غزة شاركت فيه اتحادات طلابية من مختلف دول

العالم وتنظيم عديد من المعسكرات الطلابية فى المحافظات والعديد من السنوات والمؤتمرات المحلية . وكان النشاط السياسى الوحيد لهذا الاتحاد هو اقامة المؤتمر السياسى الذى عقد فى أغسطس ١٩٦١ لمساندة شعب تونس فى كفاحه ضد العدوان الفرنسى وحضره ممثلون من دول آسيوية وأفريقية (٦٤) .

ولقد ضمت السكرتارية العامة للاتحاد القومى الى جانب مكتب الشباب ، مكتبا للمبعوثين والوافدين يعتبر بدوره مركز عمل فى مجال الشباب من أبناء الجمهورية فى الخارج ممثلين فى المبعوثين وفى مجال شباب دول العالم وبخاصة العرب والأفارقة والآسيويين من الوافدين الذين يتلقون العلم فى شتى مدارس الاقليم المصرى وتولى مسئولية هذا المكتب الصاغ عبد العزيز يس (٦٥) .

وتضمنت أنشطة هذا المكتب تنظيم روابط واتحادات المبعوثين فى الخارج ورعايتهم واقامة تواصل فكرى وسياسى بينهم وبين الوطن وتوجيه نشاط الوافدين خلال أندية خاصة ورعاية أنشطتهم الفنية والثقافية والرياضية (٦٦) . الى جانب ذلك فقد أشرف هذا المكتب على تحرير جريدة «الطلبة العرب» الأسبوعية التى صدر العدد الأول منها فى ٦ مايو ١٩٦١ وترسل بالمجان الى المبعوثين والدارسين والطلاب العرب والمغتربين فى مختلف دول العالم (٦٧) . وتعتبر هذه الصحيفة الجسر الاعلامى الوحيد المتصل بين الوطن وشبابه فى الخارج وقد كان لها دورها الواضح فى تجميع أبناء الوطن وشبابه فى الخارج فى أكثر من ٦٠ دولة لرعاية نشاطهم ومواهبهم وربطهم بأحداث الوطن وأخباره وحركته الفكرية وتطوره فى شتى المجالات وقد صدرت هذه المجلة تنفيذا لتوصية المؤتمر الأول للاتحاد القومى على مستوى الجمهورية الذى عقد فى الفترة من ٩ - ١٦ يوليو ١٩٦٠ (٦٨) .

كان حدوث الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ له تأثيره بالطبع فى مسيرة الحركة الشبابية على مستوى الاقليمين كما كان له انعكاساته وتأثيراته على سياسة الوطن بعامة ومن خلال التجمعات المختلفة والمؤتمرات الشبابية والطلابية تمت اداة الحركة الانفصالية وفى هذا الصدد فان الاتحاد العام للطلاب العرب الذى كان يضم طلاب الأردن ولبنان والعراق وتونس وفلسطين والمغرب والجنوب العربى كتب بيانا اذان فيه المؤامرة الانفصالية . كما أجمعت روابط واتحادات المبعوثين المصريين على اداة الانفصال (٦٩) .

ومهما يكن الأمر فانه منذ صدور بيان ١٦ أكتوبر للرئيس جمال عبد الناصر بدأت حركة التغيير واعادة البناء بالنسبة للتنظيم الأم « الاتحاد القومى » وسائر أجهزة الدولة . وبالتالي فقد دخلت حركة الشباب فترة توقف عن النشاط العام المنظم على أساس أن البلد بأكمله قد بدأ طريق العمل الثورى الجديد للبناء الشامل للوطن والمواطن كما جاء فى بيان ١٦ أكتوبر . ولكن لم تتبدد حركة الشباب نهائيا ، انما ظلت لها بعض دروب حركتها على المستويين الرسمى والشعبى واستمر نشاط رعاية الشباب حيث تقرر فى نوفمبر ١٩٦١ انشاء ٤٢ مركزا لتجمعات الشباب بالقاهرة لمباشرة النشاط الثقافى ومبادئ مجتمع التغيير الجديد .

كما تقرر فى نفس الشهر اقامة اسبوع للشباب بكل محافظة فى فبراير من كل عام ينتهى باقامة عيد الشباب . كذلك فقد ظل الاتحاد العام لطلاب الجمهورية يمارس نشاطه حيث أعلن رئيس الاتحاد فى مؤتمر صحفى يوم ١١ نوفمبر ١٩٦١ أن الاتحاد أعد مشروعا يحدد دور الطالب فى الثورة الاجتماعية وان المشروع سوف يقدم الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ، كما عقدت بالمحافظات

فى نوفمبر مؤتمرات طلابية لشرح أهداف الثورة الاجتماعية
ومسئولية الطلاب فى دعمها .

من ناحية أخرى فقد استمرت احتفالات الشباب والطلاب
القومية ، ومن بينها الاحتفال بعيد الشباب فى استاد القاهرة يوم
أول فبراير ١٩٦٢ (٧٠) والاحتفال بيوم الطالب فى ١١ فبراير من
نفس العام (٧١) . واستمر مكتب المبعوثين بالاتحاد القومى يمارس
نشاطه ويزود الطلاب العرب بالموضوعات القومية ويدعى روابطهم
واتحاداتهم (٧٢) وعقد الاتحاد العام لطلاب الجمهورية فى ٢٧ فبراير
١٩٦٢ مؤتمرا طلابيا تضامنا مع طلاب العالم فى مناهضة
الاستعمار (٧٣) كما اشترك فى أغسطس ١٩٦٢ فى مؤتمر الطلبة
العالمى الذى عقد فى ليننجراد بالاتحاد السوفيتى (٧٤) .

ولقد روعى فى اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى
للقوى الشعبية تمثيل قوى الشعب وفئاته بما فيها الشباب والطلاب
على الأخص وربما كانت أبرز القضايا التى طرحت بشأن الشباب
وأتاح فرصة ارتفاع الأصوات الشبابية هى قضية تمثيل الشباب
فى المؤتمر الوطنى باعتبارهم من قوى التحالف . ولقد فجر هذه
القضية د . زكى نجيب محمود حيث أعلن معارضته لدخول الطلاب
مجال العمل السياسى باعتبارهم كما وصفهم « كتب تحت الطبع »
وعلى أساس انه يجب أن ينصرفوا الى طلب العلم ولا يشغلون بشىء
سواه (٧٥) .

والواقع أن الصوت الشبابى ممثلا فى عديد من ممثليهم وممثلى
الطلاب فى المؤتمرات استطاع دحض هذا رأى بتوضيح دور الطلاب
الوطنى فى معارك ما قبل الثورة وخلال الثورة وفى العمل الاجتماعى
وقد شاركت فى الحديث والحوار باللجنة التحضيرية - التى بدأ

انعقادها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ - مجموعة من الطلاب ومن ممثلى الشباب وجاء انعقاد المؤتمر الوطنى فى ٢٦ مايو ١٩٦٢ وقد تم فيه تمثيل الشباب والطلاب كقطاع له أهميته (٧٦) .

وتم تمثيل طلاب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية فى هذا المؤتمر على أساس عددى وبالاقتخاب وقد مثل جامعة الأزهر ٤ طلاب والقاهرة ٢٠ طالبا وعين شمس ١٥ طالبا وجامعة أسيوط ٤ طلاب والمعاهد العليا ١٣ طالبا . كما تم تمثيل طلاب المدارس الثانوية على أساس طالب لكل محافظة ، كذلك فقد شارك فى المؤتمر خمسة طلاب يمثلون المبعوثين فى كل من انجلترا وألمانيا الغربية والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا (٧٧) .

وهكذا فقد كان عام ١٩٦٢ هو عام اللجنة التحضيرية والمؤتمر الوطنى وإعلان الميثاق الوطنى وبيان التنظيم السياسى الشعبى الجديد وهو الاتحاد الاشتراكى العربى .

التنظيمات السياسية والعمال :

قبل أن نتناول علاقة التنظيمات السياسية - هيئة التحرير والاتحاد القومى ١٩٥٣ - ١٩٦١ - بالعمال ، ولفهم هذه العلاقة نؤكد على أن ثورة يوليو خلال تلك المرحلة « ١٩٥٢ - ١٩٦١ » كانت تمر بمرحلة يمكن أن نطلق عليها التعايش مع الرأسمالية المعتدلة . فبالرغم من أن الثورة قد أصدرت قانون الإصلاح الزراعى الأول . فإنها قد عملت على الاستفادة من كبار الملاك الزراعيين فى توجيه رؤوس الأموال المتراكمة لديهم نحو الاستثمار فى الصناعة ثم من جانب آخر زيادة عدد الملاك عن طريق تملك ألوف الفلاحين الأرض أى أنها عملت على إعطاء دفعة للنمو الاقتصادى المتوازن

للزراعة والصناعة معا وخلق نوع من الاستقرار الاقتصادى لتدعيم النظام الجديد .

وهناك أسباب رئيسية لاتجاه الثورة فى بدايتها الى الإبقاء على تدعيم الاقتصاد الرأسمالى الحر ، فقد كانت الرغبة فى تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية تعلو أية رغبة فى البحث عن طريق جديد للتطور الاقتصادى خاصة اذا عرفنا آثار هذا الاختيار على وحدة القوى الوطنية المتباينة فى توجهاتها . كذلك التكوين الاجتماعى والفكرى لمجموعة الضباط الأحرار لم يكن قد تبلور بعد ، حيث لم يكن تصور واضح عن السياسية الاقتصادية التى يجب أن تتبع . هذا مع عدم وجود خبرة كافية لوضع حلول لقضية معقدة كقضية التطور الاقتصادى . بالإضافة الى سيطرة الأفكار الرأسمالية على الأوساط الرسمية فى أجهزة الدول القديمة و، انتشارها فى أوساط رجال الأعمال أدى ذلك الى قيام حاجز عملى وفكرى فى وجه انتشار الأفكار الاشتراكية عن التطور الاجتماعى بوجه عام . لذلك فان جميع الأفكار والمشروعات المطروحة أمام مجلس قيادة الثورة كانت بالطبيعة أفكار تتعلق بالإصلاح الرأسمالى ومن هنا بدأ السير فى طريق الاتجاه الرأسمالى التقليدى مع محاولة التخفيف من حدة مثاليته وآثاره السلبية .

ومن المعروف أن حوادث كفر الدوار كانت أول صدام أو تعامل للثورة مع العمال ويلاحظ أنه لم يوجد تفسير رسمى متكامل ومتسق لأحداث كفر الدوار يحدد على وجه الدقة أسباب هذه الأحداث والمسئولية عنها ، انما كانت هناك تفسيرات تتسم بالعمومية والابهام كالقول بان العناصر التى حرقوا القاهرة فى يناير ١٩٥٢ هى التى نظمت أحداث كفر الدوار ، وأعلن محمد نجيب بوضوح أن أية محاولة تقوم بها أية فئة من الشعب وخاصة العمال تهدف الى الخروج عن

النظام أو تعكير الصفو العام ستعتبر خيانة للوطن وستقابل بمنتهى
الشدة والعنف (٧٨) .

ويرى العديد من قيادات الحركة العمالية ممن أجرى معهم
بعض الباحثين مقابلات شخصية أن ما حدث في كفر الدوار كان
بتأثير النشاط النقابي (٧٩) ويرجح الباحث هذا الرأي وهو أن
مطالب العمال في كفر الدوار كانت مهنية ونقابية . أما الصدام الذي
حدث بينهم وبين الثورة فقد كان مرجعه خطأ متبادل في الفهم بين
كل من الفريقين فقد أخطأ العمال في فهم طبيعة الثورة وحاولوا
الذهاب بالثورة الى أبعد مما تريد كما أنهم ربما أخطأوا كذلك في
التوقيت الذي اختاروه لاختبار السلطة الجديدة .

ولذلك فقد كانوا في بداية مظاهراتهم واضرابهم يهتفون
لثورة ، ولم يدركوا أن للثورة حدودا معينة تريد ان تقف عندها
ولا تتجاوزها خلال هذه الفترة على الأقل من جانب بعض القائمين
عليها ، أما رجال الثورة فقد تضخم ادراك بعضهم لمظاهرات العمال
في كفر الدوار وظنوا أن هناك عناصر شيوعية منظمة لتلك المظاهرات
والاضطرابات وأنها تمثل تهديدا خطيرا للثورة يستوجب الرد السريع
والعنيف ونتيجة لهذا الخطأ المتبادل وقع الصدام الأول بين الثورة
والعمال عقب أسابيع قليلة من قيام الثورة مما لفت نظر الحكام
الجدد الى أهمية وخطورة النشاط النقابي .

وهكذا فقد كانت أحداث كفر الدوار مؤشرا مهما ومبكرا على
ذلك التخوف ، وطوال الفترة التالية فان حرص النظام الجديد على
اقرار المزيد من الحقوق للعمال كان يواكبه حرص شديد للسيطرة
على أية أبنية تنظيمية نقابية أو سياسية لتلك الطبقات (٨٠) ذلك

كله وغيره سيتضح أكثر وأكثر خلال الصفحات التالية من دراستنا .

لقد تكونت هيئة التحرير تحت شعار الاتحاد والنظام والعمل وفى ظل برنامج وطنى عام لم يكن مضمونه الاجتماعى محددا واضحا ، مما يؤدى الى اختلاف وجهات النظر عند وضعه موضع التطبيق وخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار شعار كلنا أعضاء فى هيئة التحرير « فلم يكن يتضمن أى هدف محدد للعمال والفلاحين » . وقد تكون بهيئة التحرير مكتب للعمل والعمال تحت اشراف الصاغ أحمد عبد الله طعيمة (٨١) . وقد أصدر هذا المكتب كتيباً فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣ بعنوان « دستور العمل فى هيئة التحرير » ، كتب مقدمته البكباشى جمال عبد الناصر السكرتير العام لهيئة التحرير تضمنت عدة مبادئ عامة (علاقات العمل - النقابات - تنظيم القوى العاملة - حماية القوى العاملة) ولأهمية هذا البرنامج فى دراسة موقف هيئة التحرير والثورة عموماً من الطبقة العاملة سنتناوله بشئ من التفاصيل .

فنقرأ بين سطور هذا البرنامج أن العمل ركن أساسى لتحقيق الأهداف الاقتصادية وأنه يجب العناية بالتنظيم الاقتصادى لى يكون محققاً للعدالة الاجتماعية وإن العمل ليس سلعة أو تجارة . بل وسيلة مشروعته للعامل لضمان حياة كريمة له ولعائلته (٨٢) . كما نص الدستور أيضاً على أن يستشار ممثلو العمال وأصحاب الأعمال عند وضع التشريعات والنظم المتصلة بشئونهم والتشجيع على تكوين لجان مشتركة تجمع بين ممثلى العمال وأصحاب الأعمال لبحث المسائل التى يعنى طرفا الانتاج بتسويتها وتنسيق الأجور وشروط العمل فى الأعمال والمناطق المتماثلة وأن يراعى عند تقدير

الأجور الكفاية الانتاجية للعامل ومستوى تكاليف المعيشة وأن
تخفض ساعات العمل في المؤسسات التي تعمل أكثر من
٨ ساعات (٨٣) .

ومن وراء النصوص القوية التي تحمي العامل نجد نصوصا
أخرى بشأن النقابات وأهميتها للصناعة والتجارة والزراعة وطرق
رفع مستوى هذه النقابات والتربية الثقافية ونشر الحركة التعاونية
في محيط النقابات للاستعانة في الأخذ بمبادئ الادخار والتأمين
وعلاج الأسر وبناء المساكن وغيرها . والعمل على مكافحة البطالة بين
العمال والعناية بتوفير وسائل العمل للعمال الزراعيين ووضع النظم
الكفيلة بحسن اختيار العمال وتدريبهم وسيادة جميع أنواع التعليم
وخصوصا التعليم الفني لحاجات العمل اليه والعناية بتحسين الكفاية
الانتاجية وبالإحصاءات والبحوث المتصلة بالبطالة (٨٤) . وعلى
الرغم من صدور هذا الدستور فإنه كان مجرد مبادئ عامة
مما جعله قاصدا في مواجهة البرامج التي طرحتها الاتجاهات
الليبرالية والاسلامية والاشتراكية من قبل . وقد بدأت الهيئة
نشاطها بالاتصال بالأحزاب العمالية وبكثير من النقابات العمالية
لتوجد صفوف العمال جميعا داخل هيئة التحرير . وعلى أثر ذلك
انضم الاتحاد العام لروابط ونقابات السكة الحديد واتحاد ونقابات
عمال النقل المشترك كما قام وفد في ١٥ ابريل ١٩٥٣ وكان على
رأس الوفد قائد الجناح حسن ابراهيم (٨٥) .

قامت الهيئة بعقد الندوات العمالية لتدريب الطوائف المهنية
على الحياة البرلمانية وكانت الندوة الأولى بمقر الهيئة الرئيسي في
٩ سبتمبر ١٩٥٣ وذكر الصاغ أحمد عبد الله طعيمة أن الهدف من
هذه الندوات هو الربط بين حركة الجيش والحركة العمالية (٨٦) .
وبالرغم من ارتقاء العمال في أحضان الثورة طوعية أو خوفا فلم
تكتف الثورة بهذا . بل صرح في بنها حسين الشافعي المراقب
العام (٨٧) لهيئة التحرير بأن الخارجين على الهيئة اما خونة واما

مضللون • وقد تبنت هيئة التحرير قيام تجمع بديل لاتحاد العمال الذى كان يطالب عمال مصر بإنشائه • فالثورة عموما كانت متخوفة من قيام الاتحاد العام واحتمالات وقوعه تحت تأثير بعض العناصر السياسية المضادة كالوفديين أو الاشتراكيين أو الإخوان المسلمين لذلك وافقت الثورة على تشكيل مؤقت تحت اسم المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر فى أواخر عام ١٩٥٣ يوضع تحت الاختيار ويمارس نشاطه بدون اعتراف رسمى بوجوده ومن ثم يمكنهم إيقاف نشاطه فى أى وقت يرون أنه غير متعاون (٨٨) •

وقد تولت هيئة التحرير دعوة النقابيين المعروفين فى القاهرة بقاعة عرابى بهيئة التحرير ورأس الجلسة أحمد عبد الله طعيمة بصفته موجه الدعوة ثم طرحت فكرة تكوين مؤتمر دائم لعمال مصر ووفق عليها بالاجماع من الحاضرين وثم اختيار فتحى كامل سكرتيرا والذى اختار أسعد راجح سكرتيرا مساعدا (٨٩) • وقطع قيام «المؤتمر الدائم» فى كنف هيئة التحرير الطريق على جماعات اليسار المصرى وخاصة حدثو التى ساءت علاقاتها بالثورة ، فأبعدت عن النشاط النقابى من خلال هذا المؤتمر (٩٠) • وقد خصصت هيئة التحرير للمؤتمر جناحا قائما بذاته مارس فيه نشاطه كتنظيم مستقل عن الهيئة كان يعقد اجتماعاته بدون تدخل واقتصر الأمر على أن يقوم أسعد راجح أمين عام المؤتمر بإطلاع الصاغ طعيمة بمواقف وقرارات المؤتمر وبما يجرى فى جلساته اجمالا • الا أن الصاغ طعيمة لم يكتف بذلك وأصر على أن يمثل مندوب خاص فلم يقبل أسعد راجح ذلك واستقال من الأمانة العامة للمؤتمر ووقع الاختيار على فتحى كامل ليحل محله واستطاع فتحى كامل أن يكسب ثقة أحمد طعيمة واستمر التعاون بينهما بدون خلافات (٩١) •

وقد عملت هيئة التحرير على تقديم خدمات للعمال وكان بدايتها تنظيم الهيئة لبعثة الحج الرسمية على نفقة الهيئة فـ

مرة يحج مائة عامل يمثلون عشر نقابات (٩٢) • ومن ناحية أخرى فقد تبنت هيئة التحرير مشروعات كبرى مثل انشاء المؤسسة الصحية العمالية لهيئة التحرير وقد بدأ هذا المشروع فى ٣ يناير ١٩٥٤ بهدف ضمان الرعاية الصحية والعلاج لجماهير الشعب وبلغ عدد الموظفين والعمال المشتركين فى هذه المؤسسة ٢٨٥٥٥ مشتركاً وقد ضم مستشفى هذه المؤسسة ١٠٠ سرير وكان يعمل به ٣٦ طبيباً وقد اتخذت المؤسسة مستشفى صيدناوى كمركز لها فى بداية انشائها •

ثم أصبح لها مستشفيات خاصة بها • وكذلك عيادات خارجية ويراعى فى توزيع هذه الوحدات العلاجية المناطق التى فيها تشكيل عمالى حتى يمكن توفير ساعات العمل • وقد عين مجلس ادارة أعلى للمؤسسة الصحية العمالية برئاسة الدكتور محمد جمال الدين القشبرى • وكانت موارد المؤسسة تتكون من اشتراكات صحية يدفعها العامل واشتراك صاحب العمل وصندوق الغرامات واعانات حكومية وتبرعات (٩٣) • وقد أنشئ فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ ناد للعمال كان من المفروض أن يتبع هيئة التحرير الا انه كان جهازاً منافساً لمكتب العمل والعمال داخل هيئة التحرير وعمل على أن يجتذب قيادات ثقافية جديدة ويعمل على ابرازها واعلاء شأنها على حساب قادة العمال الذين قادوا الاعتصام ابان أزمة مارس • وأسندت مسئولية الاشراف عليه الى أحد الضباط الأحرار المرتبطين مباشرة بجمال عبد الناصر عندما كان وزيراً للداخلية وهو اليوزباشى محمد وفاء حجازى وقد اعتمد فى تشكيل مجلس ادارة النادى على عمال وقيادات نقابات البترول والكيماويات وكانت لهم اتجاهات يمينية واخوانية • كما أن أغلب هؤلاء ينتمون الى نقابات المستخدمين والموظفين ممن يحملون مؤهلات جامعية ويشغلون وظائف متوسطة فى شركاتهم (٩٤) •

وقد ضم النادى فى عضويته ٣٢ ألف عامل الى جانب ١٥٢ نقابة وقد قدم النادى خدمات اجتماعية ورياضية متعددة لكافة العمال . وكان له مقر فى مبنى هيئة التحرير (٩٥) . وقد أدى ذلك الى نشوب صراع فقد أدرك الضباط المشرفون على مكتب العمال (طعيمه ومن معه) المخاطر التى تهددهم من جراء غرس هذا النادى فى الوسط العمالى فأعلنوا عليه الحرب بعد أن فشلوا فى احتوائه أو إخضاعه . وقاد العقيلى هذا الصراع الذى انتهى بتصفية النادى ونقل وفاء حجازى مديرا لمكتب حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية (٩٦) .

ومن المشروعات التى تبنتها هيئة التحرير حتى تم انشاؤه بنك الجمهورية فعقدت الهيئة بمركزها الرئيسى أول اجتماع للبحث فى المشروع فى سبتمبر ١٩٥٤ وقد درست من كافة الجوانب حتى صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس البنك فى ١٥ فبراير ١٩٥٦ . وسأهم العمال عن طريق نقاباتهم واتحاداتهم بمبلغ ٢٥٠٠ و ٢٥٠٠ جنيه والحكومة ٢٥٠٠ و ٢٥٠٠ جنيه وجميع أفراد الشعب بمبلغ ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠ جنيه وكان الهدف من انشائه المشاركة فى المشروعات الكبرى والقيام بمختلف الأعمال المصرفية التجارية مع العناية بالعمال ومساعداتهم على استثمار أموالهم وقد اشترط فى تأسيس البنك ألا تزيد أسهم الشخص الواحد على ٢٦ سهما (٩٧) . وتكوين مجلس إدارة البنك من ١٥ عضوا فيهم ٤ يمثلون العمال و ٣ يمثلون الحكومة و ٥ يمثلون المؤسسات غير الحكومية وغير العمالية و ٣ تختارهم الجبهة المومية . وقد افتتحه جمال عبد الناصر الذى كان له حساب مميز فى البنك فى ٨/٢/١٩٥٦ (٩٨) .

كما تبنت هيئة التحرير كذلك مشروع مصنع الطرابيش وهو المصنع الذى أنشأته جمعية القرش عام ١٩٢٣ وكان على وشك الافلاس وقد حولته الهيئة الى مصنع لغزل ونسج الصوف بعد تزويده

بالآلات الجديدة والمناسبة وركز المصنع انتاجه فى اغطية الرأس
للقوات المسلحة وبلغ انتاجه عام ١٩٥٥ حوالى ٣٥٠.٠٠٠
قطعة (٩٩) .

تلك بعض المشروعات التى تبنتها أو دعت الى انشائها هيئة
التحرير ، وهى مشروعات مرتبطة بطريق مباشر أو غير مباشر
بالعمال ، وقد أحيط كل مشروع من هذه المشاريع بهالة من الدعاية
والاجتماعات واللقاءات تخدم الغرض المزدوج منه ، وهو خدمة العمال
ثم جمع العمال والشعب حول هيئة التحرير ، وفعلًا حققت هدفها
وانضم الكثير من العمال الى الهيئة والتفوا حولها ، كما كان هناك
مجال آخر لنشاط هيئة التحرير مع العمال وهو المؤتمرات العمالية
والتي كانت مرتبطة كل الارتباط بالثورة . فقد عقد عمال الجمهورية
بمقر هيئة التحرير مؤتمرا عاما شهده ممثلو ١٤ نقابة . وذكر وزير
الشئون الاجتماعية فى هذا المؤتمر أن الثورة امتحنت فى مارس
الماضى ووضع لكل ذى عينين أن العمال كانوا وسيظلون أول المؤمنين
بهذه الثورة » وقرر المؤتمر اكتاب العمال بأجر يوم كامل من جميع
عمال مصر لتمويل السد العالى وأعلنوا تطوع العمال فى معسكرات
الحرس الوطنى وطالبوا بوضع دستور موحد للعمل .

وكان عمال الغربية أول من دعا الى قيام المؤتمرات العمالية وكان
مؤتمرهم أول مؤتمر يشكل فى جمهورية مصر وذكر أمين بهنس
مندوب أحمد طعيمة فى مؤتمر نقابات الوايلى وغمرة أن الغرض
الوحيد لاقامة هذه المؤتمرات هو العمل بكل الوسائل على رفع
مستوى العمال وذلك بإنشاء وبناء دار عمالية ضخمة وسيشرف
المؤتمر على كل أمور العمال بالمنطقة وهو الذى يختار فى بعثة الحج
المندوبين .

وقد توسعت هيئة التحرير فى اقامة المؤتمرات العمالية فى كافة أنحاء البلاد وبدأت الأخبار عن المؤتمرات العمالية فى أسبوط والفيوم وبني سويف ودمياط وطنطا لا تنقطع يوما واحدا وكلها تشير الى الأعمال الجليلة التى تؤديها هذه المؤتمرات للعمال فى المناطق التى يوجد فيها المؤتمر على اختلاف مهنتهم .

وعلى الرغم مما قدمته هذه المؤتمرات من خدمات للعمال . فان العمال بعد فترة قد رأوا أن المؤتمرات العمالية كانت خطأ وقعوا فيه عن قصد والهدف منها تحويل اتجاه النقابيين الى اتجاه آخر فيه تفتيت للحركة النقابية وفيه تقسيم وازدواج لشخصية العمال (١٠٠) . وصرح كثير من أعضاء المجالس التنفيذية للمؤتمرات العمالية بأنهم حينما انضموا اليها كانوا يحسنون الظن بأهدافها ثم تبين لهم أن هذه الأهداف كانت بعيدة كل البعد عن النقابية السليمة ، وهذا ما جعل العمال أكثر الحاحا فى المطالبة بإنشاء اتحاد عام للعمال ، وقد سبق أن ذكرنا أن الثورة قد وافقت على انشاء تنظيم مؤقت تحت اسم المؤتمر لنقابات عمال جمهورية مصر الذى كان تحت سيطرة مكتب العمل والعمال بهيئة التحرير .

وكانت هيئة التحرير ترفض قيام الاتحاد لأنه سوف يفقدها ادعاء تمثيل العمال فى مصر ولكنها حينما اطمأنت هى وأجهزة الأمن لتجربة المؤتمر الدائم لنقابات عمال الجمهورية سمحت بقيام الاتحاد (١٠١) . وقد قامت القيادات العمالية بالاتصال بهيئة التحرير لعدم معارضتها ، وكان الصاغ أحمد عبد الله طعيمة رئيس مكتب العمل والعمال بالهيئة وأنور سلامة رئيس اتحاد البترول والمرشح رئيسا للاتحاد العام هما اللذان يديران كل عمليات تكوين الاتحاد العام ، وقد تكون الاتحاد فى يناير ١٩٥٧ وانتخب أنور سلامة رئيسا للاتحاد العام وأحمد فهميم نائبا له وصاوى أحمد صاوى وكيل

ومحمود العجمي سكرتيرا عاما وزكى سلامة مساعدا للسكرتير العام ومحمود المسلماني أمينا للصندوق وضم الاتحاد ٤٨٥ و٤٤٢ عاملا ، وبدأ الاتحاد العام يمارس نشاطه تحت وصاية هيئة التحرير وأجهزة الأمن وقد اعتمد الاتحاد على الصاغ أحمد طعيمة في تأييده وتمويله لأن اشتراكات الأعضاء لم تكن كافية لتغطية النفقات مما زاد الاتحاد ضعفا على ضعف (١٠٢) .

وقد تدخلت هيئة التحرير في كافة شئونه ، هي من جهة وأجهزة الأمن من جهة أخرى . فعندما أراد الاتحاد العام للعمال اتخاذ بعض الخطوات لتكوين المكاتب الفرعية له في المحافظات عارضت هيئة التحرير مقررته بأن المؤتمرات العمالية يمكن أن تكون بديلا عن المكاتب الفرعية أو أنها نواة للمكاتب الفرعية . ولذلك لم يصبح للاتحاد العام اتحادات محلية أو فرعية خلال هذه المرحلة . وقد قرر الاتحاد العام للعمال الاشتراك في انتخابات مجلس الأمة ١٩٥٧ وكانت هيئة التحرير قد صدر قرار بحلها وتصفيتها ولكنها ظلت تمارس عملها الى حين تشكيل الاتحاد القومي والذي تشكلت له لجنة تنفيذية مؤقتة مهمتها النظر في أمر المرشحين . وقد تلقى الاتحاد العام للعمال ٤٥٠ طلبا للترشيح وافق على ترشيح ١٧ طلبا منهم ولكن الاتحاد القومي تبعاً للسلطة المنوطة له شطب منهم ٦ مرشحين وبقي ١١ عاملا (١٠٣) فقط أى بنسبة ٢ و ٢٪ فقط من المتقدمين للترشيح نجح منهم ستة عمال (١٠٤) . وقد تمت تنحية أحمد طعيمة من مكتب العمل والعمال في الاتحاد القومي وتولى بدلا منه خالد فوزى - أحمد الضباط الأحرار - مسئولية شئون المكتب .

وتأسس **الاتحاد القومي** عقب حل هيئة التحرير وقد تكونت اللجنة العامة للعمل والعمال بالاقليم المصري من :

— الرابطة القومية للعمل والعمال ويمثلها مكتب الرابطة

— الاتحاد العام للعمال ويمثله مجلس ادارته

مكتب العمل والعمال بالسكروتارية العامة للاتحاد القومى ويمثله رئيس المكتب ويعمل كمقرر للجنة وكان يشغل منصب رئيس اللجنة وزير الشئون الاجتماعية (١٠٥) . وقد أصدر مكتب العمل والعمال بالاتحاد القومى للاقليم الجنوبى كتابا يبين تنظيم لجان العمل والعمال وأهدافها وواجباتها وتشكيلها وتتكون هذه اللجان من أعضاء عاملين بالاتحاد وهم من تتوافر فيهم شروط العضوية وانضموا للاتحاد القومى ويعملون بلجان العمل والعمال وأعضاء من ذوى الخبرة العمالية وهؤلاء يعينون بموافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى وذلك لكى تستعين لجان العمل والعمال بخبرتهم فى تسهيل أمورهم بحكم عملهم وخبرتهم أو بحكم وظائفهم الحكومية (١٠٦) . وبهذا يمثل باللجنة جميع العناصر العمالية بمناطق تواجد لجان العمل والعمال على جميع المستويات بالإضافة الى ممثلى الأجهزة الادارية المختصة بشئون العمل والعمال . وتشكل فى جميع مستويات تنظيمات لجان العمل والعمال بالاتحاد القومى رابطة قومية للعمال وهذه الروابط تضم جميع العمال المنضمين للاتحاد القومى كأعضاء عاملين سواء كانوا من عمال المصانع والمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة أو من العمال ذوى المهن والحرف المقيمين فى كل منطقة من مناطق الاتحاد القومى (١٠٧) . وتنظم الروابط القومية للعمال على جميع المستويات عند اللزوم أعضائها فى مجموعات عمالية مرتبطة ويكون لكل مجموعة ممثل يمثلها وتكون الروابط القومية للعمل والعمال لنفسها لجانا تنفيذية مشكلة من ممثلى العمال الذين كونتهم المجموعات العمالية بالإضافة الى ممثلى التشكيلات النقابية وتنتخب اللجنة التنفيذية من ٣ أفراد (رئيس - سكرتير - أمين صندوق) على الأقل (١٠٨) .

ونظمت لجان العمل والعمال داخل تنظيمات الاتحاد القومى

فيما يلي :

- لجنة العمل والعمال بالشيخة .
- لجنة العمل والعمال بالقسم .
- لجنة العمل والعمال بالمديرية أو المحافظة .

— اللجنة العامة للعمل والعمال بالمؤتمر العام للاتحاد القومى مع العلم بأن لجان العمل هى روابط العمل والعمال (١٠٩) .

ويمكن تحديد أهداف لجان العمل والعمال بوجه عام وعلى جميع مستويات التنظيم بالاتحاد القومى فى حدود الاطار العام لقانون العمل الموحد الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ والمادة ١٢ من القرار رقم ٥ للمشرف العام على تنظيم الاتحاد القومى .

وتحدد الأهداف فيما يلى :

دراسة أحكام القوانين العمالية وتفهمها وشرحها للعمال والتقدم بالمقترحات التى تراها لتغيير أو تعديل ما يعترض هذا التطبيق من صعوبات أو غموض كذلك الدراسات العليا المتعلقة بنواحى التدريب المهنى والثقافة العمالية والتأهيل والتقدم بمقترحاتها لتحقيق ما هو أفضل وأصح من هذه الناحية المهمة لشئون العمل والعمال . كما تبذل اللجان كما فى الجهود لتسهيل تقديم الخدمات الاجتماعية للعمال وأسرهم سواء كان ذلك عن طريق اتصالهم المباشر بالمختصين أو بواسطة ما تنظمه اللجان من جمعيات تعاونية أو هيئات اجتماعية تعمل كل منها فى محيطه لتسهيل تقديم خدمات اجتماعية اضافية للعمال وأسرهم بمنطقة تواجد اللجنة .

ومن أهداف لجان العمل والعمال كذلك نشر الوعى الرياضى بين العمال وأسرهم بالاشراف على نوادى العمال والعمل على انشاء ملا يوجد منها . بالاضافة الى تقديم الخدمات الثقافية والترفيهية

للعمال • وتعمل اللجان أيضا على مختلف المستويات بالاشتراك
العملى فى الجهود القومية التى تبذلها الدولة نحو تصنيع البلاد
وذلك بعمل ما يمكنها من دراسات عملية عن القوى العاملة اللازمة
لسياسة التصنيع فى مختلف مراحلها (١١٠) •

وقد تم تقنين تبعية الحركة العمالية النقابية لتنظيم الاتحاد
القومى بصدور القانون رقم ٨ لعام ١٩٥٨ (١١١) الذى نص على
قصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات بكافة أنواعها على
الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى • وقد اشترك الكثير من العمال
وقياداتهم فى الاتحاد القومى اما خوفا واما طمعا فقد اشترك نائب
رئيس اتحاد العمال أحمد فهيم فى هذه اللجان • وقد اجتمعت اللجنة
التنفيذية للاتحاد القومى بالأزبكية برئاسة وزير التموين ووافقت
على تشكيل اللجان الفرعية للعمل والعمال من أحمد فهيم مقررا
وصالح الببلى رئيس نقابة بيع المصنوعات وسيد قنديل رئيس
اتحاد المطابع ومحمد عبد الوهاب رئيس اتحاد الدخان وحسين
الأسوانى نائب رئيس اتحاد العمال الوقائى وأحمد الشاذلى عضوا
اتحاد النقل المشترك وزكى نسيم • كما انتخبت اللجنة العامة
للعمل والعمال النقابى عبد الحى حمام وحسين الأسوانى وأحمد
الشاذلى (١١٢) •

وكان هدف الاتحاد القومى من ذلك كسب قادة العمال لكى
يكونوا ممثلين له فى التجمعات العمالية ، وكان بعض هؤلاء العمال
يحملون الصفة النقابية كما رأينا بمعنى انه كان يزدوج الصفة مع
الاتحاد العام والاتحاد القومى وفعلا نجح فى هذا • فقد انضم اليه
أحمد فهيم نائب رئيس الاتحاد العام وسيد قنديل رئيس اتحاد
المطابع وعبد الحى حمام وغيرهم من كبار النقابات وكبار النقابيين ،
ولم تختلف مهمة الروابط القومية للاتحاد القومى عن مهمة المؤتمرات

العمالية بهيئة التحرير فهي تواصل نفس رسالتها وإن اختلفت
المسميات . وتضع هذا من القرارات التي كانت تتخذها هذه
الروابط ، ففي أول جلسة للرابطة القومية للعمل والعمال في منطقة
شرق القاهرة اتخذت القرارات الآتية :

شعارنا وعقيدتنا الايمان بالله والوطن وتجديد البيعة للرئيس
جمال عبد الناصر - عمال المنطقة جنود تحت السلاح لحرب العضابات
الصهيونية ، مناصرة جيش التحرير الجزائري - عمال المنطقة أعضاء
عاملين بالروابط القومية للعمل من أجل بناء المجتمع الاشتراكي
الديمقراطي التعاوني (١١٣) .

هذه القرارات لا تختلف عن قرارات المؤتمرات ويبدو أن حماسة
العمال للاتحاد القومي كانت كأي شيء جديد عسى أن يجدوا فيه خيرا
فيجب أن يشاركوا ولا يضيعوا الفرصة ولكن تلك الحماسة لم تخف
الصورة الحقيقية وهي أن العمال بعد الثورة وقعوا بين قطبي جذب
خلال فترتين

أولهما هيئة التحرير وكان القطب الشرعي للعمال هو المؤتمر
الدائم لنقابات العمال وقطب سياسي تابع للقيادة السياسية أي غير
شرعي وهو المؤتمرات العمالية التي نظمت في المحافظات والثانية
في فترة الاتحاد القومي وكان القطب الشرعي فيها هو الاتحاد العام
لنقابات عمال مصر والقطب السياسي التابع للقيادة السياسية هو
الاتحاد القومي بروابطه القومية للعمل والعمال .

ومع هذا فلم يكن هناك عداًء سافر بين كل من هيئة التحرير
والاتحاد القومي من جهة والمؤتمر الدائم والاتحاد العام من جهة أخرى
إذ أنه ليس هناك تعارض بينهم فكل منهم يدعى أنه يعمل لصالح

العمال وكان التعارض الحقيقي هو وجود جهازين أحدهما شرعى والآخر غير شرعى هدفه جمع العمال حوله لابعادهم عن النقابية السلمية وكيف يحدث مواجهة بينهم والسلطة تريد أن تحتضن العمال .

فالعمل السياسى هو هدف هيئة التحرير والاتحاد القومى بين العمال بينما كان هدف الاتحاد العام والمؤتمر الدائم قبله العمل النقابى البحت .

ويتضح مما تقدم أن الاتحاد القومى كان التنظيم السياسى الثانى بعد هيئة التحرير ورغم ذلك فلم تستفد الثورة من أخطاء الهيئة لتتجنبها مع الاتحاد القومى . بل جاءت نموذجا مكررا لها فكانت تنظيما غير فعال ولا مؤثر ولم يستطع أن يؤدى ما كان مطلوبا منه نظرا للمتناقضات الكبيرة التى كانت به . ولكن هناك خدمات أداها الاتحاد القومى للعمال فقد وضع نادى العمل بالاتحاد القومى برنامجا للعرض السينمائى فى الفترة الموسمية من ٨ مايو - ١٩ يوليو ١٩٥٨ وتضمن كل احتفال فيلما عاطفيا أو اجتماعيا وأفلاما قصيرة ثقافية ومهنية تهدف الى تعليم العمال طرق الوقاية من اصابات العمل والى تعريفهم بجوانب التاريخ القومى والحضارة الحديثة وفتح أيضا فصول مسائية لتعليم اللغات الأجنبية للعمال والمستخدمين مقابل ٣٠ قرشا فى الشهر لتعلم اللغة الواحدة وتحمل النادى ضعف هذه القيمة (١١٤) .

كما تبنى النادى أيضا مشروعا صحيا لرعاية العمال المرضى مقابل جنيه واحد يدفعه العامل فى السنة وتدفع نقابته أيضا نفس المبلغ فى السنة وهذا المشروع خدم العمال غير المستفيدين من المؤسسة الصحية العمالية (١١٥) . وأيضا نظمت اللجنة الثقافية

بالنادى ندوة حول مشكلة النقابات المهنية ووسائل علاجها
اشترك فيها أحمد فهمي رئيس اتحاد النسيج وغيره الكثير من
النقابيين (١١٦) • وأيضا أعدت لجنة العمل والعمال في المؤتمر
العام للاتحاد القومي بإشراف خالد فوزي المشرف على شئون العمل
والعمال مشروعا لمساواة العمال الأهليين بعمال الحكومة بالنسبة
لتحديد سن التقاعد (١١٧) •

وناقشت كذلك هذه اللجنة مبدأ التفرغ النقابي لتحقيق الحماية
للنقابيين واطاحة الفرص أمامهم للإشراف وتحقيق الأعمال التي أنشئت
النقابات من أجلها وذكرت اللجنة أن الأمر يقتضى اضافة حكم جديد
الى الباب الرابع من قانون العمل الموحد يقضى بجواز التفرغ النقابي
على مستوى النقابات العامة واتحادها (١١٨) • ولقد كان الاتحاد
القومي يشرف على المؤسسات التي آلت اليه من هيئة التحرير مثل
المؤسسات الصحية والعلاجية والاقتصادية والاجتماعية وقد تم ادخال
تعديل على تنظيم هذه المؤسسات وانشاء مؤسسات جديدة مثل
المؤسسة الاجتماعية العمالية وقد أقيمت المؤسسة تنفيذا لتوجيه
المؤتمر العام الأول للاتحاد القومي وصدر بشأن اقامتها القرار
الجمهورى رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦١ وقد تم افتتاحها فى ٢ يوليو ١٩٦١
بشبرا الخيمة (١١٩) •

وقد كان الهدف من انشائها تحسين ظروف العمال وأسرههم
وتوفير الخدمات الاجتماعية والرياضية وانشاء دور حضانة للأطفال
وانشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية وصناديق
القرض • وتتكون ميزانية المؤسسة من أجر يوم ٢٣ يوليو من كل
عام من أجور عمال اليومية الدائمين والمؤقتين الذين يعملون فى
أجهزة الحكومة ومصالحها والمؤسسات العامة ومن الاشتراكات التي
يؤديها عمال القطاع الأهلى ومن الاعانات الحكومية والهيئات

والتبرعات • وقد أقيمت المؤسسة تنفيذًا لتوجيه المؤتمر العام للاتحاد القومي (١٢٠) •

أما المؤسسة الثقافية العمالية فقد تقدم مكتب العمل والعمال بالاتحاد القومي بتوجيه لإنشاء المؤسسة الثقافية العمالية الى المؤتمر العام الأول للاتحاد القومي الذي عقد في يوليو ١٩٦٠ فأقر المؤتمر هذا التوجيه • وتحقيقًا لها أصدر رئيس الجمهورية في ١٨ ديسمبر ١٩٦٠ القرار رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ الذي يعتبر بمثابة شهادة ميلاد المؤسسة ويتكون هذا القرار من ثلاث مواد تنص الأولى على أن تكون المؤسسة الثقافية العمالية للاتحاد القومي بالاقليم المصرى من المؤسسات الخاصة ذات النفع العام وتكون لها الشخصية الاعتبارية طبقا لنظامها الأساسى الذى يقيدده المشرف على تنظيم الاتحاد القومى بالاقليم المصرى • وذكر القرار أن الهدف من المؤسسة هو النهوض بمسئوليات التربية الثقافية والقومية والنقابية (١٢١) •

ثم صدر قرار آخر رقم ٥ لسنة ١٩٦١ بتكوين لجنة فنية من ٢٢ عضوا (١٢٢) من الاتحاد القومى ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة التعليم ووزارة الثقافة ووزارة الارشاد القومى ووزارة الصناعة والجامعات والعمال ولها أن تضم من ترى الاستعانة بخبرتهم بعد موافقة مدير مكتب العمل والعمال بالاتحاد القومى • وبدأت اللجنة فى وضع المشروع النهائى للمؤسسة مسترشدة فى ذلك بالمذكرة التى وضعها مكتب العمل والعمال بالاتحاد القومى واستعرض فيها تاريخ التعليم العمالى حتى صدور القرار ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ ثم تحدثت عن أهداف التعليم المالى وحددت نطاق البرامج التعليمية فى المؤسسة بأنها يجب أن تكون :

أولا : تثقيفا عمالى •

ثانيا : تدريباً نقابيا •

ثالثا : دراسات متخصصة .

رابعا : البحوث والاعلام .

ثم تناولت مواد كل برنامج من هذه البرامج الأربعة وعملت على تقييم مراكز الثقافة العمالية الأربعة التي كانت موجودة وملاحظاتها عليها وأخيرا قدمت اقتراحات تتلخص في افتتاح ثمانية مراكز ثقافية في شبرا الخيمة - طنطا - كفر الدوار - بورسعيد - الجيزة - حلوان - المنيا - أسوان على أن تكون دراسات المتابعة والتخصص بمراكز القاهرة والاسكندرية وأن تكون هذه المراكز هي نواة عمل المؤسسة الثقافية العمالية ثم أشارت الى موضوع المثقف العمالي والمنظم العمالي والدراسات التدريبية اللازمة لهم .

وفي ١٦ أكتوبر ١٩٦١ افتتحت المؤسسة الثقافية العمالية في حفل كبير حضره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كمال رفعت وعدد كبير من المسئولين والعمال والنقابيين (١٢٣) . وقد تشكل مجلس الإدارة الأول للمؤسسة من ابراهيم الخطريفي وكيل وزارة العمل وعلى محمد شحاته المدير العام للمؤسسة ومحمد مرسى الجوهري ممثلا لوزارة العمل والسيد فرج ممثلا لوزارة الثقافة والارشاد القومي والمهندس مختار الزيني ممثلا لوزارة الصناعة والدكتور حسن الساعاتي ممثلا للجامعة والسيد على المسيري ممثلا لوزارة التربية والتعليم والدكتور محمد وصفي ممثلا لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وأنور سلامة ومحمد أسعد راجح وأحمد فهميم وسعد محمد أحمد ويوسف على ممثلين للعمال وعدلى السيد محمود ومحمد فؤاد عطا وأمين عز الدين ممثلين للاتحاد القومي وتوضح أن نسبة العمال بالنسبة لغيرهم في المجلس السابق قد بلغت (٣١ و ٢٥ ٪) .

ومن هذه الخدمات المقدمة سواء من هيئة التحرير أو الاتحاد القومي تبين جديتهم في بحث المشاكل العمالية أو محاولة حلها وان

كانت معظم هذه الخدمات خدمات اجتماعية فيرجع ذلك الى طبيعة الفترة التي كانت الخدمات الاجتماعية للعمال فيها مهضومة من قبل أصحاب الأعمال كما انهم ساهموا بالبحث والنقاش في التشريعات التي تخصهم . وكان الغرض من هذه الخدمات الاجتماعية جمع العمال حول الثورة وكان أخطر شرك وقع فيه العمال من قبل هيئة التحرير هو المؤتمرات العمالية التي كانت موازية للتنظيم الشرعي القائم وقتئذ والمتمثل في المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر والتي عملت على شق الحركة العمالية بين حركة عمالية أصيلة مرتبطة بالطبقة العاملة وبين حركة عمالية موالية للسلطات .

وعلى نفس النهج سار الاتحاد القومي وان كان قد اتخذ خطوات ذات أهمية كبيرة للعمال بإنشائه المؤسسات العمالية . ولذا جاء تجاوب العمال معه أمرا حقيقيا يختلف عن تجاوبهم مع هيئة التحرير وبالتالي زاد ارتباطهم بالثورة عما كان عليه الحال خلال عمل هيئة التحرير .

وهكذا عموما يمكن القول بأن الفترة التي شغلتها هذه التنظيمات كان الوضع منها غير محدد فيما يختص بعلاقة الحركة النقابية العمالية بالتنظيمات لأن هذه العلاقة لم تكن قائمة على الترابط بل كانت أقرب الى الازدواج واختلاط المستويات والمسئوليات فالمجرى التنظيمي لكل من التنظيمين كان يقتصر على المجرى الأفقي فقط ولم تكن لأي من التنظيمين صلة وثيقة بالحركة النقابية .

الهوامش

(١) حديث عبد المنعم الغزالي في كتاب عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر
وأزمة مارس ص ٣٤٧ .

(٢) وقد ضمت هذه الجبهة رابطة للصريين - ورابطة الطلبة الوفديين - والطلبة
الاشتراكيين في حزب أحمد حسين ، وطلبة العمال ولم يدخلها الحزب الشيوعي
المصري والأخوان .

(٣) الأهرام ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٤) نفسه ، ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٥) مجلة التحرير ، ١٦ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٦) مجلة التحرير ، ٢١ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٧) الأهرام ، ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٨) الأخبار ، ٩ يناير ١٩٥٣ .

(٩) محمود فوزى الوكيل ، هذه الثورة العام (١) ، مطابع الأهرام ١٩٥٣ ،

٣٤٧ .

(١٠) وهو ذكرى أحداث ١٩٤٦/٢/٢١ ، ذكرى الطلبة في أحداث عام ١٩٤٦

الذى احتير عيداً عالمياً للطلاب تضامناً مع طلاب مصر .

(١١) ولد وحيد الدين جودة رمضان في ١٩٢٠/١٢/٥ بشبراخيت - بحيرة ،
حصل على الابتدائية ١٩٣٢ وشهادة الكفاءة عام ١٩٣٧ وقد التحق بكلية الطب لمدة
عامين ثم تركها والتحق بكلية الحربية في ١٩٣٩/٩/١ وقد تخرج برتبة ملازم
ثان في ١٩٤٠/١٠/٧ وقد تعين لحراسة اليوزباشى عبد المنعم عبد الرؤوف في أبريل
١٩٤٢ وقد اندمج في خلايا الإخوان في ١٩٤٤ . واشترك في حرب فلسطين الأولى

ومعركة عراق المنشية في ٢٨/١٢/١٩٤٨ وانضم للضباط الأحرار ١٩٤٩ ونجح في
تجنيد يوسف صديق في ٢٧/١٠/١٩٥١ ، وبعد نجاح الثورة كلفه عبد الناصر
في ٢١ فبراير ١٩٥٣ بقيادة منظمات الشباب في إطار هيئة التحرير . ثم حدثت
خلافات بينه وبين عبد الناصر في أعقاب أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ وقد تم اغاؤه
من منصبه في ٨ مايو ١٩٥٦ وتم تعيينه سفيراً في المجر لمدة عامين ثم أعفى من
منصبه وتم تقديمه للمحاكمة عام ١٩٦١ بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم وكان
معه لطفى واكد وداود عويس وظل معتقلاً ٢٧ شهراً وتم الافراج عنه بعد تدخل
أحمد بن بيلا رئيس الجزائر .

(١٢) مذكرات وحيد رمضان غير منشورة اطلع عليها الباحث ، ص ٦٩ .

(١٣) نفس المصدر ، ص ٧١ .

(١٤) أمين حسونه ، جمهورية مصر في عامها الأول ، ص ١٤٢ - مذكرات

وحيد رمضان ، ص ص ٧٣ - ٧٦ .

(١٥) الأهرام ، ١٣ أغسطس ، ١٩٥٤ - مجلة الثورة ، ١٦ أغسطس ، ١٩٥٤ .

(١٦) مذكرات وحيد رمضان غير منشورة ص ٨٢ .

(١٧) قد صدر من هذه السلسلة كتاب النظام الجمهوري في العصر الحديث

للدكتور محمد مصطفى صفوت في يونيو ١٩٥٤ والكتاب الثاني بعنوان « الأطماع

الاستعمارية في الشرق الأوسط » للدكتور ابراهيم الشريف يوليو ١٩٥٤ والكتاب

الثالث بعنوان الديمقراطية السياسية للدكتور محمد مندور أغسطس ١٩٥٤ والكتاب

الرابع أن لهذا الشعب أن يعلم لعبد المظفر سعيد سبتمبر ١٩٥٤ .

(١٨) مذكرات وحيد رمضان ، ص ٨٦ .

(١٩) مجلة الثورة ، ٢٦/٨/١٩٥٤ .

(٢٠) نفس المصدر .

(٢١) الأهرام ، ٣/٩/١٩٥٤ .

(٢٢) لويس عوض ، مقال بالأهرام الحرس الجامعي مرة أخرى ، ١٩/٢/١٩٧٧ .

(٢٣ ، ٢٤) أحمد عبد الله ، الطلبة والسياسة في مصر ترجمة أكرام يوسف ،

دار سينما للنشر ، ط (١٩٩١) ، ص ١٤٦ .

(٢٥) أكد هذه الخصيومات ، أحمد عبد الله طه في حديث معي ،

٢٧/٧/١٩٩٧ وكذلك وحيد رمضان ، لقاء شخصي معه بتاريخ ٤/٨/١٩٩٧ .

(٢٦) أمين حسونة ، الجمهورية في عام ، مطابع الشئون العامة للقوات المسلحة ، ص .

• (٢٧) لقاء مع كمال الدين حسين ، ١٣ يناير ١٩٩٤ .

• (٢٨) أمين حسونة ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

• (٢٩) لقاء مع كمال الدين حسين ، ١٣ يناير ١٩٩٤ .

• (٣٠) مجلة صوت التحرير ، عدد خاص في يناير ١٩٥٦ كذلك النظام الأساسي

لشباب التحرير ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (١٢) .

• (٣١) الجمهورية ، ٢٢ يونيو ١٩٥٥ .

• (٣٢) النظام الأساسي لشباب التحرير ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (١٢) .

• (٣٣) نفس المصدر .

• (٣٤) مذكرات وحيد رمضان ، ص ٨٧ .

• (٣٥) مجلة صوت التحرير ، ٢٢ يناير ١٩٥٦ .

• (٣٦) الأهرام ، الجمهورية ، ١٧ ، ٢٤ أغسطس ١٩٥٥ .

• (٣٧) الأهرام ، الجمهورية ، ١٧ أغسطس ، ١٩٥٥ ، ٢٤ أغسطس ، ١٩٥٥ .

• (٣٨) الأهرام ، ١٢ يوليو ، ١٩٥٦ .

• (٣٩) الجمهورية ، ٢٨ ديسمبر ١٩٥٤ .

• (٤٠) الأهرام ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥ .

• (٤١) لقاء مع وحيد رمضان ، أحمد طعيمة .

• (٤٢) الأهرام ، ٩ مايو ١٩٥٦ .

• (٤٣) الجمهورية ، ١٠ أغسطس ، ١٩٥٦ .

• (٤٤) ذكر ذلك وحيد رمضان ، لقاء ٨/٤ ، وكمال الدين حسين لقاء

١٣/١/١٩٩٤ ويؤكد ذلك أن الصحف نشرت خبر تبعية جيش التحرير للقوات

المسلحة . ١٩٥٦/٨/٣٠ .

• (٤٥) وعلى وجه التحديد بعد قيام الادلة المركزية للشباب الاشتراكي في

٢١ يوليو ١٩٦٦ .

• (٤٦) وهو الذي تولى بناء سكوتازية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وكان

يتمتع بصلاحيات واسعة .

(٤٧) لقاء مع وحيد رمضان ، ١٩٩٧/٨/٤ وحسين كروم ، صلاح نصر يتذكر .
ص ١٢٩ ، ص ١٣١ .

(٤٨) الأهرام ، ١٩ فبراير ١٩٥٨ .

(٤٩) الجمهورية ، ١٣ مارس ١٩٥٨ .

(٥٠) لقاء مع كمال الدين حسين .

(٥١) الأهرام ، ١٩ ابريل ١٩٨٥ .

(٥٢) لقاء مع كمال الدين حسين ، ١٣ يناير ١٩٩٤ .

(٥٣) الأهرام ٢٧ يونيو ، ١٩٦٠ .

(٥٤) أوراق كمال الدين حسين ، دوسيه خاص بلجنة الشباب في الاتحاد
القومي .

(٥٥) المصدر السابق .

(٥٦) محمد كامل الحته ، الاتحاد القومي ثورة ومنهج وبناء ، ص ١٦٩ .

(٥٧) الأهرام ، ١٣ يناير ١٩٥٩ .

(٥٨) أحمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥٩) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٦٠) الجمهورية ، ٢٨ نوفمبر ١٩٥٩ .

(٦١) أوراق كمال الدين حسين ، (دوسيه خاص عن الشباب في الاتحاد
القومي) .

(٦٢) الأهرام ، ٢٤ يوليو ١٩٦١ .

(٦٣) عميد كلية الخدمة الاجتماعية بعد ذلك - لقاء مع كمال الدين حسين .

(٦٤) روز اليوسف ، ٨ أغسطس ، ١٩٦١ .

(٦٥) أوراق كمال الدين حسين الجزء الخاص مكتب الشباب .

(٦٦) الطلبة العرب ، ٦ مايو ١٩٦١ - ١٣ مايو ١٩٦١ - ٢٠ مايو ١٩٦١ .

(٦٧) الطلبة العرب أعداد متفرقة من أكتوبر ١٩٦١ ونوفمبر وديسمبر ١٩٦١ .

(٦٨) الاتحاد القومى ، المؤتمر العام ١٦/٩ يوليو ١٩٦٠ مطابع دار الشعب ص ٣١٩ وما تزال هذه الجريدة تصدر باسم جديد « الشباب العربى » من المجلس الأعلى للشباب العربى ورئيس تحريرها أحمد حسنين لم يتغير منذ ٦ مايو ١٩٦١ حتى الآن .

- (٦٩) الطلبة العرب ، ١٩٦١/٣/٧ .
- (٧٠) الأهرام ، ٢ فبراير ١٩٦٢ .
- (٧١) نفسه ، ١١ فبراير ١٩٦٢ .
- (٧٢) الطلبة العرب ، ٢٥ فبراير ١٩٦٢ .
- (٧٣) المصور ، ٢٨ فبراير ١٩٦٢ .
- (٧٤) الأخبار ، روز اليوسف ، ١٢ أغسطس ١٩٦٢ .
- (٧٥) الأهرام ، ٢٦ نوفمبر ١٩٦١ .
- (٧٦) روز اليوسف ، ٢٧ مايو ١٩٦٢ .
- (٧٧) الأهرام ، ٣٠ مايو ١٩٦٢ .
- (٧٨) محمد فوزى الوكيل ، هذه الثورة كتاب العام الاول ، ص ٣٧ .

(٧٩) Whelook. Op. cit., p. 15.

(٨٠) عطية الصيرفى ، عسكرة الحياة العمالية والثقافية فى مصر ، القاهرة (بدون ناشر ب ت) .

(٨١) أحمد عبد الله طعيمة ، من مواليد ١٩٢١ تخرج فى الكلية الحربية ١٩٤٠ وفى كلية القادة والأركان ١٩٥١ ، انضم الى الإخوان المسلمين عام ١٩٤٤ اشترك فى حرب ١٩٤٨ وانضم لتنظيم الضباط الأحرار ١٩٤٩ ، أسس مع الطحاوى هيئة التحرير وأصبح مقربا من عبد الناصر وقد لعب دورا كبيرا فى تحريك العمال ابان أزمة مارس ١٩٥٤ ، وعين أمين مساعد الاتحاد القومى ١٩٥٨ ثم أصبح وزيرا للأوقاف ١٩٥٩ .

(٨٢) دستور العمل هيئة التحرير ، كتيب أصدرته هيئة التحرير ، مكتب العمل والعمال فى يوليو ١٩٥٣ ، ص ٦ .

• (٨٣) نفسه ، ص ٧ .

• (٨٤) نفسه ، ص ١١ - ١٣ .

- (٨٥) مجلة شل ، ٥ مايو ١٩٥٣ .
- (٨٦) صوت التحرير ، ١٩ ابريل ١٩٥٣ .
- (٨٧) الجمهورية ، ١٠ - ١١ سبتمبر ١٩٥٣ .
- (٨٨) عبد المغنى سعيد ، صفحات مجهولة فى تاريخ الحركة النقابية (كتاب العمل السياسى وكتاب العمل يوليو ١٩٨٥ ، ص ٢٤ .
- (٨٩) فتحى كامل ، مع الحركة النقابية المصرية فى نصف قرن ، ص ١٤٥ .
- (٩٠) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى ١٩٧١ (مكتبة الغد العربى ط ١ ، ١٩٨٧) ، ص ٨٢٥ .
- (٩١) جمال البنا ، مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية ، ص ص ٢٤ - ٢٨ ، وانظر أيضا حسين شعلان ، التنظيمات السياسية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، الطليعة يوليو ١٩٦٥ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٨ .
- (٩٢) الجمهورية ، ١٦٥٤/٨/٢٥ .
- (٩٣) أمين حسونة ، الجمهورية فى عامها الأول ، ص ١٤٧ .
- (٩٤) وقد تشكل مجلس ادارة النادى من أنور سلامة رئيس نقابة عمال شركة شل بالسويس ومحمود عبد الخالق رئيس نقابة مستخدمى شركة موبيل بالقاهرة وإبراهيم راتب رئيس نقابة مستخدمى شركة شل وأسعد راجح رئيس نقابة مستخدمى شركة ICI ومحمد نوح رئيس نقابة موظفى ترام القاهرة بالاضافة الى كل من صبحى رمضان وعبد التواب حسين وعبد الرحمن عز الدين ، أمين عز الدين ، المصدر السابق ، ص ٨٥٩ .
- (٩٥) مجلة صوت التحرير ، ٢٣ يناير ١٩٥٦ .
- (٩٦) أمين عز الدين ، ص ٨٦٠ .
- (٩٧) مجلة صوت التحرير (عدد خاص) ، ٢٣ يناير ١٩٥٦ .
- (٩٨) الأخبار ، ٩ ديسمبر ١٩٥٦ .
- (٩٩) صوت التحرير ، ٢٣ يناير ١٩٥٦ .
- (١٠٠) الراية ، ١٩٥٧/٧/٣١ .
- (١٠١) عبد السلام عبد الحايه عامر ، ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ١٣٢ .

- (١٠٢) وقد حدثت خلافات بين أنور سلامة رئيس الاتحاد واحمد طعيمة استقال على أنهما أنور سلامة من رئاسة الاتحاد وظل الاتحاد بلا رئيس مدة تقرب من عامين (١٩٥٨ - ١٩٦٠) ثم أعيد انتخابه مرة أخرى في عام ١٩٦٠ ، ولزيد من التفاصيل حول تلك الأحداث وأسباب الخلاف بين طعيمة وسلامة . انظر عبد السلام عبد الحليم عامر ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ - ١٤٨ .
- (١٠٣) عبد السلام عبد الحليم عامر ، المرجع السابق ، ص ٦٥٠ .
- (١٠٤) وقد انتخبت لجنة العمل في مجلس الأمة أنور سلامة مقورا وكمال مروان سكرتيرا وعبد العزيز مصطفى رئيسا .
- ولزيد من التفاصيل عن العمال المرشحين والفائزين منهم وظروف الحركة الانتخابية وتفاصيلها بالنسبة للعمال راجع طه سعد عثمان ، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثاني (مكتبة مذبولى ١٩٨٢) .
- (١٠٥) ملف عن العمال ، الأهرام ، ٦ يونيو ١٩٦٠ .
- (١٠٦) الاتحاد القومي ، مكتب العمل والعمال ، الاقليم الجنوبي ، (مطابع التحرير ١٩٥٩) ، ص ٦ .
- (١٠٧) نفسه ، ص ٧ .
- (١٠٨) نفسه ، ص ص ٧ - ٨ .
- (١٠٩) انظر الملاحق ، الملحق رقم (١٣) الخاص بلوحات توضيحية عن تلك اللجان المذكورة .
- (١١٠) الأهرام ، ٦ يونيو ١٩٦٠ .
- (١١١) الجريدة الرسمية ، ٣٠ ابريل ١٩٥٨ .
- (١١٢) الجمهورية ، ١٥ يناير ١٩٦٠ .
- (١١٣) الجمهورية ، ١٣ مارس ١٩٦٠ .
- (١١٤) الشعب ، ٣٠ ابريل ١٩٥٨ .
- (١١٥) الشعب ، ١٥ مايو ١٩٥٨ .
- (١١٦) الشعب ، ١٣ يوليو ١٩٥٨ .
- (١١٧) المساء ، ٢٨ يونيو ١٩٦٠ .

• (١١٨) المساء ، ١٨ يونيو ١٩٦٠ .

• (١١٩) الأهرام ، ٣ يوليو ١٩٦١ .

• (١٢٠) الأهرام ، ٥ - ٦ يونيو ١٩٦٠ .

(١٢١) جمال البنا ، تاريخ الثقافة العمالية في مصر (مطابع الجامعة العمالية

١٩٨٦) ، ص ١٧ .

(١٢٢) وهم (ابراهيم الخطريفي وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل رئيساً

لجنة - وعبد المغنى سعيد سلامة مدير ادارة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية

والعمل مقرر اللجنة - محمد فؤاد عطا مساعد مدير مكتب العمل والعمال بالاتحاد

القومى لشئون التنظيمات العمالية والثقافية نائب مقرر اللجنة - بالاضافة الى

د/ أبو الفتوح رضوان ، أحمد فهميم ، حسن العجماوى ، سيد فرج ، أمين عز الدين ،

أنور سلامة ، سيد أحمد سلامة ، سعد محمد أحمد ، عبد الحليم القاضى ، عبد المنعم

حسن ، عدلى السيد ، على مختار خيرى ، د/ فوزى السيد ، محمد محمد مكنى ،

صالح البيللى ، م/مختار الزينى ، مرسى الجوهري ، يوسف على ، يوسف محمد

فخرى ، جمال البنا ، تاريخ الثقافة العمالية ، ص ١٣٥ .

• (١٢٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

الفصل الخامس

التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية

القسم الثانى

١ - المهنيون ٢ - الحركة النسائية

التنظيمات والمهنيون :

بلغ عدد النقابات المهنية التى كانت تزاوّل نشاطها خلال فترة الدراسة حوالى خمسة عشرة نقابة (١) ، الا أن قلة منها هى التى برزت فى مجال العمل القومى (المحامين - الصحفيين - المهندسين - المعلمين) وذلك بسبب طبيعة عملها التى تجعل أعضائها على اتصال وثيق بتطورات السياسة القومية مثل نقابتي الصحفيين والمحامين وكذلك نظرا لوجود تقاليد خاصة بالانغماس فى الحياة السياسية وأخيرا قدم هذه النقابات • وسنتناول هنا علاقة تنظيمات الثورة بنقابات المهندسين والمحامين والصحفيين والمهنيين عموما •

تعتبر نقابة المهندسين من النقابات التى برز تأييدها بشكل واضح حيث كانت نقابة المهندسين أسرع النقابات المهنية فى الاعلان عن تأييدها لقيام الثورة فقد اجتمع مجلس النقابة فى ٢٩ يوليو

١٩٥٢ وقرر ارسال برقية تهنئة لمحمد نجيب وعلى ماهر ولربما ترجع تلك السرعة فى التأييد الى نفوذ المهندسين العسكريين فى النقابة (٢) .

وحينما تشكلت هيئة التحرير قامت الهيئة باختيار مندوب من كل نقابة ليكون حلقة اتصال بينهما (٣) ، فقد رحبت مجلة المهندسين بانشاء هيئة التحرير . فكتب سكرتير النقابة فى المجلة يقول (انى أهيب بالزملاء وقد تحقق أمل طالما تمنوه بتكوين هذه الهيئة أن يكونوا أول العاملين بها والداعين اليها والمجاهدين فى سبيل تحقيق أغراضها) .

كما كتب البكباشى محمود يونس وكيل النقابة تحت عنوان المهندس فى عهد التحرير يقول « اتخذ العهد الجديد شعاره الاتحاد والنظام والعمل » ونظرة خاطفة الى هذا نرى أنه ينطبق أكثر ما ينطبق على المهندسين والأعمال الهندسية . كما نشرت المجلة مقال لابراهيم الطحاوى السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير عنوانه « عقيدة التحرير » فضلا عن نشرها ملخصا لأهداف هيئة التحرير (٤) .

وبعد تشكيل الاتحاد القومى أعلنت نقابة المهندسين تأييدها للاتحاد وبدأ من ابريل ١٩٥٩ وجعلت مجلة المهندسين العنوان الفرعى لأحد الأبواب الثابتة فيها عبارة « مجتمعنا الجديد اشتراكى ديمقراطى تعاونى .. جمال عبد الناصر » (٥) وقد قرر مجلس النقابة فى ٢٢ مايو ١٩٦٠ تشكيل لجنة تتولى تنسيق نشاط النقابة مع سياسة الاتحاد القومى بحيث تكون هذه اللجنة همزة الوصل بين النقابة والاتحاد القومى (٦) كما قرر المجلس الموافقة على طلب الاتحاد القومى بتحصيل اشتراكات المهندسين فى الاتحاد عن طريق النقابة .

أما عن نقابة المحامين ففي أول اجتماع جمعية عمومية فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٢ قررت الجمعية ارسال برقية باسم نقيب المحامين عمر

عمر تأييدا لمحمد نجيب (٧) واستمر تأييد النقابة للثورة طوال
الشهور الأولى وقد تغير موقف النقابة ابان أزمة مارس ١٩٥٤ فعقد
المحامون جمعيتهم العمومية غير العادية بناء على طلب أكثر من مائة
من أعضائها وكان اجتماعا صاخبا علت فيه نغمة التهديد لضباط
البوليس الحربى المسئولين عن الاعتداء الذى وقع على المحامين أحمد
حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمسانى وغيرهم . وقد اتخذ
المحامون فى النهاية قرارا بالاضراب يوم ٢٨ مارس استنكارا لحوادث
الاعتداء على المعتقلين والمسجونين وتسجيل هذا الاحتجاج فى محاضر
جلسات المحاكم كما قرروا أيضا المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فورا
وتشكيل وزارة مدنية لاجراء الانتخابات وإلغاء الأحكام الاستثنائية
التي صدرت وما ترتب عليها من آثار فقد كانت النقابة تسيطر عليها
قوى معارضة للثورة آنذاك فقد برز فى هذا الاجتماع السابق محمد
صلاح الدين وعمر عمر النقيب وهما وفديان (٨) .

وبعد حسم الأمر لصالح مجلس قيادة الثورة عملت على
احتواء النقابة حتى أصبحت مؤيدة لها تماما وظهر ذلك فى تأييدها
لقرار عقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ والإعلان عن الحداد
فى كافة المحاكم والأحزاب لمدة يوم احتجاجا على سياسة عبد الكريم
قاسم فى العراق بالإضافة الى تأييد إعلان الوحدة بين مصر
وسوريا (٩) .

وقد قامت نقابة المحامين ببعض الأنشطة المساندة للاتحاد
القومى . وفى ٢١ أكتوبر ١٩٦١ أقر مجلس النقابة اعتبار جميع
المحاميين المقيدين بجداول المشتغلين أعضاء عاملين فى الاتحاد
القومى (١٠) . وفى ٢٠ ابريل ١٩٦١ قرر المجلس مشاركة المحامين
فى شرح القوانين خاصة تلك المتعلقة بالشئون الاقتصادية للمواطنين
وذلك بعقد ندوات فى مقار الاتحاد القومى . وفى ٢٩ يونيو من نفس
العام قرر المجلس الموافقة على طلب الاتحاد القومى بتخصيص جزء

من صفحات مجلة المحاماة لبحث دور النقابات المهنية فى مشروعات
الخدمة العامة (١١) .

وقد اشترك نقيب المحامين مصطفى البرادعى فى اجتماعات
اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الوطنية وطالب بوجود حزب معارض
وأفاد بأن الأحزاب تعمل لمصلحة البلد (١٢) .

أما عن نقابة الصحفيين فقد عقدت جمعية عمومية فى ٨
أغسطس ١٩٥٢ وقررت « تهنئة القائمين بحركة التطهير المباركة من
رجال الجيش الميامين » ، كما قرر مجلس النقابة فى ٢٧ ديسمبر
تأييد الحركة المباركة (١٣) .

وقد كان للمتغيرات الاجتماعية التى أصابت المجتمع المصرى
بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ أثرها البارز على وضع الصحافة فى تلك
الفترة فقد صاحب أفول نجم كبار الملاك والغاء الأحزاب السياسية
بعد قيام الثورة وتوارى العديد من الصحف المعبرة عن هذه القوى
أن اختفت جرائد كبرى مثل البلاغ والمقطم وكوكب الشرق والوفد
والسياسى المصرى وغيرها . كما كان لصدور بعض القرارات الوزارية
أثره فى اختفاء العديد من الجرائد والمجلات (١٤) فلم يبق من جرائد
العهد الماضى سوى الأهرام والأخبار وأخبار اليوم . ومن ناحية أخرى
ظهرت الصحف الممثلة للثورة وتنظيمها السياسى مثل مجلة التحرير
فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ والجمهورية فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ والثورة
الأسبوعية فى ٣ أغسطس ١٩٥٤ . ثم ظهرت فى مرحلة لاحقة جريدتا
الشعب فى ٣ يونيو ١٩٥٦ والمساء فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦ وبناء الوطن
فى يوليو ١٩٥٨ .

وابان أزمة مارس اتخذ الصحفيون موقف المعارضة لمجلس
قيادة الثورة فقد اجتمع مجلس نقابة الصحفيين فى ٢٧ مارس وطالب

بالغاء الأحكام العرفية فوراً وزوال الآثار المترتبة عليها من قيود للحريات والغاء الأحكام التي صدرت عن غير طريق القضاء العادى والافراج عن المعتقلين ومن بينهم أعضاء نقابة الصحفيين وتأليف وزارة قوية لاجراء الانتخابات الجديدة على هدى المبادئ التي آمنت بها البلاد على أن ترعى الأحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نيابية سليمة ونظيفة (١٥) .

وبعد حسم الصراع لصالح مجلس قيادة الثورة صدر قرار فى ١٦ ابريل بحل مجلس النقابة بدعوى أن بعض أعضائه البالغ عددهم اثنى عشر قد تقاضوا مصروفات سرية وتشكيل لجنة تحل محل مجلس النقابة من فكرى أباطة ووكيل وزارة الارشاد ومحام عام والمدير العام لحسابات الحكومة . كما تقررت اعادة النظر فى قانون النقابة وتعديله بما يتفق مع أهداف الثورة وشرف المهنة واستبعاد الذين لا يجوز بقاؤهم فى هذه المهنة السامية (١٦) .

وقد تم تشكيل لجنة تضم كمال رفعت - على صبرى - صلاح الدسوقى - أحمد عبد الله طعيمة - ابراهيم الطحاوى - صلاح نصر - محمد حمدى عاشور - مصطفى خليل المستكاوى - مجدى حسنين - لطفى واكد - كمال الدين الحناوى - محمد عبد القادر حاتم - محى الدين أبو العز . وتم توزيع أعضاء هذه اللجنة على المهن كالاتى (١٧) :

— أصحاب الأعمال والعمال

محى الدين أبو العز - صلاح الدسوقى - أحمد عبد الله طعيمة .

— نقابات مهنية وموظفى حكومة

علي صبرى - صلاح نصر - محمد مجدى حسنين - عبد القادر
حاتم - حمدى عاشور - كمال الحناوى •

الشباب

ابراهيم الطحاوى - كمال رفعت - صلاح دسوقي - مجدى
حسين - لطفى واكد •

اتحاد التعاون

محي الدين أبو العز - مصطفى المستكاوى - لطفى واكد -
مجدى حسنين •

اتحاد الجمعيات الخيرية والهيئات النسائية

صلاح نصر - حمدى عاشور - مصطفى المستكاوى •

التنظيم الخاص

علي صبرى - كمال رفعت - صلاح الدسوقي - أحمد عبد الله
طعيمة •

شئون الأقليات

أحمد عبد الله طعيمة - ابراهيم الطحاوى - صلاح الدسوقي •
(أنظر الجدول رقم ١ ، ٢)

وقد تم تمثيل المهنيين عموما فى كافة مستويات الاتحاد القومى
سواء كان ذلك بالتعين أو بالانتخاب وهى :

انتخابات لجان الاتحاد القومى فى نوفمبر ١٩٥٩ •

مؤتمر الاتحاد القومى للأقليم الجنوبى (مصر) يونيو ١٩٦٠ •

مؤتمر الاتحاد القومى على مستوى الجمهورية المتحدة
يوليو ١٩٦٠ •

جدول رقم (٤) : توزيع المهنيين المنتخبين بلجان الاتحاد القومي في المحافظات المختلة

المحافظة	المحامون	المهندسون	الصحفيون	الأطباء
القاهرة	٥٠	٣٦	١٥	٢٥
الاسكندرية	٤٣	٥	٨	١٢
بورسعيد	١٤	٨	—	٥
الاسماعيلية	١٢	١٠	—	٢
السويس	١١	٣	٢	—
الصحراء الغربية	—	٢	—	—
الصحراء الجنوبية	٣	١	—	—
سيناء	٧	١	—	٢
البحر الاحمر	—	٦	—	٤
القليوبية	٣٦	٤٤	٣	١٤
الشرقية	٧٧	٤٨	٣	١٩
الدقهلية	٧١	٣٢	٥	١٣
دمياط	٢٢	٢٧	٣	٣
كفر الشيخ	٣٣	٢٠	٢	١١
الغربية	٦١	٣٧	٢	١٨
المنوفية	٦٧	٥٩	٢	٨
البحيرة	٥٨	٥١	٢	١٣
الجيزة	٤٤	٣٧	٢	١٢
الفيوم	٣٧	٢٠	٢	١٦
بنى سويف	٢٩	٢٢	—	١٣
المنيا	٣٥	٢٩	١	٩
اسسيوط	٣٢	٢٨	٢	١١
سوهاج	٤٩	٢١	١	١٦
قنا	٣٢	١٩	١	١١
اسوان	١٦	٨	—	٦
الاجمالي	٨٤٠	٥٧٤	٥٦	٢٥٤

فقد أسفرت انتخابات القاعدة الشعبية (لجان الاتحاد القومى)
عن فوز ٢٩٩١٩ وبلغ عدد المحامين منهم ٨٤٠ بنسبة ٨١ و ٢٪
والمهندسين ٥٧٤ بنسبة ٩٢ و ١٪ والأطباء والصيادلة ٢٥٤ بنسبة
٨٥ و ٠٪ ورجال التربية والتعليم ٢٨٧٠ بنسبة ٥٩ و ٢٪ والصحفيين
٥٦ بنسبة ١٩ و ٠٪ (انظر الجدول رقم ٤) (١٨) .

وقد تم تمثيل المهنيين فى مؤتمر الاتحاد القومى بالاقليم
الجنوبى . وقد ضم المؤتمر ٢٨٨ عضوا منتخبا و ١٤٤ عضوا معيناً
وقد بلغ عدد المهنيين المنتخبين ٢٨ عضوا بنسبة ١٠٪ تقريبا . وعدد
المهنيين المعينين ٢٦ عضوا بنسبة ٩٪ تقريبا . وكان العدد الاجمالى
٥٤ بنسبة ٩٥ و ٠٪ من اجمالى عدد المنتخبين او نسبة ١٢ و ٥٪ من
اجمالى عدد المؤتمر (١٩) .

وقد تم تمثيل المهنيين أيضا فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى
الوطنية فقد بلغ عدد أعضاء اللجنة ٢٥٠ عضوا كلهم معينون وبلغ
عدد المهنيين فيهم ٣٨ عضوا بنسبة ١٥ و ٢٪ من ٩ أطباء (أسنان -
بيطريين - صيادلة - بشريين) ، ٦ مهندسين ، ٨ صحفيين ، ١٢
محامياً ، ٣ معلمين . وقد تم تعيين ٣٤ مديرا وعميدا وأستاذا جامعيا
بنسبة ١٣ و ٦٪ وقد روعى أن يمثل أستاذة الجامعات المهن
المختلفة .

أما عن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فقد تكون من ١٥٠٠
عضو . كان عدد المهنيين منهم ٢٢٥ بنسبة ١٥٪ موزعين كالاتى :
معلمين ٨٣ والأطباء ١٧ والصيادلة ٩ والمهندسين ٣١ والمحامين ١٦
والمهن الزراعية ١٨ والمهن الفنية ٩ وكل من الأسنان والبيطريين
والمهن العلمية والمحاسبين والحركة النسائية « جزء منها » ٣٢ .

وقد تدخلت الحكومة فى الانتخابات النقابية عموما خلال فترة
الدراسة من خلال عدة صور أهمها اشتراط العضوية العاملة فى

التنظيم السياسى فيمن يرشح لعضوية مجالس النقابات ومساندة
مرشح معين فى الانتخابات .

فبالنسبة لأسلوب التدخل فقد صدر فى ٢٨ مارس ١٩٥٨
القرار الجمهورى بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ وينص على قصر حق
الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات بكافة أنواعها على الأعضاء
العاملين فى الاتحاد القومى المستوفين لكافة الشروط المتطلبة فى
عضوية مجالس ادارة النقابات (٢٠) . بل قد وصل الأمر لأكثر من
ذلك . فقد صرح كمال الدين حسين المشرف العام على الاتحاد القومى
بأن كل عضو فى نقابة مهنية أو عمالية يجب أن يكون عضوا عاملا
فى الاتحاد وأن أى عضو تسقط عضويته من الاتحاد يرفع اسمه من
مجلس النقابة المهنية أو العمالية التابع لها (٢١) .

وكانت الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٨ قد توقفت فيها الانتخابات
فى عدد من النقابات وتعينت مجالس لادارتها كان يرأسها أشخاص
قريبون من جناح الضباط الذى فاز فى صراع فبراير ومارس ١٩٥٨
مثل البكباشى محمود يونس فى المهندسين وحسين فهمى فى الصحفيين
وعندما أجريت الانتخابات لتشكيل مجالس النقابات المهنية فى ١٩٥٨
كان أمل السلطات القائمة أن تتمكن عن طريق الانتخابات من دفع
العناصر الموالية لها الى المناصب الرئيسية فى مجالس النقابات فضلا
عن اشتراط عضوية التنظيم السياسى واسقاط عضوية من لعبوا
أدوارا بارزة فى الحياة السياسية قبل ١٩٥٢ فتحوّلت النقابات الى
أجهزة قائمة بالتنفيذ الفعال لسياساتها (٢٢) .

التنظيمات والحركة النسائية :

وفيما يتعلق بالحركة النسائية فمن المعلوم أنها كانت قد استطاعت قبل الثورة أن تفتح العمل السياسى والاجتماعى من خلال العديد من التنظيمات النسائية فى مقدماتها الاتحاد النسائى الوطنى الذى أنشئ عام ١٩٤٢ ، وقد تحول بعد حل الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ الى الجمعية النسائية الوطنية وترأسها نعمت راشد ، ورابطة نساء العرب والشرق برئاسة الأميرة نرمين شوكت واتحاد بنت النيل برئاسة الدكتورة درية شفيق . وجمعية سيدات مصر برئاسة سيادات ماهر واتحاد نساء الدولة برئاسة منيرة حسنى ومبرة التحرير برئاسة سنية عنان . وكانت المرأة المصرية قد دخلت مجال الأعمال الخيرية فى وقت مبكر بإنشاء جمعية مبرة محمد على الخيرية ثم جمعية تربية المرأة المصرية ثم جمعية الرقى الأولى التى أنشئت عام ١٩١٤ فجمعية المرأة الجديدة .

وفى التحليل الأخير يمكن ايجاز طبيعة وجوهر الحركة النسائية قبل الثورة فى أنها تأرجحت فى مسيرتها ونشاطها بين المظهرية والجدية وبين الاتحاد داخل الأنشطة الاجتماعية والأعمال الخيرية وبين الاتساع والشمول بالارتباط بالمعارك الوطنية والقضايا القومية والكفاح من أجل الظفر بالحقوق السياسية للمرأة كما كانت قيادة الحركة النسائية تتوزع بين الأرستقراطية وسيدات القصور وبين المثقفات الرائدات . وخضعت بعض التنظيمات للبرجوازية الحاكمة بينما تطرفت تنظيمات أخرى الى اليسار وإلى الإخوان كذلك ارتبطت فى بعض الفترات بالأحزاب وبخاصة الوفد .

ولم تحقق الحركة النسائية - اجمالا - ارتباطا قويا بالقاعدة الجماهيرية حيث توجد صورة مشرقة للتطور ممثلة فى الفلاحة المصرية التى تشارك فى العمل وفى وسط العاملات والطالبات .

كذلك سيطرت ظواهر الفرقة والانقسام والخصومات وحب السيطرة والمصلحة الذاتية والمهاترات داخل بعض التنظيمات بعضها البعض ربما بصورة أقسى مما كانت عليه فى الأحزاب .

وعلى وجه الاجمال فالواقع أنه عند قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت الصورة الاجمالية للحركة النسائية مهتزة وغير ذات ملامح مؤثرة أو فعالة وذلك بالرغم من أن هذه الحركة النسائية كانت قد تمرست نظريا بتجربة العمل واكتسبت الكثير من الخبرات التى وصلت بها الى درجة النضج وربما تكون العوامل الضاغطة كالاستعمار والقصر والقوى العميلة لها والتى أثرت على الأحزاب وانتكست بها اذ حولتها فى الأغلب - الى تكتلات تتصارع من أجل السلطة ، نقول قد تكون هذه العوامل بدورها هى سبب اهتزاز صورة الحركة النسائية وغياب حركتها الرشيدة عند قيام الثورة . يضاف الى ذلك أن المناخ الفكرى للمجتمع المصرى كان ما يزال نهبا للصراع بين الجمود الدينى واجتهادات التفسير المستنير للدين الأمر الذى أدى الى استمرار سلطان المفهوم الضيق للمبدأ الإسلامى الخاص بقوامة الرجال على النساء ، وذلك بالرغم من تزايد مساحات التعليم والعمل بالنسبة للمرأة وانكماش فكرة الحريم والحجاب لعضائها المتزايد (٢٣) .

تلك كانت الصورة العامة للحركة النسائية قبل قيام الثورة واعلان قيام هيئة التحرير . وبعد مولد هيئة التحرير بما يقرب من شهرين احتفل الاتحاد النسائى المصرى بذكرى مرور ثلاثين عاما على انشائه فى ١٨ مارس ١٩٢٣ وحضر الحفل اللواء محمد نجيب وألقى كلمة تؤكد مفهوم انحسار دور المرأة فى نطاق البيت والأعمال الخيرية قال « لا ينكر أحد للمرأة فضلها ولا ما يمكن لها تحقيقه فى ترقية المجتمع وقد حققت المرأة الكثير من النواحي الاجتماعية

والخيرية » ثم قال « أنىؤكد أن المجتمع فى حاجة الى مساهمة المرأة فى كثير من الأعمال المهمة كتقويم المنزل والتربية » (٢٤) .

وقد اشتركت المرأة فى هيئة التحرير بصورة بالغة الخفوت ولم تظهر خلال أعوام ٥٢ و٥٤ و١٩٥٥ قيادات نسائية لها شأنها فى هيئة التحرير . بل لم يضم المقر الرئيسى ضمن ادارته العديدة ادارة أو قسما للمرأة كذلك فقد اشتركت المرأة فى الحرس الوطنى داخل كتيبة خاصة عرفت باسم فتيات الحرس الوطنى ، كما وجدت الطالبات فرصة محدودة فى التجمع الشبائى بهيئة التحرير ، وظلت الحركة النسائية هادئة كما ظل الاهتمام بدور المرأة دون ما ينبغى أن يكون عليه ربما باستثناء الاشتراك فى بعض الأنشطة الاجتماعية والخيرية مثل اشتراك الفنانات فى مشروع قطار الرحمة والحفلات الخيرية (٢٥) .

وتفجرت قضية المرأة بصورة واسعة وحادة عندما أعلنت الثورة عن تأليف جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد على كفالة حقوق المرأة السياسية فى الانتخاب والترشيح وقد تصاعد الموقف منذ ١٢ مارس ١٩٥٤ عندما اعتصمت بدار نقابة الصحفيين منته سيدات (٢٦) قررن الاضراب عن الطعام حتى تستجيب الحكومة لمطالبهن الخاص باقرار الحقوق السياسية للمرأة والنص عليها فى الدستور وقد أحدث هذا الموقف ضجة غير عادية وتحولت نقابة الصحفيين الى خلية لقاءات وزيارات متصلة وزار المعتصمات فى اليوم الأول الدكتور على ماهر وزكى العرايى باعتبارهما من أعضاء لجنة الدستور ، وتحدثا مع المعتصمات فى شأن مطالبهن كما زارهن الدكتور محمد صلاح الدين - الوزير الوفدى السابق - ومجموعات من الهيئات النسائية (٢٧) .

وقد توالى المساعى لانهاء الاعتصام وأجرت كل من سنية عنان
رئيسة مبرة التحرير وسيادات ماهر رئيسة جمعية سيدات مصر
وبهيجة البكرى اتصالات مع المسئولين دون الوصول الى نتيجة حاسمة
وفى نفس الوقت كانت هناك محاولات لافشال الاعتصام وصل الى
حد أن هاجمته احدى القيادات النسائية وهى السيدة فاطمة نعمت
راشد . ولقد انتهى الاعتصام فى اليوم التاسع ٢٠ مارس بعد أن زار
المعتصمات مندوب الرئيس عبد الناصر وأفادهم بأن الرئيس بعد
المساعى التى بذلت وبعد تكييف مطالبهن وتنسيقها يعتبر الموضوع
منتهيا ، وكانت عوامل الانقسام قد دبّت بين المعتصمات كما أن
صحتهن تعرضت لانهييار فلم يخرجن من مستشفى قصر العينى
الا يوم ٢٧ مارس ١٩٥٥ (٢٨) واذا كانت لهذه الواقعة دلالتها من
حيث كونها موقف ضغط انسانى عنيف من أجل مطالب الحقوق
السياسية للمرأة ، فليس من شك أن للواقعة دلالتها الأخرى من
ناحية وقوعها ، وتشير الى موقف معارض دفع الى هذا الاجراء
القاسى .

والواقع أن هذا الحدث كانت له انعكاساته المتباينة فى الصحف
ما بين الرفض والاستنكار وما بين التأييد فى حدود ضيقة ، وفى
يوليو ١٩٥٤ وفى افتتاح الموسم الثقافى لاتحاد نساء الدولة بدار
الأوقاف - فى هذا الوقت - مركزا على ما ينبغى أن تكون عليه المرأة
المسلمة من حشمة ووقار وبعد عن مواقع الشك والمهاترة والتزام
برعاية الزوج والأبناء وخدمة الأسرة والبيت (٢٩) .

وفى ١٠ يوليو ١٩٥٤ طرحت مجلة « صوت التحرير » قضية
اعطاء المرأة حقوقها السياسية ودخول البرلمان وذلك تحت عنوان
« المرأة المصرية بين البيت والبرلمان » وفيما يلى نورد بعض ما نشرته
هذه الصحيفة الرسمية لهيئة التحرير ، حين نقلت عن البكباشى
أنور السادات قوله « أما المرأة المصرية كما أتمنى أن تكون فأننى

أُتصورها زوجة مثالية تستطيع أن تحمل العبء الذى حملته جدتى فتسعد زوجها وتنزع عن نفسها تلك الصفة القبيحة وهى تخصصها فى اتعاس البيت وتعرف حقوقها » . وقال قائد الجناح حسن ابراهيم « للمرأة رسالة مقدمة فى بناء الوطن أهم بكثير من اختيارها لشخص يمثلها فى البرلمان ومن اشتباكها فى جدل سياسى لا طائل منه . . ان رسالة المرأة هى تربية المواطن الصالح وتنشئته . . وهذا عندى أجدى من كل ما تنشده المرأة من حقوق سياسية » وقال الطحاوى سكرتير عام مساعد هيئة التحرير ان من مصلحة المرأة ألا تتساوى مع الرجل فى كل الحقوق لأن الله الذى خلق الرجل والمرأة لم يسو بينهما تسوية كاملة وهو أعلم بنا من أنفسنا » (٣٠) .

واذ نضيف الى هذه الآراء واقعة صدور فتوى فى هذا الشأن مناهضة لحقوق المرأة السياسية . فان الأمر يبدو أكثر جلاء فقط خلال فترة احتدام المناقشات حول اشتراك المرأة فى الانتخابات أن طرحت القضية على لجنة الفتوى التى تضم المذاهب الاسلامية الأربعة وأعلنت الفتوى ، وقد ذكرت أن للموضوع وجهين أن تكون المرأة عضوا فى البرلمان وأن تشترك فى التصويت العام للانتخابات وقالت اللجنة ان الشريعة الاسلامية تمنعها عنها منعاً ، وكتب الشيخ حسنين مخلوف - مفتى الجمهورية - مقالا أكد فيه أنه ليس للمرأة أن تخوض غمار الانتخابات . ومن ناحية أخرى فقد نشبت على صفحات جريدة الأهرام معركة بهذا الشأن استوعبت وجهات نظر معارضة لحقوق المرأة السياسية وأخرى مؤيدة ، لعل من أبرزها رأى لعالم من علماء الأزهر وهو الشيخ دسوقي الذى قال « ان رأى الشريعة صريح واضح فى أن للمرأة حق ابداء رأيها والأخذ به اذا وافق الصواب » (٣١) .

ومن المفارقات الغريبة فى هذا الصدد أنه بينما وقف الاتحاد النسائى المصرى يؤيد ويدافع عن حقوق المرأة عارضت رابطة نساء العرب القضية ابتداء من الاعتصام الى ذات الحقوق فقد عقد مجلس

ادارة هذه الرابطة اجتماعا تحدثت فيه السيدة سنية توفيق وأعلنت استنكارها لحركة اعتصام السيدات وقالت أن المرأة شريكة للرجل فى تحمل المسئولية لا فى المنازعة على اختصاصه وليس لها أن تطالب بدخول الجمعية التأسيسية أو البرلمان (٣٢) .

تلك فى ايجاز صورة اجمالية للموقف الفكرى عام ١٩٥٥ تجاه مطالبة المرأة لحقوقها السياسية ولا ريب أن ازدواجية الموقف بين التأييد على نطاق محدود والمعارضة على نطاق واسع مرجعه لما كانت عليه الحركة النسائية عند قيام الثورة من اهتزاز وعدم استقرار للامحها ربما نتيجة لما لحق بدور المرأة الاجتماعى والسياسى من تشويه بسبب الضغوط ومحاولات استقطاب الهيئات والتجمعات النسائية وحصر جهودها فى نطاق مشروعات خيرية كان سبيلها فى أغلب الأحوال اقامة الحفلات والسهرات والتماس شتى الوسائل التى من شأنها استثارة مشاعر الاستنكار والرفض مثل اصدار أوراق البيانصيب والانطواء تحت الأرسقراطية والقصر والشخصيات من فئة ما كان يعرف بأبناء الذوات . غير أن الفكر الثورى لم يلبث أن فرض وجوده نتيجة اتجاه الثورة الى الجماهير واحساس القيادات المتزايد بنبض الأغلبية الشعبية الساحقة وانعكست هذه الحقيقة على جهود الجمعية التأسيسية الموكل اليها اعداد الدستور .

فبصدور دستور ١٩٥٦ حصلت المرأة على حقها السياسى بما فيه حق الترشيح والانتخاب للمجلس النيابى وقد هيا الدستور مرحلة جديدة بالنسبة لنصف الأمة ليس فقط من أجل اقراره للحقوق السياسية للمرأة ، انما أيضا لتضمنه عدة نصوص من شأنها انصاف ورعاية المرأة فقد نصت المادة الخامسة من هذا الدستور على أن « الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية » وتسجل المادة ١٨ من هذا الدستور « تكفل الدولة وفقا للقانون دعم

الأسرة وحماية الأمومة والطفولة » وتسجل المادة ١٩ « تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها والمجتمع وواجباتها في الأسرة » (٣٣) .

أما قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فقد سجل في مادته الأولى « على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانية عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية :

- ١ - إبداء الرأى فى كل استفتاء طبقا لأحكام الدستور .
- ٢ - إبداء الرأى فى الاستفتاء الذى يجرى لرياسة الجمهورية .
- ٣ - انتخابات أعضاء مجلس الأمة .

ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على أنه « يجب أن يقيد فى جداول الانتخابات كل من له مباشرة الحقوق السياسية وكذلك يجب أن تقيد من الاناث من قدمت بنفسها طلبا بذلك .

وهكذا ساوى هذا القانون بين الرجل والمرأة فى مباشرة الحقوق كما جعل أمر القيد بالجدول الانتخابية بالنسبة للمرأة مرهونا باختيارها وذلك مراعاة للظروف الاجتماعية ، أما بشأن حق الترشيح ففي ١١ يونيو ١٩٥٦ صدر أول قانون ينظم عضوية مجلس الأمة وهو القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على اشتراط القيد فى جداول الانتخاب لمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة (٣٤) .

وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن مفهوم الثورة لدور المرأة فى الاحتفال باعلان الدستور يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ بقوله « اننا اليوم نريد أن نعطي للمرأة حقوقها نريد أن نعطي هذه الحقوق لمن نريد منهن انه حق اختياري لهن تقديرا من الوطن وتقديرا من الشعب

لكى تسير المرأة بجانب الرجل « واستطرد » وكما كافحت المرأة من أجل الحصول على حق الشعب فى الحرية « فمن حقها أن تسترد حقوقها ولكننا نقول ان هذا الحق حق اختيارى لمن تريد منهن أن تباشره (٣٥) .

والآن ما محصلة توفير الحقوق السياسية للمرأة بمقتضى ما نص عليه دستور ١٩٥٦ وقوانين مباشرة الحقوق السياسية التى صدرت فى هذا الدستور لنبداً من حيث ينبغى أن تكون البداية من ذات عام الدستور - ١٩٥٦ .

الواقع أنه كانت هناك تأثيرات مباشرة وفورية تمثلت أولاً فى اكساب الحركة النسائية اجمالاً مكانة اجتماعية لها اعتبارها وقيمتها ثم كان لذلك انعكاساته فى التنظيم السياسى الذى كان قائماً وقتئذ وهو « هيئة التحرير » اذ صار للمرأة وجود فى هذا التنظيم مما كان عليه قبل صدور الدستور ، وبعد اعلان تأميم شركة قناة السويس وفى اطار التعبئة الشعبية الشاملة لمواجهة التآمر ضد مصر الذى كان تلوح اماراته . بل تبرز شواهد فى العديد من الدول الغربية التى كانت تسيطر على شركة قناة السويس ، تؤكد أنه فى اطار هذه التعبئة أخذت المرأة دورها الواضح واتجهت الهيئات والاتحادات النسائية الى تنظيم صفوفها والتأهب للقيام بدورها فى معركة الوطن المرتقبة .

ولقد دعت هيئة التحرير فى أغسطس ١٩٥٦ الى عقد مؤتمر عام للهيئات النسائية وعقد هذا المؤتمر الذى يعتبر الأول من نوعه واشتركت فيه نحو ٥٠ هيئة نسائية واستهدف المؤتمر حشد الجهود النسائية فى اتحاد عام واشتركت فيه جميع الهيئات والاتحادات النسائية ويضم الاتحاد عدة لجان تنتخب كل لجنة رئيساً لها ويتألف المجلس الأعلى للاتحاد من رئيسات اللجان وكانت مهمة هذا الاتحاد

النسائي العام تركز أساسا على تكوين كتائب نسائية تشارك في مجالات التمريض والاسعاف والخدمات الى جانب التدريب العسكري وقد برزت في هذا المؤتمر راوية عطية رئيسة الهيئة النسائية للوعى القومى والدكتورة زينب السبكى والسيدة عنايات الحكيم وعديد من القيادات النسائية النشيطة (٣٦) .

وقد اشتركت المرأة فى انتخابات مجلس الأمة ١٩٥٧ ودخلت المعركة الانتخابية خمس من السيدات (٣٧) نجحت منهن « أمينة شكرى فى احدى دوائر الاسكندرية ورواية عطية فى احدى دوائر الجيزة » وتقول الأرقام أنه فى هذا العام بلغ عدد المقيدات فى جداول الانتخابات ٦٧٤٣٩ مواطنة وثمة ملاحظة ربما كانت عابرة غير أنها تدل على ظهور المرأة فى مجال الضوء كشخصية سياسية تتعرض للنقد والمؤاخذة وسحب الثقة ففى جلسة عقدها مجلس ادارة اتحاد بنت النيل يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٧ قرر المجلس اقالة الدكتورة درية شفيق من رئاسة الاتحاد وحرمانها من عضويته وذلك بالرغم من كونها كانت صاحبة فكرة الاعتصام التى جرت فى مارس من عام ١٩٥٤ للمطالبة بحقوق المرأة السياسية .

أيضا فانه فى يوم ١٢ فبراير ١٩٥٧ تعرضت راوية عطية لهجوم ونقد عنيفين فى جريدة الجمهورية فاذا أضفنا الى ذلك ما لوحظ من تركيز اعلامى على معركة الاعادة لمجلس الأمة عام ١٩٥٧ فى الدائرة ٢٢ بالقاهرة بين عايدة رياض فهمى وفايق فريد فربما تشير هذه المواقف الى مدى ما تحقق للمرأة من وجود سياسى .

ومع تكوين الاتحاد القومى برز الدور السياسى للمرأة فقد استوعب الاتحاد القومى منذ بداية تكوينه مكتبا خاصا للمرأة تحت مسمى « مكتب النشاط النسائى » تولت مسئوليته فى البداية السيدة فاطمة عنان « ناظرة مدرسة العباسية الثانوية للبنات » كما

ضم الاتحاد القومى فى جميع المحافظات والأقسام والمراكز وبعض
إلقرى لجانا للنشاط النسائى . ولقد حددت مهام لجنة النشاط
النسائى بالاتحاد القومى على النحو التالى تضم الناظرة والمدرسات
فى مدرسة القرية والحكيمة أو الزائرة الصحية أو المشرفة الاجتماعية
فى الوحدة الصحية أو المركز الاجتماعى أو الوحدة المجمعـة وطالبات
من القرية خريجات المعاهد التعليمية ممن يجدن مهارات معينة تتصل
بنشاط اللجنة وبعض نساء القرية أصحاب النشاط أو المهارات التى
تعين اللجنة على تحقيق أهدافها . وتعمل هذه اللجنة على زيادة
اسهام المرأة فى مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية معبأة
بذلك نصف الأمة لبناء المجتمع العربى الجديد . ومن ثم تبرز ضرورة
تمثيل المرأة قدر المستطاع فى كل لجنة من لجان النشاط بالقرية
فضلا عن لجنة النشاط النسائى (٣٨) .

كذلك فقد دخلت المرأة انتخابات هذا التنظيم على جميع
مستويات الاتحاد القومى عام ١٩٥٩ كناخبة ومنتخبة وفاز عدد قليل
من السيدات فى انتخابات شتى مستويات الاتحاد القومى ، بلغ
عددهن ٧٩ سيدة بنسبة ٢٦٪ نجحت ٣٢ مرشحه فى القاهرة
و ٣ مرشحات فى بورسعيد (٣٩) .

كذلك فقد برز دور المرأة خلال قيام الجمهورية العربية المتحدة
سواء فى التنظيم السياسى أو فى مجلس الأمة الاتحادى الذى افتتح
فى ٢١ يوليو ١٩٦٠ وقد ضم من الاقليم المصرى خمس
سيدات (٤٠) .

وقد اشتركت المرأة فى المؤتمر القومى للاقليم المصرى ومن
بعده المؤتمر العام الأول للاتحاد القومى فى الجمهورية وقد ضمت
قائمة المعينين فى اللجنة العامة للمؤتمر ٩ سيدات من مصر و ٦
سيدات من سوريا .

ولقد جاءت قرارات هذا المؤتمر بشأن النشاط النسائي والأسرة بحيث تبرز في جملتها عمق واتساع المفاهيم تجاه دور المرأة وحقوقها ومسئولياتها وأهمية النشاط النسائي وحركته الموازية لحركة الرجل وحسبنا أن نشير الى أن ديباجة القرارات الخاصة بالنشاط النسائي تضمنت ما يلي :

« يسجل المؤتمر بكل تقدير الصنيع الذي قدمته ثورتنا العربية للوطن بتحرير المرأة العربية فتضاعف بها عدد الشعب العامل . ويؤكد أن مسئولية المرأة في كياننا الاجتماعي مسئولية متكافئة وتتكامل مع مسئوليات الرجل » كذلك فقد تضمنت القرارات دعوة الى توحيد جهود الجمعيات النسائية في الاقليمين الشمالي والجنوبي تمهيدا لانشاء اتحاد عام لنساء الجمهورية العربية المتحدة يعمل على توثيق الصلات بينه وبين الهيئات النسائية في الوطن العربي وفي البلاد الافريقية والآسيوية وغيرها من البلاد الصديقة في أنحاء العالم (٤١) .

وبعد وقوع حركة الانفصال في سبتمبر ١٩٦١ لم تتوقف حركة المد في مجال النشاط النسائي فقد أعلنت الحركة النسائية استنكارها للحركة الانفصالية فقد عقد مكتب النشاط النسائي للاتحاد القومي مؤتمرا كبيرا شهده كمال الدين حسين وأكثر من ربع مليون سيدة من جميع أنحاء الوطن العربي وتحدث فيه كمال الدين حسين وفاطمة عنان مديرة مكتب النشاط النسائي والدكتورة عائشة عبد الرحمن وسهير القلماوى وروحية القليني ونعمة رشوان وكريمة السعيد وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات تضمنت استنكار حركة الانفصال وتأييد جمال عبد الناصر في سياسته الداخلية والخارجية والتمسك بالوحدة ومناصرة جهاد الشعب العربي (٤٢) ولقد ضمت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ١١ سيدة (٤٣) من مجموع أعضاء اللجنة البالغ ٢٥٠ عضو

وقد شهدت جلسات اللجنة مناقشات متعددة ، ففي الجلسة الأولى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ تحدثت السيدة نفيسة الغمراوي عن دور المرأة المتكامل ودعت الاتحادات النسائية الى مزيد من النهوض بالمسؤولية وفي الجلسة الرابعة عشرة التي عقدت في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ قالت السيدة نفيسة الغمراوي « البلد لا تتحمل طاقة معطلة لأننا نريد انتاجا فيجب أن يعمل الجميع لزيادة الانتاج وبالتالي رفع مستوى المعيشة ومعنى ذلك ألا يبقى رجل أو سيدة دون عمل » كذلك دعت السيدة زاهية مرزوق في ذات الجلسة الى تجنيد المرأة للخدمة الاجتماعية كما يجند الرجل للخدمة العسكرية واتصل دور المرأة ونشاطها في اللجنة التحضيرية ومناقشاتها البناءة كما فعلت الدكتورة عائشة عبد الرحمن لشتى القضايا السياسية والوطنية (٤٤) .

ثم جاء المؤتمر الوطني في مايو ١٩٦٢ وقد نجحت في انتخاباته ١٥٢ سيدة فضلا عن السيدات أعضاء اللجنة التحضيرية وبذلك أصبح عدد السيدات في المؤتمر الوطني ١٦٣ سيدة من اجمالي ١٧٥٠ بنسبة ٩٤ و ٩٪ وقد مثلت المرأة في لجنة المائة لتقرير الميثاق بتسع سيدات (٤٥) . كان الميثاق الوطني الذي صدر في مايو ١٩٦١ قد تضمن نصا يقول « ان المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة » ، تقول ان أهمية هذا النص الكبرى - فيما نعتقد - تتمثل أولا في كونه ورد في باب « الانتاج والمجتمع » اذ أن ذلك يعنى أن النظرة الى المرأة قد صوبت تماما فصارت كالرجل لها كيانها في المجتمع ولها دورها في الانتاج . ثم انه اعمالا لفهوم هذا النص وتفسيرا وتأكيدا لمضمونه خصصت لجنة تقرير الميثاق فصلا عن المرأة والأسرة ذكرت في مستهله « ان المرأة والرجل صنوان يتعاونان في مجالات الحياة » .

الهوامش

- (١) هي (المحامين - والأطباء وأطباء الأسنان - الصيادلة - المعلمين - المحاسبين - ممثلي السينما - الأطباء البيطريين - المهندسين الزراعيين - الصحفيين - الموسيقيين - المهن التجارية) .
- (٢) مجلة المهندسين ، العدد السابع ، يوليو وأغسطس ، ١٩٥٤ .
- (٣) مجلة المهندسين ، العدد الرابع ، أبريل ، ١٩٥٣ .
- (٤) مجلة المهندسين ، أبريل ، ١٩٥٣ .
- (٥) مجلة المهندسين ، أبريل ، ١٩٥٣ .
- (٦) مجلة المهندسين ، العدد السابع ، أغسطس وسبتمبر ، ١٩٦٠ .
- (٧) الأهرام والجمهورية ، ١٤ أكتوبر ، ١٩٥٢ .
- (٨) المصري ، ٢٨ مارس ، ١٩٥٤ .
- (٩) أحمد فارس عبد المنعم ، جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر دراسة حالة - نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨١ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٤ ، ص ٣٢٧ .
- (١٠) الجمهورية ، ٢٢ أكتوبر ، ١٩٦٠ .
- (١١) الأهرام ، ٣٠ يونيو ، ١٩٦٠ .
- (١٢) الجمهورية ، ١٢/٧/١٩٦١ .
- (١٣) الأهرام والمصري ، ٨ - ١١ أغسطس ، ١٩٥٢ .

(١٤) فقد صدر قرار وزارى فى ٢٦ مايو ١٩٥٤ بإثبات عدم انتظام العديد من الجرائد والمجلات بلغت ٤٢ صحيفة .

(١٥) المصرى ، ٢٧ مارس ، ١٩٥٤ .

(١٦) الجمهورية ، ١٧ ابريل ، ١٩٥٤ .

(١٧) محضر اجتماع اللجنة العامة بمقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة فى ١٧/٣/١٩٥٧ (انظر الملاحق الملحق رقم ٦) .

(١٨) الأهرام ، ٩ يوليو ١٩٥٩ .

(١٩) الجمهورية والأخبار مؤتمر الاقليم الجنوبى ، ١٣ يونيو ١٩٦٠ .

(٢٠) الجريدة الرسمية . ٣٠ ابريل ١٩٥٨ .

(٢١) الأهرام ١٦ نوفمبر ١٩٥٩ .

(٢٢) أحمد فارس عبد النعم ، جماعات المصالح ، ص ٧٩ .

(٢٣) لمزيد من التفاصيل انظر منيرة حسنى أيام فى الهيئات النسائية واجلال خليفة الحركة النسائية الحديثة وزينب السبكى التطور التاريخى لجهاد المرأة .

(٢٤) محمود فوزى الوكيل ، هذه الثورة كتاب العام الاول ، ص ١٥٧ .

(٢٥) الجمهورية ، ٢٩ أغسطس ١٩٥٤ .

(٢٦) هم د . درية شفيق رئيسة اتحاد بنت النيل - وصاحبة الفكرة وراجية حمزة - وفتحية الفلكى - ومنيرة ثابت - وبهيجة البكرى - وسعاد فهمى - والصحفية أماني فريد - والمطربة هيام عبد العزيز - ومنيرة حسنى رئيسة اتحاد نساء الدولة .

(٢٧) المصرى ، ١٣ مارس ١٩٥٤ .

(٢٨) الجمهورية ، ٢٨ مارس ١٩٥٥ .

(٢٩) الأهرام ، ٣ يوليو ١٩٥٤ .

(٣٠) مجلة صوت التحرير ، ١٠ يوليو ١٩٥٤ .

(٣١) الأهرام ، أعداد ٢٨ يوليو ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ أغسطس ١٩٥٤ .

(٣٢) الجمهورية ، ١٧ يوليو ١٩٥٤ .

(٣٣) وزارة الاعلام ، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ ، ص ٣٠ .

- (٣٤) المصدر السابق ، ص ٣١ .
- (٣٥) الأهرام ، ١٧ يناير ١٩٥٦ .
- (٣٦) مجلة صوت التحرير ، ١٣ أغسطس ١٩٥٦ .
- (٣٧) هم زينب مراد وشهرتها سيزا نبراوى عن دائرة مصر القديمة بالقاهرة ونظلة الحكيم عن دائرة بلقاس دقهلية وزينات عابدين عن دائرة كرداسة بالجيزة وأمينه شكرى عن دائرة قسم باب شرق بالاسكندرية وقد نجحت فى انتخابات الاعادة وحصلت على ٩٠٢٥ صوتا وحصل منافسها ناشد جرجس على ٢٩٥٤ صوتا وراويه عطية عن قسم ثان الجيزة وقد انتخبت وحصلت على ١١٨٠٧ صوتا بينما حصل منافسها أحمد فؤاد على ٦٧٤٨ صوتا .
- (٣٨) الجمهورية العربية المتحدة ، الاتحاد القومى للاقليم الجنوبى ، كتاب أصدرته اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى ١٩٥٨ ، ص ٤٧ .
- (٣٩) السجل الذهبى للاتحاد القومى ١٩٥٩ ، ص ٤٣٧ .
- (٤٠) الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٦٠ ، وهم مفيدة عبد الرحمن والدكتورة نعمت مهران وصفية محمد الأنصارى وأمينه شكرى وفهمية محمد سعيد .
- (٤١) المؤتمر العام للاتحاد القومى ، نص قرارات المؤتمر الأول للاتحاد القومى للجمهورية بشأن النشاط النسائى والأسرة ، ص ٣٢٠ .
- (٤٢) الأهرام ، ١٣ أكتوبر ١٩٦١ .
- (٤٣) هن : بهية كرم - د . حكمت أبو زيد - زاهية مرزوق - د . عائشة عبد الرحمن - عليّة عزمى - فريدة حسان - فاطمة عنان - كريمة السعيد - مفيدة عبد الرحمن - د . نعمت مهران - نفسية الغمراوى .
- (٤٤) الأهرام ، ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٦١ .
- (٤٥) هن بوية كرم - ثريا الجبالى - خيرية عبد الكريم - سهير القلماوى - عائشة الكاشف - فاطمة عنان - فاطمة دياب - فردوس سعد - مفيدة عبد الرحمن .

الفصل السادس

التنظيمات السياسية والقوى السياسية

١ - الإخوان ٢ - الشيوعيون ٣ - بقايا الأحزاب

تأثر تنظيم الضباط الأحرار بالفكر السياسى للقوى السياسية الجديدة كما اتضح لنا من قبل (١) كما كانت تربطه بها علاقات وثيقة ، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين ، وقد عكست العلاقة بين قيادة الثورة والإخوان بعد عام ١٩٥٢ فى الجانب الأكبر منها مظاهر الصراع على الاستئثار بالسلطة السياسية وقد أحجمها حقيقة التاريخ السياسى لكل منهما فقد جمعتهما أصول اجتماعية واحدة ، وسياق سياسى واحد تمت فى إطاره المنظمتان قبل نجاح حركة الجيش فى الاستيلاء على الحكم كما عرفت كل منهما طريق العمل السرى وامتلكتا القدرة على حمل السلاح ودقة التنظيم . وقد لعبت هذه الأبعاد دورا أساسيا فى صياغة العلاقة بين الضباط الأحرار والإخوان ، والتي تراوحت بين التعاون حيناً والصراع حيناً آخر ولكنها فى كل الأحوال كانت تحمل فى طياتها طابعا تنافسيا مستمرا .

وعندما تمكن الضباط الأحرار من الوصول الى الحكم وانتصرت حركتهم اعتقد الإخوان أن فى ذلك انتصارا لهم ، وفى صباح يوم

٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان حسن العشماوى يتجه الى مبنى قيادة الجيش فى كوبرى القبة ليجتمع مع جمال عبد الناصر وكان موضوع اللقاء هو أن يطلب العشماوى من المرشد العام (٢) اصدار بيان يؤيد الثورة . ورفض المرشد العام فى البداية الى أن عاد الى القاهرة من مصيفه فى الاسكندرية وبعد أن كان فاروق قد غادر البلاد فعليا فأصدر بيان تأييد نشر فى صحف ٢٨ يوليو ١٩٥٢ (٣) .

ووقفت الثورة بقوتها مع جماعة الاخوان وقد تمثل ذلك فى عدة قرارات أصدرتها الثورة تباعا من بينها إعادة التحقيق فى مصرع حسن البنا والقبض على المتهمين وتقديمهم للمحاكمة ، وفى أكتوبر أصدرت عفوا خاصا عن قتله المستشار الخازندار وعن بقية المحبوسين فى قضية النقراشى وعن المحكوم عليهم من الاخوان فى قضية المدرسة الخديوية . ومنذ ذلك الوقت بدت جماعة الاخوان كأنها الطفل المدلل للثورة الجديدة فراحت توسع قاعدتها بهدف احتواء الثورة (٤) .

وقد عملت الثورة على تحييد الاخوان عن طريق ابداء رغبتها فى اشتراكهم معها فى الحكم وحانت الفرصة لذلك حين تقرر اسناد رئاسة الوزارة الى اللواء نجيب خلفا لعلى ماهر . فقد عرضت الثورة على المرشد أن يشترك الاخوان فى الوزارة الجديدة بثلاثة أعضاء فقبل المرشد من جانبه هذا العرض ورشح ثلاثة هم منير دلة وحسن العشماوى ومحمد أبو السعود (٥) .

كما اقترح حسين العشماوى اسم الشيخ الباقورى وقد قبله جمال عبد الناصر وتحمس له على انه كان على المرشد العام حسن الهضيبي أن يعرض الأمر على مكتب الارشاد الذى له حق البت فى هذه الأمور . ولكن المكتب رأى أن الاشتراك من جانب الاخوان بهذا العدد القليل يقوى الثورة ويضعف الاخوان فقرر عدم الاشتراك فى

الوزارة • ولكن الباقورى قبل الاشتراك فيها فأخذ المكتب قرارا بفصله من هيئة الاخوان وقد كانت سياسية الجماعة فى ذلك الحين تقوم على التأييد التكتيكى المحسوب الذى يخدم فى النهاية أهدافها الاستراتيجية العليا فى استخلاص الحكم ، ولذلك ففى الوقت الذى فصلت الشيخ الباقورى لقبوله الاشتراك فى الوزارة امتنعت عن الهجوم على الثورة (٦) •

على أن الثورة مضت فى سياستها خطوة أخرى وذلك بإبعاد الاخوان عن المسرح السياسى وحصر نشاطهم فى مجال الدعوة الاسلامية والشئون الدينية وحدها • فعندما أصدرت القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب جاء فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه « لا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية » وبهذه الفقرة أصبح لجماعة الاخوان حق الاختيار بين أن تعلن عن نفسها كجماعة دينية بحتة وهو رأى الهضيبى ، وتفقد بذلك حق مزاوله النشاط السياسى ، أو الافصح عن صبغتها السياسية بصفة علنية وتقوم بتقديم اخطار باعادة تكوينها وهو اتجاه كان يحبذه معظم أعضاء الهيئة التأسيسية • وانقسم الاخوان حول هذين البديلين •

واستقر الرأى على حل وسط بمزاولة النشاطين وفصل العمل الدينى عن العمل السياسى • وأوجد هذا الرأى انقسامات داخل الجماعة (٧) •

ولكن جمال عبد الناصر نصّحهم بالعدول عن ذلك والاكتفاء بممارسة دعوتهم الاسلامية بعيدا عن الحزبية والمعارك السياسية وقد قبل الاخوان ذلك وتم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية

منهم تفسيرا عما اذا كانوا سيعملون على تحقيق أهدافهم عن طريق الحكم والاشتراك فى الانتخابات على أن يكون رد الجماعة بالنفى حتى لا ينطبق عليها القانون (٨) .

فقبل الاعلان رسميا عن قيام هيئة التحرير جرت عدة اتصالات ولقاءات مع بعض قيادات الثورة والاخوان المسلمين .

وقد لعب ابراهيم الطحاوى - مهندس هيئة التحرير - دورا كبيرا فى اىصال رأى جمال عبد الناصر لجماعة الاخوان ، حيث يذكر صلاح شادى « حدثنى ابراهيم الطحاوى لأول مرة عن انشاء هيئة التحرير ورأى أن تكون هيئة يذوب فيها نشاط الاخوان وجميع نشاطات الأحزاب الأخرى لايجاد الأمة المصرية المتمسكة بقيم الاسلام دون شعاراته التى ينادى بها الاخوان حتى يتسنى للجميع الانضمام اليها وضمانا لتحقيق المضمون الاسلامى المطلوب فيمكن أن يعهد الى أحد الاخوان برئاسة هذه الهيئة التى اختار لها اسم هيئة التحرير لتمثيل الواقع التحررى الذى دعا اليه الجيش » (٩) .

وهذا الاقتراح شبيه باقتراح حسن البنا الذى قدمه للملك مطالباً فيه بحل الأحزاب وتكوين هيئة واحدة . ولكن الفرق بين الاثنين هو لمن تكون القيادة . فالاخوان يريدون النفوذ والسيطرة وهو نفس ما يريده جمال عبد الناصر ومن أجل هذا لم يتفقا . رغم أن ابراهيم الطحاوى عرض على صلاح شادى رئاسة هيئة التحرير والاشراف على نشاطها (١٠) .

وقد تم عرض نتيجة هذه المفاوضات على حسن الهضيبى فرأى أن هذه الهيئة لا تمثل فكرا جديدا ، انما تمثل تكتلا حكوميا جديدا يريد جمال عبد الناصر أن يذيب فيه جماعة الاخوان فى معرض اندفاعه الى النفوذ والرئاسة فلا يبقى صوت سوى صوته (١١) .

وبناء على اقتراح جمال عبد الناصر تم فى نهاية ديسمبر لقاء فى منزل أحد الاخوان حضره جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين ومحمد أنور السادات وعبد الحكيم عامر وأحمد أنور (١٢) ، حضره من الاخوان منير دلة وفريد عبد الخالق وصالح أبو رقيق وحسن العشماوى . وافتتح جمال عبد الناصر حديثه عن هيئة التحرير وأبدى رغبته فى أن تكون هيئة تنصهر داخلها جماعة الاخوان فلا يعود لها شكلها المعروف ، انما تذوب بقيادتها فى الهيئة الجديدة لتكون تنظيما جديدا تدخله جميع الأحزاب بدون حساسيات تمنع حاليا انضمام أى منهما الى هيئة الاخوان المسلمين (١٣) .

ولكن الاخوان جاء ردهم مغايرا لوجهة نظر جمال عبد الناصر حيث نظروا الى هذا التنظيم على أنه مفتعل ولن تكون له من القوة الشعبية شيئا ، بل ان بعضهم شبه هيئة التحرير بحزب الشعب الذى أنشأه صدقى باشا فطلب جمال عبد الناصر أن يتجاوب معه الاخوان بارسال دعاة ينضمون الى هذه الهيئة لينهضوا بعبء الدعوة فيها فقبل الاخوان ذلك على أن يظل لجماعة الاخوان كياناتهم الخاص (١٤) . وكان الاخوان بموقفهم الراض لهيئة التحرير يمثلون استمرار موقفهم فى رفض المشاركة فى الحكم من قبل حين قبل الباقورى أن يكون وزير الأوقاف فى وزارة محمد نجيب . وعندما قررت قيادة الثورة الغاء الأحزاب نهائيا فى منتصف يناير ١٩٥٣ كانت جماعة الاخوان هى القوة السياسية الوحيدة التى أيدت هذا الاجراء بينما عارضته كافة القوى والاتجاهات السياسية فى مصر معارضة شديدة واتخذت موقفا مناوئا من الثورة بل ان البعض من الضباط الأحرار داخل الجيش أغضبهم هذا الاجراء كما أغضبهم انفراد مجلس القيادة بالسلطة واجراء القبض على عدد من ضباط المدفعية فى ١٥ يناير ١٩٥٣ بدعوى تدبير مؤامرة لاغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة (١٥) . لذلك كان مجلس قيادة الثورة فى حاجة

لتأييد الاخوان الذين هم أقل حماسة للأبنية الديمقراطية
الليبرالية .

فى ذلك الوقت شعر الاخوان بان الفرصة سانحة للتدخل فى
شئون الحكم أو لفرض نظريتهم فى الحكم بعد أن أصبح مجلس
الثورة فى الساحة مجردا من أى تأثير فطلب الاخوان من جمال
عبد الناصر تكوين لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل
صدورها للموافقة عليها .

وهذا ما اعتبره جمال عبد الناصر وصاية تحاول جماعة
الاخوان فرضها على الثورة للمرة الثانية سبق له أن رفضها من
قبل عندما فاتحه الاخوان فى هذا الأمر عند مناقشتهم معه حول
مشروع قانون الاصلاح الزراعى . وقد دفع موقف الجماعة الضباط
وخاصة جمال الى التخوف من الاخوان ونظروا اليهم باعتبارهم قوة
منافسة داخل النظام السياسى تريد أن تضغط على الضباط أو
تفرض وصايتها عليهم، ولذلك أخذ الضباط يتحينون الفرصة للقضاء
على الاخوان وبمعنى آخر يمكن القول بأن التعاون الوثيق الذى نشأ
بين تنظيم الضباط الأحرار وجماعة الاخوان قبل قيام الثورة واستمر
عقب قيامها كان ينطوى على بذور الشقاق والخلاف وهو ما حدث
فى مرحلة لاحقة وذلك لسببين : أولهما تخوف الضباط من القوة
العسكرية المدربة للاخوان وثانيهما شعور الضباط بأن الاخوان
يعملون على استيعاب حركة الجيش (١٦) .

فأعلنت الثورة رسميا قيام هيئة التحرير فى ٢٣ يناير ١٩٥٣
ودل ذلك فى حينه على أن جمال عبد الناصر رغب آنذاك فى أن
يتعاون مع الاخوان تعاون الند للنند وأن يتخذ من هيئة التحرير أداة
لكسب الشعب لتأييده ، وأدرك الاخوان بما لا يدع مجالا للشك

أن الثورة تنوى الاستئثار بالحكم ، لا شريك لها فيه وأن الآمال التي عقدوها على توجيه مركب الثورة نحو تحقيق أهدافهم باءت بالفشل (١٧) فقد بدت هيئة التحرير لهم في صورة مشروع يهدف الى تحطيمهم أو على احسن الفروض الى احتوائهم . وبدا لهم أيضا أن البناء الفكرى لهيئة التحرير لا يستوعب البناء الضخم الذى احتلته فى ميدان عابدين فنشأ الخلاف من نقطة البدء .

وأخذ الاخوان يناهضون هيئة التحرير فى كل مكان ويحثون الناس على عدم الاشتراك فى عضويتها وحشد الاخوان أنصارهم فى الاحتفالات التى يحضرها أعضاء مجلس قيادة الثورة لجعل طابع هذه الاحتفالات من صنعهم . وفى رحلة الصعيد التى قام بها محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة فى الفترة من ٢١/٢٧ مارس ١٩٥٣ (١٨) لمدن ومحافظات الوجه القبلى . قابل الاخوان أعضاء مجلس قيادة الثورة فى تلك المحافظات بفتور ولا مبالاة وكانوا يقطعون خطب قادة الثورة على نحو مكشوف بشعاراتهم المعروفة (١٩) .

وفى خطاب ألقاه جمال عبد الناصر فى اطار هذه الرحلة فى مدينة الحوامدية شن هجومه على الاخوان وشعاراتهم قائلا « أيها الاخوان يجب أن نفهم ما نقول ولا نكون كالبيغاء لا نعى ما نقوله . . . الله أكبر ولا حكم الا بالقرآن ، انظروا منذ قامت حركة الجيش ماذا فعلت ؟ لقد قضت على الفساد فهل هذا يتعارض مع القرآن لقد قضت على الظلم الاجتماعى فهل هذا يتنافى مع القرآن أننا نحقق ما ينادى به القرآن وما يقوله الله وما يتفق مع مصالح البشر . . . افهموا ما تقولون » (٢٠) ومنذ ذلك الوقت أصبح لهيئة التحرير شعار خاص بها « الله أكبر والعزة لمصر » لضرب الخصوصية المميزة للاخوان المسلمين (٢١) .

وفى البحيرة حدثت اشتباكات بين الاخوان ومنظمات الشباب التابعة لهيئة التحرير واعتدى وحيد رمضان قائد عام منظمات الشباب بالضرب على أحد أعضاء جماعة الاخوان وفى ابريل وفى حركة قصد منها التفريق بين الحكومة والاخوان المسلمين شنت حملة رسمية لتوحيد الأمة مع استخدام واسع النطاق لشعار « الدين لله والوطن للجميع » (٢٢)

وعلى أية حال جرت محاولة للتفاهم وتهذئة الخلافات بين الطرفين حيث نظمت هيئة التحرير مؤتمرا ضخما للاحتفال بالمولد النبوى فى ٢ يونيو ١٩٥٣ حضره أعضاء لجان التحرير بشياخات وأقسام القاهرة وفى مقدمتهم سيد جلال أحد أنصار جماعة الاخوان ومعه محمد البنا وعبد قاسم ومحمد جودة وقادة هيئة التحرير الطحاوى وطعيمة ووحيد رمضان والباقورى وتم تبادل الخطب والتصريحات التى تدعو الى الوحدة والتآلف ونجح الطرفان فى الحفاظ على مظهر العلاقة الودية على الأقل من الوجهة العلنية لفترة امتدت طوال عام ١٩٥٣ (٢٣) .

ففى أغسطس ١٩٥٣ عين البهى الخولى وهو أحد أعضاء الجماعة الذى كان مناصرا للحكومة ضابطا للاتصال بين الجماعة وهيئة التحرير مديرا للارشاد الدينى بالهيئة (٢٤) وكان قد سبق ذلك محاولات لاشراك سيد قطب بشكل أو بآخر فى انشاء هيئة التحرير حيث يذكر الباقرى أن جمال عبد الناصر أخبره أن المرشد حسن الهضيبي رشح سيد قطب لتولى سكرتارية هيئة التحرير ولم يوافق جمال عبد الناصر (٢٥) بينما يذكر صلاح شادى عكس تلك الرواية بأن المنصب عرض عليه فرفضه (٢٦) بل يذهب البعض الآخر فى اتجاه آخر ويؤكد أن سيد قطب تولى منصب سكرتير هيئة التحرير

بالفعل بل مكث فيه عدة شهور (٢٧) كما ذكر أيضا أن جمال عبد الناصر حاول الاستعانة به لاعداد برنامج الهيئة (٢٨) .

وفي احتفال نظمته جماعة الاخوان ١١ سبتمبر ١٩٥٣ أنكر الهضيبي في خطاب عام ألقاه في المنصورة وجود أى خلاف أو سوء تفاهم مع الحكومة وأوضح أن الاخوان لا يضيرهم أن تقوم هيئة التحرير بل هيئات أخرى ، وأوضح أيضا أن الاخوان جماعة قامت قبل حركة الجيش بعشرات السنين (٢٩) .

وعلى الرغم من هذه التأكيدات من جانب الاخوان وقيادات هيئة التحرير . فان الواقع شهد صراعا مكتوما أخذ صيغة التدرج والهدنة بين الطرفين منذ ذلك الوقت الى حين ينفجر مرة أخرى . فقد أعلنت الحكومة قيام الحرس الوطنى فى أكتوبر ١٩٥٣ وأصبح تابعا لهيئة التحرير فى توقيت قصد منه جذب الانتباه لجدية القصد من وقف المفاوضات مع الحكومة البريطانية (٣٠) الا انه يعد أيضا بمثابة الخطوة الأولى فى اتجاه انشاء تشكيل عسكرى مواز أيديولوجيا للاخوان بل معاد لهم .

وانضمت أعداد كبيرة من الاخوان للمعسكرات التى أقامتها الحكومة وكان يشرف عليها كمال الدين حسين وكان المسئولون عن الحرس الوطنى يطلبون اشتراكات مالية من الاخوان ولكنهم رفضوا دفع هذه الاشتراكات (٣١) . بل طلبوا من مسئولى معسكرات الحرس الوطنى تخصيص خيام خاصة لهم وهو ما رفضه كمال الدين حسين (٣٢) . ويبدو أن الاخوان المسلمين بانضمامهم لتلك المعسكرات كانوا يمزجون بين الدوافع الوطنية وبين خدمة الجماعة وكان التسلل بهدف التجسس بمثابة مشكلة واجهتها الحكومة والجماعة (٣٣) .

وقد عملت الثورة على الاستفادة من تعزيز الانقسام الداخلي في صفوف الجماعة (٣٤) وانحياز جمال عبد الناصر وتأييده لجناح كان يتزعمه عبد الرحمن السندى رئيس الجهاز السرى ضد جناح زعيمه الهضيبي . وقد ظهر الخلاف في صفوف الجماعة حول أمرين هما التعاون مع حركة الجيش ، وبقاء الجهاز السرى للجماعة (٣٥) . ولكن الهضيبي استطاع التغلب على خصومه وازداد نفوذ الاخوان ونشاطهم على المستويين الشعبى والعسكرى (٣٦) .

انعكست تلك الأحداث على العلاقة بين الثورة والاخوان فعملت الثورة على التدخل مباشرة من خلال تنظيمها السياسى للقضاء على الاخوان أو على الأقل الحد من نفوذهم . ففي يناير ١٩٥٤ جرت استعدادات الاخوان للاحتفال بذكرى شهداء الجامعة - عمر شاهين وأحمد المنسى - وهما من شهداء الاخوان المشهورين ابان الكفاح المسلح في قناة السويس ، وعقدت سلسلة من الاجتماعات في دار الاخوان بالحلمية في قسم الطلبة الذى كان يتولى شئون زعيم طلبة الاخوان حسن دوح - استعدادا للاحتفال وما قد يصاحبه من احتمال وقوع صدام بين الاخوان وهيئة التحرير والمنظمات الأخرى التابعة لها « منظمة الشباب - كتائب التحرير الحرس الوطنى » ، (٣٧) . وقد اتفق الاخوان على دعوة نواب صفوى زعيم منظمة فدائيان اسلام في ايران للمشاركة في حفل طلبة الجامعة ، وعمل الاخوان على اظهار قوتهم وتسليدهم للقاعدة الشعبية ردا على انشاء جمال عبد الناصر هيئة التحرير .

وعلى الجانب الآخر طلب زكريا محيى الدين وزير الداخلية من ابراهيم الطحاوى أن تشارك هيئة التحرير في احياء ذكرى الشهداء (٣٨) وعلى أبواب الجامعة وقف الطلبة من أعضاء منظمات الشباب بالمدرسة السعيدية وبعض عناصر هيئة التحرير يطلبون

المشاركة ففتحت لهم أبواب الجامعة . وكان حفل الاخوان قد بدأ وألقى نواب صفوى وحسن دوح خطبا حماسية فتعالت صيحات عشرات الألوف « الله أكبر والله الحمد » (٣٩) ، كما تعالت أيضا هتافات أعضاء هيئة التحرير « الله أكبر والعزة لمصر » ردا على هتافات الاخوان فحدث تشابك بين الفريقين . فقام الاخوان باحراق عربة جيب كان يقودها كمال يعقوب صبرى المشرف على الشباب فما كان منه الا أن طلق رصاصة فى الهواء انقاذا لحياته (٤٠) .

ويبدو أن اشتراك هيئة التحرير فى ذلك الحفل كان الهدف من ورائه التحرش بالاخوان ، واختبار مدى قوة التنظيم السياسى للثورة . ولكن نتيجة الأحداث أثبتت مدى دقة تنظيم الاخوان وتسيدهم للموقف وبعد هذه المواجهة بيوم واحد ونتيجة لحالة الاضطراب والتخبط التى ميزت علاقة الاخوان بالثورة وتنظيمها السياسى أعلن مجلس قيادة الثورة قراره بحل جمعية الاخوان المسلمين (٤١) .

ولقد صاحب حل جماعة الاخوان اعتقال الهضيبى و ٤٥٠ عضوا بالجماعة فى القاهرة والأقاليم . وفى اليوم التالى ولعدة أيام شنت صحف التنظيم السياسى حملة صحفية ضد الهضيبى والمجموعة المحيطة به وليس ضد الاخوان كجماعة . وقد تركزت الحملة على مجموعة الانتقادات التى ظهرت داخل التنظيم ضد الهضيبى وبوجه خاص وفشله فى الاقتداء بشخصية البنا واساءته واهماله لجوهر الرسالة (٤٢) .

وكانت قيادة الثورة وجمال عبد الناصر على وجه الخصوص يقف من وراء هذه الحملة التى اشترك فيها ثنائى هيئة التحرير طعيمة والطحاوى للاطاحة بقيادة الاخوان القائمة وايجاد زعامة أكثر انقيادا وتأثيرا للثورة - وتمشيا مع تلك السياسية حرص جمال عبد الناصر على عدم قطع الصلة نهائيا بالاخوان فزار قبر حسن

البنا ومعه صلاح سالم والشيخ الباقورى فى ١٢ فبراير وهو ذكرى اغتياله وقد جاء فى خطبته أمام القبر « أشهد الله انى أعمل وكنت لتنفيذ هذه المبادئ وأفنى فيها وأجاهد فى سبيلها » (٤٣) .

على أن كل شىء توقف فجأة عشية الأزمة السياسية التى طوقت مصر كلها والتى سميت بأزمة مارس ١٩٥٤ وكانت بين محمد نجيب ومعظم أعضاء مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر وتتلخص أسباب ووقائع هذه الأزمة فى أنها كانت مرتبطة بمطالبة محمد نجيب بسلطات تتناسب مع مكانته وحول الأسلوب الواجب اتباعه فى إدارة شئون البلاد (٤٤) .

وقد عمل مجلس قيادة الثورة على عقد صلح وتهادن مع الإخوان لضمهم الى صفه فى الصراع الذى احتدم على السلطة أو على الأقل ضمان تحييدهم ووقوفهم موقفا سلبيا فى ذلك الصراع فلا ينحازون الى جانب محمد نجيب كما جرى فى أزمة فبراير ١٩٥٤ مما أدى الى خروجه منها ظافرا منتصرا وقد وقع اختيار جمال عبد الناصر على محمد فؤاد جلال وزير الارشاد القومى السابق ليكون مندوبه فى اجراء اتصالات بينه وبين حسن الهضيبى الذى كان وقتئذ معتقلا ، وقبل الإخوان دعوة جمال عبد الناصر لهم بتناسى الماضى (٤٥) .

وبدا فعلا الافراج عن الإخوان فى ٢٦ مارس وقد أصبحوا يشكلون قوة ترجيح لأحد الجانبين . وقد حاولوا هم التوسط بين نجيب وجمال عبد الناصر الا أن الإخوان انصرفوا عن تأييد نجيب ووجدت الجماعة نفسها فى معسكر مجلس قيادة الثورة راغبين عن عودة الأحزاب خاصة أنهم بقرار اعادتهم لنشاطهم أصبحوا يعتقدون أنهم أصبحوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل (٤٦) .

وهكذا أخرجت أزمة مارس الاخوان من السجون وخلقت حالة من الهدوء المشوب بالحذر والتفجر المكتوم بينهم وبين الثورة وهو التفجر الذى كان ينتظر عود الثقاب لاشعاله ثانية .

وفى ٢٧ يوليو أى وقت كان الهضيبى بالخارج أعلنت حكومتا مصر وبريطانيا موافقتهما المشتركة على عدد من المبادئ العامة كأساس لمعاهدة جديدة تسوى النزاع الانجليزى المصرى فانتقد الهضيبى وهو بالخارج المعاهدة ونشرت له صحيفة الهدف البيروتية آراءه فى المعاهدة . الذى أكد فى نقده لها ، أن أية اتفاقية بين مصر وحكومة أجنبية ينبغى أن تعرض على برلمان منتخب بارادة حرة وعلى صحافة متحررة من الرقابة وتملك حرية المناقشة (٤٧) .

وكان جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت فى السعودية ١٧/٥ أغسطس ١٩٥٤ وعاد الهضيبى يوم ٢٢ أغسطس وكان فى انتظاره بالمطار عشرات الألوف من الاخوان الذين أعلنوا تجديد البيعة له وتأييد موقفه من الثورة (٤٨) .

وقد تجددت الخلافات والصراعات مرة أخرى بين الاخوان وهيئة التحرير وقد قام الطحاوى وطعيمة ووحيد رمضان بجولات فى مختلف محافظات مصر منددين بالاخوان وقياداتهم محاولين استمالة قواعد الاخوان فى المحافظات . وقد حاول وحيد رمضان فى البحيرة استمالة عائلتى قريطم وأبو شلوع فى تركهم الاخوان والانضمام الى الثورة (٤٩) .

وفى ذلك الوقت بدأت حرب الاخوان على قيادة هيئة التحرير والثورة عموما فى شكل منشورات تتهم هذه القيادة بالتهاون فى المسألة الوطنية وبأنها وقعت اتفاقا سريا - مع اسرائيل وأنها عملت على تغفل النفوذ الأمريكى داخل مصر (٥٠) .

وقد اشتركت فى هذا الهجوم أيضا العناصر الهاربة من الإخوان فى الخارج من خلال منشورات وتصريحات فى الصحف خاصة فى سوريا والأردن والسعودية واتهمت قيادات هيئة التحرير وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة بالفساد الأخلاقى (٥١) .

واهتمت فروع هيئة التحرير فى جميع البلاد بتعليق صحف حائط فى مقار تلك الفروع منددة بالاخوان وبأسلوب قادتهم وعقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات لمهاجمة الإخوان كهيئة وكأفراد وكنظام داخلى (٥٢) . وحدثت عدة صدامات بين هيئة التحرير وبين أعضاء الجماعة فى الأماكن العامة والمساجد التى كان يخطب فيها الإخوان مثل مسجد الروضة (٥٣) بالقاهرة ومسجد عزيز فهمى بطنطا وغيرها . وأخذ طابع العنف يستشرى فى خطب الإخوان كما أخذت تسود روح الانتقام من جانب أعضاء هيئة التحرير ومنظماتها . فقد أعلن أحد ضباط الحرس الوطنى أن من يحضر رأس أحد الإخوان له مكافأة مجزية (٥٤) .

وكانت قيادة الإخوان فى ذلك الوقت مختبئة فى الاسكندرية واستمرت الحملات المتبادلة بين الجماعة وهيئة التحرير ومن كانوا وراءها طيلة شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٥٤ ، وفى يوم ٢٦ أكتوبر بلغت الأحداث ذروتها عندما اتهم الإخوان المسلمون بتدبير اغتيال جمال عبد الناصر بالمنشية (٥٥) .

وعقب محاولة الاغتيال مباشرة أحرق رجال هيئة التحرير المركز العام للإخوان المسلمين بالحلمية واستولوا على كافة شعب ومقار الإخوان بأنحاء البلاد وقد قاد مظاهرة الهجوم على المركز العام اليوزياشى علوى حافظ والصاغ عبد العزيز يسن والصاغ جمال نظيم قائد كتائب التحرير فقد كان لهيئة التحرير ٢٧ فرعا فى الدرب

الأحمر والجمالية كما كان يوجد معسكر للحرس الوطنى فى سكة
الحبانية القريبة من المركز العام للاخوان (٥٦) .

ونظمت هيئة التحرير مؤتمرا عماليا ضخما للاحتفال بنجاة
جمال عبد الناصر حضره مائة ألف عامل يمثلون الاتحادات والنقابات
والروابط الحكومية والأهلية فى ميدان الجمهورية . وتعبيرا عن فرحتهم
هذه قدم محمد كامل العقيلى باسم زملائه بيعة عمال الجمهورية
للرئيس جمال عبد الناصر . وضغطت هيئة التحرير من خلال مكتب
العمل والعمال على النقابات لأبعاد النقابيين الاخوان فاجتمع مجلس
ادارة نقابة قليوب على سبيل المثال وفصل العضو يوسف حسام
الدين لأنه ينتمى لجماعة الاخوان (٥٧) . وهاجمت صحف هيئة
التحرير الاخوان فقد صدرت « مجلة الثورة » خصيصا لمواجهة
الاخوان (٥٨) .

وقد مثلت حادثة المنشية مبررا قانونيا كافيا للقضاء على
الاخوان وجرت محاكمة شاملة للاخوان كأفراد وكمجموعة ، وقد صدرت
أحكام بالاعدام على ستة أفراد من قادة الاخوان كما حكم على المرشد
العام للاخوان حسن الهضيبي بالسجن مدى الحياة وظلت أعداد كبيرة
من الاخوان فى السجون لفترة طويلة . وتوفى الكثير منهم تحت
وطأة التعذيب (٥٩) .

وقد انضم الى هيئة التحرير الكثير من قادة الاخوان قبل وبعد
محاكمات ١٩٥٤ منهم السيد سابق المفتى السابق للجهاز السرى
وأصبح مسئول هيئة التحرير بمنطقة روض الفرج . وكذلك محمد
الغزالى والحاج محمد جودة الذى كان مسئولا عن الاخوان فى الموسيقى
والأزبكية وكذلك كل من عبده قاسم والمهندس حلمى نور الدين
وعبد المعز عبد الستار وعبد الرحمن البنا والبهى الخولى والدكتور
محمد سليمان ، ومنذ أكتوبر ١٩٥٤ وحتى نهاية فترة البحث

والعلاقة بين الإخوان والنظام وتنظيماته السياسية مقطوعة بسبب الغياب الفعلى لقيادات وكوادر جماعة الإخوان داخل السجون .
وقد حدث عقب حرب السويس فى ١٩٥٦ وأثناء تواجد الإخوان فى السجون مجموعة من التغيرات على المستويين الداخلى والخارجى كان من شأنها تدعيم مركز جمال عبد الناصر وتزايد شعبيته وقد دفعه اطمئنانه على صلابة الجبهة الداخلية الى الافراج التدريجى عن الإخوان منذ عام ١٩٥٦ (٦٠) .

وكانت الثورة قد أجرت تعديلا بل تغييرا فى تنظيمها السياسى (هيئة التحرير) واستبدلته بالاتحاد القومى مع تغيير فى توجهات وأفكار النظام وقد جرت محاولات لضم بعض قيادات الإخوان المعتقلين للاتحاد القومى وتمت زيارات لسجن المحاربين قام بها عدد من رجال المخابرات والمباحث لعقد لقاءات مع قيادة الإخوان لم تسفر الا عن موافقة عدد قليل من بين قواعد الإخوان على التعاون وظل موقف القيادات كما هو لم يتغير (٦١) . وقد عرض كمال الدين حسين المشرف العام على الاتحاد القومى على الإخوان الانضمام الى تنظيمات الاتحاد القومى وذلك لمواجهة العناصر الشيوعية التى كانت قد بدأت تتسرب الى الاتحاد القومى ، ولكن الإخوان لم يتجاوبوا معه (٦٢) .

وعلى الجانب الآخر ، فان مجمل التراث الإخوانى يشير الى عدة حقائق حول انشاء تنظيم سرى للإخوان بزعامة سيد قطب وتطور نشاطه السياسى والدينى . فقبل أن يخرج سيد قطب من السجن خرجت أفكاره الغاضبة التى صاغها فى كتاباته سرا من وراء الأسوار الى الإخوان الذين ظلوا بعيدا عن قبضة النظام .

ولقد عاد الإخوان الى تنظيم أنفسهم مرة أخرى ونمت قوتهم الى الحد الذى جعلهم يشعرون بأنهم قادرون على توجيه ضربة موجبة

للنظام الناصري ، وكانت كتابات سيد قطب مصدر القوة الروحية الذي أعاد اليهم لياقتهم التي أنهكتها الظروف الصعبة . وكانت البداية تشكيل مجموعة خاصة من الاخوان خارج السجون لمساعدة أسر وعائلات الاخوان المسجونين أو المعتقلين وكانت تلك المجموعة الخاصة تجمع التبرعات وتوزع المساعدات وترعى الذين لا عائل لهم ، ورغم أن الهدف كان انسانيا بحثا فان الاتصالات المستمرة لم تلبث أن طورت الهدف الانساني ، وجعلته هدفا تنظيميا يسعى الى اعادة الجماعة التي سبق حلها عام ١٩٥٤ حيث كانت السيدة زينب الغزالي رئيسة « جمعية الأخوات المسلمات » حلقة الوصل بين المنتسبين للاخوان والمتعاطفين معهم ، فكان لها الفضل الأكبر في اعادة التنظيم لوجوده فعادت له بعض فاعليته (٦٣) . لتدخل العلاقة بين الاخوان والثورة في جولة أخرى تخرج عن اطار تلك الدراسة .

وفي محاولة لتقييم العلاقة بين الاخوان والثورة وتنظيماتها . فان البعض ينظر الى الخلاف باعتباره انعكاسا لتباين المنابع الفكرية والرؤية السياسية لكل من الفريقين . وبصفة خاصة مسألة العلاقة بين الدين والدولة . فالثورة كانت تميل الى الفصل بين الدين والسياسية خوفا من حدوث أية مناوأة أو تهديد من جانب التيار الاسلامي ، وان كانت في نفس الوقت تعمل على استخدام الدين كأداة لاضفاء الشرعية على النظام والحفاظ على استقراره ، أما الاخوان فكانوا يرون أن الاسلام دين اجتماعي سياسي وانه من الخطأ الفصل بين الدين والسياسة وأن الربط العلمي بين أحكام الدين ومؤسسات الدولة وان كان يعنى اقامة سلطة أو حكومة اسلامية فهو السبيل للخروج من حالة الانحطاط (٦٤) .

ولكن برز رأى آخر في تفسير ذلك الصراع الذي لم يكن صراعا دينيا يدور الخلاف فيه حول مكانة الاسلام من النهضة ودوره

فى البعث والاحياء ، انما جوهر هذا الصراع كان سياسيا ونقاط التماس فيه خاصة بالاستيلاء على السلطة والدولة (٦٥) ، أى صراعا للقوى لا صراعا بين الأفكار (٦٦) . بل يمكن النظر اليه على أنه صراع كان يشوبه الى حد ما الطابع الشخصى اذ اعتبر جمال عبد الناصر مواقف الاخوان المسلمين آفة الذكر تمثل تحدا لشخصه فانهى الصراع لصالح الاتجاه الفردى الذى كان يتزعمه جمال عبد الناصر مواقف الاخوان المسلمين آفة الذكر تمثل تحديا لشخصه المشاركة السياسية فى عملية صنع القرارات وظلت هذه نقطة ضعف النظام طيلة ربع قرن .

التنظيمات السياسية والشيوعيون :

وفىما يتعلق بالعلاقة بين تنظيمات ثورة يوليو وبين الجماعات اليسارية والشيوعية فيمكن القول بأن دور تلك الجماعات قد اتسم فى مصر بشكل عام بالمحدودية والهامشية فى كثير من الأحيان ، ونشاطها يكاد يكون محصورا فى بعض أوساط المثقفين والقيادات النقابية ولا يقتصر ذلك على العهد الناصرى وحده . بل يرجع الى بداية نشأة التنظيمات الشيوعية فى مصر (٦٧) حيث تأسس أول حزب شيوعى عام ١٩٢١ الذى حظر نشاطه بصدر دستور ١٩٢٣ عندما نص على عدم قيام أحزاب تتبنى فكرة الصراع الطبقي (٦٨) .

الا أن النشاط الشيوعى عاد مرة أخرى لممارسة نشاطه خاصة بعد اعتراف حكومة الوفد بحكومة الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٣ وإقامة علاقات دبلوماسية معها (٦٩) .

وشهدت تلك الفترة تكوين تنظيمين شيوعيين فى مصر هما اسكرا والحركة المصرية للتحرير الوطنى اتحدا معا عام ١٩٤٧ ليصبحا تنظيميا واحدا عرف باسم الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى (حدثو) وبالرغم من وجود عدة تنظيمات شيوعية أخرى الى جانب حدثو بعد

ذلك مثل الفجر الجديد والعصبة الماركسية ووادي النيل وغيرها . فان هذه التنظيمات كلها لم تكن ذات تأثير يذكر اذا ما قيست بتنظيم حدتو الذي كان له وجود نشط داخل نقابات العمال وفي الريف المصرى (٧٠) واستمر عديد من التنظيمات والأجنحة الشيوعية معارضا لهذا التنظيم الرئيسى وبعيدا عنه ، وقد كانت الاختلافات بين هذه الجماعات الشيوعية تدور حول بعض المسائل الأساسية مثل قضية الجبهة المتحدة وهل يمكن اللجوء الى هذا التكتيك فى مصر وقضية تمصير الأعضاء ، وخاصة النخبة حيث ان التنظيمات الشيوعية المصرية كانت تتكون أساسا من الأقليات غير المصرية وخاصة اليهود الذين سيطروا على قيادة بعض التنظيمات الشيوعية ومن هؤلاء على سبيل المثال جوزيف روز تتال فى أوائل العشرينات وهنرى كوريل وهليل شوارز فى الأربعينات وغيرهم (٧١) .

وعند قيام الثورة كان يوجد بجانب حدتو تنظيمان رئيسيان هما طليعة العمال الذى تأسس عام ١٩٤٧ والحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٥٠ ، وقد اتسمت العلاقة بين الثورة والشيوعيين بنوع من التعقيد فعاء الثورة للشيوعيين لم يكن من السمات المميزة للثورة فى جميع الأحيان . فلقد شارك الشيوعيون فى التحضير للثورة قبل قيامها ومن خلال عملهم الجماهيرى الواسع منذ نهاية الحرب وحتى قيام الثورة ، فقد كانت منشورات الضباط الأحرار تطبع وتوزع بأجهزة حدتو وكان يساهم فى تحريرها كذلك عدد من أعضائه خاصة القاضى أحمد فؤاد الذى اشترك مع جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين فى كتابة أكثر من منشور (٧٢) ، كما قام الضباط الشيوعيون أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بدور مهم فى أحداث ليلة ٢٣ يوليو .

وباستثناء التيار الشيوعى المؤيد للثورة منذ بدايتها - حدتو - ومعها منظمة صغيرة هى نواة الحزب الشيوعى المصرى التى « اعتبرت

الحركة ثمرة كفاح الشعب ضد الاستبداد والطغيان ، وطالبتها « بأن تواصل مدها الثوري المتعظم لتطهير الأرض من الفساد وتحرير شعبنا من الظلم الداخلى والخارجى » (٧٣) ، ولكن التيارات الشيوعية الأخرى كانت متأثرة أيضا بمفاهيم يسارية خطأ عن دور الجيش كسلاح فى يد الرجعية وكذلك عن الدولة والثورة جعلتهم يعتقدون منذ البداية أن ثورة الجيش لا تعدو أن تكون انقلابا رجعيا لصالح فئة من الطبقات الرجعية المتعاونة مع الاستعمار الأمريكى (٧٤) .

ولذلك لم يتحمسوا فى تأييد الثورة ، بل اتخذوا منها موقف التشكك . وقد دفع ذلك بالنظام الجديد الى الصدام مع الشيوعيين تدريجا . وكانت بداية ذلك الصدام اتخاذ موقف عدائى من الشيوعيين حيث صدر فى أكتوبر ١٩٥٢ قرار بالعفو عن جميع المعتقلين والمحكوم عليهم فى الجرائم السياسية التى ارتكبت فى الفترة من ١٩٤٣ - ١٩٥٢ واستثنى الشيوعيون من هذا القرار (٧٥) .

وتم استبعاد أحمد حمروش عن رئاسة تحرير مجلة التحرير بعد عشرين فقط من صدورها وكان هناك قرار باستبعاد عدد من الكتاب والمحررين العاملين فى المجلة لنفس نفس سبب إبعاد أحمد حمروش وهو أنهم شيوعيون ، بالإضافة الى اعتقال بعض أعضاء تنظيم حدثو ضمن السياسيين الذين قبض عليهم فى يناير ١٩٥٣ والذين كانوا مؤيدين للثورة حتى ذلك الوقت كذلك تم استبعاد يوسف صديق وتحديد اقامته ١٩٥٣ (٧٦) .

ولعل من أهم القضايا التى كانت مشار خلاف بين الشيوعيين وثورة يوليو ١٩٥٢ هى قضية التنظيم ، فالتنظيم الشيوعى هو تنظيم كان يهدف الى الوصول للسلطة وهو تنظيم بطبيعة تكوينه يستهدف الثورة على الطبقة الحاكمة البرجوازية واقامة ديكتاتورية الطبقة

العاملة بقيادة الحزب الشيوعي طليعة هذه الطبقة ، أما الثورة فكانت تعمل على تصفية الطبقة الرأسمالية والسير في طريق الاشتراكية دون الاعتماد على الحزب الشيوعي (٧٧) .

وقد أدى ذلك الى التناقض الاساسى بين الثورة والشيوعيين الى الصدام بينهما فلقد شعرت الثورة أن الشيوعيين يطرحون أنفسهم كبديل للقادة الجدد أو على الأقل كمنافس له أهميته داخل النظام السياسى . ومن هنا فقد كان ضرب الثورة للشيوعيين تعبيرا عن موقف مبدئى للثورة وهو عدم السماح بوجود أية قوة أو جماعة مناوئة لها داخل النظام السياسى ، ومنذ أحداث كفر الدوار ١٩٥٢ والتي اتهم الشيوعيون بتدبيرها أخذ النظام الجديد يوجه ضرباته المتوالية الى الشيوعيين (٧٨) لاضعافهم حتى لا يتحولوا الى قوة مناوئة أو ضاغطة حقيقية . ولذلك كثيرا ما كان يعلن بين الحين والآخر عن كشف مخطط شيوعى أو خلايا شيوعية تمهيدا لحدوث موجة من الاعتقالات للشيوعيين وكانت التهمة الاساسية والتقليدية التى توجه الى الشيوعيين هى أنهم مرتبطون بجهات أجنبية ومعادون للدين ويهدفون الى تغيير النظام القائم بالقوة .

تلك فى ايجاز علاقة الشيوعيين بالثورة فى الفترة السابقة على اعلان هيئة التحرير ومن الصعب أن نعر على أن أحدا من الشيوعيين عموما كان عضوا فى هيئة التحرير وخاصة كما ذكرنا أن أغلب هؤلاء الشيوعيين كانوا فى موقف تناقض وتصادم مع الثورة .

ورغم أنه كان من بين أهداف هيئة التحرير التى أعلن عنها فى بداية الخمسينات افساح الطريق لأصحاب الفكر فى حركة

التحرير لتؤهل لهم صفة الحركة (٧٩) . فان النظام لم يسمح لهم
بعضوية هيئة التحرير ولا المنظمات التابعة لها .

وقد تكون الحزب الشيوعى المصرى - الموحد عام ١٩٥٥ والذى
ضم حديثو - طليعة الشيوعيين المصريين ومنظمة النجم الاحمر
الشيوعى والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والتيار الثورى (٨٠) .

وقد ولد هذا الحزب معاديا للثورة كما أقر برنامج الحزب
معاربة المنظمات الجماهيرية التى تقيمها الثورة كالحرس الوطنى
وهيئة التحرير وذلك بالعمل وسط الجماهير وداخل هذه المنظمات
والنشاط أيضا من خارجها بهدف فض الجماهير من حولها وتبصيرها
وقيادتها من أجل مصالحها التى تتناقض مع مصالح العصابة
العسكرية الحاكمة (٨١) .

واستمر موقف الحزب الشيوعى المصرى - الراية - ثابتا فى
عدائه للثورة وتنظيماتها . وفى نفس الوقت صبت منظمات طليعة
العمال - التى تغير اسمها الى اسم العمال والفلاحين - لعناتها على
النظام ووصفته بأنه نظام ديكتاتورى فاشى عسكرى . ودعت هذه
المنظمة الى ضرورة العمل من أجل اعلان الحياد وتحقيق الجلاء والغاء
الحكم الفردى والافراج عن جميع المعتقلين واطلاق الحريات وحل
هيئة التحرير ومنظمات الشباب ، كما دعت الى الكفاح ضد الحكم
الفاشى وذلك بتكوين جبهة واسعة تضم كافة القوى المعارضة
للنظام (٨٢) .

ولكن نظرا للتغيرات التى طرأت على مواقف النظام وخاصة
على الصعيد الخارجى غيرت التنظيمات الشيوعية موقفها من النظام
فقد اتخذ الحزب الموحد قرار تأييد الثورة بدءا من ابريل ١٩٥٦ ،
كذلك غير كل من الراية وطلايعة العمال موافقتهما من النظام (٨٣) .

وقد اشترك الشيوعيون بشكل ايجابي في مقاومة العدوان الثلاثي (٤٤) • وما كادت تنتهى الحرب حتى كان جمال عبد الناصر وبشهادة الماركسيين يسعى بسرعة وبعنف شديدين الى ازاحة هؤلاء الشيوعيين من كافة التشكيلات والتنظيمات والمؤسسات ذات الطابع الجماهيري • وأصدر قراره بحل الحرس الوطنى التابع لهيئة التحرير الذى تغلغل بداخله الشيوعيون كذلك ثم فصل ما يقرب من مائة من الصحفيين الشيوعيين والديمقراطيين من جريدة الجمهورية والمجلات التى تصدر عنها وكذلك فصل الطلبة الشيوعيين والديمقراطيين من الجامعة وانتهى الأمر الى تحريم الوظائف العامة على الشيوعيين (٨٥) •

وعن موقف التنظيمات الشيوعية من الاتحاد القومى فى ذلك الوقت المبكر ، كان الحزب الموحد يرى تغلب صيغة التحالف على ابراز الخلافات الثانوية مع نظام جمال عبد الناصر وبالتالي كانت له مواقف محددة من عدة قضايا ، فمثلا كان الموقف الموحد من الاتحاد القومى هو ضرورة دخوله والعمل على تحويله الى جبهة وطنية كما كان يرى عدم ابراز القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتغليب قضية الوحدة الوطنية ومحاولة حل الخلافات فى اطار الوحدة الوطنية وفى عملية المواجهة مع الاستعمار • ولكن كلا من الراية والعمال والفلاحين توحد معا سياسيا وتنظيميا وتحالفا ضد الموحد وكانا يقولان ان الاتحاد القومى هو حزب البرجوازية وتتعين مقاطعته (٨٦) •

وفى تلك الفترة ظهر الحزب الشيوعى المتحد فى يوليو ١٩٥٧ من اتحاد منظمة الحزب الشيوعى المصرى مع الموحد وظلت منظمة طليعة العمال خارج اطار هذه الوحدة •

وفى بيان الاعلان عن تأسيسه وصف نظام الحكم بأنه نظام وطنى تعيش فى ظله مصر فترة مجيدة أصبحت فيها جمهورية مستقلة

تنعم لأول مرة فى تاريخها الحديث بحكومة وطنية وتقف على أبواب حياة برلمانية من نوع جديد وتسير قدما فى سبيل توطيد دعائم الديمقراطية وتوسيع الحريات السياسية والنقابية (٨٧) .

لقد ظل الحزب المتحد طوال الفترة القصيرة التى عاشها من يوليو ١٩٥٧ الى ظهور الحزب الواحد ٨ يناير ١٩٥٨ مؤيدا للقيادة الرشيدة للرئيس جمال عبد الناصر (٨٨) .

وقد تقدم العديد من المرشحين الشيوعيين لانتخابات مجلس الأمة وأصدرت القيادات تعليمات الى كوادرها وقواعدها بضرورة التوسع فى تجنيد العناصر الجديدة (٨٩) هناك . ولكن السلطات اعترضت عليهم ومنعتهم من الترشيح من خلال الاتحاد القومى ، ويبدو أن الاتحاد القومى قد غص الطرف عن بعض الشخصيات الشيوعية وذلك بغرض احداث انشقاقات داخل الحزب الشيوعى وهو ما حدث فى دائرة الوايلي حيث تنافس عبد العظيم أنيس المنتمى للرأية وعبد العزيز مصطفى الذى له كانت علاقات سابقة بحدتو (٩٠) .

وقد هاجم الشيوعيون الاتحاد القومى وخاصة اللجنة المسؤولة عن انتخابات مجلس الأمة فى الاتحاد القومى بما أسبغ عليه من سلطات العزل وحق الاعتراض ومنح صفة المواطنة والوطنية للبعض وحجبها عن البعض الآخر فهو اداة تمزيق قومى للاتحاد القومى . وكان المنهج الذى يربى عليه أعضاءه يفصح عن هويته حيث كان أحد بنود العمل السياسى الأساسية المطلوبة من الأعضاء كتابة التقارير السرية عن بعضهم البعض وعن هم خارج الاتحاد القومى حتى انه يمكن القول بأن الاتحاد القومى كان مدرسة حقيقية ليتدرب كثير من العناصر على ممارسة العمل البوليسى وليس على أى عمل سياسى (٩١) .

وفى ذلك الوقت نجح الشيوعيون ولأول مرة فى تحقيق الوحدة الشاملة بين كل فصائلهم فيما عرف بحزب ٨ يناير الذى ضم الحزب الشيوعى المتحد مع منظمة العمال والفلاحين (ع . ف) أى كافة الشيوعيين .

وفى مواجهة القرار الجمهورى الصادر بشأن قصر حق الترشيح لعضوية مجالس إدارات النقابات بكافة أنواعها على الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى أصدر المكتب السياسى للحزب الشيوعى (٨ يناير) بيانا فى إبريل ١٩٥٨ يندد بهذا القرار وقد ضمن هذا البيان فى شكل عدد خاص من جريدة اتحاد الشعب . جاء فيه « أن هذا القرار يمثل ضربة للحركة النقابية ذلك انه قد جاء فى وقت تشهد فيه الحركة النقابية نهضة شاملة » وأكد البيان أن هذا القرار يحرم النقابات من العدد الوفير من النقابيين المخلصين وأنه مقصود به إبعاد الشيوعيين والعناصر التقدمية عموما وبذلك ستقع النقابات فى قبضة العناصر الرجعية والمتخلفة والفاسدة والمرتشية (٩٢) .

وفى سبتمبر ١٩٥٨ أدلى السادات بحديث للصحف المصرية بمناسبة تكوين اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى مصر وقد هاجم فى حديثه الحركة الشيوعية المصرية ووجه اليهم الكثير من الاتهامات اذ وصفهم بأنهم « ذوا الأفكار المعينة » وكان يقصد بذلك التقليل من شأنهم كما وصفهم بأنهم جامدون وجهلة ومضللون وشكليون وأنانيون بل انه شكك أيضا فى وطنيتهم (٩٣) .

ولقد تصدى المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى للتصريحات التى أدلى بها السادات السكرتير العام للاتحاد القومى فى بيان أصدره كان حاد اللمجة ، جاء فيه :

« لا يمكن أن يتهم الشيوعيين بأنهم يخرجون الجبهة الوطنية حين يكشفون عن جوانب النقص الفادح في تكوين الاتحاد القومي .
ان الشيوعيين أشد أنصار الجبهة الوطنية التي تحتاج إليها بلادنا لتقود كفاحنا الوطنى . انهم يناضلون من أجل جبهة وطنية حقيقية كتلك التي توجد في اندونيسيا أو العراق . ولكنه الخطر على الوحدة الوطنية فيما يقوم به الاتحاد القومي » .

وقد اعتبر الشيوعيون أيضا الاتحاد القومي انه يمثل طبقة الرأسماليين الوطنيين وينبئ عن أفكارهم ويدافع عن مصالحهم ويتبع أساليبهم في العمل ولا يمكن الاحتجاج علنا بأن الاتحاد القومي يضم عمالا وفلاحين ومثقفين وانهم يكونون الأغلبية الساحقة فالعبرة في نهاية الأمر بقيادة الاتحاد القومي التي تشكل سياسته وتحدد مصيره . وهذه القيادة توجد الآن بأيدي طليعة الرأسمالية الوطنية التي يتزعمها الرئيس جمال عبد الناصر (٩٤) .

وقد حدد التقرير في نهايته رأيهم في النقاط الآتية :

أولا : ان الشيوعيين المصريين يناضلون لتكوين جبهة وطنية تضم جميع القوى الوطنية في مصر على أساس حر اختياري وليس على الاكراه والتمييز .

ثانيا : أن الشيوعيين المصريين يناضلون من أجل اقامة ديمقراطية موجهة لا ديمقراطية على النمط الغربي وذلك أساس السماح بحرية تكون الأحزاب للطبقات والفئات الوطنية وليس الطبقات أو الفئات الرجعية والخائنة .

ثالثا : ان الشيوعيين يعتبرون الأحزاب الوطنية هي الأساس الوطني لتكوين الجبهة الوطنية فالأحزاب وسيلة لتوحيد طبقاتها ومن ثم فهي الوسيلة لتوحيد الوطنيين جميعا في جبهة واحدة .

رابعاً : أن الشيوعيين المصريين يعتبرون أن الاتحاد القومي حزباً وأنه حزب الرأسمالية الوطنية الحاكمة وأنه ليس جبهة على الإطلاق وأنه بوصفه حزب وطنياً يعتبر حزباً حليفاً نتحد معه ونتصارع ضده في وقت واحد (٩٥) .

وفي تقرير آخر صلب الحزب انتقادات عنيفة على الاتحاد القومي ووصفه بأنه حزب البرجوازية الوطنية الحاكمة وليس بجبهة وطنية ثم هاجم التقرير لائحة الاتحاد القومي وعلق على ما جاء فيها من أن هدف الاتحاد القومي وهو بناء الأمة بناء سليماً وإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني، أنهم ينظرون إلى الاشتراكية من زاويتهم ولا شك أن اشتراكيتهم تختلف كثيراً عن اشتراكيتنا ، ورفض التقرير أيضاً فكرة الانضمام كأفراد إلى الاتحاد القومي وانتقد بشدة حل الأحزاب في سوريا .

وعلى الرغم من أن التقارير السابقة قد صدرت باسم كل الشيوعيين المتحدين في حزب ٨ يناير . فإنه قد برزت خلافات داخل الحزب الوليد تركزت أساساً حول الموقف من ثورة يوليو عموماً .

فيقول محمود أمين العالم « كان الحزب يتنازعه تياران تختلف نظرتهم إلى ثورة يوليو : الأول يعتبرها برجوازية كبيرة أقرب إلى الاستعمار ويغلب الصراع الديمقراطي على الوطني ، الآخر يعتبرها برجوازية صغيرة ويغلب الصراع الوطني على الديمقراطي » (٩٦) .

لذلك انقسم الحزب إلى فريقين فريق حدثوا القديم اسموا أنفسهم الحزب الشيوعي المصري - حدثوا - واسموا الآخرين التكتل، أما الراية (ع . ف) فقد اسموا حدثوا الانقسام واسموا أنفسهم الحزب الشيوعي المصري ، وقد انعكس هذا الخلاف على الشيوعيين ونظرتهم للاتحاد القومي . فالبعض عارض الاتحاد القومي واتخذ منه

موقفاً متشدداً كما سبق الذكر ، ولكن فريق الحزب الشيوعى المصرى - حدثوا - دعا الى تأييد الاتحاد القومى بل التوغل داخله ، فقد نظروا اليه « باعتباراه أوسع أشكال التحالف فى التطبيق فى تاريخ الثورة » وان « عدم دعوة الجماهير الى الانضمام اليه هو امتداد لسياسة محاربة الحكم الوطنى وامتداد لسياسة الانعزال التى أجادها قادة الانتهازية اليسارية » ، واعتبروه أيضاً « ليس تنظيماً للجبهة من كل الطبقات وبشكل كامل .. ولكن برنامج وتنظيم الاتحاد القومى يعد حداً أدنى به صلاحيات وامكانيات ضخمة لتطويره من الداخل لى يصبح جبهة شاملة من كل الطبقات » (٩٦) .

وبرنامج الاتحاد القومى الذى كان على رأسه العمل على تصفية الاستعمار وحماية السلام العالمى وتدعيم القومية العربية ورفع مستوى المعيشة .. هو بالفعل البرنامج الذى نلتقى حوله . ثم يخلص فريق حدثوا رأيه فى الاتحاد القومى على اعتبار أن الاتحاد القومى هو مجرد شكل تحالف وهو تحت قيادة البرجوازية الوطنية ولكن هذه القيادة ليست أزلية والدوائر الرجعية والبرجوازية الوطنية وأيضاً وبشكل محدد الحكومة تعمل على تحويله ليصبح حزباً لها وان انعزال الشيوعيين والجماهير عنه يسهل المهمة . ولذلك فلا بد من اقتحامه كأعضاء عاملين وان لم تساعدنا الظروف فكأعضاء عاديين .. والعمل على تدفق الجماهير الى صفوفه لتدار من داخله معركة تستهدف منها الطبقة العاملة اثبات حيويتها وقدرتها على قيادته .

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر لدى الشيوعيين تجاه النظام الحاكم وتنظيمه السياسى - الاتحاد القومى - فان النظام فى ذلك الوقت قد اتخذ موقفاً معارضاً ورافضاً ، بل معادياً للمنظمات الشيوعية سواء كانت تعارض الاتحاد القومى أو تلك التى كانت تؤيده . بل ان هجومه أساساً تركز فيما بعد على الفريق المؤيد - حدثوا - الذى دعا الى دخول الاتحاد القومى .

وفي أكتوبر التقى أنور السادات بناء على تعليمات جمال عبد الناصر بمحمود أمين العالم عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري عام ١٩٥٨ لارغامه على حل الحزب الشيوعي (٩٨) .

ويذكر محمود أمين العالم عن هذا اللقاء « تمت المقابلة - من خلال يوسف ادريس وهو عضو سابق في حدتو - بيني ممثلا للمكتب السياسي للحزب وبين أنور السادات في منزله بالهرم في أكتوبر ١٩٥٨ واستمرت المقابلة من العاشرة مساء حتى الرابعة صباحا وكانت جادة وجافة وقال محمد أنور السادات « بصراحة شديدة عاملين تنظيم ليه تنظيم يعني سلطة احنا عملنا تنظيم الضباط الأحرار وأخذنا السلطة وأنتم تصرون على أن تبقوا بالحزب الشيوعي ليه ، تنظيم يعني عايزين سلطة يا محمود » ، ثم دعاه الى حل الحزب ودخول الاتحاد القومي كأفراد وقلت له اننا على استعداد للتعاون بشكل تنظيمي داخل الاتحاد القومي محتفظين بمنبرنا المستقل ، وأن أى تفكير فى اتخاذ اجراء ضد الحزب الشيوعي سوف يكون ضربة للنظام أيضا وليس للشيوعيين وحدهم (٩٩) . وعندما فشل أنور السادات سكرتير عام الاتحاد القومي فى تحقيق ما استهدفه فقد ألقى جمال عبد الناصر رئيس الاتحاد القومي بثقله وشخصه وبوزنه السياسى والجماهيرى ضد الشيوعيين وألقى خطابا فى بورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر شن فيه على الشيوعيين هجوما ضاريا ثم لحق به حسنين هيكل ليضع فيه (صراحة) النقط فوق الحروف وليعلن أنه يتوجب على الشيوعيين أن يضعوا على أفواههم أقفالا من حديد والا (١٠٠) .

وبعد خطاب عبد الناصر مباشرة تحركت أجهزة الامن - دون انتظار الأوامر - لتلقى القبض على الشيوعيين (١٠١) وأخذ النظام

ككل يوجه ضربات قوية ومؤثرة الى الشيوعيين منذ ١٩٥٨ وذلك لسببين أولهما رفض الشيوعيين الانضمام الى الاتحاد القومى كأفراد وحل تنظيماتهم وتمسكهم بحزبهم المستقل ، وثانيهما الخلاف بين جمال عبد الناصر والشيوعيين السوريين والعراقيين والذي دفعه الى توجيه ضربة انتقامية الى الشيوعيين المصريين دون تفرقة حيث تم القبض على معظم قيادات الحركة الشيوعية ومنع قيام أى نشاط شيوعى أو وجود أية تنظيمات شيوعية . ولعل هذا هو ما دفع البعض الى القول بأن النشاط الشيوعى الوحيد والمنظم الذى وجد فى مصر فى الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ كان داخل السجون ومعسكرات الاعتقال (١٠٢) التى تعرض فيها الشيوعيون للتعذيب الشديد (١٠٣) . ويعكس هذا التعذيب تزايد درجة العنف والاكراه الموجهة من النظام الى الشيوعيين ، وقد توفى فى فترة لا تزيد على عام ونصف داخل السجون والمعتقلات ثمانية أفراد من الشيوعيين من جراء التعذيب (١٠٤) .

فاذا أخذ فى الاعتبار أن هذا العدد هو ما تسربت به الأنباء وان هناك العديد من القتل الشيوعيين الذين لم تتسرب أنباؤهم أو تسربت ثم اختفت بفعل الرقابة ونلاحظ أن الموقف المعادى للشيوعيين فى الداخل قد لا يعبر بالضرورة عن أيديولوجية معينة فى المجال الخارجى والسياسة الدولية . وبمعنى آخر فإن ضرب الشيوعيين داخل مصر لا يعنى بالضرورة انحياز الشيوعية المصرية الى قوى خارجية من جانب أو انحياز النظام المصرى للولايات المتحدة من جانب آخر . فقد فشلت خطة الولايات المتحدة فى جر النظام الجديد الذى لم يخف عداؤه للشيوعيين الى سياسة الأحلاف الغربية أو أية تنظيمات عسكرية للدفاع عن الشرق الأوسط يكون المقصود بها أساسا مواجهة المد الشيوعى فى المنطقة ولا يعبر ذلك عن تناقض فى موقف النظام بقدر ما يعبر عن عدم تبلور أيديولوجى وعن الرغبة

فى الاستئثار بالسلطة وتحييد كل القوى والجماعات التى يمكن أن يكون لها تأثير داخل النظام السياسى سواء كانت هذه القوى تنتمى الى اليمين أم اليسار .

التنظيمات السياسية وبقايا الأحزاب القديمة :

تناولنا فيما سبق كيفية تعامل الثورة مع الأحزاب (١٠٥) .
والتي تمت على مراحل مختلفة ، شابها قدر كبير من المراوغة انتهت بحل الأحزاب ومصادرة ممتلكاتها . وبحظر قيام أعضائها بأى نشاط حزبى بأية صورة كانت . ثم صاحب ذلك حركة اعتقالات للمدنيين شملت ٤٨ شيوعيا و ١٤٤ حزبيا و ٣٩ متصلا بجهات أجنبية (١٠٦) .

ثم كانت سلسلة من المحاكمات بدأت بمحكمة الغدر فى ٢٥ مايو ١٩٥٣ التى راح أمامها السياسيون الحزبيون يحطمون بعضهم بعضا ويهاجمون النظام الذى كانوا من أعمدته من خلال شهاداتهم أمام تلك المحكمة ، وقد تبعت حل الأحزاب خطوات أخرى منها اصدار الدستور المؤقت ثم سقوط النظام الملكى و اعلان قيام النظام الجمهورى وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية والوزارة فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ (١٠٧) .

وقد وجهت قيادة الثورة ضربة أخيرة للأحزاب لاستكمال تصفية قياداتها ووضعها خلف قضبان السجون ، فشكلت محكمة الثورة فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ ، وأعلن عن قيامها فى خطاب ألقاه محمد نجيب « هل نكون قد تجنينا عليهم اذا أقمنا لهم محاكم الغدر والثورة ليظهروا لكم على حقيقتهم لتعرفوا سر حرمانكم وجوعكم ولتدركوا لماذا لم تفتح المدارس لأولادكم والمستشفيات لمرضاكم » وقد أعلن صلاح سالم بأن المحكمة تختص بالنظر فى الأحوال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التى قامت

عليها الثورة وبالنظر في الأفعال التي ساعدت على فساد الحكم ،
وتمكن الاستعمار بالبلاد وكل ما كان من شأنه افساد الحياة
السياسية (١٠٨) .

وقدم للمحاكمة عدد من رجال الأحزاب وعدد من رجال الأحزاب
وعدد من رجال السرايا وبعض المتهمين بالتجسس وكان المتهمون من
قادة الأحزاب تضم قائمتهم (ستة من الدفدين وسعديا واحدا .
ودستوريا واحدا) وقد بدأت المحكمة عملها في أول أكتوبر ١٩٥٣
وانتهت في ابريل ١٩٥٤ وكانت موجهة أساسا ضد الوفد الذي كان
رئيسه معتقلا وحوكم من قيادته كل الأعضاء الذين لم يبلغوا الخامسة
والستين فضلا عن أن المحكمة كانت موجهة ضد بقايا الأحزاب
والتنظيمات السياسية الأخرى (١٠٩) .

والواقع أن هذه المحاكمات التي تولاها العسكريون أنفسهم
كقضاء وخصوم في نفس الوقت قصد بها التنكيل بمن تبقى من
رجال الأحزاب بالقضاء على ما تبقى لهم من نفوذ وهيبة وممتلكات ،
وكان المتهمون يواجهون المحكمة بلا تحقيق ويوجه الادعاء التهمة اليهم
كنوع من المفاجأة وأخيرا كانت التهم متشابهة تقريبا والأحكام مبالغ
فيها (١١٠) . ولقد ظهرت مشكلة الأحزاب مرة أخرى في أعقاب
أزمة مارس ١٩٥٤ وأطلت مشكلة الأحزاب من جديد ، كان ثمة
تفكير في اعادةها أو خلق أحزاب جديدة كما طرحت فكرة أن يؤلف
مجلس قيادة الثورة حزبا سياسيا ينزل به الى معترك الحياة
السياسية ويهمنا أن نعالج موقف بقايا الأحزاب قادة النظام القديم
من تلك الأزمة ومدى علاقة ذلك بتنظيمات الثورة السياسية وخاصة
هيئة التحرير .

وقد بدأت الأزمة بعد استقالة محمد نجيب في ٢٣ فبراير
١٩٥٤ وقد ترتب على هذه الاستقالة حدوث اضطرابات في الجيش

وبين أوساط الشعب فقد اعترض سلاح الفرسان وخرجت مظاهرات ضخمة يقودها الاخوان والشيوعيون والوفديون وقد أدى ذلك الى عودة نجيب الى وظيفته ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ، وقد أصبح قوة جذب لكافة الأحزاب الليبرالية المنحلة والتنظيمات اليسارية المناوئة لمجلس الثورة (١١١) .

وقد ترتب على تلك الأحداث صدور قرارات ٤ مارس ١٩٥٤ التي كانت تمثل ازالة ما علق بأذهان الشعب من اتجاهات الثورة الدكتاتورية وجاءت القرارات على نحو ما هو معروف (١١٢) . ولكننا نتوقف عند النص الذي جاء فيه « ينظم الدستور الجديد كيفية تنظيم الأحزاب » . حيث انعقدت النية على أن تؤلف الثورة حزبها « الحزب الجمهورى » أو الحزب الاشتراكى الجمهورى (١١٣) ، ويروى خالد محيى الدين كيف حدثه جمال عبد الناصر عن حزب الثورة ودعاه للانضمام اليه وهو يروى الخلفيات التي أدت بمجلس قيادة الثورة الى اتخاذ هذه القرارات وأضاف أن جمال عبد الناصر طلب الى نجيب أن يرأس حزب الثورة وأن نجيب أبدى تخوفه من ألا يحصل هذا الحزب على أغلبية فى البرلمان وربما قصد جمال عبد الناصر أن يبعده عن الوفد والاخوان وكانت علاقاته بهما طيبة (١١٤) .

وطلب جمال عبد الناصر من الطحاوى الاتصال بالثمانين سياسيا الذين سبق أن اتصل بهم وهم من أعضاء الأحزاب المنحلة لأن مجلس الثورة قرر الاستقالة والتقدم فى الانتخابات كحزب خاص . ولكن جاء ردهم مخيبا لآمال مندوب جمال عبد الناصر اذ قال محمد صلاح الدين الذى كان مرشحا كسكرتير عام لهيئة التحرير انه سيدخل الانتخابات وفديا وقال محمد فتوح لماذا وضعت حراسة على بيت سراج الدين وقال فكرى أباطة (١١٥) أنا حزب وطنى .

وكان الغاء الرقابة على الصحف بموجب قرارات ٥ مارس قد هيا الفرصة للقوى الحزبية والسياسية المعادية للثورة لكي تكشف عن مواقفها المعادية بشكل سافر وكذا المقالات الصحفية التي كتبها كبار الكتاب الحزبين والبيانات التي أصدرتها الفئات المختلفة كانت في مجملها تنادى بعودة الجيش الى ثكناته واعادة الحياة النيابية فورا واسقاط وزارة الثورة وتأليف وزارة مدنية والافراج عن المعتقلين من رجال الأحزاب والضباط . كما تضمنت المقالات الصحفية وقائع تقلل من دور جمال عبد الناصر ورفاقه في تنفيذ الثورة ليلة ٢٣ يوليو (١١٦) .

على ذلك كانت المشكلة هي هل تعود الأحزاب القديمة أو تتكون أخرى جديدة أو تتسع الساحة للقديمة والجديدة معا وشهدت الفترة من ٦ مارس حتى ٢٥ مارس مناقشات واسعة بهذا الشأن . وكان مجلس قيادة الثورة يتجه الى أن يؤلف حزبا . وفقهاء القانون الدستوري يرون أحزبا جديدة تماما وان اختلفوا على أسس قيامها والأحزاب القديمة تريد أن تخرج الى النور دون تغيير في أسس قيامها وأهدافها وتنظيماتها . بل بدأ بعضها يلم صفوفه ويختار مقار جديدة له كالدستوريين والوطني كما دار الحديث في الصحف عن اشتراك الأحزاب القديمة في تأليف جبهة واحدة تتفق على رأى واحد في المسائل العامة وتخوض المعركة المقبلة ببرامج وترشيحات معينة (١١٧) .

وفي تلك الفترة عرض الوفد من خلال محمد صلاح الدين على ابراهيم الطحاوي أن ينضم رجال الثورة الى الوفد وان يكون جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للوفد ولكن جمال عبد الناصر رفض الاقتراح (١١٨) .

واستمرت الأحزاب فى مناوراتها واستفزازاتها للثورة لتسلب مجلس قيادة الثورة المكسب الشعبى الذى حصل عليه بقرارات ٥ مارس حتى أصبح من المشكوك فيه كثيرا أن تتمكن الثورة بعد أن تتحول الى حزب من ايجاد موطئ قدم لها فى الحياة الدستورية الجديدة بعد أن صور هذا التحول فى شكل هزيمة تحت ضغط شعبى فعال (١١٩) .

ومع تصاعد الضغط الشعبى وحركة القوى السياسية المضادة لمجلس الثورة داخل الجيش وعلى الساحة السياسية وضع مجلس الثورة فى مأزق حقيقى اضطره الى مزيد من التراجع ووضع ترتيبات جديدة حتى اضطر فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ الى اصدار مجموعة من القرارات التى كادت تبلغ حد تصفية الثورة وحل مجلس قيادة الثورة على نحو ما هو معروف (١٢٠) .

وفى هذا الاطار كان تحرك هيئة التحرير لتدبير الاضطرابات لتأييد الثورة فى الشارع المصرى . ويبدو نشاط الهيئة هنا ذوو دلالة باعتبارها التنظيم السياسى الشعبى الذى أقامه مجلس قيادة الثورة ليشغل الفراغ السياسى الناجم عن حل الأحزاب فكأنما صار تنظيم الثورة يتحرك لمواجهة التنظيمات الحزبية القديمة وقوى الثورة المضادة .

وقد تحول مكتب العمل والعمال بهيئة التحرير الى حجرة عمليات لادارة المعركة كان الطحاوى وطعيمة على علم تام بما يدبره يوسف صديق مع عمال النقل من خلال صاوى أحمد صاوى ، فقد بادر يوسف صديق فى ١٠ مارس بالاتصال بقيادات النقل المشترك بالقاهرة لتنظيم اضراب عام يوم ٢٨ مارس ١٩٥٤ بالتعاون مع طلبة الجامعة بغية ضرب مجلس قيادة الثورة واعادة الجيش الى

ثكناته (١٢١) . وفوجىء الطحاوى وطعيمة أيضا بأنباء الاجتماع الذى عقده قادة المؤتمر الدائم للعمال دون علمها فى مقر نقابة عمال التنظيم وما أسفر عنه من قرار بالانسحاب وعدم التورط فى الصراع (١٢٢) .

ولقد كان على قيادات هيئة التحرير أن تتحرك وبسرعة لمواجهة الموقف بعد أن انصرف عنهم قادة المؤتمر الدائم مع مثل مخاطر المظاهرة الكبرى التى يعد لها أنصار محمد نجيب يوم ٢٨ مارس ١٩٥٤ ، وبادر قادة هيئة التحرير مساء ٢٦ مارس بدعوة عدد من القادة النقابيين موضع ثقتهم لابلغهم بقرارات المجلس فى ٢٥ مارس بعودة الجيش الى ثكناته وانتهاء الثورة ومناقشة الموقف معهم ، وانتهى الأمر بالاتفاق على عمل اضراب واعتصام لتأييد الثورة وبدأ اعتصام بعض قيادات الحركة العمالية فى مقر الاتحاد العام وأصدروا بيانا ذكروا فيه أنهم يعتصمون بوحى من الشعور الوطنى الذى يجب أن يكون رائد الجميع فى هذه الفترة الزمنية التى تمر بها البلاد وأنهم قرروا الاضراب عن الطعام والاعتصام بدار الاتحاد حتى تجاب مطالبهم وهى :

- ١ - عدم السماح بقيام الأحزاب .
- ٢ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء الاستعمار .
- ٣ - قيام هيئة تمثل جميع النقابات والروابط والجمعيات والمنظمات الى جانب مجلس قيادة الثورة تعد بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب مجلس قيادة الثورة فى إصدارها .
- ٤ - عدم الدخول فى معارك انتخابية ووقوف المواطنين جميعا جبهة واحدة حتى يتم جلاء المستعمر .

وطلع صباح ٢٧ مارس على القاهرة وبعد ليلة طويلة من البيانات الاذاعية وأنباء المنضمين الى الاعتصام فاذا بخطوط ترام القاهرة تعمل بصورة عادية وكذلك مترو مصر الجديدة ولم يغيب عن الموقف الا سيارات الأتوبيس التي تمكن رجال الصاوى من منع خروجها بالقوة من جراجاتها . أما سيارات الأجرة (التاكسى) فقد نشطت نشاطا ملحوظا لتعويض الجمهور عن غياب الأتوبيسات (١٢٣) .

لقد قامت بالفعل فى بعض شوارع القاهرة مظاهرات اشتركت فيها عناصر من هيئة التحرير ومن الحرس الوطنى واتجهت كلها الى المقر الرئيسى للهيئة بميدان عابدين وكانت تهتف كما ورد فى الصحف بسقوط الأحزاب والحياة النيابية وتطالب بالغاء قرارات ٢٥ مارس (١٢٥) . غير أن هذه المظاهرات لم تجد صدى لها فى صفوف الجماهير . فقد كان عنصر التدبير السلطوى واضحا فيها . فقد كان معظمها يجوب الشوارع داخل سيارات لورى حكومية مزودة بمكبرات الصوت كما كانت الهتافات شبه موحدة . وكان لفشل هذه المظاهرات التى قامت صباح ٢٧ مارس وفشل أيضا الاضراب صدمة شديدة لمديرى الاعتصام والعسكريين فى هيئة التحرير . وبات واضحا لهم أن ما بدا من نجاح اذاعى للاعتصام فى مقر اتحاد النقل لا يعنى نجاح الاضراب فى تعطيل مرفق النقل العام فى البلاد . وانقاذا للموقف وتحاشيا لفشل الاضراب فشلا كاملا رفع مكتب العمل يديه من عملية الاعتصام العملى مقررا الاستعانة بقوة غير عمالية لاكمال خطته وتشكلت هذه القوة فى الأساس من أربع هيئات حكومية قوية بكل طاقاتها وامكانياتها : الأولى هيئة التحرير التى كان يوجهها الصاغان ابراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة وهى التى دبرت كل حركات الاعتصام والاضراب والثانية مديرية التحرير التى كان

يرأسها الصاغ مجدى حسنين الذى حرك أعدادا ضخمة من عمال المديرية بواسطة عربات اللورى الى القاهرة للاشتراك فى المظاهرات (١٢٦) ، والثالثة الحرس الوطنى الذى كان يتولى قيادته العقيد عبد الفتاح فؤاد والذى أخذ رجاله بعد أن وزعت عليهم الملابس المدنية يطوفون بعرباتهم فى شوارع القاهرة مرددين الهتافات بتأييد مجلس قيادة الثورة وسقوط الديمقراطية والأحزاب ، والرابعة ادارة البوليس الحربى التى نزل مديرها البكباشى أحمد أنور بكل ثقله واكفأ عناصره لمساعدة حركة العمال (١٢٧) . فاشتعل الموقف مرة أخرى وبصورة أشد بعد تدعيمه بالهيئات السابق ذكرها .

وعلى الجانب الآخر اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية وأصدرت بيانا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكافة التدابير والاجراءات الاستثنائية فورا وحل مجلس قيادة الثورة وتأليف حكومة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية لحين اجتماع الجمعية التأسيسية فى ٢٣ يوليو بعد اجراء الانتخابات (١٢٨) .

وفى اليوم نفسه عقد طلاب جامعة القاهرة مؤتمرا طلابيا صباحا فى الحرم الجامعى أعلنوا فيه تأليف جبهة الاتحاد الوطنى التى تضم الطلبة الوفدين والاخوان والاشتراكيين والشيوعيين واتخذوا قرارات بالمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية والافراج عن المعتقلين السياسيين فورا وتأليف وزارة ائتلافية لاجراء انتخابات وحل مجلس قيادة الثورة منذ اليوم دون انتظار اجتماع الجمعية التأسيسية (١٢٩) .

وفى اليوم التالى ٢٨ مارس اجتمع أعضاء مجالس ادارات نوادى هيئات التدريس بجامعتى القاهرة وابراهيم بمعهد المعلمين واتخذوا

قرارات طالبوا فيها بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات على الفور وعودة الحياة الدستورية إلى البلاد (١٣٠) .

وبحلول يوم الأحد شهدت مصر أحداثاً خطيرة لم تشهد لها مثيلاً من قبل فقد أصيبت حركة المواصلات في القاهرة بالشلل التام ولم تلبث عدوى الاضراب أن انتقلت من القاهرة إلى الاسكندرية وعواصم الأقاليم والمدن الكبرى وفي الساعة العاشرة صباحاً أذاعت الرابطة العامة لسائقي القطارات بأنه بوحى من وطنيتها تعلن وقوف تسير الحركة ما بين القاهرة والاسكندرية ابتداء من منتصف الليل وأنها ستقوم بشل حركة سير القطارات في جميع أنحاء الجمهورية إذا لم يعلن مجلس قيادة الثورة استجابته لمطالب الشعب خلال ٢٤ ساعة (١٣١) .

هذا ولم تتوقف المظاهرات طوال يوم الأحد فقد توافدت على المقر الرئيسى لهيئة التحرير بميدان عابدين جموع حاشدة من العمال يمثلون نقابات النقل المشترك والسكك الحديدية والترسانة والمطبعة الأميرية لإعلان تجديد بيعتهم لهيئة التحرير على مبادئ الثورة وألقى الرائد أحمد طعيمة خطاباً على المتظاهرين أشاد فيه بوطنيته ودعاهم إلى الاتحاد وأعلن أن الثورة قد آمنت بالعمال منذ اليوم الأول لقيامها وأن المحنة الحالية أثبتت أن العمال هم طليعة الوطنية دائماً (١٣٢) .

وفي شارع مجلس النواب احتشد الآلاف من المتظاهرين التي قادها أعضاء من هيئة التحرير والحرس الوطنى أمام مبنى مجلس الوزراء وهم يحملون اللافتات والاعلام وسدوا الطرق والشوارع المؤدية إليه وتعالى هتافاتهم بسقوط الأحزاب والحياة النيابية والمطالبة ببقاء مجلس قيادة الثورة واضطر حرس مجلس قيادة الوزراء

الى اغلاق أبواب السور الخارجى لمبنى المجلس خشية تدافع الجماهير
الى الفناء الداخلى للمبنى (١٣٣) .

وفى الأقاليم اضرب عمال الشركات والنقل المشترك والبترو
والمحسال التجارية والمخابز وسائقو سيارات الركوب والنقل
والأوتوبيس والتاكسى وخرج العمال فى مظاهرات طافت ببعض
عواصم المحافظات والمديريات (١٣٤) .

وأصدر العمال المعتصمون بدار الاتحاد العام لعمال النقل
المشترك بالقاهرة بيانا ثانيا وقعه ممثلون عن ٣٣ نقابة وشركة
ذكروا فيه أنهم يرفضون أية وصاية عليهم وأن الحزبية لن تتمكن
بعد اليوم من الاتجار باسمهم وباسم الشعب وركز البيان هجومه
على حزب الوفد . واختتم العمال بيانهم بأن مطالبهم التى أجمعوا
عليها وأعلنوها فى مطالبتهم ببقاء مجلس قيادة الثورة وعدم قيام
الأحزاب حتى تتفرغ جهود المواطنين لطرد المستعمر الغاصب (١٣٥) .

وقد هاجمت جموع المتظاهرين فى اليوم التالى ٢٩ مارس التى
كان يقودها قادة هيئة التحرير والبوليس الحربى ، مجلس الدولة
واعتمدت بالضرب على رئيسه عبد الرازق السنهورى (١٣٦) .

وقد نجحت تلك الاضطرابات والتحركات المدبرة فى خلق
مناخ شعبى مؤيد لاستمرار الاجراءات الثورية وذلك بتقديم طرح
جديد للمسألة فقد كانت السلطة مازالت فى أيدي الجيش وربما كان
فى جعبتهم الكثير فيما لو فشلت الاضرابات فى مساندته خاصة ان
الضباط المترددى حسموا موقفهم وأعلنوا ولاءهم لجمال
عبد الناصر (١٣٧) يضاف الى ذلك أن نجاح اضرابات عمال النقل
أثبت فشل وعجز الأحزاب القديمة وخاصة الوفد عن تحريك الجماهير

للدفاع عنها فى معركتهم الأخيرة مما ممكن لقيادة الثورة من الاستمرار والبقاء .

وأبرزت أزمة مارس أيضا دور هيئة التحرير ومدى تأثيرها فى الأحداث حيث لعبت ولأول مرة الدور المعروف للتنظيم السياسى وهو التدخل لاصدار قرار معين أو الحيلولة دون اصدار قرار آخر واعتمدت فى ذلك على تحريك المظاهرات وعمل الاضرابات . وبعد أن انتهت الأزمة لصالح مجلس قيادة الثورة واستمرار الضباط فى السلطة . أرجىء تنفيذ قرارات ٢٥،٥ مارس حتى نهاية الفترة الانتقالية واجتمع المجلس مرة أخرى فى ٢٥ ابريل ١٩٥٤ - بعد أن استرد قوته وسطوته - واتخذ قرارا يعاقب به المسئولين من السياسيين القدامى عن الأزمة فقرر حرمان المسئولين عن الفساد السياسى فى العهد الماضىة وابعادهم عن العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد من حقوقه السياسية وتطهير الصحافة (١٣٨) .

وفى ابريل اصدر المجلس قرارا يحرم من تولى الوظائف العامة من كافة الحقوق السياسية . وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة من فبراير ١٩٤٢ حتى يوليو ١٩٥٢ وكان منتميا الى حزب الوفد أو الأحرار أو السعدى أما من لم يكن منهم منتميا الى تلك الأحزاب فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة (١٣٩) .

وتخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة مكتفيا برئاسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة فى ١٧ ابريل ثم ما لبث أن اعفى بعد ذلك من جميع مناصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وتم اعتقاله ، حيث بات محسوبا على النظام القديم وقوى الثورة المضادة وكلف جمال عبد الناصر بتأليف الوزارة التى ضمت عددا أكبر من الضباط .

وهكذا بقانون حرمان وزراء ما قبل الثورة من الحقوق السياسية انفرد الضباط بالسلطة بشكل صريح وحاسم وصاروا النخبة الجديدة التي تستمد منها عناصر السياسة والحكم ، وانقضى أمر النخبة القديمة التي كانت حزبية في معظمها . وهكذا حسم الدور الذي لعبه قادة هيئة التحرير وغيرها من تنظيمات ثورية جديدة الصراع لصالح استمرار الثورة والعمل الثوري المستهدف منها . وعلى ذلك يكون لهذه الهيئة وقادتها الدور الحاسم في توجيه دفعة التطور لفترة ليست بالقصيرة قادمة .

الهوامش

- (١) راجع الفصل الأول ، ص ٣٠ وما بعدها .
- (٢) ولد حسن اسماعيل الهضيبي في عرب الصوالحة ، القليوبية عام ١٨٨٩ وقد دخل الأزهر ومكث به سنة واحدة ثم دخل مدرسة باب الشعريّة الابتدائية ثم مدرسة الخديوية الثانوية ثم التحق بعد ذلك بكلية الحقوق واشتغل بالمحاماة ثم بالقضاء الذي قضى به ما يقرب من ٢٧ عاما ثم اختير مرشدا عاما للاخوان عام ١٩٥١ وتوفي عام ١٩٧٣ ، ولزيد من التفاصيل عن حياته انظر كتابه ، دعاة لا قضاة ، ومحمد السيد الوكيل كبرى الحركات الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ص ١٢١ ، واسحاق موسى الحسيني الاخوان المسلمون ، ص ١١٤ .
- (٣) الاهرام ، ٢٨ يوليو ١٩٥٢ .
- (٤) فؤاد مطر ، بصراحة عن جمال عبد الناصر ، حوار مع محمد حسنين هيكل ، ص ١١٩ .
- (٥) رفعت سيد احمد ، الدين والدولة والثورة ، ص ١٧٢ .
- (٦) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .
- (٧) الاهرام ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ اكتوبر ١٩٥٢ .
- (٨) محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، ص ٧٧ .
- (٩) حصاد العمر ، (الزهراء للاعلام العربي ، ط ٣ ، ١٩٨٧) ، ص ٢٥٥ .
- (١٠) نفس المصدر ، ص ٢٥٦ .
- (١١) صلاح شادي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .
- (١٢) حسن العشماوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .
- (١٣) صلاح شادي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

- (١٤) وحيد رمضان ، مذكرات غير منشورة ، ص ٧ .
- (١٥) أحمد حمروش ، ج ١ ، ص ٣١١ .
- (١٦) أحمد شلبي ، ثورة يوليو من يوم الى يوم ، (مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩) ، ص ٤٣٤ .
- (١٧) عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي ، ص ١٤٨ .
- (١٨) انظر تفاصيل هذه الرحلة في محمود فوزي الوكيل في كتابه الوثائقي هذه الثورة كتاب العام الاول ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، صص ٢٨ - ١٨٦ .
- (١٩) أحمد أبو الفتوح ، جمال عبد الناصر ، ص ٣١٨ .
- (٢٠) محمود فوزي الوكيل ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .
- (٢١) لقاء مع أحمد عبد الله طعيمة ١٧/٦/١٩٩٧ ، وأحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو شهادة ابراهيم الطحاوي ، ص ١٦ .
- (٢٢) مذكرات وحيد رمضان ، ص ٧٤ وحامد أبو النصر ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
- (٢٣) محمود فوزي الوكيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
- (٢٤) روز اليوسف ، ١٠ أغسطس ١٩٥٣ .
- (٢٥) بقايا مذكرات ، ص ٢١٨ .
- (٢٦) الشهيدان ، (دار الوفاء ، ١٩٨٨) ، ص ٦١ .
- (٢٧) صلاح عبد الفتاح الخالدي ، أمريكا من الداخل بمنظار سيد قطب ، ط ٣ ، دار الوفاء ، ١٩٨٧ ، ص ١٤١ .
- (٢٨) حسن العشماوي ، حصاد الأيام ، ص ٥٠ .
- (٢٩) أدلى الهضيبي وعبد الرحمن البنا بهذه التصريحات في عيد رأس السنة الهجرية ١١ سبتمبر ١٩٥٣ في الاحتفال الذي اقامته الجماعة في مدينة المنصورة وحضره نجيب ورجال مجلس قيادة الثورة ونقيا فيه وجود سيد تقاهم (المصري ، ١٢ سبتمبر ١٩٥٣) .
- (٣٠) بدأت المفاوضات يوم ٢٧/٤/١٩٥٣ وتوقفت ٦ مايو ١٩٥٣ على مدار ٦ اجتماعات ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ أبريل ٥٠٢ - ٦ مايو .
- (٣١) لقاء مع كمال الدين حسين .

(٢٢) حامد أبو النصر ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٢٣) لقاء مع كمال الدين حسين وانظر أيضا أحمد حمروش ، شهود ثورة

يوليو ، شهادة أمال المرصفي ، ص ٨٢ .

(٢٤) حول طرق مجلس قيادة الثورة بالاستفادة من هذا الانقسام واستثماره

انظر مذكرات البغدادي ، ج ١ ، ص ٨٨ ، وخالد محيي الدين ، المصدر السابق ،

ص ١٩٧ ، وحيد رمضان ، المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢٥) كانت قيادة الهضيبي لجماعة الاخوان من أهم أسباب الخلاف الذي

ظهر داخل جماعة الاخوان في ذلك الوقت وخلاف الاخوان عموما مع ثورة يوليو ،

فبعد اغتيال حسن البنا استقر الرأي النهائي على اختيار حسن الهضيبي الذي

لم يكن عضوا بالهيئة التأسيسية ولا بمكتب الارشاد وكان الرجل بحكم انتمائه

المهني والطبقي « زوج أخت نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية » يختلف اختلافا

كبيرا عن حسن البنا . الهضيبي قد أحدث تغييرا في صفوف قيادات الجماعة حتى

أنه قد صار أغلب قيادة هذه الجماعة من الحقوقيين والأثرياء أمثال عبد القادر

عودة وحسن العشماوي ابن محمد العشماوي باشا وزير المعارف الأسبق ومير

دلة زوج أخته د . خميس حميدة وحامد أبو النصر من أثرياء الصعيد ، مما دفع

البعض بالقول بأن الجماعة قد تحولت تحت خيادته الى حزب للأرستقراطيين بعكس

سلفه الذي استعان بمعاونيه من عامة الشعب أو من علماء الأزهر أمثال الباقوري

وسيد سابق والغزالي وصالح عشماوي كل تلك الأشياء عكست شعورا بالمرارة

لدى الأعضاء القدامى بعد أن تولت الوجوه الجديدة مسئولية التنظيم مع تجاهل

متعمد لمكانتهم المتميزة كذلك طالب الهضيبي بحل الجهاز السري أو على الأقل بسط

سيطرته واستطاع الضغط على رئيسه مما أدى الى استقالته وتعيين الهضيبي

ليوسف طلعت لرئاسة الجهاز السري وقد أحدثت استقالة السندی . والسندی

نفسه وأتباعه مشكلة خطيرة داخل الجماعة حتى أنه صرح « اننى أنا الذى بنيت

صرح هذه الجماعة لبنة : لبنة .. وأنا ساهمها لبنة .. لبنة » لمزيد من

التفاصيل حول شخصية الهضيبي وأسباب اختياره والخلاف داخل الاخوان

والجهاز السري انظر حامد أبو النصر ، المصدر السابق ، ص ٨٧ - ٩٤ ، ميتشل ،

المرجع السابق ، ص ١٨٧ - ٢٠١ حسن العشماوي ، المصدر السابق ، ص

١٤١ - ١٥١ ، أحمد عادل كمال ، النقط فوق الحروف الاخوان المسلمون والنظام

الخاص الزهراء للاعلام العربى ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٦ ، ٢٨٣ - ٢٩٣ ،

حمادة حسنى أحمد ، الاخوان المسلمون وعلاقتهم بحزب الوفد ، بحث غير منشور ،

ص ٥٦ - ٥٧ ، لقاءات مع كمال الدين حسين ووحيد رمضان عبد الله طعيمة .

- (٣٦) بلغ عدد شعب الجماعة على مستوى الجمهورية ١٥٠٠ شعبة وكان في القاهرة وحدها ٧٠ شعبة وبلغ عدد الأعضاء المسجلين رسميا أكثر من مليون عضو ، محمد شوقي زكى ، الإخوان والمجتمع المصرى ، ص ٣٣ .
- (٣٧) حسن دوح ، ٢٥ عاما في جماعة ، ص ٦٢ .
- (٣٨) مذكرات وحيد رمضان ، ص ٧٤ .
- (٣٩) حسن دوح ، ٢٥ عاما في جماعة ، ص ٢٧ .
- (٤٠) تقارير الأمن عن أحداث الجامعة ، والمحفوظة داخل أوراق تسجيل ثورة يوليو .
- (٤١) انظر تفاصيل قرار الحل ، الأهرام ، ١٥ يناير ١٩٥٤ .
- (٤٢) انظر مجلة التحرير ١٩ يناير ١٩٥٤ ، (مقال) بعنوان : نحن والاخوان المسلمون ومجلة الثورة ، ٢٦ يناير ١٩٥٤ ، (مقال) أضواء جديدة على قصة الإخوان ، ونفس المجلة ٩ فبراير ١٩٥٤ ، (مقال بدون توقيع) ، « الهضيبي لم يكن عضوا في جماعة الإخوان » .
- (٤٣) الأهرام ، ١٣ فبراير ١٩٥٤ ، خالد محيى الدين ، الآن أتكلم ، ص ٢٤٣ ، عبد اللطيف البغدادي ، ج ١ ، ص ٩٣ .
- (٤٤) كان اللواء محمد نجيب في نظر الضباط الأحرار وأعضاء مجلس قيادة الثورة بمثابة الأب الروحي لهؤلاء جميعا أيا كان وضعه الفعلى داخل مجلس قيادة الثورة هذا المجلس الذى أصبح يمثل السلطة العليا في الدولة والموجه الفعلى لسياستها في الداخل والخارج وساعد على انتشار الشعور العام بزعامة محمد نجيب على سائر أعضاء مجلس قيادة الثورة حرص هؤلاء في بادئ الامر على البقاء بعيدا عن الأضواء ، وكذلك الفارق الكبير بين رتبته العسكرية ورتبتهم وبين سنه وأعمارهم ، كما أن توليه الى جانب رئاسة مجلس قيادة الثورة لمنصب القائد العام للقوات المسلحة فضلا عن رئاسة الوزراء منذ الثامن من سبتمبر ١٩٥٢ ثم رئاسة الجمهورية أيضا بعد سقوط النظام الملكى في ١٨ يونيو ٥٣ كل ذلك كان من شأنه أن يضاعف من هذه الفوارق بينه وبينهم وأن يحمله على المطالبة بمنحه سلطات تفوق سلطة أى عضو منهم . وقد قوبل هذا الطلب بالرفض من جانب أيضا المجلس استنادا الى لائحته الموضوعية قبل الثورة والتي كانت تنص بالمساواة المطلقة بين جميع الأعضاء بمن فيهم الرئيس وكان هذا الطلب المتكرر من جانب اللواء محمد نجيب والرفض المتكرر من جانب سائر أعضاء

مجلس قيادة الثورة من أهم أسباب الخلاف بين الطرفين وحدث أزمة فبراير ،
١٩٥٤ لمزيد من التفاصيل انظر ، وحيد رأفت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو
دار الشرق ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٤٥) أكتوبر ، ٢٢ يونيو ١٩٩٦ (مقال) جمال حماد ، اتصالات جمال
عبد الناصر السرية مع زعماء الإخوان بالسجن الحربى .

(٤٦) الأهرام ، ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(٤٧) ريتشارد ميشيل ، المرجع السابق ص ، ٢٧٨ .

(٤٨) حامد أبو النصر ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٤٩) لقاء مع وحيد رمضان .

(٥٠) ريتشارد ميشيل ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، وكان أبرز هذه المنشورات
المنشور الذى حمل نقد محمد نجيب لاتفاقية الجلاء ، محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ،
ص ٢٢٧ ، والمنشور الذى حمل وجهة نظر سليمان حافظ فى الاتفاقية ، عبد العظيم
رمضان ، التنظيم السرى للإخوان ، صص ١٨٧ - ١٩٨ .

(٥١) لقاء مع أبو المكارم عبد الحى ، وهو دفعة جمال عبد الناصر ورفيقه
فى الجهاز السرى للإخوان المسلمين - وأحد الهاربين للخارج .

(٥٢) لقاء مع وحيد رمضان وأحمد عبد الله طعيمة ، ومجلة صوت التحرير
١٣ سبتمبر ١٩٥٤ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤ .

(٥٣) حسن دوح ، ٢٥ عاما فى جماعة ، ص ٧١ ، وجريدة الجمهورية
٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ .

(٥٤) حامد أبو النصر ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٥٥) اختلفت الآراء حول حادث الاغتيال الذى تعرض له جمال عبد الناصر
فيذكر البعض أن عناصر الجهاز السرى كانوا يحضرون احتفالات جمال عبد الناصر
للتدريب على الاغتيال وأن المرشد استنكر ذلك - عمر التلمسانى ، المصدر
السابق ، ص ١٦٩ ، كما أن بعضهم يذكر صراحة أن لديهم خطة بالفعل لاغتيال
جمال عبد الناصر عند عودته من الاسكندرية على عشناوى (منكرات) التاريخ
السرى لجماعة الإخوان المسلمين ، دار الهلال ، ١٩٩٣ ، ص ٣٠ ، كذلك فإن
البعض الآخر يعيب على جماعته أنها فكرت فى التصدى لعدوان جمال عبد الناصر

المسلح بالسلاح وكان حريا بهم ألا يواجهوا انقلابا مسلحا بسلاح مثله حسن دوح ، ٢٥ عاما في جماعة ، ص ٦٥ . ولكن هناك من يرى أن الحادث مدبر من النظام لكي يقوم بتوجيه ضربة مؤثرة الى الاخوان المسلمين ووفقا لرواية محمد نجيب فان مؤامرة اطلاق الرصاص على جمال عبد الناصر في ١٩٥٤ مؤامرة وهمية من اولها الى آخرها ، وكانت مرتبة بواسطة أحد رجال المباحث العامة والذي كوفئ فيما بعد بمنصب كبير ، كما استؤجر في هذه المؤامرة شاب من الاخوان قدمت اليه العديد من الوعود والاغراءات لاقتناعه بتمثيل دور اطلاق الرصاص على جمال عبد الناصر وكان جزاؤه في النهاية الاعدام انظر حديث اللواء محمد نجيب الى مجلة اقرا السعودية نشره جابر رزق في كتابه ، مذابح الاخوان في ليمان ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٥٦) مجلة الدعوة ، يولية ، أغسطس - سبتمبر ، ١٩٧٦ ، أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة ابراهيم الطحاوي ، ص ١٩ ، أحمد عادل كامل ، المصنر السابق ، ص ٢٩٤ .

(٥٧) الجمهورية ، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٤ .

(٥٨) انظر على وجه الخصوص مقالات وحيد رمضان في تلك المجلة الثورة ١٩٥٤/١٠/٢٩ بعنوان « تبت يداه » ١٩٥٤/١١/١٨ بعنوان آل عمران ١٩٥٤/١١/٢٤ مقال بعنوان « الاخوان المقاسون » ١٩٥٤/١١/٢٥ بعنوان « خليفة الله » ١٩٥٤/١٢/٢ مقال بعنوان « اخوان الحرية » ١٩٥٤/١٢/٩ مقال بعنوان « الهضيبي في الميزان » .

(٥٩) Mansfield, Op. cit., p. 152.

(٦٠) عبد العظيم رمضان ، الاخوان المسلمون والتنظيم السري ، ص .

(٦١) مصطفى طيبه ، رسائل سجين سياسي ، ص ١٢٢ .

(٦٢) لقاء مع كمال الدين حسين ، ١٣ يناير ١٩٩٤ .

(٦٣) روز اليوسف ، ١٩٨٦/٧/١٤ ، (مقال) عادل حمودة ، الخروج من الكهف .

(٦٤) فهمي جدعان ، أسس التقدم عند مفكرى الاسلام في العالم العربي الحديث (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥) ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٦٥) رفعت سيد احمد ، الدين والدولة والثورة (كتاب الهلال ، فبراير ١٩٨٥) ، ص ٨ .

(٦٦) فؤاد زكريا ، الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة (دار الفكر للدراسات والنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٦) ، ص ١٢٨ .

(٦٧) لمزيد من التفاصيل ، انظر لويس عوض ، مقدمة رواية العقاد أو تاريخ حسن مفتاح ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ ، صص ٩٨ .

(٦٨) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الحزب الشيوعي المصري وأثره في التنظيمات العمالية في مصر ، انظر نوال عبد العزيز راضي ، والحركة العمالية وأثرها في تطور التاريخ السياسي في مصر ١٨٩٩ - ١٩٢٠ رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٥٠ ، وما بعدها .

(٦٩) محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر (١٩٤٥ - ١٩٧٠) ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٧٠) Safran-n. Egypt in search of Political Community (Cambridge, 1961), p. 230.

George Lenczowski, Soviet Advances in the Middle East (٧١) (Washington : American-Enterprise Institute For Policy research, 1971), p. 85.

(٧٢) خالد محيي الدين ، (مقال) قصة منشورات الضباط الأحرار ، مجلة التحرير ١٩٥٢/٧/٢٩ .

(٧٣) صلاح عيسى ، عبد الناصر والشيوعيون ، مجلة اليسار أغسطس ١٩٩٠ .

(٧٤) علي أحمد نجيب ، رأى في الثورة الوطنية في مصر ، (القاهرة دار العربي للنشر) ، ص ٧٠ ، محمود أمين العالم ، الانسان موقف (دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٩٩٤) ، ص ٣٦٢ .

(٧٥) أحمد حمروش ، ج ١ ، ص ٢٩٢ .

(٧٦) لمزيد من التفاصيل عن يوسف صديق ودوره ليلة الثورة ومواقفه بعد ذلك منها انظر أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، المصري ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٥٤ ونشرت مؤخرا جريدة الديمقراطية مذكراته بدءا من ١٩٩٧/٨/٨ عرض وتقديم ، حمادة حسنى أحمد .

(٧٧) علي أحمد نجيب ، رأى في الثورة الوطنية ، ص ٧١ .

Lenczowski, op. cit., p. 42.

(٧٨)

انظر تفاصيل القضايا التي حوكم فيها الشيوعيون ، والتهم الموجهة اليهم والمخالفات التي ارتكبوها في حسن المصيلحي ، المصدر السابق ، ص ٧٧ وما بعدها .

(٧٩) الأخبار ، ١٩ سبتمبر ، ١٩٥٣ .

(٨٠) رفعت السعيد ، منظمات اليسار المصري ١٩٥٠ - ١٩٥٧ ، (دار الثقافة الجديدة ١٩٨٤) . ص ٢٤٦ .

(٨١) نفس المصدر ، ص ٢٦٠ .

(٨٢) نفس المرجع السابق . منظمات ، ص ٢٣٦ .

(٨٣) صلاح عيسى . جمال عبد الناصر والشيوعيين (مجلة اليسار ، العدد ٦ أغسطس ١٩٩٠) .

(٨٤) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة لطفى واكد ، ومحمد أبو ناز ، ص ٧٧ - ٢٨٤ .

(٨٥) طاهر عبد الحكيم ، الأقدام العارية ، ص ٣٧ .

(٨٦) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، ص ٢٢ .

(٨٧) رفعت السعيد ، نفس المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٨٨) نفسه ، ص ٤٨ .

(٨٩) فخرى لبیب ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٩٠) رفعت السعيد ، الحركة الشيوعية ، ص ٤٥ .

(٩١) فخرى لبیب ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦١ .

(٩٢) رفعت السعيد ، الحركة الشيوعية المصرية ، ص ١٢٧ - ١١٨ .

(٩٣) الاهتمام ، ١٦ سبتمبر ١٩٥٨ ، حديث أدلى به السادات ليوسف ادريس مندوب الأهرام .

(٩٤) فخرى لبیب ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٩٥) تقرير المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري الصادر في ١٩ سبتمبر

١٩٥٨ ، انظر الملاحق ، فخرى لبیب ، المصدر السابق ، ص ٥٤٢ .

(٩٦) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة محمود أمين العالم ، ص ٤٥٦ .

(٩٧) لمزيد من التفاصيل حول موقف فريق حدثو من الاتحاد القومي ، انظر الملاحق ، الملحق رقم (١٤) ، مضبوطات المتهم محمد أحمد الزبير (قضية الحزب الشيوعي المصري - أرشيف وزارة العدل) .

(٩٨) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة محمود أمين العالم ، ص ٤٥٦ .

(٩٩) فخرى لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(١٠٠) فخرى لبيب ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(١٠١) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة حسين عرفه .

(١٠٢) Wheelock, op. cit., p. 73.

(١٠٣) انظر في تفاصيل ما تعرض له الشيوعيين من عمليات تعذيب داخل السجون والمعتقلات كتابات الشيوعيين المتعددة التي نشرت عقب عام ١٩٧٠ ومنها على سبيل المثال فتحى عبد الفتاح ، شيوعيون وناصريون ، (مكتبة روز اليوسف ، ١٩٧٥) ، صص ٥١ - ٥٣ ، ومصطفى طيبة ، رسائل سجين سياسى (دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) وأحمد حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر وخريف جمال عبد الناصر .

(١٠٤) توفى نتيجة لعمليات التعذيب عدد من الماركسيين داخل السجون والمعتقلات منهم على سبيل المثال الموظف محمد عثمان فى طنطا (١٢ ابريل ١٩٥٩) وطالب الاقتصاد مصطفى شوقى فى طنطا (١ يونيو ١٩٥٩) والطبيب فريد حداد الذى توفى فى السجن الحربى فى الاسكندرية (٢٨ نوفمبر ١٩٥٩) وسعد تركى الموظف فى بلدية بنى سويف (٣١ ديسمبر ١٩٥٩ وعلى متولى الدين أحد أعضاء نقابة عمال النسيج فى شبرا الخيمة (٣ يناير ١٩٦٠) وشهدى عطية الشافعى مفتش اللغة الانجليزية بوزارة التعليم (١٥ يونيو ١٩٦٠) والمهندس محمد خليل منظم المقاومة الشعبية فى شبرا (٢٥ يوليو ١٩٦٠) وسيد أمين رئيس نقابة النسيج فى القاهرة (اكتوبر ١٩٦٠) ، انظر د. أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، ص ١٤٨ .

(١٠٥) انظر الفصل الثانى من تلك الدراسة ، ص ٤٩ وما بعدها .

- (١٠٦) أحمد حمروش ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .
- (١٠٧) يواقيم رزق (مشرقا) الوزارات المصرية ، ج ٢ ، ١٩٥٢ - ١٩٦١ ،
الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٩) ، ص ص ٢٥ - ٢٥ .
- (١٠٨) لمزيد من التفاصيل حول محكمة الثورة والغرض من انشائها وظروف
انشائها ، انظر أمين حسونة ، الجمهورية فى عامها الأول ، ص ص ١٦٤ - ١٦٥ .
أحمد حمروش ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .
- (١٠٩) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٩٦ - ١٠٢ .
- (١١٠) أحمد حمروش ، ج ١ ، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .
- (١١١) المصرى ، ٢ مارس ١٩٥٤ ، وتم القبض عقب تلك المظاهرات على
١١٨ شخصا منهم ٤٥ الاخوان ٢٠ من الاشتراكيين ٥ وفديين
- (١١٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ .
- (١١٣) حول حزب الثورة انظر الأخبار ١٨ ، ٢٦ مارس ، وقد أعلن الباقودى
انه سينضم الى ذلك الحزب ودعا الشعب للانضمام اليه .
- (١١٤) خالد محيى الدين ، الآن أتكلم ، ص ص ٢٨٩ - ٢٩٢ ، محمد نجيب
كنت رئيسا لمصر ، ص ص ٢٥١ - ٢٥٢ .
- (١١٥) أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة ابراهيم الطحاوى ،
ص ١٩ .
- (١١٦) المصرى ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ مارس ، وعن دور يوسف صديق ،
وأحمد شوقي ، نشرت المصرى ٢٤ مارس رسالة من يوسف صديق ونشرت أيضا
خطابا لأحمد شوقي ، ٢٥ مارس ، ١٩٥٤ .
- (١١٧) الأهرام ، ١٥ مارس ١٩٥٤ ، تكوين الأحزاب دراسة نشرتها
الأهرام للدكتور سيد صبرى وانظر حديث الرافعى للأهرام ١٨ مارس ، حيث دعا
الى تأليف ثلاثة أحزاب فقط اشتراكى - محافظ - وسط . كذلك حديث محمد
صلاح الدين للأهرام أيد رأى الرافعى امسابق كذلك أيضا حديث الدكتور زهير
جرانه للأهرام ، ٢٠ مارس ، ١٩٥٤ .
- (١١٨) أحمد حمروش ، ج ٤ ، ص ٢٠ .
- (١١٩) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١٢٠) كانت الجلسة التي عقدها مجلس قيادة الثورة صباح يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ برئاسة اللواء محمد نجيب في مبنى المجلس بالجزيرة تعد واحدة من أخطر الجلسات في تاريخ هذا المجلس بل يمكن اعتبارها نقطة التحول في تاريخ الثورة نفسها بالنسبة للنتائج الخطيرة التي أسفرت عنها تلك الجلسة ولزيد من التفاصيل انظر محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ ، عبد اللطيف البغدادي ، مذكراته ، ج ١ ، ص ١٤٧ - ١٥٤ ، وخالد محيي الدين ، الآن أتكلم ، ص ٣٠٦ - ٣٠٩ .

(١٢١) عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، ص ١١٨ .

(١٢٢) فتحي كامل ، مع الحركة النقابية المصرية في نصف قرن ، ص ١٣٠ .

(١٢٣) المصري ، ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(١٢٤) المصري ، ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(١٢٥) الاهرام والاعخبار ، ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(١٢٦) محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، ص ٢١٦ .

(١٢٧) عبد العظيم رمضان ، أزمة مارس ١٩٥٤ ، ص ٢١٠ .

(١٢٨) المصري ، ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(١٢٩) الاهرام ، ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٠) المصري ، ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

(١٣١) الجمهورية ، ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٢) مجلة صوت التحرير ، ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٣) صلاح الشاهد ، نكرياتي في عهدي ، ص ٢٨٠ .

(١٣٤) الجمهورية ، ٢٧ ، ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٥) الجمهورية ، ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٦) انظر تفاصيل الاعتداء على السنهوري وأسباب ذلك .

أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، شهادة حسين عرفة ، عبد العظيم

رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ، ص ٢١١ - ٢١٥ .

(١٣٧) وقد ساعد على ذلك وجود عبد الحكيم عامر فى منصب القائد العام الذى كان فيه الضمان التام لمجلس قيادة الثورة فى أن أسلحة الجيش وتشكيلاته ووحداته سوف تلبى قرارات المجلس وتصدر القرارات المطلوبة وهى التمسك ببقاء مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس ، وقد بطل ضباط مكتب عبد الحكيم عامر (صلاح نصر - عباس رضوان - شمس بدران) فى الأيام القلائل التى أعقبت ٢٥ مارس جهودا مكثفة لواد قرارات ٢٥ مارس من خلال المؤتمرات العسكرية التى عقدت لذلك الغرض وسيطروا عليها ، (أكتوبر ، ١٧ يوليو ١٩٩٦ ، (مقال) جمال حماد ، كيف تم تحريض الجيش للمطالبة بإلغاء قرارات مارس) •

(١٣٨) عبد العظيم رمضان ، الرجوع السابق ، ص ٢١٨ •

(١٣٩) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ، ص ١٢٦ ، وقد أورد

أسماءهم جميعا وتصنيفاتهم الحزبية (٢٢ وفدى - ٨ دستورى - ٨ سعدى) •

خاتمة

أكدت الدراسة أن وضع التنظيمات السياسية في مصر بعد ١٩٥٢ وموقف النظام الجديد منها على وجه الخصوص إنما كان نتاجا لمحددات وتأثيرات عديدة ، وليس فشل النظام السياسي الليبرالي السابق على الثورة الا عنصرا واحدا منها فهناك أيضا طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة وخصائص النخبة الحاكمة بعد عام ١٩٥٢ والمرتبطة أساسا بانتمائها الى الطبقة المتوسطة والى الجيش ، وفوق ذلك فان التطورات الخارجية الاقليمية والدولية أسهمت أيضا في التأثير على شكل وتطور التنظيمات السياسية في مصر (١٩٥٣ - ١٩٦١) .

كذلك لاحظنا أن التنظيمات السياسية التي أقامتها الثورة كانت تعتبر استمرارا للتنظيم الجماهيري الواحد في التراث الحزبي لمصر في العصر الحديث ، فقد كانت هناك استمرارية من حيث الشكل على الأقل وطرحت في تبريره أفكارا مشابهة بشأن رفض الحزبية والتعبير عن الأمة بأسرها في مواجهة التحدي الخارجي ، وأيضا لمواجهة التحدي الداخلي ، ولكن نلاحظ أن التنظيمات السياسية التي نشأت بعد الثورة كانت مخالفة في جوهرها للتراث الذي سبقها لأن التنظيمات السياسية بعد ١٩٥٢ نشأت من أعلى واقرنت باستيعاب المواطن واتسمت بالتبعية للسلطة ، في حين أن التنظيمات السابقة نشأت من الطبقات المحكومة واقرنت بتأكيد

شخصية المواطن والتعبير عنه وشعوره بالانتماء بداخلها ، بالإضافة الى أنها اتسمت بطابع المواجهة في أغلب الوقت للسلطة الحاكمة التي كانت متمثلة على وجه الخصوص في القصر والانجليز .

ونلاحظ أيضا كيف أن الغاء الأحزاب قد ترك فراغا كبيرا - على الرغم من فساد أغلبها - لم تستطع التنظيمات السياسية (هيئة التحرير والاتحاد القومي) أن تملأ هذا الفراغ ، فقد كانت الأحزاب قبل ١٩٥٢ تؤدي وظائف متعددة - ولو نسبيا - منها أنها كانت تعبر عن مصالح القوى السياسية وتدير الصراع السياسي وتغذي روح الانتماء وتفرز القيادات السياسية ، وكونها أيضا أداة اتصال مع الرأي العام . أما التنظيمات السياسية بعد عام ١٩٥٢ فلم تقم بتلك الوظائف الا في حدود ضيقة وبدرجة منخفضة من الفاعلية ، وعلى العكس فقد أنيطت بتلك التنظيمات وظائف ومهام لا ترتبط بطابعها كتنظيم سياسي مثل (محاربة الأمية ، ردم البرك والمستنقعات ، تشجير الشوارع) .

ويرجع ذلك كما أوضحت الدراسة الى أن الثورة اعتمدت على صيغة جماعية للتعبئة تركز على الحشد الكمي والتأييد الرمزي للقوى الشعبية مما أدى الى ترهل التنظيمات السياسية في مراحلها المتعاقبة ، وبمعنى آخر فإن تضخم التنظيم وترهله أدى الى اعاقته وإضعاف قوته وتماسكه ، فهيئة التحرير ارتفعت العضوية فيها لتصل الى ما يقرب من مليوني عضو ، وهكذا فقد أصبح التنظيم كبيرا وضخما بشكل لم يتمكن معه من تحقيق أهدافه ، ولاحظنا أيضا أن نفس المشكلة قد واجهها الاتحاد القومي ، فقد فتح باب العضوية لجميع عناصر الأمة دون تحفظ .

كذلك كانت السيطرة دائما على كافة هذه التنظيمات في أيدي رجال الثورة مثل الرئيس جمال عبد الناصر وأفراد نخبته المقربين

من العسكريين بصفة خاصة ، فكانت أمانة التنظيم دائما في يد أحد هؤلاء ، فجمال عبد الناصر تولى أمانة هيئة التحرير كما تولى أنور السادات ومن بعده كمال الدين حسين أمانة الاتحاد القومي ، واستمر هذا الاتجاه سائدا في أغلب مستويات التنظيم رغم مختلف التعديلات والتغيرات التي طرأت على التنظيم السياسي ، ويؤكد هذه الحقيقة تركيبة المجلس الأعلى لهيئة التحرير واللجنة التنفيذية العليا - التي أعيد تشكيلها عدة مرات - للاتحاد القومي .

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت التنظيمات السياسية هشة تفتقد وجود بنية تنظيمية وينقصها الكفاءات والكوادر المدربة وتهيمن عليها نخبة متنازعة فيما بينها ونخب غير متجددة تحاكي الأوضاع التي استمرت تشكو منها على صعيد علاقتها بالسلطة التنفيذية ، كما أنها أصبحت مغيبة بشكل كامل عن صنع القرار أو بالأحرى تطلب مشاركتها في أمور محددة ويكبت تدخلها في أمور أخرى حسب ما يراه أهل الحكم ، وليس أدل على ذلك من أن أهم القرارات السياسية الكبرى مثل تأميم قناة السويس والوحدة مع سوريا وقرارات التأميم الكبرى قد اتخذت في غياب التنظيمات السياسية التي اقتصر دورها على مساندة جهاز الدولة ، ولم تتمكن من أن تصبح أداة للمشاركة السياسية أو قناة من قنوات التعبير عن المطالب أو تمثيل تيار من التيارات السياسية المختلفة .

أما عن علاقات التنظيمات بالنقابات المهنية فقد تم استيعابها تحت مظلة القانون رقم ٨ لعام ١٩٥٨ الذي اشترط عضوية أعضاء النقابات ورؤساء مجالس إدارتها في الاتحاد القومي . وقد جاء سن هذا التشريع في محاولة للتخلص من تيارات سياسية معينة (الاشيوعيين) تعمل داخل هذه النقابات ، فكان نتيجة ذلك هيمنة السلطة من خلال التنظيمات السياسية على ناصية القرار داخل

النقابات وحرمان المجتمع واحدة من أهم قنوات التنظيم والتعبير والفعالية فيه ، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للمؤسسة التشريعية .
فقد استغل الاتحاد القومي - من خلال لجنته التنفيذية - كمصفاة لغربلة عضوية مجلس الأمة واحكام السيطرة عليه وتمكين أكبر عدد ممكن من الضباط من دخول المجلس . وقد أدى ذلك الى حرمان قطاع كبير من الجماهير من المشاركة في الانتخابات العامة ترشيحا وانتخابا .

ويبقى أن نذكر أنه يمكن أن نستشف من خلال فترة تلك الدراسة عوامل أسهمت بشكل عام في اضعاف التنظيمات السياسية وتغيبها ، ونجملها فيما يلي :

أولا : مؤسسة الرئاسة ممثلة في الرئيس عبد الناصر فهو الذي تتركز السلطة كلها في يده ولا يترك للآخرين فرصة التعبير عن أنفسهم فهو يتخذ جميع القرارات دون الرجوع الى أحد وهو يحدد لكل فرد في الجماعة واجبه دون أن يشركه في المسئولية ولا في التوجيه مما أدى الى اضعاف التنظيمات السياسية .

ثانيا : تعدد وتعاضم أجهزة الأمن في فترة الدراسة (أمن الرئاسة ، هيئة المخابرات العامة ، المباحث العامة ، المباحث الجنائية العسكرية ، مكاتب الأمن في مختلف الوزارات والمصالح الحكومية) فقد ألقى على عاتق أجهزة الأمن أن تقوم بالوظائف السياسية التي هي من شأن التنظيمات السياسية من حيث كونها التنظيمات القادرة على القيام بدور قنوات الاتصال مع مجاميع الرأي العام ومن حيث كونها الأقدر على القيام بعمليات التحليل السياسي للجماعات والتيارات المختلفة وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجماعات وذلك في ضوء السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة ، وأجهزة الأمن

بما تضم من كوادر مدربة فى الأساس على النشاط الضبطى وحده
وبما تصاغ به علاقتها التنظيمية من انصياع عسكرى لا تستطيع أن
تتولى هذه المهام السياسية ، بالإضافة الى أن أجهزة الاعلام التى تم
استيعابها تحت مظلة الاتحاد القومى فى مايو ١٩٦٠ قد لعبت هى
الأخرى وظيفة التنظيم السياسى من حيث كونها تذيب السياسات
وتدعو لها .

ثالثا : أن تجربتى هيئة التحرير والاتحاد القومى قد حدثت
داخل الدائرة الرأسمالية ووفق قوانينها ، وبالتالى كانت النتائج
جميعها وان أعطت وجوها مختلفة عن الوجوه القديمة تنسب لنفس
الكيان الواحد وهو الديمقراطية الرأسمالية ، فقد ظلت علاقات القوى
فى المجتمع المصرى حتى عام ١٩٦١ فى مصلحة الرأسمالية ، وليس
أدل على ذلك من أنها استأثرت وحدها بكل المكاسب الاقتصادية
للمقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى وذلك نتيجة تمصير المؤسسات
الأجنبية ، فالتمصير منح الطبقة الرأسمالية مزيدا من القوى
الاقتصادية فأصبحت وهى لا تزيد على ٥٪ من مجموعة السكان
تسيطر على ٥٠٪ من الدخل القومى ، كما أخذت تمارس نشاطها
من خلال هيئتها التنظيمية القائمة من شركات وبنوك ومؤسسات
وبورصة وسيطرة مادية ومعنوية على أجهزة الحكومة وموظفيها ،
فى حين افتقدت الطبقات الشعبية لتنظيم سياسى قوى وفعال وقادر
على الصمود ومقاومة العمل الرأسمالى النشط . بل ان هذه الطبقات
وقعت من خلال احتياجاتها ضحايا يومية للرأسمالية فى كل مجال .

وأخيرا وحتى تكتمل الصورة نؤكد على أنه يجب افراد دراسة خاصة عن التنظيم الثالث فى تلك الحلقة ألا وهو الاتحاد الاشتراكى ، خاصة بعد أن حددت الثورة طريقها وأصبحت تتبنى - ولو نسبيا - أفكارا واضحة المعانى . هذا بالاضافة الى أن العناصر والقوى الاجتماعية التى تناولتها سيظهر دورها أكثر وأكثر فى الفترة التى شغلها الاتحاد الاشتراكى وأيا كانت النتائج .

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة :

وهي تشمل أغلب وثائق هيئة التحرير والاتحاد القومي وهي المحفوظة في لجنة كتابة تاريخ الثورة ، وهي :

- النظام الأساسي لهيئة التحرير .
- النظام الأساسي لشباب التحرير .
- النظام الأساسي للاتحاد القومي .
- محاضر جلسات المجلس الأعلى لهيئة التحرير .
- محاضر جلسات اللجنة العليا للاتحاد القومي .
- شهادات الضباط الأحرار أمام تلك اللجنة :

حسين حمودة

حمدى عبيد

أحمد شبيب

توفيق عبده اسماعيل

اسماعيل فريد

أمين هويدى

- تقارير مرفوعة من هيئة التحرير (الطحارى وطعيمة - الى الرئيس جمال عبد الناصر عن الحالة السياسية والاجتماعية في مصر خاصة في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٤ .
- أوراق كمال الدين حسين :

وهي تشمل ٧ ملفات تتناول الاتحاد القومى ومؤتمراته وقياداته ٠٠ الخ ، هذا بالإضافة الى خطبه وأحاديثه المختلفة وأحاديثه الاذاعية وهي ٢٣ حديثا تتناول التنظيم السياسى وعلاقته بفئات الشعب المختلفة وعلاقته بالصحافة .

— أوراق أحمد حسنين :

وهي تشمل أوراقا تنظيمية لهيئة التحرير وبعض محاضرات الاجتماعات ، هذا بالإضافة الى أوراق أخرى تخص الاتحاد القومى وأبحاث غير منشورة عن تنظيمات الثورة .

— أرشيف المركز القومى للدراسات القضائية « وزارة العدل » : القضية رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٦ المقيمة برقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ عسكرية عليا ، المعروفة بقضية منظمة الحزب الشيوعى المصرى المتهم فيها اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون ١٥ يونيو ١٩٥٥ ، عدد أوراق القضية ٣٧٥٩ ورقة .

القضية رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ حصر أمن دولة المعروفة بقضية الحزب الشيوعى المصرى - فريق حدثو - المتهم فيها شهدى عطية الشافعى وآخرون يناير ١٩٥٩ ، عدد أوراق القضية ٤٧٤٠ ورقة .

الوثائق المنشورة :

— الاتحاد القومى : نظمه . تشكيلاته . أهدافه - (الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٥٩) .

— السجل الذهبى للاتحاد القومى : (مطابع مذكور ، القاهرة ، ١٩٥٩) .

— القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو الجزء الأول القرارات السياسية : (الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٥) .

— المؤتمر العام للاتحاد القومي ١٦/٩ يوليو ١٩٦٠ : (دار الشعب ، ١٩٦٠) .

— دستور العمل فى هيئة التحرير : (كتيب أصدره مكتب العمل والعمال بهيئة تحرير يوليو ١٩٥٣) .

— مجموعة المحاضر الرسمية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقرى الشعبية المنعقدة من ٢٥ نوفمبر الى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ :
(الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢) .

— محاضر جلسات الوحدة « جزئين » : (دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٧٩) .

— هذه الثورة كتاب العام الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٣ : (كتاب وثائق أعداه اليوزباشى محمود فوزى الوكيل ، القاهرة ، ١٩٥٣) .

— وثائق عبد الناصر خطب - أحاديث - تصريحات جزءان :
(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بدون) .

محاضر النقاش التى أجراها الباحث :

أبو المكارم عبد الحى : من الضباط الأحرار - لقاء واحد -
١٩٩٧/٨/٣ .

أحمد حسنين : رئيس تحرير صوت التحرير سابقا وجريدة الشباب العربى حاليا - عدة لقاءات ٩٤/٦/٣ - ٩٤/٨/٢٧ -
٩٤/١٢/١٣ - ٩٥/١/٥ - ٥٩/١/١٩ - ١٩٩٦/٨/١٢ .

أحمد عبد الله طعيمة : أحد مؤسسي هيئة التحرير ووزير الأوقاف
الأسبق - لقاءان - ٩٧/٥/١ - ١٩٩٧/٦/١٧ .

حسين حمودة : من الضباط الأحرار - عدة لقاءات ٩٤/١٢/١٣ -
٩٤/١٢/١٤ - ١٩٩٤/١٢/١٧ .

كمال الدين حسين : المشرف العام على الإتحاد القومي ونائب
رئيس الجمهورية الأسبق - عدة لقاءات - ٩٤/١١/٥ -
٩٤/١/١٣ - ١٩٩٥/١/١٧ .

وحيد رمضان : قائد منظمات الشباب وسفير مصر السابق في
يودابست - عدة لقاءات - ٩٧/٧/٢٦ - ٩٧/٨/٤ -
١٩٩٧/٩/١٣ .

حامد محمود : محافظ السويس الأسبق وأمين عام مساعد الحزب
الناصرى - لقاء واحد - ١٩٩٦/٧/٤ .

المنكرات والذكريات واليوميات الشخصية :

غير المنشورة :

- منكرات سليمان حافظ (وزير الداخلية الأسبق) .
- مذكرات وحيد رمضان (قائد عام منظمات الشباب) .
- منكرات يوسف منصور صديق (من الضباط الأحرار) .

المنشورة :

ابراهيم فرج : ذكرياتى السياسية - اعداد حسنين كروم - (مكتبة
الحياة ، القاهرة ، ١٩٨٣) .

أحمد أبو الفتاح : جمال عبد الناصر - (المكتب المصرى الحديث ،
القاهرة ، ١٩٩١) .

أحمد حسن الباقورى : بقايا ذكريات - (مركز الأهرام للترجمة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨) .

أحمد حسين : ايماني (مطبعة الرغائب ، القاهرة ، ١٩٣٦) .
أحمد صادق سعد - صفحات من اليسار المصرى - (مكتبة مدبولى ،
القاهرة ، ١٩٧٦) .

أحمد عادل كمال : النقط فوق الحروف - الاخوان المسلمون والنظام
الخاص - (الزهراء للاعلام العربى ، القاهرة ١٩٨٧) .
ألهام سيف النصر : فى معتقل أبو زعبل - ط ٢ - (دار الثقافة
الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧) .

أنور السادات : صفحات مجهولة - (سلسلة كتب للجميع ، غبدر
٨٤ ، القاهرة ، ١٩٥٤) .

- البحث عن الذات - (المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ،
١٩٧٨) .

بهى الدين بركات : صفحات من منكرات بهى الدين بركات ، سيعون
يوما فى وصاية العرش - (مجلة المصور ، يوليو وأغسطس
١٩٧٧) .

ثروت عكاشة : اتحادنا فلسفة خلقية - (المكتبة الثقافية ، دار
القلم ، القاهرة ، بدون) .

— مذكراتى فى السياسة والثقافة — جزءان — (مكتبة
مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٨) •

جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر — (كتاب الهلال ،
القاهرة ، ١٩٨٣) •

حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية (دار الشهاب ، بيروت ،
١٩٦٦) •

حسن العشماوى : حصاد الأيام •• مذكرات هارب — (دار الفتح
للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥) •

حسن المصيلحى — قصتى مع الشيوعية — مذكرات رئيس قسم
مكافحة الشيوعية سابقا — (القاهرة ، ١٩٧٩) •

حسن دوح : ٢٥ عاما فى الجماعة مرورا بالمغابة — (دار الاعتصام ،
القاهرة ، ١٩٨٣) •

حسين أحمد حموده — أسرار حركة الضباط الأحرار والاخوان
المسلمون — (الزمراء للاعلام العربى ، ١٩٨٥) •

حلمى سلام : أنا وثوار يوليو — (دار ثابت ، القاهرة ، ١٩٨٥) •

خالد محيى الدين : والآن أتكلم — (الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢) •

زينب الغزالى : أيام من حياتى — ط ٦ — (دار الشروق ، القاهرة ،
القاهرة ، ١٩٨٤) •

سيد مرعى : أوراق سياسية — الجزء الأول — من القرية الى
الإصلاح — ط ٢ — (المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ،
١٩٨٧) •

– أوراق سياسية – الجزء الثانى – من أزمة مارس الى
النكسة – ط ٢ – (المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ،
١٩٧٨ .

صلاح الشاهد : ذكريات فى عهدين – (دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٧٦) .

صلاح شادى : حصاد العمر . صفحات من التاريخ – ط ٣ –
(الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٧) .

صلاح نصر : ثورة يوليو بين المسير والمصير – الجزء الأول –
(مطبعة مؤسسة الاتحاد المصرى للصحافة والنشر ، القاهرة ،
١٩٨٦) .

عباس السيسى : فى قافلة الاخوان – الجزء الثانى – ط ١ – (دار
النشر للطباعة والصوتيات ، القاهرة ، ١٩٨٧) .

– جمال عبد الناصر وحادثة المنشية – (دار النشر للطباعة
والصوتيات ، ١٩٨٧ .

عبد العزيز على : الثائر الصامت – اعداد د . عبد الخالق لاشين –
(دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦) .

عبد العظيم أنيس – رسائل الحزن والحب والثورة – (روز اليوسف،
القاهرة ، ١٩٧٧ .

عبد اللطيف البغدادى – مذكرات عبد اللطيف البغدادى – جزءان –
(المكتب المصرى ، الحديث ، ١٩٧٧) .

عبد المنعم عبد الرؤوف – أرغمت فاروق على التنازل عن العرش –
(الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٨) .

عصام خسونة : شهادتى - ٢٣ يوليو وعبد الناصر - (الأهرام ،
١٩٩٠) .

على صبرى : قراءة فى أوراق قديمة - تقديم محمد عروق -
(دار المستقبل العربى ، ١٩٩٢) .

على عشناوى - التاريخ السرى لجماعة الاخوان المسلمين - (دار
الهلل ، ١٩٩٣) .

عمر التلمسانى : ذكريات لا مذكرات - (دار الاعتصام ، القاهرة ،
١٩٨٥) .

فتحى العسال : حصن البنا كما عرفته - (المكتبة المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥٣) .

فتحى رضوان : أسرار حكومة يوليو - اعداد ضياء الدين بييرس -
(مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧) .

فتحى كامل : مع الحركة النقابية المصرية فى نصف قرن . صفحات
من ذكريات فتحى كامل - اعداد محمد جمال امام - (القاهرة
١٩٨٥) .

فخرى لبيب : الشيوعيون وعبد الناصر - التحالف والمواجهة
١٩٥٨ - ١٦٨ - الجزء الاول - (الامل للطباعة والنشر ،
القاهرة ، ١٩٩٠) .

كمال الدين رفعت : (مذكرات) حرب التحرير الوطنية بين الغاء
معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى
طبية - (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة) .
١٩٦٨ .

لطفى عبد القادر : ما لا تعرفه عن ثورة يوليو - (مكتبة مدبولى ،
١٩٨٧) .

محمد حامد أبو النصر : حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمون
وعبد الناصر — (دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ،
١٩٨٧) .

محمد زكي عبد القادر — مذكرات وذكريات — (مطابع الأخبار ،
١٩٨٢) .

محمد نجيب : كلمتي للتاريخ — (دار الكاتب النموذجي ، القاهرة ،
١٩٧٥) .

محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون — أحداث صنعت التاريخ
— ٣ أجزاء — (دار الدعوة ، الاسكندرية ، ١٩٨٥) .

مصطفى طيبة : رسائل سجين سياسي الى حبيبته — الجزء الثاني —
(العربي ، القاهرة ، ١٩٨٠) .

— الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ — ١٩٦٠ ، رؤيا داخلية —
(سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠) .

وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو — (دار الشروق ، ١٩٧٨) .
الدوريات :

الأخبار وأخبار اليوم : جريدة يومية — أعداد متفرقة — ١٩٥٤ —
١٩٦١ .

الإخوان المسلمون : جريدة يومية — أعداد متفرقة — ١٩٥٢ —
١٩٥٤ .

الأهرام : جريدة يومية — أعداد متفرقة — ١٩٥٤ — ١٩٦٢ .

التحرير : مجلة شهرية — أعداد متفرقة — ١٩٥٣ — ١٩٥٦ .

الثورة لا شرقية ولا غربية مجلة أسبوعية — تصدرها منظمات
الشباب — ١٩٥٤ — ١٩٥٧ .

الجريدة الرسمية ، جريدة يومية — أعداد متفرقة — ١٩٥٤ — ١٩٦١ .

الجمهورية : جريدة يومية — أعداد متفرقة — ١٩٥٣ — ١٩٦١ .

التنظيمات — ٣٢١

- الدعوة : مجلة أسبوعية - أعداد متفرقة - ١٩٧٦ - ١٩٧٧
- الشعب : جريدة يومية - أعداد متفرقة - ١٩٥٧ - ١٩٥٩
- الطليعة : مجلة شهرية - أعداد متفرقة - ١٩٦٥
- الكاتب : مجلة شهرية - أعداد متفرقة - ١٩٦١ - ١٩٦٤
- المساء ، جريدة يومية - أعداد متفرقة ، ١٩٥٧ - ١٩٦١
- المصرى : جريدة يومية - أعداد متفرقة - ١٩٥٢ - ١٩٥٤
- المصور : مجلة أسبوعية - أعداد متفرقة - ١٩٥٧ - ١٩٧٧
- روز اليوسف : مجلة أسبوعية - أعداد متفرقة - ١٩٥٤ - ١٩٦١
- صوت التحرير : مجلة أسبوعية - تصدرها هيئة التحرير - أعداد متفرقة - ١٩٥٣ - ١٩٥٦
- مجلة العلوم السياسية : مجلة شهرية - أعداد متفرقة - ١٩٥٩ - ١٩٦٤

المؤلفات والدراسات الأكاديمية العربية والمترجمة :

- أجارتشيف : جمال عبد الناصر - ترجمة سامى عمارة - (دار التقدم موسكو ، ١٩٨٣)
- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الأول - مصر والعسكريين - (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤)
- - قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الثانى - مجتمع جمال عبد الناصر - (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥)
- - قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الرابع - شهود ثورة يوليو - (مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٤)

- أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ -
(دار المعارف ، ١٩٨٢) .
- أحمد عبد الله : الطلبة والسياسة فى مصر - ترجمة اكرام يوسف -
(دار سيناء للنشر ، ١٩٩١) .
- أحمد فارس عبد المنعم : جماعات المصالح والسلطة السياسية
فى مصر - دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين
والمهندسين فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه
غير منشورة - (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة
القاهرة ، ١٩٨٤) .
- أسعد عبد الرحمن : الناصرية ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة -
(منشورات جامعة الكويت ، ١٩٧٧) .
- اكرام عبد القادر : ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢ -
١٩٧٠ - رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .
- أمين حسونة : جمهورية مصر فى عامها الأول - (ادارة الشئون
العامة للقوات المسلحة ، ١٩٥٥) .
- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة
١٩٧٠ - (دار الغد العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧) .
- أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش - ترجمة محمود حداد
ومikhail خورى - (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤) .
- السيد ياسين : (مشرفا) الثورة والتغيير الاجتماعى ربع قرن بعد
٢٣ يوليو ١٩٥٢ - (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام ، ١٩٧٧) .

جابر رزق : مذابح الاخران فى سجون مصر - (دار الاعتصام ، ١٩٧٧) .

جمال البنا : تاريخ الثقافة العمالية فى مصر - (مطابع الجامعة العمالية ، ١٩٨٦) .

جمال سليم : التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو فى عهد جمال عبد الناصر - (مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢) .

جمال مجدى حسنين : ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي - (دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) .

- البناء الطبقي فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ - (دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨١) .

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وصحبه - (دار المعارف ، ١٩٦٠) .

رفعت السعيد : أحمد حسين كلمات ومواقف - (العربى للنشر القاهرة ، ١٩٧٩) .

- منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ - ١٩٥٧ - (دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٤) .

- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية . الوحدة والانقسام والحل ١٩٥٧ - ١٩٦٥ - (شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، ١٩٨٦) .

- تأملات فى الناصرية - (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩) .

رفعت سيد أحمد : الدين والدولة والثورة - (كتاب الهلال ، ١٩٨٥) .

طارق البشرى : الحركة السياسية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - (دار
الشرق ، ١٩٨٣) .

الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ - (كتاب
الهلل ، العدد ٤٩٢ ، القاهرة ، ١٩٩١) .
عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - (مكتبة النهضة
المصرية ، ١٩٥٩) .

عبد الستار الطويلة : أزمة اليسار المصرى - (دار التعاون للطباعة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧) .

عبد السلام : ثورة يوليو والطبقة العاملة - (الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٨٧) .

عبد الحليم عامر

عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس - (روز اليوسف ،
١٩٧٦) .

عبد الله امام : الناصرية دراسة بالوثائق للفكر الناصرى -
(مطبوعات دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧١) .

عبد الغنى سعيد : صفحات مجهولة فى تاريخ الحركة النقابية -
(كتاب العمل ، مايو ، ١٩٨٣) .

- ثورة يوليو ومحاولات التنظيم السياسى - (كتاب العمل ،
يوليو ١٩٨٥) .

عصمت سيف الدولة : هل كان عبد الناصر ديكتاتورا ؟ - (دار
المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٣) .

فؤاد زكريا : الحقيقة والوهم فى الحركة الاسلامية المعاصرة - (دار
الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) .

فتحي عبد الفتاح : شيوعيون وناصريون - (العربي للنشر ١٩٨٥) .
فهمي جدعان : أسس التقدم عند مفكرى الاسلام فى العالم العربى
الحديث - (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،
١٩٧٩) .

محسن ابراهيم : فى الديمقراطية والثورة والتنظيم السياسى -
(بيروت ، دار الفجر الجديد ، ١٩٦٢) .

محمد السيد سليم : التحليل السياسى الناصرى ، دراسة فى العقائد
والسياسة الخارجية - (مركز دراسات الوحدة العربية ،
بيروت ، ١٩٨٣) .

محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان - الجزء الأول - (مركز
الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨) .

محمد شوقى زكى : الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى - تقديم
وتعليق أسعد سيد أحمد - (دار الأنصار ، القاهرة ،
١٩٨٠) .

محمد كامل الحته : الاتحاد القومى ثورة ومنهج وبناء -
(مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠) .

محمود حسين : الصراع الطبقي فى مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٧٠ -
ترجمة عباس بزي وأحمد واصل - (دار الطليعة ، بيروت ،
١٩٧١) .

مصطفى طيية : رؤية جديدة للناصرية - (المكتب المصرى العربى ،
القاهرة ، ١٩٨٦) .

يوانان لبيب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ -
(دار الهلال ، ١٩٨٤) .

المؤلفات والدراسات الأكاديمية الأجنبية :

- Bakar, Raymond :
Egypt's Uncertain Revaluation under Nasser and Sadat (Harvard University Press, U.S.A., 1978).
- Binder, Leonard :
In Moment of Enthusiasm, Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago University of Chicago Press, 1978).
- Dawisha, A. I. :
Egypt Under Nasser. A Study in Political Dy-
Foreign Policy (London, 1976).
- Dikmejian, Hraiz :
Egypt Under Nasser. A Study in Political Dy-
namics (London University Press, 1971).
- Hedit, J. M.
Political and Social Change in Modern Egypt
... (London, 1968).
- Lacouture, J. Simonne :
Egypt in Transition (London, 1958).
- Monsfield, Peter :
Nasser's Egypt (London, 1969).
- Safran, N. :
Egypt in Search of Political Community (Cam-
bridge, 1961).
- Vatikiotis, P. J. :
The Egyptian Army in Politics (Indiana Univer-
sity Press, Bloomington, 1961).
- Whelock, Keith :
Nasser's New Egypt ... A critical Analysis
(London, 1969).

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
شكر وتقدير	٧
المقدمة	٩
التمهيد : الأحزاب والقوى السياسية قبل ١٩٥٢	١٥
الهوامش	٢٦
الفصل الأول :	
التكوين الفكرى للضباط الأحرار	٣٣
الهوامش	٥٥
الفصل الثانى :	
حل الأحزاب واعلان قيام هيئة التحرير	٦١
الهوامش	١٠٣

الفصل الثالث :

١١٥	الاتحاد القومى
١٧١	الهوامش

الفصل الرابع :

	التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية
١٨١	القسم الأول : ١ — الشباب — ٢ — العمال .
٢٢٠	الهوامش

الفصل الخامس :

	التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية
	القسم الثانى : ١ — المهنيون — ٢ — الحركة
٢٢٩	النسائية
٢٥٠	الهوامش

الفصل السادس :

	التنظيمات السياسية والقوى الوطنية
	١ — الاخوان ٢ — الشيوعيون
٢٥٣	٣ — بقايا الأحزاب
٢٩٥	الهوامش
٣٠٧	الخاتمة
٣١٣	المصادر والراجع

صدر في هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ،
د . عبد الحليم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٢ - علي ماهر،
رؤى محمد جالب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،
د . محمد نسيان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية
في العصور الوسطى،
د . علي عبد السميع لجنوري، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر جا،
لمى السطحي، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د . عبد المنعم ملحد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،
د . علي بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية،
محمود فوزي، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكري القنسي، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير،
د . نبيل راجب، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكتوبية الاستعمار المصري للسودان: رؤية
تاريخية،
د . عبد الحليم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.
- ١٤ - مصر في عصر الولاة، من انفتح العرب
إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المعشوقون والتاريخ الإسلامي،
د . علي حلي الخربوحي، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح
الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور
الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د . حلي أحمد شلبي، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر
العثماني،
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية،
د . علي السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وأزمة توحيد القطرين،
د . أحمد محمود صايون، ١٩٨٨.
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩:
المراسلات المصرية بين سعد زغلول
وعبد الرحمن فهمي،
د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.
- ٢١ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني
جا،
د . توفيق الطويل، ١٩٨٨.

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر، جمال بدوي، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج٢، إمام التصوف في مصر: الشعراي، د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.
- ٢٤ - الصحافة الوطنية والقضايا الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦)، د. نجوى كامل، ١٩٨٩.
- ٢٥ - المجتمع الإسلامي والغرب، تأليف: هاملتون جب وهارولد بورين، ترجمة: د. أحمد عبد الرحمن مصطفى، ١٩٨٩.
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، د. سعد إسماعيل علي، ١٩٨٩.
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج١، تأليف: ألفريد ج. بتر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢، تأليف: ألفريد ج. بتر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٩ - مصر في عهد الإخشوديين، د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩.
- ٣٠ - المومقانون في مصر في عهد محمد علي، د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٨٠.
- ٣١ - خصصون شخصية مصرية وشخصية، شكرى القاضى، ١٩٨٩.
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢، لمى السطحي، ١٩٨٩.
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، د. خالد محمود الكومي، ١٩٨٩.
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية القفريقية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، د. يونس لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠.
- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٠.
- ٣٦ - المجتمع الإسلامي والغرب ج٢، تأليف: هاملتون بورين، ترجمة: د. أحمد عبد الرحمن مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠.
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعي في العصر العثماني، د. عبد الرحمن عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٩٠.
- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)، د. جميل عبيد، ١٩٩٠.
- ٤٠ - الأسلحة القاسدة واورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، د. عبد المنعم الدسوقي الجميلى، ١٩٩٠.
- ٤١ - محمد فريد: المواقف والمأساة، رؤية عصرية، د. رفعت السيد، ١٩٩١.
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور، محمد شفيق غريال، ط٢، ١٩٩٠.
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية، إبراهيم عبد الحزيق، ١٩٩٠.
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، في العصر العثماني، د. محمد عوفى، ١٩٩١.
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج١، تأليف: وليم المسورى، ترجمة وتقديم: د. حسن حبشى، ١٩٩١.
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩: ١٩٥٧)، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١.

- ٤٧- تاريخ القضاء المصري الحديث،
د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.
- ٤٨- الفلاح المصري بين العصر القبطي
والعصر الإسلامي،
د. زبيدة عطا، ١٩٩١.
- ٤٩- العلاقات المصرية الإسرائيلية
(١٩٤٨-١٩٧٩)،
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٠- الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٥٤-١٩٤٦)،
د. موير اسكندر، ١٩٩٣.
- ٥١- تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة للتاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،
أعدتها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢- مصر في كتابات الرحالة والقناصل
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،
د. إلهام محمد علي نغني، ١٩٩٢.
- ٥٣- أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة
المماليك الجراكسة،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي، ١٩٩٢.
- ٥٤- الأقباط في مصر في العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥- الحروب الصليبية ج-٢،
تأليف: وليم المسوري ترجمة ونظريق: د.
حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- المجتمع الريفي في عصر محمد علي:
دراسة عن إكليم المتوفية،
د. حلي أحمد شابي، ١٩٩٢.
- ٥٧- مصر الإسلامية وأهل النمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨- أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،
د. إبراهيم عبدالله السلي، ١٩٩٣.
- ٥٩- الرأسمالية الصناعية في مصر، من
التصوير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)،
د. عبد السلام عبدالعليم عامر، ١٩٩٣.
- ٦٠- المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣.
- ٦١- تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٢- هؤلاء الرجال من مصر ج-٢،
لمى المطيعي، ١٩٩٣.
- ٦٣- موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ
مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين
سرور، وسعود عبدالفتاح عاشور، أهداها للنشر:
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤- مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة
والافتراء: دراسة وثائقية،
د. محمد نسيان جلال، ١٩٩٣.
- ٦٥- موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
(١٨٩٧-١٩١٧)،
د. سهام نسيان، ١٩٩٣.
- ٦٦- المرأة في مصر في العصر الفاطمي،
د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣.
- ٦٧- مصاعى السلام العربية الإسرائيلية:
الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة للتاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشراف مع قسم
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في
إبريل ١٩٩٣)، أهداها للنشر: د. عبد العظيم
رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٨- الحروب الصليبية ج-٣،
تأليف: وليم المسوري
ترجمة ونظريق: د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩- نبوية موسى ونورها في الحياة المصرية
(١٨٨٦-١٩٥١)،
د. محمد أبو الأسعد، ١٩٩٤.

- ٤٧- تاريخ القضاء المصري الحديث،
د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.
- ٤٨- الفلاح المصري بين العصر القبطي
والعصر الإسلامي،
د. زبيدة عطا، ١٩٩١.
- ٤٩- العلاقات المصرية الإسرائيلية
(١٩٤٨-١٩٧٩)،
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٠- الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٥٤-١٩٤٦)،
د. موير اسكندر، ١٩٩٣.
- ٥١- تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة للتاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،
أعدتها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢- مصر في كتابات الرحالة والقناصل
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،
د. إلهام محمد علي نغني، ١٩٩٢.
- ٥٣- أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة
المماليك الجراكسة،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي، ١٩٩٢.
- ٥٤- الأقباط في مصر في العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥- الحروب الصليبية ج-٢،
تأليف: وليم المسوري ترجمة ونظريق: د.
حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- المجتمع الريفي في عصر محمد علي:
دراسة عن إكليم المتوفية،
د. حلي أحمد شابي، ١٩٩٢.
- ٥٧- مصر الإسلامية وأهل النمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨- أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،
د. إبراهيم عبدالله السلي، ١٩٩٣.
- ٥٩- الرأسمالية الصناعية في مصر، من

- ٧٠- أهل الذمة في الإسلام،
تأليف: أ. س. ترقون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٧١- مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،
إعداد: تريفور ليفانز، ترجمة: د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية
في العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ)،
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- ٧٣- تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- ٧٤- تاريخ الطب والصداقة المصرية، ج ١، في
العصر القرهونى،
د. سمير يحيى جمال، ١٩٩٤.
- ٧٥- أهل الذمة في مصر، في العصر الفاطمي
الأول،
د. سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.
- ٧٦- دور التنظيم المصرى فى النضال الوطنى
(زمن الاحتلال البريطانى)،
د. سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.
- ٧٧- الحروب الصليبية ج ٤،
تأليف: راييم الصوري، ترجمة وتعليق: د.
حسن حبشي، ١٩٩٤.
- ٧٨- تاريخ الصحافة الإسكندرية (١٨٧٣-١٨٩٤)،
نصحت أحمد عثمان، ١٩٩٥.
- ٧٩- تاريخ الطرق الصوفية في مصر، في
القرن التاسع عشر،
تأليف: فريد دى بولج، ترجمة: عبد الحمود
فهيمى جمال، ١٩٩٥.
- ٨٠- كتابة السويس والتنافس الاستعماري
الأولى (١٨٨٢-١٩٠٤)،
د. السيد حسن جلال، ١٩٩٥.
- ٨١- تاريخ السياسة والصحافة المصرية من
هزيمة وادي نصر أكتوبر،
د. رمزي موكهيل، ١٩٩٥.
- ٨٢- مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربى
إلى قيام الدولة العثمانية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٣- مذكراتى في نصف قرن ج ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٤- مذكراتى في نصف قرن ج ٢ - القسم
الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.
- ٨٥- تاريخ الإذاعة انصورية: دراسة تاريخية
(١٩٣٤-١٩٥٢)،
د. حلى أحمد شفيق، ١٩٩٥.
- ٨٦- تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية
الاقتصادية (١٨٤٠-١٩١٤)،
د. أحمد الشربيني، ١٩٩٥.
- ٨٧- مذكرات اللورد كليرن، ج ٢، (١٩٣٤-
١٩٤٦)،
إعداد: تريفور ليفانز، ترجمة وتعليق: د.
عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٥.
- ٨٨- التقوى الموسيقي وتاريخ الموسيقى
المصرية،
عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٥.
- ٨٩- تاريخ الموائم المصرية في العصر
العثماني،
د. عبد الحميد حامد سليمان، ١٩٩٥.
- ٩٠- معاملة حور المسلمين في الدولة
الإسلامية،
د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٦.
- ٩١- تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانفريد، ترجمة: عبد الحميد فهيمى
جمال، ١٩٩٦.
- ٩٢- الصحافة الوطنية والقضايا الوطنية
(١٩١٩-١٩٣٦)،
ج ٢، د. نوري كامل، ١٩٩٦.

- ٩٢ - قضايا عربية في البرلمان المصري
(١٩٢٤ - ١٩٥٨)،
د. نبيه بيومي عبدالله، ١٩٩٦.
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦ - ١٩٥٤)،
د. سهر إسكندر، ١٩٩٦.
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات
الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ
والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع
معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة)،
(إعداد أ. د. عبد المتكليم رمضان
- ٩٦ - عهد الناصر والحرب العربية المباركة
(١٩٥٨ - ١٩٧٠)،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد
عمر.
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري
في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية،
د. محمد سيد محمد.
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
(العصر اليوناني - الروماني) ج ٢،
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور:
تاريخ مصر من العصور القديمة
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،
أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم نصحي،
أ. د. فاروق القاسبي، أ. د. أحمدنا للشر: أ. د.
عبد المتكليم رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة القاتلة،
القوام/ مصطفى عبد المجيد نصير، القوام/
عبد المجيد كنانى،
القوام/ سعد عبد الحفيظ السمر/ جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في
مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢
د. تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره
د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر
(١٩١٤ - ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر والقضية
الديموقراطية ١٨٠٥ - ١٩٨٧ .
د. أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيوخ على يوسف وجريدة المؤيد
(تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
د. سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية.
تأليف: دليوب هيرود: ترجمة: عبد الحميد فهمي
الجمال.
- ١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤ .
سليم النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥ .
سليم النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ١ .
د. البيومي اسماعيل الشربيني.
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك) ج ٢ .
د. البيومي اسماعيل الشربيني.
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي
د. محمد محمد الجرادى.
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في
عصر الحكم المصري)
د. عز الدين اسماعيل.
- ١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعى
تأليف أحمد رشدي صالح

- ٩٢ - قضايا عربية في البرلمان المصري
(١٩٢٤ - ١٩٥٨)،
د. نبيه بيومي عبدالله، ١٩٩٦.
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦ - ١٩٥٤)،
د. سهر إسكندر، ١٩٩٦.
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات
الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ
والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع
معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة)،
(إعداد أ. د. عبد المتكليم رمضان
- ٩٦ - عهد الناصر والحرب العربية المباركة
(١٩٥٨ - ١٩٧٠)،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد
عمر.
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري
في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية،
د. محمد سيد محمد.
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
(العصر اليوناني - الروماني) ج ٢،
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور:
تاريخ مصر من العصور القديمة
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،
أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم نصحي،
أ. د. فاروق القاسبي، أ. د. أحمدنا للشر: أ. د.
عبد المتكليم رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة القاتلة،
القوام/ مصطفى عبد المجيد نصير، القوام/
عبد المجيد كنانى،
القوام/ سعد عبد الحفيظ السمر/ جمال منصور

١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ج. ٢.

أحمد شوقي باشا.

١١٦ - أدب إسحق (عاشق الحرية)

علاء الدين وحيد

١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية

(١٥١٧ - ١٧٩٨)

عبد الرزاق إبراهيم عيسى

١١٨ - النظم المالية في مصر والسلم

د. البيومي إسماعيل الشرواني

١١٩ - النقابات في مصر الرومانية

حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ - يوميات من التاريخ للمصري الحديث

لويس جرجس

١٢١ - الجلاء ورحلة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)

د. محمد عبد الحميد الطنوشي

١٢٢ - مصر للمصريين ج٢

سليم خليل النقاش

١٢٣ - السيد أحمد البدوي

د. محمد عبد الفتاح حاشور

١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في

نصف قرن

د. محمد نسان جالك

١٢٥ - مصر للمصريين ج٧

سليم خليل النقاش

١٢٦ - مصر للمصريين ج٨

سليم خليل النقاش

١٢٧ - مذكرات الرحلة المصرية السرية (١٩٤٣ -

١٩٥٨)،

إبراهيم محمد محمد إبراهيم .

١٢٨ - مطرقة صحفية،

يقيم/ جمال بدوي.

١٢٩ - الدين الحرام (تكره في تطور الدين المصري)

(١٨٧٦-١٩٤٣).

د. يحيى محمد محمد

١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين في مصر

(١٩٨٧-١٩٩٧).

مير فريد.

١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ م.

ترجمة/ د. عبدالقادر أحمد حسن.

١٣٢ - دار المنسوب السلي في مصر ج١

د. ماجدة محمد حمود.

١٣٣ - دار المنسوب السلي في مصر ج٢

د. ماجدة محمد حمود.

١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط

عظمى للباروندي.

يقدم/ عزت حسن أفندي الباروندي

ترجمة/ جمال محمد عبد الغنى.

١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية

(في ضوء وثائق الجيزا)

(١٤٨٠ - ١٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) د. محاسن

محمد الرقاد

١٣٦ - لوراني يوسف صديق

تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان

١٣٧ - تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي

د. محمد عبد الفتى الأشقر

١٣٨ - الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني

والإرهاب في مصر

السيد يوسف

١٣٩ - موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين

يقدم محمد قاييل

١٤٠ - مائة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول

من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ /

١٨١١ - ١٨٤٨ م.

طارق عبد الحاملي غنيم بدوي

١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.

لطفي أحمد نصار

١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج٣

أحمد شوقي باشا ط٧، ١٩٩٩.

١٥٣ - علوم مصرية قديمة في القرنين الثاني والأول ق . م

د. منيرة محمد الهنري

١٥٤ - كشاف مصر القديمة في عهد الخديوي

اسماعيل

د. عبدالمعطي خلاف

١٥٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد

محمدياوس (١٨٤٠ - ١٣٠٥ م)

د. منيرة محمد الهنري

١٥٦ - المرأة في مصر المملوكية

د. أحمد عبدالترازق

١٥٧ - حسن البنا معي... كيف .. ولماذا؟

د. رفعت السيد

١٥٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة

الاسكندرية

تأليف / د. سمير فوزي

ترجمة / نسيم محلي

١٥٩ - العلاقات المصرية الحجازية

في القرن الثامن عشر

حسام محمد عبد المعطي

١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)

د. سمير يحيى الجمال

١٥١ - جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة

السيد يوسف

١٥٢ - الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية

(١٨٤٨ - ١٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

د. محسن محمد الوفاة

١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)

د. حليمة عبد السميع الجازولي

١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر

الإسلامية في العصور الوسطى

د. حليمة عبد السميع الجازولي

١٥٥ - عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع

عشر

(١٨٠٥ - ١٨٨٢ م)

د. عبد الحميد البطريق

١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية

الجزء الثالث

في العصر الإسلامي

د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية

الجزء الرابع

في العصر الإسلامي والحديث

د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر

(١٢٤٨ - ١٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

د. محمد عبد القوي الأشقر

١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش

١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثاني

د. محمد فريد حشيش

١٦١ - السيف والثار في السودان

تأليف / سلاطين باشا

١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ -

١٩٥٣ م)

د. تمام تمام تمام

١٦٣ - مصر والحملات القومية

المستشار / محمد سعيد التهامي

١٦٤ - أخوة مصر السودانية عبر التاريخ

(أعمال ندوة لجنة للتاريخ والآثار بالمجلس الأعلى

للثقافة) بالاشتراك مع معهد للبحوث والدراسات

الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠١ - ٢١ ديسمبر

١٩٩٧ ..

(معد / د. عبدالمعطي رمنان

١٦٥ - التعليم وأثر الاجتماع في مصر

(في القرن التاسع عشر)

سامي سليمان محمد السهم

- ١٦٦- مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر)
المسيد يوسف
- ١٦٧- الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الأحمديّة
د. صفى على محمد عبدالله
- ١٦٨- مؤرخون مصريون من عصر المماليك
يسرى عبد الفتاح
- ١٦٩- مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية عصر الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ - ١١٧١م)
د. صفى على محمد عبد الله
- ١٧٠- القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)
مجدى عبد الرشيد بحر
- ١٧١- تاريخ الجالية الأرمنية في مصر القرن التاسع عشر
تأليف / محمد رفعت
- ١٧٢- تاريخ أهل اللغة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الأول
تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٣- تاريخ أهل اللغة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الثاني
تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٤- مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م
د. أحمد عبد الحليم دراز
- ١٧٥- محمد توفيق نسيم باشا ومروية في الحياة السياسية
عادل إبراهيم الطويل
- ١٧٦- الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨م
د. عبدالمصطفى حامد سليمان

- ١٧٧- سياسة مصر العسكرية
إزاء حروب الشرق الأوسط
لواء دكتور / صلاح سالم
- ١٧٨- العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر
د. سعد على حنفي
- ١٧٩- دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)
د. عفاف مسعد السيد أحمد
- ١٨٠- الحقيقة التاريخية حول قرار تأسيس شركة قناة السويس
بقلم / د. عبدالمعطي رمضان
- ١٨١- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريشارد قلبه)
ترجمة وتحقيق وطريق / أ.د. حسن حبشي
- ١٨٢- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريشارد قلبه)
ترجمة وتحقيق وطريق / أ.د. حسن حبشي
- ١٨٣- شاهد على العصر
مذكرات محمد لطفي جنة
- ١٨٤- المنوفية في القرن الثامن عشر
ياسر عبد المنعم مجاريق
- ١٨٥- تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري
د. أحمد أحمد سيد أحمد

١٨٦ - العقائد الدينية في مصر
الإسلامية (بين الإسلام
والتصوف)

د. أحمد صبحي منصور

١٨٧ - نيابة حلب في عصر ملاطين
المالوك (١٢٥٠ - ١٥١٧م /
٦٤٨ - ٨٢٢ هـ) ج ١

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٨ - نيابة حلب في عصر ملاطين
المالوك (١٢٥٠ - ١٥١٧م /
٦٤٨ - ٩٢٢ هـ) ج ٢

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٩ - يهود مصر عند عصر
الزراعة حتى عام ٢٠٠٠ م
عزته عبد، علي

١٩٠ - العلاقات السياسية بين مصر
والعراق ١٩٥١ - ١٩٦٣ م
د. عبد الحميد عبد الجليل
أحمد شلبي

١٩١ - لليهود في مصر العثمانية
حتى أوائل القرن التاسع
عشر ج ١

د. محسن علي شومان

١٩٢ - لليهود في مصر العثمانية
أوائل القرن التاسع عشر ج ٢
د. محسن شومان

١٩٣ - الإمام محمد عبد (بين
المنهج الديني والمنهج
الاجتماعي)

د. عبد الله شحاته

١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية
الشعبية المصرية

د. فتحي الصنفاوي

١٩٥ - مجتمع أفريقية في عصر
الولاة

د. نريمان عبد الكريم أحمد

١٩٦ - تاريخ تطور الري في مصر
(١٨٨٢ - ١٩١٤ م)

عبد العظيم محمد سعودي

١٩٧ - القدس الخالدة

د. عبد الحميد زايد

١٩٨ - العلاقات السياسية بين
الدولة الأيوبية والإمبراطورية
الرومانية المقدسة زمن
الحروب الصليبية

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٩٩ - المعبد في الدولة الحديثة
في مصر الفرعونية

د. بهاء الدين إبراهيم محمود

٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية

عبر العصور

(أعمال الندوة التي اقامتها

لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة • بالاشتراك

مع كلية الآداب جامعة

الاسكندرية من ٢٢ - ٢٣

أبريل ١٩٩٨)

إعداد : د. عبد العظيم

رمضان •

٢٠١ - إمارة الحج في مصر

الشمالية

(٩٢٣-١٢١٣ هـ / ١٥١٧ -

١٧٩٨ م)

سميرة فهدى على عمر

٢٠٢ - المذبذبون الساميون في مصر

د. ماجدة محمد حمود

٢٠٣ - الصراع الدولي على عدن

والدور المصري

فتحى أبو طالب

٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين مصر

(١٩٣٥ - ١٩٤٥ م)

مرفت صبحى غالى

٢٠٥ - تاريخ الغربية وأعمالها في

العصر الإسلامى

(٢١ - ٥٦٧ هـ / ٦٤٢ -

١١٧١ م)

السيد محمد أحمد عطا

٢٠٦ - مصر للمصريين ج ١

سليم خليل للنقاش

٢٠٧ - الظاهر بيبرس

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢٠٨ - الدور المصري والعربي في

حرب تحرير الكويت ج ١

لواء / د. كمال أحمد عامر

٢٠٩ - الدور المصري والعربي في

حرب تحرير الكويت ج ٢

لواء / د. كمال أحمد عامر

٢١٠ - قبرص والحروب الصليبية

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢١١ - إمارة الرها الصليبية

د. خلية عبد السميع

الجنزورى

٢١٢ - المعركة في مصر في العصر

الأيوبي

(٥٦٧ - ٥٦٨ هـ / ١١٧١ -

١٢٥٠ م)

شلبى ابراهيم الجعيدى

٢١٣ - الازمات الاقتصادية في مصر

في العصر المملوكى وأثرها

السياسى والاقتصادى

والاجتماعى (٦٤٨ هـ -

٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

عثمان على محمد عطا

٢١٨ - اقليم القروية في عصر

الايوبيين والمماليك (٥٦٧ -

٩٢٣ هـ / ١١٧١ - ١٥١٧ م)

د. السيد محمد أحمد عطا

٢١٩ - ثورة ١٩١٩ في ضوء

مذكرات سعد زغلول

(١٩٥٣ - ١٩٦١)

د. عبد العظيم رمضان

٢٢٠ - التنظيمات السياسية لثورة

يوليو

د. حمادة حسنى أحمد محمد

٢١٤ - الفجر البرية الاسلامية على

حدود الدولة البيزنطية في

العصور الوسطى

د. عليا عبد السميع

الجنزورى

٢١٥ - الفتح الاسلامى لمدينة كابل

(٥٣١ هـ / ٦٥١ م)

د. اصلاح عبد الحميد ربحان

٢١٦ - الراسمالية الاجنبية في مصر

(١٩٣٧ - ١٩٥٧)

الجزء الاول

د. فرغلى تسن هريدى

٢١٧ - العيب في الذات الملكية

(١٨٨٢ - ١٩٥٢)

د. سيد عشاوى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٦٦٨٠

I.S.B.N. 977 — 01 — 8196 — X

هذه الدراسة عن «التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٣ - ١٩٦١، التي حصل بها الباحث حماده حسنى محمد على درجة الماجستير فى الآداب من جامعة عين شمس وتشتمل على تمهيد وستة فصول وخاتمة، تناول فيها الباحث الحياة السياسية فى مصر قبل الثورة، وبداية تكوين ما عرف باسم تنظيم الضباط الأحرار، والتركيب الاجتماعى والفكرى للضباط ثم الاجراءات التي اتخذوها للأستيلاء على السلطة، بحل الأحزاب القديمة، واعلان تنظيمهم الذى أطلقوا عليه اسم «هيئة التحرير» ثم الظروف التي أدت إلى اعلان التنظيم الثانى للثورة الذى أطلق عليه اسم «الاتحاد القومى» كما تناول الباحث أيضا بتحليل العلاقات بين التنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة من الشباب والعمال وأصحاب المهن الحرة والحركة النسائية، فضلا عن العلاقات مع القوى السياسية الأخرى، مثل الإخوان المسلمين، والشيوعيين، وبقايا الأحزاب.

